جامعـــــة مولـــــود معمـــــــري- تيـــــزي وزو-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مدرسة الدكتوراه في القانون و العلوم السياسية

(التعاون) ؟ الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حـوار5+5 (2011 - 2001)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في الدراسات المتوسطية و المغاربية في الأمن والتعاون

إعـــداد الطالبـــة:

* فايـــــزة غنام

إشـــــــــراف:

* د.ساحـــل مخلـــوف

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عمر بغزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	رئيسا
مخلوف ساحل	أستاذ محاضر(أ)	جامعة الجزائر 03	مشرفا و مقررا
سالم برقوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر03	عضوا مناقشا
محمد سي بشير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو	عضوا مدعوا

السنـــة الجامعيـــة :2011 م– 2012 م

1433 هـ - 1434 هـ

الإهـــــــــداء :

إلى من رحمته وسعت كل شيء ، جلّ جلّاله ... **ربّي**

إلى المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وسلم ... **رسولي**

إلى من أسأل الله جل جلاله أن يشفيه ويرفع مقامه عندي ... **أبي**

إلى من أوصاني بها الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاثا والتي آثرت أن تعيش من أجلي وأجل إخوتي وتعبت في سبيلي تربيتنا فضربت أروع المثل في التضحية والجهاد في سبيل أبنائها وكانت بحق الأم المجاهدة ، ظلت طول حياتها تشقى لنستريح وتسهر لننام فأرجو أن أكون قد حققت بعض أمانيها وأسأل الله أن يمد عمرها ويوفقني في خدمتها وأن أكون من أولئك الذين قال فيهم سبحانه " برّا لوالديه ولم يكن جبّارا عصيّا " سورة مريم الآية 13 ... **أمّي** الغالية

إلى من في الفرح والترح دوما معي ... **إخوتي**

إلى روح أخي **علي** رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه وألهمه الله السكينة في مثواه

إلي رفيق دربي و ينبوع الصدق و الوفاء إلى من كان معي إلى طريق النجاح

خطيبي **بلال** وكل عائلة **بالي**

إلى صديقتي و توأم روحي ... **مليكة**

إلى رفقاء الدرب وزملاء الدراسة ... أحبائي و أصدقائي

إلى كل مسلم متفتح على الحياة وتحدياتها ... ومؤمن بذاته ودينه وبالقدرة على الفعل الواعي والهادف والمنظم لتجاوز الصعاب والعقبات أو السير على طريق التقدم الحضاري باتجاه بناء غد أفضل لنا ولأبنائنا ولأحفادنا وللبشرية جمعاء بعيدا عن التطرّف والتعصّب والعدوان.

إلى خير أمة أخرجت للناس ... **أمّتي**

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل...

فايزة غنام.

شكـــــر و تقديـــر :

الحمد لله الذي أعانني على كتابة هذا البحث و انجازه ، و صلىّ الله و سلم على عبده المصطفى الذي بذكره تتم الصالحات، و بعد :

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس ".

فإنّني أتوجه بالشكر لكل من كان عونا لي في انجاز هذا البحث و إتمامه على هذه الصورة التي أرجو أن تكون مرضية.

ويطيب لي أن أتقدّم بخالص شكري وعميق تقديري وإعلان عظيم إمتناني واحترامي لأساتذتي الذين ساعدوني في إنجاز بحثي ، كما أتقدم بخالص آيات الشكر والإمتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف على العمل : الأستاذ الدكتور **مخلوف ساحل** على قبوله وإشرافه على هذا البحث ما قدّم لي من عظيم النصح والإرشاد والتوجيه أثناء إعداد هذه المذكرة حيث اقتطع من وقته الثمين من أجل تقديم العون لي ولم كان له عظيم الأثر لإتمام هذا العمل على هذه الصورة أدام الله لنا علمه حتى ينهل منه كل طالب معرفة وجزاه الله خير جزاء

أقول شكرا لأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية مولود معمري- تيزي وزو-

الدكتور **بلهول نسيم**,والدكتور **سي بشير محمد**,البروفسور**عمر بغزوز** ,لن أنسى توجيهاتهم وما قدموه في سبيل انجاز هذه المذكرة

و لا يسعني أيضا إلا أن أوجه بالشكر لكل من مكتبتي: مكتبة جامعة العلوم السياسية و المركز الإسلامي بولاية تيزي وزو اللّتان كان لهما دور في مساعدتي أيّما مساعدة، في إثراء هذا البحث و إتمامه.

شكرا للجميع.

خطة الدراسة :

مقدمة :

الفصـــل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لموضوع التعاون الأمني الأورو– مغاربي

مقدمة للفصل الأول:

المبحـــث الأول: تحوّل مسلمات الأمن : من المفهوم الضيّق (الصلب)إلى المفهوم الواسع (الليّن)

المطلـــب الأول: مفهوم الأمن حسب المنظورات الوضعية

المطلـــب الثاني: مراجعة مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده المرجعية حسب المنظورات الما بعد – وضعية

المطلب الثالث: أثر تحول مفهوم الأمن على البناء الإقليمي

المبحـــث الثـاني: أثر تحوّل مفهوم الأمن على التعاون الأمني الأورو– مغاربي

المطلـــب الأول: مفهوم التعاون و أهم الأطر النظرية

المطلـــب الثاني : أثر تحول مفهوم الأمن على التعاون الأمني الأورو– مغاربي

المطلب الثالث : أثر التحولات الجيو– سياسية بعد أحداث على التعاون الأمني الأورو– مغاربي

المبحـــث الثالث : منطقة غرب المتوسط كإطار لتعاون أمني أورو– مغاربي

المطلـــب الأول : التحليل الجيو– سياسي للبحر الأبيض المتوسط

المطلـــب الثاني : الخصوصية الجيو– استراتيجية لمنطقة المتوسط الغربي

المطلب الثالث : مكانة منطقة المغرب العربي ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة في غرب المتوسط

خلاصة و استنتاجات الفصل الأول.

الفصـــل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة والمعادلة الجيو– السياسية في غرب المتوسط

مقدمة للفصل الثاني :

المبحـــث الأول: البيئة الأمنية في غرب المتوسط

المطلـــب الأول : أثر التحول في طبيعة التهديدات و أثره على منطقة غرب المتوسط

المطلـب الثاني : التصّور الأوروبي للتهديدات الأمنية في غرب المتوسط

المطلب الثالث : التصّور المغاربي للتهديدات الأمنية في غرب المتوسط

المبحـث الثاني : التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط

المطلـب الأول : الهجرة

المطلـب الثاني : الإرهاب

المطلـب الثالث : الجريمة المنظمة

المبحـث الثالث : الإطار الجماعي للتحرك لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و تكييّفه مع متغير الأمن الشامل

المطلـب الأول : من مؤتمر برشلونة إلى الإتحاد من اجل المتوسط الآليات و الرؤية الجديدة

المطلـب الثاني: المقاربة المغاربية في التعامل مع المبادرات الأمنية الأوروبية

المطلـب الثالث : العلاقات الأورو-أمريكية تنافس أم تقاسم الأدوار حول إدارة المسائل الأمنية في منطقة غرب المتوسط؟

خلاصة و استنتاجات الفصل الثاني .

الفصـل الثالث: حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي

مقدمة للفصل الثالث:

المبحـث الأول: حوار 5+5 البداية والمضمون

المطلـب الأول : الخلفية التاريخية و الإستراتيجية **لحوار 5+5**

المطلـب الثاني : أهداف **حوار 5+5**

المطلب الثالث : إعادة تكييّف الحوار مع مفهوم الأمن الشامل

المبحـث الثاني: ردود الفعل المغاربية من التعاون الأمني في اطار 5+5

المطلـب الأول: المقاربات الجزئية للدول المغاربية

المطلـب الثاني : عوائق قيام إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة

المطلب الثالث : واقع البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي وأثره في بنية و هندسة المفاوضات في المجال الأمني

المبحـــث الثـالث : واقع وآفاق حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي في على ضوء دينامكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية :بين مفهوم أشمل للتعاون ومعطيات البيئة الأمنية الراهنة
المطلــب الأول: حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي والتحديات الأمنية
المطلــب الثاني : واقع **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة
المطلــب الثالث: آفاق **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي **5+5** على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث .
الخاتمة .

مقدمة

تعتبر التهديدات الأمنية كظاهرة معقدة ومركبة لها جوانبها السياسية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والنفسية وهي ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة وبصور وبأشكال متعددة ولأسباب متداخلة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية وفي هذا الإطار ونظرا لكون التهديدات الأمنية ظاهرة معقدة، متعددة المتغيرات فقد ظهرت العديد من الأفكار والنظريات والدراسات الكيفية والكمية التي تغطي مختلف جوانب الظاهرة وجاءت هذه المساهمات من قبل أساتذة وباحثين ينتمون إلى عدة حقول معرفية مثل علم النفس والسياسية و الإ قتصاد و الإجتماع والقانون.

وأصبحت التهديدات الأمنية ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة ونظرا إلى الآثار والتداعيات التي تتركها هذه الظاهرة على الجانب الأمني نظرا إلى ذلك تأتي أهمية دراسة ظاهرة التهديدات الأمنية في التعاون الإقليمي بمنطقة غرب المتوسط وتحليلها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتداعياتها على العلاقات الأورومغاربية.

لقد تسارعت المتغيرات الدولية في العقود الأخيرة من القرن العشرين وحملت معها أحداثا وتحولات وتطورات أدت إلى نشوء تنظيمات إقليمية ودولية وتحالفات إستراتيجية وشراكات سياسية واقتصادية ولعل أبرزها اتفاقيات التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة وعلى مدار التاريخ تفاعلت الحضارات في المنطقة وبقدر ما تكون الجغرافيا حاضرة بقوة تقرب بين ضفتي المتوسط وتطرح فرصا لصياغة علاقات تعاونية جديدة.

لقد شاهدت مدركات الأمن تحوّلات خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة وتشمل هذه التحولات في التوسيع من مفهوم الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني والذي يتعلق بأمن الإنسان ككائن حي وتحقيق رغبات والحفاظ على كرامته، فزيادة على تحول التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد، فإن وضع مقاربة لتحقيق هذا الأمن الإنساني بات يتطلب هو الأخر إجراءات جديدة وتكاثف جماعي بمواجهة التهديدات الأمنية.

وتظهر منطقة غرب المتوسط في هذا الصدر من بين أكثر المناطق في العالم التي شهد تنامي وتصاعد لظاهرة التهديدات الأمنية وما تخلفه من أثار وتهديد مباشر على الأمن الأوروبي خاصة والدول المجاورة بصفة عامة حيث أصبحت المنطقة المغاربية تعتبر مصدرا أساسي لكثير من المشاكل والتهديدات نظرا للثقل التاريخي والجوار الجغرافي واعتباره محورا وقطبا إستراتيجيا ففي حال عدم استقراره يؤثر بشكل مباشر على الجناح الشمالي للمتوسط لذا يعتبر التعاون الأمني كآلية من آليات حفظ الاستقرار والأمن الأوروبي يعتبر ضروري.

عرف البعد الأمني تحوّلات هامة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبداية الحراك العربي مما يسمى "**بالربيع العربي**" فقد شهدت العلاقات بين ضفتي المتوسط تصاعد من حدة وتيرة التهديدات الأمنية، لذلك كان لزاما ضرورة الربط بين التطورات المتلاحقة في المنطقة وأهمية فهم مضامين الأمن الإنساني، للأمن الشامل، التعاون الإقليمي حتم ظهور وتصاعد التهديدات الأمنية على الدول المتجاورة والمحيطة بالمنطقة

على رأسها الدول الخمس للضفة الشمالية لأوروبا والدول الخمس للضفة الجنوبية (دول إتحاد المغرب العربي) التدخل والمعالجة الإستباقية لوجود آليات للتصدي لهذه التهديدات والتي أصبح الانتشار سمة مميزة لها، ثم أن هناك تحول في المنطقة في الآونة الأخيرة لظهور التنافس الدولي بين القوى الإقليمية منها والدولية في المنطقة وتداعياتها على الأمن الإقليمية للمنطقة ككل.

يتضح من هذه المعطيات أن أي خلل على المستوى المغاربي لا بد أن ينعكس سلبا على الأوروبي وحسب هذا التطور الجيوسياسي يعني أن أي إضطربات في دولة مجاورة من دول الإتحاد الأوروبي تعتبر من الشو اغل الأمنية للأمن القومي الأوروبي، وهذا ما يتضح من خلال تعامل الإتحاد الأوروبي مع بعض القضايا المحورية كالتعامل مع قضية الصحراء الغربية والأزمة الليبية في أواخر عام 2011 وتداعياتها على المنطقة المتوسطية عامة وأوروبا والمنطقة المغاربية خاصة.

إنّ إدراك الإتحاد الأوروبي لأهمية المنطقة المغاربية وإمكانية تأثيرها على أمنها القومي دفع صناع القرار الأوروبي منذ التسعينات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لإعطاء أهمية قصوى لموضوع التهديدات الأمنية في منطقة غرب المتوسط والتي تعتبر المنطقة المغاربية مصدرا رئيسيا لها. خاصة فيما يتعلق بملفات الهجرة غير شرعية الإرهاب، والجريمة غير منظمة وإمكانية تصاعدها وتقاطع نشطاتها مع بعضها البعض.

إذا كان هذا الاهتمام والحراك داخل المنطقة إلى جانب زيادة حدة التنافس الدولي من أجل الاستحواذ على المنطقة (الأمن الطاقوي) يدفع بلا شك دول المنطقة للبحث عن آليات مناسبة لمعالجة هذا الانكشاف الإستراتيجي (الأجنبي) وعلى ما يبدو فقد تعدد الإستراتيجيات: من مؤتمر برشلونة، سياسة الحوار الأوروبية، الإتحاد من أجل المتوسط، **حوار 5+5** فإن كانت هذه المبادرات تدل على دلالات فهي تدل على الإدراك الأوروبي لخطورة و تأثير التهديدات الأمنية على الأمن الأوروبي في المقابل نجد عدم وجود إدراك ومفهوم موحد مغاربي بل هناك اعتماد كلي على المفهوم الأوروبي للأمن والتهديد والخطر.

إن نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من انهيار المعسكر الشرقي وانتصار النموذج الغربي، بما يمثله هذا النموذج من حرية تنقل المال، السلع، والأشخاص مما أدت إلى تحول في المفاهيم، أهمها مفهوم **الأمن** الذي كان خلال فترة الحرب الباردة يقتصر على الإستراتيجيات العسكرية المرتبطة باستمرار الدولة من حيث حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية وفق الطرح الكلاسيكي الواقعي الذي أثبتت قصوره على استيعاب المتغيرات التي كانت موجودة خلال فترة الحرب الباردة لكنها برزت إلى السطح بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة بل تعددت مصادر التهديد كتجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي وانتشار الأمراض الأوبئة، الفقر، التلوث البيئي مما أدى إلى التحوّل في مفهوم الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة وباعتبار الإتحاد الأوروبي جزءا من النظام العالمي فإنه يتأثر وسيتأثر بما يحدث على المستوى العالمي، فالتحولات البنيوية

الكبرى الحاصلة في السياسية العالمية أفرزت لدى الإتحاد الأوروبي نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول التهديدات والأمن من حيث المضمون المصدر والطبيعة حيث كان تهديدا عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومركبا خاصة مع تزايد حجم الاعتماد المتبادل وتطور التكنولوجيا الاتصال ، زاد من التأثير المتبادل بين الدول، فالمخاطر التي تهدد منطقة معينة أينما كان مصدرها أو حجم ظهوره لن يكون تأثيرها مقتصرا على هذه المنطقة وحدها بل ينتقل إلى المناطق المجاورة هذه المخاطر ذات طبيعة متعددة وأسباب كثيرة ومختلفة اقتصادية، سياسية واجتماعية.....فارتباط الجريمة المنظمة تجارة المخدرات التطرف والإرهاب بالهجرة السرية حسب اعتقاد الدول الأوروبية، دفع هذه الأخيرة إلى الاهتمام بالتهديدات الأمنية الجديدة وسبيل محاربها والتصدي لها وأصبح موضوع التهديدات الأمنية الجديدة يحظى بأهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية وتشكل محورا للعديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول خاصة دول الإتحاد الأوروبي التي لم يخل لقاء بينها إلا بتناول ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها على التعاون الإقليمي وكانت طرق مكافحتها تشكل محورا اهتمام العديد من هذه اللقاءات.

شهدت العلاقات الدولية في سيرورتها شارعا نحو مزيد من التداخل بقدر ما تخفي منه الدول مكاسب فهناك أيضا دوافع عديدة تدفعها غلى طلب التعاون مع بعضها البعض درءا للمخاطر والتهديدات الناجمة عن تعقد السياسة الدولية وتعدد الأخطار المتعددة والأخطار المستجدة العلاقات الدولية بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الأمنية....حاولت من خلالها بناء علاقات تعاونية عبر فترات زمنية مختلفة إلا أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وأحداث 11 مارس 2004 التي عرفها العاصمة الإسبانية مدريد وغيرها من الأحداث التي مست الأمن والاستقرار على المستوى العالمي ثم التأكيد على خيار التعاون الأمني في علاقات الضفة الشمالية للمتوسط (دول الإتحاد الأوروبي) مع الضفة الجنوبية له (دول المغرب العربي) وخاصة مع تصاعد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة والتساؤلات حول كيفية محاربتها والتصدي لها ومنع استشارها من منطقة لأخرى بالخصوص في عالم اليوم الذي يعرف بعالم العولمة والاعتماد المتبادل وحرية انتقال الأشخاص والأفكار والقيم.....من مجتمع لأخر ومن دولة لأخرى ومن إقليم لأخر على هذا عملت دول الإتحاد الأوروبي على بلورة مجموعة من الآليات، تعمل من خلالها دول الضفة الجنوبية للمتوسط ويوجه الخصوص دول المغرب العربي على احتواء التهديدات الأمنية الجديدة وتحقيق الأمن والسلم في منطقة حوض المتوسط .

سعى الإتحاد الأوروبي منذ بداية عام 1990 إلى إعادة تشكيل نظرية اتجاه الجهة المتوسطية بصفة عامة والضفة الجنوبية بصفة خاصة وهذه النظرية التي تنطلق من تعاظم المصلحة الأوروبية اتجاه المرجعية المتوسطية للترسيب الأوروبي الجديد.

تأخذ قضايا الأمن في غرب المتوسط أهمية خاصة، ليس فقط بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة إلى جانب ما تتميز به قضية الأمن من ديناميكية خاصة، ويتضح ذلك من خلال المبادرات الأمنية في المنطقة..

وإذا انطلقنا من فرضية أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ولذلك لا يكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الشامل في المنطقة ومن تم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب وهذا يعكس التحوّل الذي طرأ على **مفهوم الأمن** بعد الحرب الباردة، حيث اختلف مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على **الأمن الأحادي** الإ**تجاه** إذا كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكري باعتباره أن القوة العسكرية هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي.[1]

إن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية بل هو الإستقرار بأوسع معاينة وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية فالفكرة الجديدة اليوم : "هي أن أمن الأخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين".(2)

---

(1) -Olivier Richmond,**broadening concepts of security in the post– cold war ERA** :

the E U and the Mediterranean region imp http://www.Edg ac,uk/eis/publications', (26 Mars2000.

implications for

(2)– Anonyme, « la politique européenne de Security et de décence/ PESP) », http://www.la revue parlementaire.fr/page/Rp 884 AN défense européenne.html

وهذ ا ما يعكس التوجه العام والإقليمي نحو تحقيق **الأمن المشترك أو الجماعي** الذي أصبح في ظله التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول وليس التحالف العسكري هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية.

إذن التصوّرات المتعلقة بالأمن بعد الحرب الباردة ترتكز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقّدة ولا يتألف من مكونات عسكرية بقدر ما يشمل على مكونات اقتصادية واجتماعية، وثقافية وإنسانية.

ومن هنا يمكن فهم علاقات **التعاون** تقوم على فكرة الأهمية الإستراتيجية لهذا التعاون في دعم الإ ستقرار.

إنّ التحوّلات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2011 ولّدت في الدول الأوروبية شعور بالا أمن طبيعة ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري ولكن طبيعته اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.

فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط حيث أن زيادة حدة المشكلات السياسية على الأمن والإستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبي ومن هنا نجد أن الإتحاد الأوروبي عندما أراد مواجهة مشكلات مثل الهجرة غير شرعية القادمة من الجنوب قرّر بعث مشاريع تعاونية.

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية باتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية ونظرا لإتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط من هذا المنطلق برز مفهوم **التعاون الإقليمي** كأداة من شأنها محاولة مواجهة التهديدات عن طريق الرؤية المشتركة.

إنّ القراءة الجديدة لمفهوم الأمن تعكس تطورا في إدراك **التهديد** لدى الأوروبيين ويعتبر توسيع **مفهوم الأمن** بإحداث قطيعة مع المقاربات التقليدية.

حدث تحول وتطور في القراءة الأوروبية للأمن خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فمن وجهة النظر الأوروبية فإن أمن الأوروبيين خصوصا والفرنسيين عموما لم يعد حاليا مهددا على أرض الدولة الغربية بل هو أكثر من ذلك بل هو رهين سير عالم الصراعات الخارجية، هذه الفرضيات تستدعي عملا خارجيا للكن سب فقط أو أساسا عسكري من هنا كانت الحاجة إلى وضع إستراتيجيات أمن متعددة العناصر تشمل كل مجالات العمل الخارجي.

إنّ **التهديدات الأمنية الجديدة** ليست عسكرية محضة ولا يمكن التصدّي لها بوسائل عسكرية محضة مما يستدعي ترتيبات أمنية.

إن البيئة الأمنية في المتوسط تتميز باحتوائها على الجوانب العسكرية أو المادية: انتشار أسلحة الدمار الشامل، تهريب المخدرات، الإرهاب، وغير عسكرية بحتة هو من بين مميزات عالم ما بعد الحرب الباردة ومرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبالتالي يمكن العمل بمفهوم **الأمن الشامل في المنطقة** .[1]

أما **قضايا الأمن الصلب** تتراوح بين العنف السياسي، الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتظم الصواريخ البعيدة المدى.

إنّ الاهتمام بالفراغ في المجال الأمني في المتوسط كان وراء إطلاق عدة مبادرات وإستراتيجيات أمنية .

فإنّ **الإستراتيجية الأمنية** في إطار **حوار 5+5** يبين كيف يعمل الصراع كعامل فك الترابط من جهة والترابط من جهة ثانية بين شمالي وجنوب المتوسط وكيف تؤثر على مسارات التعاون في المنطقة فهي مجموعة تم حصرها في غرب المتوسط أصلا لتجنب حدوث عدم الإستقرار في المنطقة ومن أجل محاولة إيجاد أطر ببديلة وحل محل بعض الأحيان مبادرات أخرى

هروبا من ببعض المشاكل فمثلا إعادة إحياء **مجموعة 5+5** تعتبر أيضا محاولة جديدة لفك الترابط بين الحوض الغربي والشرقي للمتوسط.

إن **التهديدات الأمنية** من دول جنوب المتوسط مصدر تهديد وقلق بالنسبة لدول الضفة الشمالية وأرادت هذه الأخيرة مواجهة هذه الأخطار والتهديدات العابرة للأوطان بالتعاون الإقليمي مع دول جنوب المتوسط (الدول المغاربية) من خلال مراقبة ومحاصرة هذه التهديدات

الإعتداءات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسرحا لها في 11 سبتمبر 2001 كانت السبب في إدراك واقتناع الأوروبيين بالمخاطر والتهديدات التي يمكن أن تعصف بالأمن الأوروبي والذي دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تبني إستراتيجيات وسياسات مختلفة من أجل احتوائها ومحاصرتها.

---

(1)- A European Security Concept for the 21st Century, **EGMONT paper**, ROYAL INSTITUTE FOR INTERNATIONAL RELATIONS (IRRI-KIIB)BRUSSELS, ACADEMIA PRESS, APRIL 2004, p56.

التحوّل في مصادر التهديد: ظلت مصادر التهديد التقليدية سائدة خلال فترة الحرب الباردة وقبلها متعلقة أساسا **بالمطامع الخارجية** واختراق الوحدة الترابية والنزاعات الحدودية.....).[1]

وكانت الدولة تواجه هذه التهديدات بزيادة الإنفاق العسكري على التسلّح وتعزيز القدرات الدفاعية من أجل حماية سيادتها القومية ومصالحها الحيوية.

في ظل البيئة الجديدة والتحوّل في بيئة النظام الدولي لها بعد الحرب الباردة أصبحت **مصادر التهديد:** التلوث، الإرهاب العابر للقرارات، الهجرة غير الشرعية، المخدرات، المياه، الأمراض، مشاكل الأقليات، والحركات المتمردة، وعليه أصبح التهديد غير معروف وغير محدد المعالم، والقوّة العسكرية لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والتي تمتاز أساسا بسرعة الإنتشار

علاقات التعاون الإقليمي إما عن طريق الحوار والتعاون السياسي في المجال الأمني أو من خلال التأسيس التدريجي لشبكة من الإتفاقيات الجهوية يقصد به إقامة مجال مشترك للأمن والسلام أو الانخراط في مشاريع مشتركة عبر الحدود أو الانخراط في شبكة من الإتفاقيات الإقليمية الثنائية لتحقيق السلم .

ضرورة إعادة تكيف الترتيبات الأمنية والعلاقات مع المتغيرات لهذا الأمن من الجانب الأوروبي وذلك بفتحه حوارات أمنية وعسكرية مع دول الجنوب.

لم تكتف الدول الأوروبية في محاولتها لإحتواء ومحاصرة التهديدات والمخاطر القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بالشراكة الأورومتوسطية وإنما تتعدى إلى إقامة إطار للحوار والتعاون من خلال هذه المبادرة فإن هذه الدول تسعى إلى إقامة حوار يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول **المسائل** ذات **الاهتمام المشترك**

---

(1)- تركمان عبد الله، "كيفية التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات"؟.

http://www.ohewar.org.obebate/show.art.art: 155932/28/03/2012.

بالنسبة الإتحاد الأوروبي الحرب الباردة لم تضع حد لنهاية التهديدات والأخطار التي يمكن أن تهدد أمن أوروبا على الرغم من تراجع احتمالات تفرضها خطر الحروب التقليدية واسعة النطاق ولكن هناك تهديدات جديدة تفرض مواجهتها صياغة منظور أمن جديد وفي الطرف الأخر من المعادلة تحاول الدول الضفة الجنوبية للمتوسط بتقديم نفسها كشريك في مسار بناء الأمن في غرب المتوسط وترى في مسار التعاون الأمني بين الجانبين فرصة للعمل المشترك من خلالها على تغيير النظرة النمطية اتجاهها كمصدر للتهديدات والأخطار بمختلف من أجل تحدث القدرات الدفاعية على هذا المحور تقع علاقات التعاون الأمني بين ضفتي المتوسط التي تندرج ضمن إطار مسار الحوار الأمني.

لقد أضحى موضوع التعاون ظاهرة على المستوى الإقليمي كما أصبح الحديث عن أهمية هذا التعاون طاغيا على كثير من خطابات صناع القرار ونظرا لعدة ظروف ومتغيرات أصبح التحكّم أو التعامل بشكل أحادي مفهوم الدولة القومية صعبا إن لم تقل أمرا مستحيلا ولذا أصبح التعاون سواء كان دولي أو إقليمي، كل هذا التحول الذي شهده ومازال يشهده العالم لم يكن ليكون لولا التطور الحاصل على مستوى المجتمعات وتشابك وتداخل تفاعلاتها الوطنية والدولية وزيادة متطلباتها والتي لم يعد للدولة الوطنية القدرة الكافية على تلبيتها.[1]

---

(1)- Marches Sin, Philip, **les nouvelle menace**, **les relations nord– sud des années 1980 à Nos jours**, paris, ED kaft ala, 2001, p123.

1- أهميـة الدراسـة ومبـررات إختيـار الموضـوع :

أ-الإعـتبارات العلميـة تتمثل فيما يلي :

إنّه في حدود علم الباحثة وإطلاعها لا توجد دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر وخصوصا ما يتعلق بتحليل موضوع التعاون الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حوار 5+5 (2001 - 2011)

وذلك باعتماد على متغير التهديدات الأمنية الجديدة لرصد خلفيات التعاون الأمني الاورو مغاربي وتحليل ابعاده، لكن هذا لا يمنع من القول بوجود العديد من الدراسات تناولت بعض جوانب الموضوع إلا أن هذه الدراسات في واقع الأمر تبقى معالجات جزئية ومحدودة وتمس الظاهرة محل الدراسة بشكل غير مباشر.

- إن هذه الدراسة تعتمد على منهجية تقوم على أساس التحليل لدور عامل التهديدات الأمنية الجديدة في التعاون الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط.

- إن الدراسة تقوم على أساس الإنفتاح على ما هو جديد في الإتجاهات النظرية والفكرية حول التهديدات الأمنية وذلك من منظور نقدي وبالتالي يمكن أن تساهم هذه الدراسة في بناء قاعدة من معلومات حول دور التهديدات الأمنية الجديدة في التعاون الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط خلال فترة 2001- 2011.

- إن هذه الدراسة تتخذ من متغيري الأمن والتعاون مدخلان لتحليل العلاقات الإقليمية لمنطقة غرب المتوسط فمن خلال مدخل عامل التهديدات الأمنية الجديدة يمكن رصد وتحليل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية في منطقة غرب المتوسط.

- إنّ الدراسة تشكل حوصلة واستمرار لجهد للباحثة إذ أنها أعدت سلسلة من البحوث في السنة النظرية للسنة الأولى ماجستير تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في الأمن والتعاون.

- تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور عامل التهديدات الأمنية الجديدة في التعاون الأمني الأورو مغاربي مما يسمح لنا البحث من أ جل التأصيل النظري وبناء مقاييس لتصنيفها حسب طبيعتها وجعل منطقة غرب المتوسط مجالا للتطبيق في هذا المجال بحيث تمثل منطقة غرب المتوسط للباحثين في حقل العلاقات الدولية مخبرا لدراسة معظم الظواهر المرتبطة بالمسائل الأمنية وتشكل للمختصين في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون فرصة لإختبار دور عامل التهديدات الأمنية الجديدة في التعاون الإقليمي.

– في ظل الثورة المعرفية التي حصلت في مجال الدراسات السياسية والأمنية والإستراتيجية والتوسع المستمر لمفاهيم الأمن والتعاون، الخطر سنحاول أن تبرز النقاط التي أغفلتها الرؤى الأخرى، فالدراسة لا تسعى إلى إعادة عرض ما هو موجود من أفكار وأراء موضوع الدراسة بقدر ما نسعى إلى تقييمها وإعادة صياغتها في قوالب نظرية تكون أكثر تكيفا مع تحولات النظامين الإقليمي والدولي لنخلص أفقا نظري وإجرائي.

– تكمن أهمية الدراسة في المزاوجة بين مجالين من مجالات العلاقات الدولية وهما: اختصاص الدراسات الأمنية واختصاص التعاون الإقليمي وهو الشيء الذي يضيف نوعا من الحداثة والديناميكية في مزاوجة هذين الاختصاص اللذان يبدوان بعيدين عن بعضهما البعض ولا يدرسان مدمجين مع بعضهما البعض.

– إعادة بعث وإبراز دور عامل التهديدات الجديدة الداخلية والخارجية في دفع مسار التعاون الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط إضافة لإمكانية تفسير وتحليل نجاح أو فشل مسار التعاون الإقليمي باستخدام متغير التهديدات الأمنية الجديدة.

ب– الإعـتبارات العمليـة :

إنّ الإعتبارات العلمية تعود أساسا إلى تنامي حيوية أهمية الجهة الغربية للمتوسط بالنسبة للإشغالات الأمنية الأوروبية وانعكاسها على الخيارات السياسية لحكومات الضفة الغربية (دول المغرب العربي).

– في ظل البيئة الأمنية بمنطقة غرب المتوسط خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ومن خلال تداخل الأبعاد الإجتماعية

و الإقتصادية والثقافية والبيئة للأمن، أصبحت المقاربات الشمولية تفرض نفسها عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم وإدراك خلفيات الإستراتيجية الأمنية في **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي وهذا ما يمكننا من محاولة تقديم أطر مفاهيمه ونظرية بديله في حكومات الضفة الجنوبية بفرض صياغة سياسات وطنية مناسبة بناءا على التوجيه الأوروبي غير المعلن وبالتالي إمكانية الحفاظ على قدر معين من التوازن في علاقات التعاون الإقليمي في غرب المتوسط.

– إنّ الدراسة تعالج موضوعا حيويا في ظلّ وجود العديد من القضايا المحورية التي لم تحسم بعد وهذه الأوضاع من شأنها فتح الباب أمام تصاعد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة كما أن شدتها تعتبر مؤشرا لأداء الوظيفة الأمنية لدول المنطقة وتفتح المجال أمام أطماع قوى كبرى في المنطقة.

– إن وجود قضايا مشتركة بكل ظروفها الداخلية والخارجية.

– أهمية متغيّر البعد الأمني في تطور مسار التعاون الإقليمي .

– إن الغموض الذي اكتنف التعاون الإقليمي وعدم وجود تصور وإدراك موحّد للتهديدات الأمنية بين ضفتي المتوسط (الشمالية: الإتحاد الأوروبي) والجنوبية: دول المغرب (العربي) يشكل لدينا عدة تساؤلات لمعرفة دور التهديدات الأمنية الجديدة في التعاون الإقليمي.

– شمولية الموضوع بحيث يعالج اشكالية متعددة الجوانب: سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي مع التركيز على وجه الخصوص على الجوانب الأمنية.

– إنّ الفكرة الرئيسية التي يطرحها الموضوع هي النظر في كيفية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة عن طريق التعاون الإقليمي والذي اختزلت المسألة في الحل الأمني البحت دون محاولة النظر عن الأسباب الحقيقية لتفاقمها والتي لها أبعاد أخرى أكثر أهمية والمتعلقة أساسا بالأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية ،الإجتماعية والبيئية.

ج– الإعـتبارات الذاتيـــة والشخصيـــة :

– عنصر الرغبة عن موضوع **التعاون الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حـوار5+5 (2001- 2011)**

التعاون الأمني الاورومغاربي ولّد لدى الباحث انفعال خاص وحب زائد واهتمام كبيرين مما دفعتني إلى المزيد من البحث واجتياز العقبات للوصول إلى الهدف المنشود.

– كما أن مجال التخصص في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون وتزايد الإهتمام بالدراسات الأمنية وتصاعد الإهتمام بعامل التهديدات الأمنية الجديدة في تحليل العلاقات الإقليمية خاصة مع التطورات والمستجدات التي شاهدتها النظام الدولي والإقليمي بعد أحداث 11 سبتمبر2001.

– ما شدّ انتباهنا اليوم هو عدم وجود إدراك مشترك وموحّد حول مفهوم وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة بين ضفتي المتوسط لقد رأينا أنه من الضروري الإسهام في محاولة تقديم جانب من جوانب التنظير للدراسات الأمنية ليكون بداية من لفت الانتباه وإعادة التفكير والنظر في موضوع دور طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في التعاون الإقليمي ليكون عملنا هذا البنية لأبحاث أكاديمية أخرى.

2- أدبـــــيات الدراســـــة :

- تناول العديد من الباحثين من منطقة غرب المتوسط بالدراسة وكلّ باحث تناولها وفق اهتماماته ووفق تخصصه وبما أن الدراسة سوف تركّز التعاون الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حـوار5+5 (2001- 2011) كرؤية للأمن و التعاون في غرب المتوسط فلقد كان ضروريا الاعتماد على عدة مؤلفات ومراجع هي مؤلفات ساعدنا على إدراك دور التهديدات الأمنية في التعاون الإقليمي لهذا استوجب البحث على مصادر عايشت الأحداث المستجدة فكان الاعتماد على جيل جديد من الباحثين المتخصصين في شؤون المنطقة.

- بالإضافة إلى إصدارات عديدة ومتفرقة من معاهد البحث المتخصصة في الشؤون المتوسطية والمغاربية والأمنية ومخابر الدراسة الموجودة في الكثير من الدول المتقدمة.

- كما استعان البحث بأدبيات التنظير من خلال الدوريات المحكمة والإصدارات المرجعية في حقل الدراسات الأمنية مثل:

Human security, **dialogue**, **European journal of international**

Relations: **journal**, **comparative political studies**.

وغيرها من الدراسات خصوصا تلك الصادرة باللغة الإنجليزية والتي حاولت الربط بين النظرية والواقع تحت غطاء مفهوم الأمن الإنساني.

- أ- الدراسات باللغة العربية: بصفة عامة لا يمكن القول إلى أن هناك دراسات سابقة باللغة العربية تناولت الموضوع بشكل مباشر لكن هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض أبعاد ظاهرة التهديدات الأمنية وبعض مدخلاها بشكل جذري وغير مباشر والقطاع الأكبر من هذه الدراسات عبارة عن رسائل علمية للماجستير والدكتوراه وعالجت بعض القضايا والتطورات السياسية والاقتصادية ويمكن تفسير هذه الدراسات على النحو التالي:

1- دراسات عامة في الدراسات الأمنية تناولت تطور الظاهرة الأمنية كظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، وتركز هذه الدراسات على التعريف بالمفهوم وتحديد أشكال التهديدات الأمنية، أسبابها وبعضها يركز على تحليل أشكال بعينها وينتمي أغلب هذه الدراسات إلى المجال القانوني.

2- دراسات في بعض قضايا وإشكاليات المنطقة.

3- دراسات تناولت أحداث معينة.

4- دراسات عامة حول التهديدات الأمنية في غرب المتوسط.

5- دراسات عامة حول التعاون والتكامل في غرب المتوسط.

6- دراسات نظرية وتطبيقية بعض جوانب التهديدات الأمنية.

7- دراسات تناولت بعض قضايا وإشكاليات التنمية والتطور الإقتصادي في المنطقة.

- بعد التحوّلات الكبرى التي ميزت الترتيب العالمي بصفة عامة والترتيب الإقليمي المتوسطي بصفة خاصة، عرفت أدبيات الدراسات السياسية المتوسطية ثراء كبيرين لم تعرفه من قبل إلا أن الشيء الملاحظ هو ظهور معظم الأدبيات في الضّفة الشمالية من الجهة المتوسطية وهذا برغم من مؤسسات (fondation) ومراكز بحوث تابعة معظمها لدول أوروبية ذات طابع سياسي أمني أو ذات طابع عسكري بحت وفي هذا السياق يمكن أن نذكر على سبيل المثال.

- قسم الدراسات المتوسطية بمؤسسة (RAND) بسنتا مونيكا بالولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف كل من "يان ليسر" « Yan Olesser » و "ستيفن لاراي" « Stephen Bin » و"رونالد أسموس" « Ronald D. Asmus » و "ألبي بين" « Albert Bin » وتسعى مختلف المقالات التي ينشرها هؤولاء في مجلة « la revue de l'atane » إلى تطويرالدعاية بمقاربة أطلسية جديدة بمسائل الأمن في الجهة المتوسطية وتهدف في نفس الإطار إلى محاولة إقناع الدول المتوسطية في الجنوب.

أما الدراسات الصادرة في الضفة الجنوبية: فيمكن رصد كتاب كتبه (ألّفه) **الأستاذ مصطفى بخوش** [1] تحت عنوان "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسته في الرهانات والأهداف**" والذي طبع عام 2006 ، وتطرق بالتحليل إلى :

---

(1) - مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ، الجزائر ، دار الفكر للنشر والتوزيع،2006.

1- التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي لخصها في :

- نهاية نظام الثنائية القطبية من الجانب الهيكلي .

- نهاية الحرب الباردة من الجانب الإستراتيجي .

- العولمة الإقليمية من الجانب الاقتصادي.

2- رصد المعطيات الجديدة في المتوسط بعد الحرب الباردة والتي أجملها في :

- مسار عملية السلام في الشرق الأوسط وأثرها على الأمن في المتوسط .

- تطور عملية التكامل في أوروبا وأثرها على الأمن في المتوسط .

3- فهم المنطق الذي يحكم السياسة الأوروبية وهذا من خلال التركيز على :

- بروز التنافس الأمريكي الأوروبي على الحوض.

- عملية التحوّل الديمقراطي في جنوب الحوض.

- شكل ثنائية شمال- جنوب في حوض المتوسط عبر اتساع وتعمق الفوارق بين ضفتي الحوض.

- تتبع مراحل السياسة المتوسطية الأوروبية ودراسة المبادرات التي جاءت لتؤسس لهذه العلاقات.

كتاب للدكتور علي الحاج[1] الذي يحمل **عنوان سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسة أطروحات الدكتوراه** مركز دراسات الوحدة العربية والصادر عن 2006.

---

(1)- علي الحاج ،**سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة أطروحات الدكتوراه**، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت، لبنان، 2006.

تناول فيه الباحث الدكتور أهم التحولات التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة ومن أهم تلك التحوّلات:

– تطور في الدور السياسي لقوى دولية صاعدة مثلا الإتحاد الأوروبي واليابان والصين فإن الأوضاع الجديدة جعلت الإتحاد الأوروبي يتجه نحو صعود دوره السياسي الإقتصادي انعكس على السياسة الأوروبية اتجاه المنطقة العربية.

كتاب للأستاذ عبد النور بن عنتر [1] الذي يحمل عنوان: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** يتناول هذا الكتاب بالرصيد والتحليل أهم معطيات أمن الجزائر القومي في بعده الخارجي لتحديد وتحليل الخيارات الإستراتيجية المتاحة في زمن العولمة وفي عالم ما بعد الحدي عشر من سبتمبر 2001.

– يتعرض الباحث بالتحليل بمسألة الأمن القومي الجزائري في بعده المتوسطي والمغاربي إلى جانب يحلل بالنقد المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط.

كتاب للدكتور بشارة خضر [2] الذي يحمل عنوان: **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995– 2008)** الصادر في مركز دراسات الوحدة العربية في عام 2010 يتناول الدكتور بالبحث والتحليل عدة مواضيع مهمة ويعالج إشكالات متعددة ومن بينها نذكر:

– السياسات الأوروبية إزاء (اتجاه بلدان حوض المتوسط) ويهدف إلى إجراء عملية حسابات جماعية للشراكة الأورومتوسطية.

– إلى جانب القيام بتحليل نقدي لسياسة الجوار الأوروبية.

– يهدف إلى فهم الدوافع الحقيقة والغير والمباشرة وراء المشروع الجديد للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الخاص بالإتحاد المتوسطي وذلك في ديسمبر 2007 الإتحاد من أجل المتوسط.

---

(1)– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر المكتبية العصرية، 2005.

(2)– يشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995– 2008)**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة الغربية، ط1 2010.

كتاب جماعي قام به مجموعة من الباحثين المتخصصين في الشؤون المتوسطية والمغاربية تحت الإشراف **البروفسور عبد النور بن عنتر**[1] الصادر من مركز الدراسات التطبيقية للتنمية الاقتصادية « CREAD » والذي يحمل عنوان: **أوروبا والمغرب العربي: الجوار الجغرافي والتنافر الإستراتيجي**: **Europe et Maghreb : voisinage immédiat distanciation stratégique**

الكتاب يطرح إشكالية مركزية برصد وتحليل أهم القضايا المحورية المتعلقة والمرتبطة بالعلاقات الأورومغاربية والتي تتمثل في :

– لماذا التقارب الجغرافي لا ينتج عنه تعاون حقيقي وفعّال وإنما ينتج عنه التنافر الإستراتيجي بسبب تعدد الرهانات واختلاف المدركات بين ضفتي المتوسط.

– دراسة غير منشورة **خير الدين العايب** [2] **حول الأمن في حوض المتوسط في ظل التحوّلات الدولية الجديدة:**

تتناول هذه الدراسة عدة مواضيع تتعلق بالأمن في المنطقة من نظرة ترتبط بالأهمية الجيوسياسية والإقتصادية والحضارية التي انفرد بها الحوض الأمر الذي دفع القوى الكبرى بطرح مجموعة من الإستراتيجيات الأمنية في البحر المتوسط .

(1) – (Sous La Direction Abd Ennour Benanter , **Europe et magheb : voisinage: stratégique , immédiat distanciation**, Alger: GREAD , Septembre, 2010 .

(2)– خير الدين العايب، **الأمن في حوض المتوسط في ظل التحوّلات الدولية الجديدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1994– 1995.

3- إشكـــالية الدراسة :

يعتبر موضوع **التعاون الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حـوار5+5 (2001- 2011)** من أبرز وأعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة الآنية خاصة في ظل التغيير الحاصل في دينامكية العلاقات الدولية والإقليمية الراهنة ومنطقة غرب المتوسط تشهد رهانات تدفع دول المنطقة إلى التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل مواجهة التهديدات الأمنية والتي لم تعد تتجسد في التهديدات الأمنية الصلبة فقط وإنما تهديدات ذات طبيعة لينة.

وعليه فإن الإشكالية الأساسية للبحث كالتالي :

هل يعتبرالإطار غير الرسمي لحوار 5+5 عامل فعالية للتعاون الأمني الأورو- مغاربي ام أنّه يحمل في طيّاته حدود هذا التعاون ؟

وانطلاقا من الإشكالية الأساسية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية لتحليل وفهم أدق للموضوع :

1- هل يمكن الحديث عن **تعاون أمني أورو- مغاربي فعال و حقيقي في ظل وجود أطراف غير متعادلة في سلم القوى؟** ام هو مجرد مناولة لصالح دول شمال المتوسط في ظل وجود علاقات **أورو- مغاربية مستقطبة** ؟و من هو الفاعل و من الذي تقع عليه الإملاءات؟

2- ما هي مصادر وطبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة غرب المتوسط ؟ هل يمكن الحديث عن وجود مدركات **أورو- مغاربية** مشتركة حولها؟

3- هل يمكن اعتبار حوار 5+ 5 آلية من آليات التعاون أوجدت لتفعيل دول الجوار في التكامل الإقليمي المتوسطي أم أنّه ترتيب أمني لمواجهة تهديدات الضفة الجنوبية للمتوسط ؟

4- ما هو مستقبل حوار 5 + 5 في ظل التغيرات الإقليمية الدولية الراهنة ؟

5- الإطـار الجغـرافي والزمـاني للدراســة :

أ- الإطــار الزمــاني :

تتناول هذه الدراسة موضوع **التعاون الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حـوار5+5 (2001- 2011)**

- إن الفترة ما بين **2001- 2011** كفيلة بالإلمام بالظاهرة المدروسة واستيعاب الإشكالية المطروحة.

– اختيار هذه الفترة لم تحدده اعتبارات تحكمية مسبقة بقدر ما افترضته عوامل موضوعية، عملية وعلمية ومنها نذكر:

–أ– حداثة هذه الفترة ووجود حد أدنى ومناسب من المعلومات عن الموضوع بصفة عامة وفي منطقة غرب المتوسط بصفة خاصة.

– ب– تم تحديد فترة ما بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** لكونها تجسد أكثر عناصر البحث بحكم الخصوصيات الإستراتيجية لهذه الفترة وإفرازاتها الأمنية المحتملة على استمرار المنطقة وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية دخول العالم في عصر الإرهاب والإرهاب المضاد وبالتالي أظهرت أحداث 11 سبتمبر 2001 أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة التهديدات الأمنية كأحد أهم مخاطر القرن الحادي والعشرين.

– أدّت التطوّرات بعد حدوث أحداث 11 سبتمبر 2001 بروز تهديدات أمنية جديدة أثرت في العقائد الأمنية الغربية عموما والأوروبية على وجه الخصوص.

– إنّ العلاقات بين ضفتي المتوسط شهدت تطور نوعي في خضم التداعيات الإقليمية والعالمية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتحليل تحوّلات هذه العلاقات ومغزاها الإستراتيجي ومن تم تحديد إيجابيتها والمخاطر التي قد تنجر إن أساءت الدول الضفة الجنوبية (الطرف المغاربي) إدارة هذا التقارب.

– كما يحلّل أيضا الترتيبات الأمنية إقليميا من خلال الإستراتيجية الأمنية حوار 5+5 في المتوسط الغربي والجهود الإقليمية لإقامة إجراءات بناءالثقة الطرفين.

ب– <u>الإطـــار الجغـــرافي</u> :

نظرا لشساعة المنطقة المتوسطية جغرافيا ونظرا لعدم تجانس المخطّطات الأمنية الدولية فإنّ الدراسة سوف تركّز أساسا على الجهة الفرعية للمتوسط الغربي:

« **western méditerranéen sub– région** »

من منطلق أنّ السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي من قبل كلل شيء نتاج سياسات دول القوس اللاتيني اتجاه دول إتحاد المغرب العربي.

5– <u>فرضيـــــات الدراسة</u> :

انطلاقا من إشكالية البحث التي تدور حول التعاون الأمني الأورو– مغاربي : دراسة حالة حوار5+5 (2001– 2011)

والأسئلة الفرعية التي تليها يمكن أن نطرح الفرضيات التالية :

1- التغّيير في بنية وحركيّة العلاقات الدولية والإقليمية من علاقات صراعية قائمة على أساس القوة والمصلحة إلى علاقات تعاونية قائمة على أساس مفاهيم الاعتماد المتبادل، الأمن الإنساني ساهم في خلق أطر تعاونية في المجال الأمني كالية حوار **5+5** في منطقة غرب المتوسط.

2- التغيّير في طبيعة التهديدات الأمنية من طبيعة صلبة إلى طبيعة لينة ساهم في دفع مسار التعاون الأمني الأورومغاربي من خلال خلق أطر تعاونية في المجال الأمني كالية حوار **5+5**.

3- يعتبر تباين المدركات بين الطرفين المغاربي والاوروبي وغيّاب تصوّر موحّد حول التهديدات الأمنية الجديدة حاجزا أمام تحقيق تعاون امني اورو مغاربي من نوع كاسب -كاسب

4- كلما كان **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي يأخذ بأبعاد الأمن، السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية كلما استطاع احتواء التهديدات الأمنية الجديدة.

6- الإطـــار النظـــري:

من أجل إثراء هذه الدراسة تم الإعتماد على نظريات فرضها موضوع التعاون الأمني الأورو- مغاربي : دراسة حالة حوار5+5 (2001 - 2011)

لمنطقة غرب المتوسط نستعين بمجموعة من النظريات والمداخل والمقاربات هي كالتالي :

ا- **المقاربة الموّسعة للأمن** : هي المقاربة أحدثت ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية إذ يرجع الفضل للمنظر "باري بوزان" الذي نقل مفهوم الأمن من معناه الضيّق المنحصر في البعد العسكري إلى المفهوم الموسع الذي يشمل جميع مناحي الحياة.

ب- المقاربة الواقعية للأمن : تقوم هذه المقاربة على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعى دائما لتحقيق المصلحة، لكن دون إقصاء لمنطق العقلانية، فواقع الأمن يدفع الدول إلى تحالفات من أجل الحفاظ على أمنها وبقائها.

ج- المقاربة الجيو- سياسية : إن الخصوصيات التي تعرفها المنطقة ومميزاتها وموقعها الجغرافي تفرض التركيز على :

- فلقد فرضت خصائص منطقة غرب المتوسط اللجوء إلى التحليل الجيوسياسي فهو ضروري لأنه يركز على دور عامل التهديدات الأمنية في التعاون الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط وبالتالي تبرز أهمية التحليل الجيوسياسي من خلال التركيز على مسائل أمنية.

- الخروج من المسائل الأمنية المعقدة المهمة بالشؤون العسكرية والتسلح وبالتالي سنحاول أن نركز على مظاهر أخرى للصراع فالدراسات الأمنية اليوم تنطلق من مفهوم الأمن الشامل.

د – المقاربة الجيو– أمنية : بعد توسيع مفهوم الأمن وأ بعاده وتاكيد وجود تهديدات غير عسكرية هذا التوسيع الذي أ لهم فكرة مفهوم الأمن الإنساني .

يحتاج موضوع بحثنا الإعتماد على المقاربة من منطلق رسم معالم العلاقة بين ضفتي المتوسط شمالا أوروبا وجنوبا دول

المغرب العرب و إن كان منشأ العلاقة جغرافيا فإن هناك عوامل أخرى تاريخية جيو– سياسية و جيو–أمنية تؤكد أن متغيّر الأمن في منطقة غرب النتوسط وثيق الصلة بالبيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي لذا من غير الممكن الحديث عن أمن في غرب المتوسط دون ربطه بالديناميات السوسيو– الثقافية ، السوسيو– اقتصادية الحاصلة في المنطقة المغاربية وما يأتي منها من تهديدات خاصة من الإقليم الصحراوي– الساحلي المتاحم لها يؤكد الحاجة الملحة إلى استخدام المقاربة الجيو– أمنية نظرالطبيعة تلك التهديدات العابرة للأقاليم إن هذا يقودنا إلى أن البئة الأمنية للدولة مستقرة أو غير مستقرة تحتم أ و على الأقل تكييف سلوكها الأمني و تعاملها مع تلك التهديدات.

و– المقاربة الجيو– إستراتيجية : إن وجود التهديدات المشتركة والعابرة للأقاليم اعطى بعدا اقليمي للامن و السياسة الامنية بحي بسبب تغيير طبيعة التهديد و هذه الفكرة على علاقة بالتحليل

الجيو– استراتيجي الذي يدرس حالة الدولة في زمن السلم و الحرب من خلال تحليل موقع الدولة ،الأحلاف العسكرية ،التجارة الدولية ،مسالة الحدود .

ويمكن الإعتماد على التحليل الجيو– إ ستراتيجي لدراسة موضوع بحثنا لتحديد العلاقة بين الظواهر الأمنية و المعطيات الجغرافية من موقع جغرافي ،ثروات ،تضاريس ،التركيبة السكانية و علاقتها بسلوك الدول في تحديد الأهداف و السياسات الاستراتيجية ،المدركات و التوجهات التي يتبناها كل طرف من الأطراف إ لى جانب تحديد الأطراف المتداخلة في بناء الواقع الامني في غرب المتوسط .

7– الإطـار المنهجـي :

إن طبيعة موضوع الدراسة وإطارها الزماني الذي يمتاز بالتعقيد والتشابك مما يتطلب منا استخدام أكثر من منهج واحد لذا سنوظف عدة مناهج بحثية علمية وهي: المنهج التاريخي، إضافة إلى المنهج ا المقارن ، التحليلي ،دراسة حالة ، منهج تحليل القوة ،منهج تحليل المضمون، وأخيرا منهج تحليل القوة.

ارتأينا إسقاط إشكالية البحث على عدة مجالات للعلاقات الدولية لتكون بمثابة حقل دراسة وللإجابة عن عناصر الإشكالية يتعلق الأمر بجوانب متعددة وهي: الجانب الأمني، التعاوني،

الإستراتيجية ونظرا للطابع المتشعب للموضوع فإنه لا يمكن الاستغناء في الدراسة على مميزات **التكامل المنهجي**: الذي يوفر لنا هامش أكبر للإحاطة أكبر قدر ممكن من الموضوعية بعناصر إشكالية البحث يمكنا الإعتماد على :

أ– المنهج التاريخي : ونستخدمه للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي يقصد منه دراسة وتحليل الظواهر وليس الهدف منه فقط استنطاق الأحداث التاريخية التي مرت بها منطقة غرب المتوسط، تطور طبيعة التهديدات الأمنية، تطور علاقات التعاون في منطقة غرب المتوسط وإنما استيعاب الخلفية التاريخية للموضوع المدروس.

ب– المنهج التحليلي : هي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة في الدراسة واستخدامها ضرورة في الموضوع، حيث يساهم في فهم دور عامل

التهديدات الأمنية في التعاون الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط وكل العناصر المرتبطة بالموضوع وتقديم واقع الموضوع والظروف المحيطة بها.

ج– منهج دراسة حالة : لوصف وتحليل موضوع معين له ميدانه التطبيقي وقد تم استعماله بطريقة سهّل للباحث لفهم ذلك بإعطاء النموذج التطبيقي في دراسة حالة حوار 5+5 كرؤية للأمن في منطقة غرب المتوسط كحالة تؤثر على الأمن في غرب المتوسط وكآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

د– منهج تحليل المضمون : لتحليل مؤشرات واتفاقيات التعاون الإقليمي الأمني لمنطقة غرب المتوسط.

و– المنهج المقارن: هو أسلوب من أساليب البحث العلمي يعتمد على الوقوف على أوجه التشابه والإختلاف بين الظواهر وتعتمد دراسته دور عامل التهديدات الأمنية في التعاون الإقليمي على ضرورة إجراء لمقارنة ضمنية بين إدراك التهديدات: نمط علاقات القوّة بين ضفتي المتوسط.[1]

هـ– منهج تحليل القوة : يعد موضوع القوّة من المواضيع الأساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة كالجغرافيا السياسية والعلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم العسكرية وتستخدم عبارة قوّة بصيغ متعددة تبعا لوجهات نظر الباحثين فهم عموما يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة وأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع، فقد نقصد بقوة الدولة لقوتها العسكرية وقد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتمثل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية مثلا والعلاقات الدولية

وعموما وعليه فإن عبارة القوّة قد تعني التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية وعموما فإن القوة تتألف من عناصر رئيسية هي:

---

(1)–عمار بوحوش، محمد الذبيان، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص ص 103– 14

القوة الجغرافية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية والقوة الثقافية ووظائفها والعلاقات الإقتصادية وتدرس سياسة

الدولة التجارية وتتناول العلاقات السياسية للدولة وانتماءاتها وعضويتها للتكتلات الإقليمية والدولية كما تتناول تحليل الإرتباطات الدولية للوحدة السياسية الدفاعية والهجومية.

8- الإطـار المفاهيمـي :

من خلال الدراسة يتم تسليط الضوء على بعض المفاهيم والمصطلحات ومحاولة شرحها بطريقة أو بأخرى ومن بينها نذكر كالتالي:

، الأمن الصلب، الأمن اللين، حوار 5+5، الأخطار، التهديدات الأمنية، ، البحر الأبيض المتوسط، ، مشروع المتوسط الغربي، الإقليمية الأمنية ، التعاون الأمني والأمـن التعـاوني

8- 1 الأمـــن: هو غياب التهديد على القيم الإنسانية في المجتمع [1].

ا- **تعريف الأمن الليّن (Soft Security)**: يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل:عدم الإستقرار، التطرف، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.

ب- الأمـــن الصلـب (Hard Security): التهديدات المباشرة أي العسكرية

أما التحوّل في المجال الأمني و تحوّلات القوة، إنّ القوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري بل تتعداه إلى التكنولوجيا، التعلّم، النموّ الإقتصادي، الإتصالات، الإعتماد المتبادل، المعلومات.

فالقوة العالمية اليوم تتأسس على مصادر من قبيل القوة اللينة (Soft Power) : الجذب الثقافي الإيديولوجي، كما يقوم على مصادر ملموسة القوة الصلبة العادية (Hard Power).

---

(1)-Barry Buzan, **People**, **State and Fear**, **The National Security Problems in International Relations**, London : Wheatsheaf Books,1983.

8- 2 الحـــوار:

الحوار مصطلح كثير الإستعمال والتوظيف في علوم كثيرة ومنها العلوم السياسية وهو قيمة حضارية وأسلوب راقي للتواصل والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات يتطلب جملة من الشروط تبنى على قيمة وتسمح بتواصله لبلوغ التفاهم والتوافق، وقد يعّبر الحوار عن نشاطات فكرية وذهنية أخرى كالتشاور والتفاوض. (1)

– تعريـــف حـــوار 5 +5 : هو ذلك الحوار الذي أعلن عنه وزير الدفاع الفرنسي في جتماع أمني مغاربي – أوروبي أنعقد في باريس في خريف 2004 لمناقشة مسائل الأمن و الدفاع في المتوسط و قد سمي باجتماع مجموعة 4 + 3 لأنه ضم إيطاليا،فرنسا،اسبانيا والبرتغال،عن الجانب الأوروبي و تونس و الجزائر و المغرب من الجانب المغاربي وهدف إلى تعزيز التعاون بين المغرب العربي والإتحاد الأوروبي. هكذا أعيد النظر عبر هذه المبادة في تركيبة مجموعة 5 + 5 بانضمام موريتانيا و ليبيا و مالطا إلا أنّه لحسن الحظ مبادرة غرب المتوسط فإنه تتم في نهاية الأمر بعد مشاورة الأطراف المعنية، تم ضم هذه البلدان الثلاثة لهذه المبادرة مما يسمح لها بالمشاركة في اجتماع وزراء دفاع غرب المتوسط بباريس أي العودة مجددا إلى صيغة 5 +5.

8–3 مفهـــوم الأمـن التعـاوني:

لم يقتصر الجدل الأكاديمي حول طبيعة مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة على توسيع وتعميق مفهوم **الأمـن الوطنـي** بل شهدت تلك الفترة جدلا حول مفهوم الأمن الإقليمي وذلك من حيث التركيز على مفهوم **الأمـن التعـاوني** (coopérative Security). كبديل لمفهوم الأمن الجماعي (collective Security)

ويعتمد **اقتـراب الأمـن التعـاوني** بالأساس على مجموعة من الإجراءات من بينها الدبلوماسية الوقائية، وإجراءات بناء الثقة اعتمادا على وجود قدر من التعاون بين عدد من الدول فهو يقوم على أساس الحوار بدل من المواجهة.

.....

(1) - Romano Prodi, »**discours sur la méditerranée** » **Louvain 26 novembr**e 2002, **documents d'actualité international**, 15 janvier 2003, PP 72- 75.

إذ لا تطلق السياسية الأمنية وفق **الأمـن الجماعـي** من فكرة الردع، بل من فكرة تطوير الحوار كآلية لمنع النزاعات، ويعرف " أميتاف أشاريا" « Amitav Acharya » [1] مفهوم **الأمـن التعـاوني** على أساس تميزه بعناصر ثلاثة هي: قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين بما يعني مشاركة الدول المختلفة في الفكر، وكذا توسيع الأجندة الأمنية بحيث لم تعد مقصورة على مصادر التهديد التقليدية، لشمل مصادر تهديد غير تقليدية.

أما **العنصـر الثانـي** فيتمثل في الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية كلّ النزاعات، ويتمثل العنصر الثالث في أن معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا لمنها تتطلب اقترابات تعاونية من الدول[2]، كما تجدر الإشارة إلى أن دراسات الأمن خلال فترة الحرب الباردة تجاهلت بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، ومن هنا جاء بروز مفهوم الأمن المعقد « Complex Security) ويقصد به زيادة احتمال ظهور تأثيرات أمنية متبادلة ضمن إقليم تعرفه دولة زيادة في درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، بمعنى تأثر أمن أي دولة بأمن الدول الأخرى ليس في المجال العسكري فحسب

8- 4 مفهـوم التعـاون الأمنـي :

يرتكز مفهوم التعاون الأمني على مبدأ تحقيق الأمن والإستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني، واحترام مبادئ القانون الدولي، ويؤكد كذلك هذا النوع من التعاون على احترام المبادئ السياسية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية، التسامح الذي، ويعكس هذا التنوع من التعاون التوجه الإستراتيجي الأوروبي والأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

8- 5 مفهـوم التهديدات و الأخطـار الأمنيـة: نظرا للتشابه الكبير بين مفهومي" التهديد" و " الخطر" و الحديث المتزايد في هذه الفترة عن العلاقة الرابطة بين المفهومين: نظرا لارتباطهما بمفهوم جوهري في الساحة الدولية ألا وهو الأمن.

.....

(1)- Amitav Acharya, « **Human Security** : **East versus West** », **international**, vol liv., N° :03, summer 2001.P 456

(2)- مصطفى علوي،" **مفهوم الأمن فترة الحرب الباردة**، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2004، ص 14.

ارتأينا إلي التطرق، ولو باختصار، لمفهوم التهديد و مستوياته ، ثم نتكلم عن علاقة التهديدات بالأخطار الأمنية في و ذلك لنستشف الفوارق الاصطلاحية بين المفهومين وحقيقية التعريف بينهما، خصوصا في ظل التغيير الحاصل في مفهوم "الأمن" والتحول من فلسفة التهديدات إلى فلسفة المخاطر.

- **مفهـوم التهديـدات و مستوياتـه** : إذا أخذنا المعنى اللغوي للتهديد فهو و حسب معجم "Le Petit Robert" [1] يعني طريقة يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع موجود النية في جعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به.

و في ظل هذا لمدة طويلة مقرونا بالميدان العسكري و كان يعني: غزو مسلحا و صراعا بين الدول، ارتساما لقوّة تستخدم إكراها أو قسرا، تناميا لقدرات عسكرية زاجرة أو انتشار لأسلحة دمار شامل، لذلك فإن التهديد ليس بالضرورة ماديا و لا مباشرا إذ نتكلم عن التهديد حركية مخاطر (Dynamique des Risques).

هذا وقد شهد مفهوم التهديد تحوّلات منذ نهاية الحرب الباردة ليتجه مفهومه إلى الأبعاد غير العسكرية. [2]

وحاصل القول أن " التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى و الضرر" . [3]

أمّا بالنسبة لمستويات التهدّيدات فهي ستظهر لنا أن مفهوم التهديد يبقى غامضا حتى إذا أردنا تجريده لمعرفة مكوناته، فهناك من الباحثين من قسمه إلى ثلاثة مستويات: تهديد فعلي، تهديد ممكن ، تهديد محتمل .

---

(1) - Le Petit Rober, **Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française**, Edition Firmin, Didol – S.A Paris, 1979, P1179.

(2) – عمر بغروز، " **فكرة الأمن الوطني التأمل في مواجهة قلة المنازعات و المخاطر و التهديدات في لإطار العولمة**". **الفكر البرلماني**، العدد 06، جويلية 2004، ص 177.

(3)– محمد السعيد إدريس، **النظام للخليج العربي**، سلسة أطروحات الدكتوراه (29) مركز، دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص 222.

أ– تهديـــد فعلـــي: و يقصد به وقوع التهديد فعلا باختراق العدو للحدود أو بداية الحرب.

ب– تهديـــد ممكـن: و يعنى به إمكانية تحول التهديدات إلى حرب فعلية بوجود تحضير للحرب بإعداد الجيوش أو حشد لعتاد الحربي...و بعبارة أبسط هي كل العمليات التي تكون دون البدء الفعلي للاعتداء.

ج– تهديـــد محتمـــل: ويخضع أكثر لإدراك صانع القرار عن طريق التجربة التاريخية مع الهدف المهدد أو الأحداث الجارية لحظة القيام بالتهديد.

لكن هناك من يقسم و هو الأكثر موضوعية في رأينا– التهديدات إلى : [1]

د– تهديـــدات موضوعيـــة: وهي التي تنتج وقوع اعتداء مسلّح مثلا، وهي تقابل التهديد العلي في التصنيف السابق.

ذ– تهديـــدات ذاتيـــــة : و تكون في حالة توقع أو خشية وقوع هجوم إرهابي مثلا، و هذا البعد هو الوارد أكثر، لأن التهديد غالبا و ما ينظر إليه على ذلك النحو، أي تهديدا مرسوم البناء كما تؤكد الرؤى البنائية بأنه فيما عدا الدبابات التي تجتاز الحدود لا نجد إلا قليلا جدا من التهديدات الموضوعية [2].

***علاقـــة الخطـــر بالتهديـــد** : لقد عرّف "Le Petit Robert" الخطر (Le Risque) على أنه "مهدد محتمل الوقوع، و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة و النقصان"[3] و إذا كان التهديد يمكن أن يكون حقيقيا أو افتراضيا– كما قلنا أنفا– فإن الخطر تحديدا أشد غموضا و التباسا و أكثر احتمالية و بالتالي فهو مدرك على الدوام أنه مفهوم تفسر الإحاطة به و إدراكا ته بشكل واضح، لأنه لا يأخذ مدلوله إلا عندما تتصل الصفة أو الاتفاق بعلاقة مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات.

---

(1) و(2) –عمر بغروز، مرجع سابق الذكر، ص 177 .

(3)– عمر بغروز، مرجع سابق الذكر، ص 178.

ولإيجاد العلاقة بين فلسفة المخاطر و فلسفة التهديدات يمكن القول في هذا الإطار و إذا أخذنا لمثال خطر الإرهاب، " بأننا نتكلّم حول إدراك حسي لظاهرة قد تتفاقم و تنتج مجموعة من التهديدات". (1)

إذا أردنا ربط علاقة الخطر بالتهديد نستطيع أن نقول أن الخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديدات، وعند الوصول إلى إدراك موضوعي للخطر نكون بصدد الحديث عن التهديدات وحتى هذا المنطلق يمكن أن نقول أن تقييم أو تحديد الخطر خاضع للجدل لأن الخطر بالضرورة غير محدد المعالم.

" فالأمر يتعلق دائما بأمر محتمل لا بأمر مستيقن منه، وإن تحديد منطقة أو فترة زمنية تحتوي أو تنطوي على خطر لا يعني إطلاقا تحديدا ما سيحدث " (2)

8- 6 التعريفات المختلفة للبحر الأبيض المتوسط :

لقد قدمت العديد من الدراسات تعريفات لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تمحورت في موطنها حول اتجاهين :

الإتجاه الأول :

يؤكده "روبرتو ألبيوني" الذي يصر على وجود الهوية الجماعية للمتوسط حيث أن البحر الأبيض المتوسط في حد ذاته ليس قطبا لجذب الدول والشعوب على غرار المجموعة الأوروبية والعالم العربي وعلى الجانب الأخر أن مجموعات عديدة تتصل ببعضها البعض في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن بينها المجموعة الأوروبية والعالم العربي ،

---

(1)- محمد السعيد إدريس : **تحليل النظم الإقليمية – دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، مصر القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ، 2001 ، ص 15.

(2)- Fulvio Attina : **Partnershipand Security : somme theoritical and emyrical reasons fer positive développements in the Euro- méditerranéan area**, **jean mommet working papers**, N°27 JULY ? 2000.

وبالتالي فانّ البحر الأبيض المتوسط يعتبر اليوم كحد يفصل بين العالمين الذين رغم انفصالهما إلا أنّهما مهتمان اهتماما عميقا بتأكيد هوية ما فية.

الإتجـاه الثانـي :

ترى الباحثة الأمريكية " ابلين لا يبسون" أنّ معظم الناس يفكر في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض من أوروبا – إفريقيا – أسيا ، أنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما ومن ثم ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به والدول التي تحيط به مرتبطة بعلاقات الجيرة وضرورة التفكير في البحر المتوسط لمنطقة لها وضع خاص كوحدة جغرافية تربط دولة اهتمامات مشتركة لها مبررات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة كمشكلاتها المحلية التي تزداد توسعا.

وسعيا للوصول إلى تعريف أقرب إلى واقع المتوسط، يربط بين هذه الرؤى المختلفة ويجمع بين الجغرافيا والسياسة، ليلجأ إلى علم الجيوسياسية، حيث يقول " ألفريد ماكندر" لكل قرن جيوبولتيكتية (.....) وجيوبولتيكتية القرن القادم (ويقصد القرن 21 م) سوف ترتكز على نمط توزع الكتل السكانية والتكتلات الاقتصادية. [1]

وبناءا على ما جاء به ماكندر أن التعريف قد انتقل وتطور حسب الذاتية السياسية للقادة ، فالمجموعة الأوروبية تبنت التعريف الذي يشمل الدول التي لها ساحل على البحر المتوسط فقط في تبرير سياستها الخاصة لمنطقة البحر المتوسط خلال الستينيات ولأغراض سياسية بحتة

– إن المفهوم المطروح للتهديدات الأمنية الجديدة هو المفهوم الأوروبي بمعنى أنه لا يوجد إدراك متوحّد للتهديدات خاصة (الإتحاد المغاربي).

– إن إستراتيجية **حوار 5+5** هي حقيقة يعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الإستراتيجي، حيث انتقل من المفهوم الضيّق للأمن بالمعنى العسكري إلى تطور أكثر تعقيدا على الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد الحرب، ولكنه يعني **التعاون** والإعتماد المتبادل في تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار وضمن هذا السياق، فإن عقد حقيقي للتنمية بإمكانه ضمان الأمن الشامل والسياسي للمنطقة.

---

(1)– مصطفى عبد الله أبو القاسم حشيم، "**المفهوم الأوروبي للأمن والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط**" ليبيا، طربلس: مجلة المركز العالمي لدراسته وأبحاث الكتاب والأخر .**www. Green book research.com**

– إن المشروع يعكس مركزية المقاربة الأمنية التي تؤكد على الآثار السلبية المترتبة على الأمن الأوروبي، هي مقارنة قائمة على دور العامل الأمني في إدماج الدول في نظام تفاعلات علاقات معقدة تجعلها تابعة وخاضعة للقوى الكبرى، عدم وجود ميزان قوى(القوة التفاوضية).

8– 7 مشروع المتوسط الغربي: (**5+5**) : فامتداد لبعث مشروع الحوار الأورومغاربي "وهي إطار المنتدى المتوسطي* جاءت المبادرة الفرنسية إلى إقامة حوار أمني لدول غرب المتوسط والذي يضم (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا) وقد انبثق هذا المشروع عن إعلان قمة روما المنعقدة في أكتوبر عام 1990 والذي يعتبر أن الأمن بالجهة .

– تطورات الفكرة حول مشروع سنة 1988 من خلال عدة ملتقيات في فرنسا ليأخذ شكله الرسمي بداية من شهر أكتوبر 1990 ويرتكز اهتمامه على ضرورة إشراك أو مشاركة المسؤولين الإداريين، رجال الأعمال، السياسة الخبراء، الجامعيين في الدول المتوسطية في الجهة الفرنسية أي دول **المغرب العربي ودول القوس اللاتيني** لكن في إطار غير حكومي، توقف المشروع بسبب أزمة الخليج تم تنشيطه من قبل الرئيس المصري السابق حسني مبارك بداية من سنة 1999.

المتوسطية يجب أن يكون شاملا مما يستدعي الإسراع في بناء أطر للتعاون الجهوي الشامل لحماية البيئة، الحفاظ على التوازن الطبيعي تنظيم التدفقات الهجرية من الجنوب إلى الشمال لأن هذه الميادين الجديدة للتعاون أصبحت محل اهتمام الدوائر الأمنية الأوروبية وقد اعتبر هذا المشروع خطوة متواضعة من حيث الأهداف المعلنة وغامضا من حيث الوسائل المنجزة لبلوغ ذات الأهداف لكن خلال قمة الجزائر (26–27 أكتوبر 1991) عرف انطلاقة جديدة بإنظمام **مالطا** لتحول بذلك الحوار إلى (**5+5**) ويتم التركيز على تبني التعاون الأورو متوسطي في الميادين ذات الأولية للجهة الجنوبية، كمسألة الديون، سياسي شامل لمعالجة القضايا الأمنية من الجهة الغربية من المتوسط.

.....

* مشروع فرنسي للتعاون يمثل الجهة الفرنسية للمتوسط الغربي، ترجع فكرته إلى زيارة الرئيس الفرنسي ميتران (Mitterrand) أثناء زيارته إلى الرباط سنة 1983، إلا أنه لم يلق الدعم الكافي.

9- تفصيـــل الموضـــوع:

قصد إيجاد إجابات وتفسيرات لإشكالية الدراسة جاء العمل في **ثلاثة فصول** رئيسية، بداية **بمقدمة** مختصرة تستدرج تحتها عرض لموضوع الدراسة بالإضافة إلى أهم الأدوات النظرية والمنهجية المستند إليها لتحليل إشكالية الدراسة.

فالمقدمة خصصت للتعريف بالموضوع وتحديد **المشكلة** وطرح **الفرضيات** في حين يعرض الفصل الأول **مفاهيم ونظريات لمفهومي التعاون والأمن**، فهذا الفصل أملته طبيعة البحث إذ لا يمكن دراسة أية تجربة للتعاون الإقليمي دون الرجوع إلى الخلفية النظرية والمفاهيمية، إذ يعتبر هذا الفصل مدخلا عاما حول **الإطار النظري والمفاهيمي** للدراسة ونتيجة لمزاوجة الموضوع بين جانبين من جوانب العلاقات الدولية وهما الجانب الأمني والتعاوني، فإن الفصل سيتناول جزء من الجانب الأمني، حيث نتطرق فيه إلى تحديد **مفهوم الأمن** وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الكلاسيكية للأمن إلى جانب المفهوم الحديث للأمن وفي بنفس السياق نتطرق فيه إلى أهم المقاربات الأمنية.

الجزء الثاني : سنتطرق فيه إلى **الجانب المفاهيمي للتعاون** من الجزء الثاني: سنتطرق فيه إلى جانب **المفاهيمي للتعاون** من خلال تقديم مجموعة من التعاريف من أجل إزالة اللبس فيما يخص هذا المفهوم عن المفاهيم المتشابهة.

– كما يعتبر هذا الفصل مدخلا عاما حول **منطقة غرب المتوسط** كنموذج لدراسته موضوع التعاون الأمني من خلال تحديد المنطقة جوبوليتيكيا وأهميتها الجيوإستراتجية، أما **الفصل الثاني** والذي يحمل عنوان : **التهديدات الأمنية الجديدة و المعادلة الجيوسياسية في منطقة غرب المتوسط** حاولنا في هذا الفصل أن نناقش ونحلل البعد الأمني في علاقات التعاون الأورومغاربي من خلال تحليل السياسات والمواقف الأوروبية والمغاربية اتجاه التهديدات الأمنية الجديدة.

يحلل هذا الفصل مظاهر **تعقّد البيئة الأمنية لمنطقة غرب المتوسط** بالإنتقال من الأنماط التقليدية من التهديد نحو أنماط أخرى تعقيدا وارتباطا بشكل متشابك وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 وفّرت البيئة الأمنية الفرصة لنضوج مخاطر جديدة تنتقل لمسافات بعيدة في ظرف قصير حاولنا في هذا الفصل حاولنا تقديم رؤية متوازية حول كيفية التعامل مع هذه التهديدات الأمنية في المنطقة خصوصا بعد تعاظم مكانتها إستراتيجيا بالنسبة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وظهور ترتيبات إقليمية مضمونها استقرار وأمن المنطقة.

أما **الفصل الثالث والذي** يحمل عنوان : **حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي الأمني** حاولنا في هذا الفصل الولوج إلى إستراتيجية حوار 5 + 5 بدءا بتحليل مسار وتطور فكرة **حوار 5 +5** إلى جانب أهدافه وأبعاده.

كما يقوم هذا الفصل بتحليل وتقييم واقع وآفاق **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة ديناميكية التغيير في العلاقات الدولية والإقليمية. لتكون **خاتمة** هذا البحث عبارة عن حوصلة عامة للعمل المنجز تحوي النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة وفيها إجابات عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة لهذه الدراسة.

الفصـــــــل الاوّل:

الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع التعاون الأمني الأورو- مغاربي

مقـدمـــة الفصـــــل الأول:

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهومي **الأمن** و**التعاون**، إلا أنهما – مثلهما مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية– يتميزان بغموضهما وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفهما سواء كان الخلاف في قراءتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد **أحداث الحادي عشر من سبتمبر**، هو الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنها واختلافها حيث انقسمت النقاشات فيما يخص مفهوم الأمن إلى تصورين مختلفين، تصور ضيق وتصور أخر واسع، فمع نهاية الحرب الباردة عرف مفهوم الأمن تحولا جذريا من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري، واعتماد وحداته المرجعية غير الدولة لموضوعه تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة أثرت في مفهومه وأبعاده.

هذا ما حاولنا التعرض إليه في هذا الفصل وذلك بعرض الإطار النظري لمفهومي الأمن والتعاون، إلى جانب تحديد منطقة **غرب المتوسط** كنموذج دراسة لهذين المفهومين وذلك بإبراز الأهمية الجيوإستراتيجية التي تتميز بها هذه المنطقة.

نتيجة لمزاوجة موضوع دراستنا بين جانبين من جوانب العلاقات الدولية وهما الجانب الأمني والجانب التعاوني الإقليمي فهذا الفصل سيظهر في جزئه مقسما إلى جزء سنتكلم فيه عن موضوع "**الأمـن**" أما الجزء الثاني عن موضوع "**التعـــاون**" أما في جزء أخر سنخصصه للحديث الأهمية الجيو إستراتيجية لموقع البحر الأبيض المتوسط وموقع التعاون الأورومغاربي منه.

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية وفي نفس الوقت يشهد اختلافات كبيرة فيما يخص مفهومه الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية ليمتد ذلك الصراع النظري حول مفهوم الأمن

أبعاده ،مرتكزاته وأهدافه حتى فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال استعراض المحاولات التي قام بها أصحاب المنظور الوضعي للعلاقات الدولية من أجل تحديد مفهوم معين للأمن، ثم التطرق إلى الإتجاه الما بعد وضعي للعلاقات الدولية، ثم التطرق إلى جانب التطبيقي بإبراز الأهمية لتغيير مفاهيم الأمن لما بعد مرحلة الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من خلال إدراك الدول الأوروبية لبيتها الأمنية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استثناءا على علاقاتها مع جيرانها خاصة (دول المغرب العربي).

مفهـــوم الأمـــن :

أدّت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي ما قبلها ومن أهم تلك المفاهيم: مفهوم الأمن الذي أخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات السياسية، حيث انقسم الباحثين غلى اتجاه أول يرى بضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلولاته العسكرية، والإتجاه الثاني يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن.

يعتبر **مفهـوم الأمـن** كغيره من مفاهيم العلاقات الدولية من بين المفاهيم المتنازع عليها[1] ومن الأوائل الذين قدموا تعريف للأمن وذلك عام 1952[2].

"أرنولد وولفر"، حيث يقول:"إن الأمن في السياق الموضوعي- يقيس غياب التهديدات حول القيم المركزية أو في السياق الذاتي- غياب الخوف من أن تكون هذه القيّم المركزية هدفا لهجوم ما".

الأمـن لغـــة :

مصدره أمن، الأمان والأمان بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمان ضد الخوف وهو بذلك: اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة، بمعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى:"**وأمنهم من خوف**" و"**هذا البلد الأمين**" أي الأمن.

مفهـــوم الأمـــن في الإســـلام:

للإسلام نظرية الشمولية للأمن لإستيعابه كل شيء مادي ومعنوي كما أنّه حق للجميع أفرادا وجماعات، مسلمين وغير مسلمين، ومفهوم الأمن في القرآن الكريم شمولي لإحتوائه على مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة (حفظ الدين، النفس، والعقل، والمال والعرض.

---

(1)- Dario Batistella, **théories des relations internationales**, 2eme édition, carrelet imprimeur, S.A France, 2006. P 461.

(2)- جون بيليس **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، 2004- ص 414.

ولعلّ أدق مفهوم للأمن "هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى- " فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" وهنا نؤكد أن الأمن ضد الخوف.

المفهـــوم الاصطلاحـي للأمن:

تعرف دائرة المعارف البريطانية بأن الأمن: هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" ويعرّف عبد الوهاب الكيالي الأمن على أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى بها تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[1]

أمـا علمـــاء السياســة:

عرّفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح ضمن الاتجاه الكلاسيكي (التقليدي) والإتجاه الذي تم توسع في مفهوم الأمن وقدم أبعاد متعددة له.

و هذا ما سوف نتطرق اليه في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

---

(1)- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979، ص 131.

المبحـــــث الأول : تحـــول مسلّمـات الأمـــن مـن المفهـوم الضيّق (الصلـب) إلـى المفهـوم الواسع (الليـّن)

أخذ التصوّر حول مفهوم الأمن مسارات عديدة بدءا من تلك الدراسات والأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة والتي تدل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي الذي يرتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي فقد ظلت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا المنظور، والموضوع الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية، والاهتمام بالقدرات العسكرية، مت أجل التصدي للتهديدات الخارجية لذلك حاول التقليديون مثلا (الواقعيون، والواقعيون الجدد، والليبراليون) الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة، وفضّلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم، ضمن التصوّرات التوسعية لهذا الطرح.

المطلـب الأول: مفهـوم الأمـن حسـب المنظـورات الوضعيـة للعلاقـات الدوليـة:

1- الواقعيــة والواقعيــة الجديــدة: المرجعيــة الدولتيــة

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا 1648 ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعبير محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالتالي[1] :

- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

- النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

- تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

---

(1)- Paul D.Williams, **Security Studies** : **antntroductin ;** published in the USA and Canda ; Routledge ; 200.pp.17.20.

– الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

– تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية[1].

من هنا، فإن المنظور الواقعي للأمن يركز بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

ينطلق التصوّر الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية الأمن هو الغاية الأممي، كما يقول "كينث والتز" (K. WAlTZ) :" في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأممي لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، سبقت هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة"[2].

تأسيسا لذلك، يصبح النظام الدولي ميدانا للصراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها وتتحول العلاقة بينها إلى مبادرة صفرية « zero sum- gamé » فيها من مهزوم ومنتصر، وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة ومنطلق الإعتماد على الذات « self- help » لذا فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها

---

(1)- Charles Philippe David et jean- jacques roche, **théories de la sécurité** : **définitions**, **approches et concepts de la sécurité international**, paris édition Montchrestien, 2002.pp.90-91.

(2)- Kemmeth N. waktz, **theory of international poltics**, New York, Mc Graw-Hill,1979,p.102

ففي علم يتكون من وحدات متناسقة وتسوده عدم الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ تحل "لنفسه" فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور بلا أمن والتهديدات من الطرف الأخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية « Security dilemma »[1] والتي تحدث عنها جون هارتز (John Hertz) في خمسينيات القرن العشرين، بقوله:" إنها مفهوم بنيوي، تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية، بدافع الإعتماد على الذات وبصرف النظر على مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرق يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون، على أنها تشكل خطرا محتملا[2].

أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة للأمن الدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى، وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية وانكشافها أمنيا لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة، فتسعى هي الأخرى بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكرية، مما يؤدي دوامة من الفعل ورد الفعل وازدياد مخاوف الطرفين، ثم أن شعور بانعدام الأمن يؤدي إلى قيام الحرب ولتقليص أخطاء وإدراكات وحسابات الدول وصناع القرار، فضّل أنصار الواقعية الدفاعية « défensive bealist » من أمثال ستيفن والت Stephen « Walt » وجاك سنايدر « Jack Snyder »، الإستراتيجيات التعاونية، ومنها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها[3].

---

(1)- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص20.

(2)- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية الممتدة، 2004، ص418.

(3)- Jean Jacques Roche. OP.cit. P 93.

حيث أنه من الممكن تحقيق المفضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح، وهو ما عبر عنه باري بوزان « Barry Buzan » بالفوضى الناجمة « Matine Anarchy »[1].

ونجد أن الواقعيين الجدد قد راجعوا قضيتي زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن، لا من أجل القوة في حد ذاتها. كما أنه هناك نوع من "القطيعة مع الواقعية الكلاسيكية"، حيث يقرون بإمكانية التعاون بين الدول وتحقيق الأهداف الأمنية وضمان مكاسب نسبية « relative- gains » عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية، ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي.

يتضح مما سبق، أن البناء النظري للدراسات الأمنية من منظور واقعي تقليدي يركز بشكل واضح على الدولة "كموضوع مرجعي للأمن يسعون إلى بناء مفهوم للأمن يمكن من خلاله حماية أمن حدود" الدولة، الفاعل الرئيسي في النظام الوستفالي ذو المرجعية الواقعية[2] ورغم كل التحولات التي شهدتها النظام الدولي في الجانب الأمني الإستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين والجدد المهيمنين على المنظورات التقليدية في الدراسات الأمنية، يرفضون إعادة صياغة مفهوم أخر للأمن خارج إطاره الضيّق، والمرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسلامة سيادتها.

وقد عبر ذلك ستيفن والت Stephen Walt"بقوله:" إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن تبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر واستعمال ومراقبة القوة".

---

(1)- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص423.

(2)- Bjorn Moller, « **the concept of Security** : **the pros and cons of expansi**on **and contraction** », paper for joint sessions of the peace the sis commission and the Security and disarmament commission at the 18th General conférence of the international peace research association (I.P.R.A), Einland, 5-9 August, 2000, P.03.

وبرغم مناداة الواقعيين والواقعيين الجدد بضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي[1] إلا أن الدعوة إلى ضرورة التوسع كانت من لدن بعض الواقعيين البنتويين خاصة المنتمين منهم إلى مدرسة كوبنهاغن « Copenhagen School » أمثال "باري بوزان" « Barry Buzan »، و "أول ويفر" « OLE Weaver » والليبراليون الجدد، والواقعيون اللينون « soft realists » ، من أمثال "روبرت كيوهان" « R.O.Keohane » و"جوزيف ناي" « Joseph Ney »، إلا أن هذا التوسع كان شكليا فقط، من خلال توظيف مفاهيم جدد للأمن كمفهوم الأمن المشترك « Common Security ».

يمكن باختصار أفكار المدرسة الواقعية في ثلاثة نقاط رئيسية و هي:

الدولـــة: هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.

البقـــاء: هو الهدف الأمني لهذه الدولة وأولوية تسبق كل الأهداف نتيجة لاستنفار التهديد المادي الخارجي الموجود.

الاعتمـاد الذاتـي: هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسية الدولية.

تشكل السيادة مكوّنا أساسيا في تعريف الدولة عند **الواقعيين** باعتبارها نقطة االإنطلاق في تفسير السياسة الدولية، كما تمثل القوة متغيرا مركزيا في البناء النظري الواقعي لحين تمكننا من تفسير العلاقات التفاعلية المتمحورة حول الدولة في البيئتين الداخلية والخارجية وهذا ما يفسر لنا الصّفة الصراعية للنظام الدولي.

من حيث **الطـرح الدولاتي** بدأت أولى ملامح تشكل التصوّر الواقعي للدراسات الأمنية بحيث ينظر للأمن من زاوية دولاتية « Statisme » وبمنظار مشروعية العنف السلطوي، وإسنادا إلى مبدأ البقاء والاعتماد الذاتي قدم الواقعيون مثل "هوبز" الذي يعتبر أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه يقول **ريمون أرون** أنه في حالة الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية.

فالمقاربة الواقعية ترى بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنهم حبسهم هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات، وبهذا فالواقعيون يذهبون إلى أن الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يمكن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة واستمرار قدرة الدولة الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية تسعى إلى تعدد مصالحها فإنه كلما تعددت مصالحها اتسع نطاق أمنها، فعنصر القوة يبقى المؤشر الأساسي لتحقيق هذه المعادلة الثنائية.

فان تحديـد مفهـوم الأمـن حسـب الاتجـاه الواقعـي:

يقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية وذلك باستخدام القوّة العسكرية من أجل قطع الطريق أمام تلك التهديدات، وتحقيق المصالح القومية وهذا التي يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية ممّا يجعل الدول مطمئنة من حيث حماية مصالحها[1].

إنّ ما يهم الإتجاه الواقعي التقليدي في قضايا الأمن هو **الأمـن القومـي** وبالتالي فهم يؤكدون على البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى، ومنه يتضح أنّ المفهوم الإستراتيجي التقليدي للأمن هو: "ضمان الحرّية من التهديدات والأخطار" threats » and dangers »[2]

---

(1)- Barry- buzan, « **rethinking Security after the cold war** », **cooperation and conflict**, vol.23, janvier 1997.P.09.

(2)- Jean Jacques Roche, OP.cit,PP.96-97.

2- الليبراليـــة و الليبراليـــة الجديـــدة: الأمن الجماعي والسـلام الديمقـراطي:

تعتبر الليبرالية بشقيها (الكلاسيكية والليبرالية الجديدة) من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والكائنات الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل « theory of Interdependence »، والعلاقات ا لإاقتصادية الدولية وتشابكها وتراجعها لصالح علاقات عبر قومية تشبه الشبكة العنكبوتية[1]

حيث أوجدت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية الفرصة لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

ومن أهم المبادئ والأسس التي يرتكز عليها المنظور الليبرالي ما يلي : [2]

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات، تعمل على تحقيق التعاون والأمن، وتقليص حدة التهديدات.

- بإتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول يمكن تقليص حدة النزاعات بينها.

- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

- نشر القيّم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

- نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التدخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الإقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.

---

(1)- جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع 2005، ص، ص 191-192.

(2)- رياض حمدوش، **تطور المفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، من أعمال **الملتقى الدولي**" الجزائر والأمن في المتوسط" جامعة قسنطينة، أفريل 2008، ص 276.

يعتبر الأمن الجماعي « collective Security » والسلام الديمقراطي « peace Democratic » من أهم تصوّرات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[1].

يقوم المنظوم الليبرالي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل أخر، ويقصد بالفاعلين هنا والدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات.

ويرى كل من المفكرين "كيوهان" و"ناي" اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد هو "الاعتماد المتبادل المركب" « complex Interdependence theory »[2].

ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والإقتصادية بين الدول، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدده أجندة الأمن، وينظرا إلى تداعيات الاعتماد المتبادل– الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولاتيين– على أنها مفيدة للإندماجيين القاري والعالمي.

ومن جهته كانط في كتابه لعام 1975 والمعنون "بالسلام الدائم" « perpetual peace » يستند إلى فكرة مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، لذلك يرى "دويل" بأنه من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحوّل إلى نزاعات دولية[3].

إذ كلما تمقرط العالم كلما صار سلميا على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تقوم بينها صراعات، وعليه فانتشار القيم الديمقراطية تحد من النزعة الإستعمارية وتحت التسوية السلمية للخلافات بفضل ثقافة ليبرالية للتوافق أو الحل الوسط.

---

(1)- رياض حمدوش ، مرجع سابق ا لذكر ، ص 275.

(2)- Jean Jacques Roche, OP.cit,PP.90-91.

(3)- John Baylis, Steve Smith, **the globalisation of world politics** : **an introduction to international relations**, oxford university press , 2000, P.309.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ، إذن فقوام التصوّر الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية الإقتصادية والديمقراطية وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبارات أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.

إن ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الإجتماعية في فترة الستينات والسبعينات في تزايد وتنامي الإنتقادات للإفتراضات والمسلّمات الواقعية الكلاسيكية ليبرزتيار تجديدي داخل البيت الواقعي له تأثير بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسية الدولة وهو ما سمي فيما بعد بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، حاول منظرو الواقعية الجديدة منذ البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة لذلك نجد أن القوة في مفهومها الواسع عند **"كينيث والتر"** « **Kenneth Walts** » ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق ووضع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصاعديا بالضرورة ومن هنا وانطلاقا من البناء النظري للواقعية الجديدة والإفتراضات الأساسية التي قدمتها بخصوص السياسة الدولية يمكن القول بأن منظرو للأمن بني أساسا على الحالة الفوضوية للنظام الدولي والمرادفة لحالة الحرب وهي المسلمة المركزية للواقعية البنيوية، ويطلق على الواقعيين الجدد في كثير من الأحيان البنيويين أو الواقعية البنيوية نظرا لأن تحليلاتهم تقوم على أساس بنية النظام الدولي وهذا ما جسده **"كينيث والتر"** في قوله: "نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية بدون سلطة مركزية فإن البؤرة الطبيعة لقضايا الأمن هي الوحدات، وبما أن الدولة هي الوحدة المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية.....فإن النظام الدولي، نظام فوضوي وتفرض هي البنية الفوضوية المنافسة". ويمكن تلخيص التصور الأمني للواقعية الجديدة انطلاقا من مسلمين وهما : [1]

أ- إزياد درجات الصراع الأمني حق في وضعية اللاحرب، الأمن الذي جعل إمكانية قيام الحروب أمر متوقفا على الدوام.

---

(1)- تامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص 24.

ب- قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوة من قبل الدول من هذين العنصرين تأسست المقاربة الواقعية للدراسات الأمنية في شكلها الجديد الذي أخذ نمط التفسير البنيوي إسنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة من خلال البحث في الظروف والموصيات النسقية التي تتشكل على ضوئها **المعضلة الأمنية** the Security dilemna كان جون هرتز John Herz أوّل من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين حيث يقول:" أنّها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذات وصرف النظر مقاصده هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات، ويفسر الإجراءات التي يقوم الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا.

3- المنظـور المعيـاري: الحكومـــة العالميـة والســلام الشامــل:

ظهر المنظور المثالي بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد مع إنشاء عصبة الأمم، ومبادئ "وودرو ويلسن" « Woodrow Wilson » الأربعة عشر من خلال إعلانه لعالم 1916، ونشترك في عدة أطروحات مع الفكر الليبرالي خاصة في قضية المجتمع المدني العالمي، ومن أبرز مفكريها "راؤول دندوران" « Dandurand Raoul »[1].

تصّور المثالية « Idealsin » نظاما دوليا مقننا ومنظما، مبنيا على أسس وقواعد القانون الدولي تسوده العدالة، والمساواة، السلم والأمن[1] والأساس الذي ترتكز عليه يتمثل في "كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي؟" وليس في: كيف يتصرف السياسيون فعلا؟[2]

لذا فهي تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة فعلا، وإنما مثلما يجب أن تكون عليه[3].

ويلخص ل.كلود « L.Claude » مبادئ المثالية في مقاله بعنوان:" الصراع بين المبدأ والبرغماتية في العلاقات الدولية the tension between principale and paragmatism in international relations. في ثلاثة (03) وهي:

---

(1)- Jean Jacques Roche, OP.cit,PP.102- 103.

(2)- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، جمهورية مصر العربية، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص17.

(3)- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، دار الكاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص10.

أولا: مبدأ عدم الإعتماد « the non- agression principale » والذي يقتضي ضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية أو ضعيفة، باعتبار أنه يقوم على ضمانات الأمن الجماعي « collective Security » والسلام الدائم والشامل للنظام الدولي ككل « Global and perpetwal peace ».

ثانيا: مبدأ عدم التدخل « the non- intervention principale »: والذي يعتبر حجر الأساسي بالنسبة للنظام العالمي، ومن المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة.

ثالثا: مبدأ المساواة « the principale of Equality» وهو سلاح في يد الدول الصغرى لمواجهة ضغوط الدول القوية والفنية التي تعتبر نفسها فوق القانون.

إن قوام المثالية لمفهوم الأمن تتجسد في أربع نقاط أساسية هي كالتالي:

1- ضرورة بناء نظام دولي وفق قواعد قانونية يلتزم الجميع وفق محكمة العدل الدولية والقانون الدولي.

2- يعتبر نزع التسلح وسيلة للقضاء على النزاعات واستعمال القوة وبالتالي التحقيق من مخاطر المأزق الأمني.

3- تحقيق السلم يكون عن طريق الشعوب والأفراد وليس عن طريق الدول، ويكون ذلك من خلال الإعتماد على الحركات السلمية عبر قومية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية، وتشكيل مجتمع مدني عالمي يكون موازيا للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية[1].

4- يتحقق الأمن العالمي عن طريق نبذ الحرب، واللجوء إلى تسوية النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلم، بدلا من الحل العسكري لتسوية المسائل الأمنية، وذلك تحقيق تالون غائي مترابط يتمثل في تحقيق حكومة عالمية « world govermment »، تكريس نظام للأمن الجماعي، ثم إحلال السلام العالمي بواسطة القانون الدولي[2].

---

(1)- رياض حمدوش، مرجع سابق الذكر، ص 278.

(2)- المرجع نفسه، ص 124.

تعتبر المثالية مساهمة ومحاولة الإستهان بها في مجال التنظير للعلاقات الدولية، ولا تزال تصورات المثالية عبارة عن أرضية لبعض الأفكار والمذاهب الفلسفية، ولا تزال هذه الأفكار المثالية تؤثر على الخطابات والسلوكات السياسية.

المطلب الثاني: توسيع وإعادة تعريف مفهوم الأمن حسب المنظورات المابعد وضعية للعلاقات الدولية:

بناءا على ما سبق، فإن النظريات التفسيرية أو ما يعرف بالعقلانية ركزت بناءها على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية، بدءا بالواقعة والتي يقوم تصورها على افتراض أنّ الأمن يتحقق بواسطة الأمة، وبأن ذلك يحول دون نشوب النزاعات بين الدول، ثم جاءت الليبرالية التي ركزت على أشكال الاعتماد المتبادل وأعطت الأولوية للصبغة التعاونية على العلاقات بين الدول، واهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام، بالإضافة إلى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية – خصوصا الاقتصادية منها- في ربط تلك التفاعلات ذات الطابع التعاوني لكن بعد الحرب الباردة اشتد النقاش بين التصوّرين الواقعي والليبرالي للأمن، وأثارت القضايا الجديدة إشكاليات جديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، التلوث البيئي..... فظهرت النظريات الإيستمولوجية الحديثة كالنظرية النقدية الإجتماعية، ونظرية ما بعد الحداثة والنظرية الثنائية، حيث اعتبرت الواقع الإجتماعي ليس شيئا معطى بل يبني بالإرادة الإنسانية، ويسمى هذا التصور الجديد بالنظرية التكوينية التي طرحت تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة ما بعد تجريبية، وهو ما أثار الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الدراسات الحديثة للأمن.

الدراسات النقدية التي جاءت كردة فعل على الدراسات الوضعية في **ميادين الأمن**، فالمرحلة الجديدة شهدت مجموعة من التغيّرات الهامة خاصة فيما يخص طبيعة التهديدات ونوعيتها ومصادرها وأنواعها وحتى نطاقها ومداها، هذا الأمر الذي كان له تأثير على مفهوم الأمن، إذ صرّح ذلك المفهوم للأمن (الأمن بمفهومه التقليدي) غير كافي لتفسير واقع العلاقات الأمنية الدولية الجديدة، وإنما مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات

حيث يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:

-1- الظاهرة الأمنية المتعدية الحدود.

-2- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.

-3- ظهور نوعية من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقة أو كانت حفية.

-4- تغيير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغيير الوزن لأهميتها.

إن تداعيات نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من عجز التفسيرات التقليدية للواقع الأمني الدولي ترك المجال مفتوحا أمام تفسيرات جديدة قائمة على أساس أفكار نقدية لسابقتها، فالدراسات النقدية في مجال الأمن قائمة على أساس افتراضات على غرار تلك التي تبين عليها الدراسات الوضعية وتبين طروحات إبستمولوجية ومنهجية مغايرة لسابقتها، فالدولة حسبهم أصبحت تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد والتي حسبهم ليست بالضرورة تهديدات عسكرية، كما أن اصطدام النقاشات والجدال داخل التصور التقليدي للأمن في حد ذاته، جعل من الضرورة إعادة النظر في **مفهـوم الأمـن** على أساس نقدي ولعلّ المحاولات الأولى لوضع مفهوم للأمن في إطاره النقدي بدأت منذ تأسيس النظرية النقدية، حيث تعتبر نظريات ما بعد الحداثة أنها أكثر اهتماما بالقضايا الأمنية والإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

1- **المنظـور النقدي الاجتمـاعي: أخلاقـي عالمـي**

نتج المنظور النقدي الإجتماعي عن أعمال مدرسة فرانكفورت « Frankfurt School » إلا أنّ إسهاماتها في مجال العلاقات الدولية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ويعتبر "روبرت كوكس" « Rebert Cox » أكثر من ارتبط اسمه بها.

تسعى النظرية النقدية الاجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظرية متماسك، يعتمد على الأسس الإيستمولوجية والمنهجية والمفهوماتية للاتجاهات النظرية التقليدية [1].

بين النقديون افتراضاتهم حول سؤال جوهري ومركزي: **لمـن الأمـن؟** حل الاهتمام بالقضايا الأمنية الخارجية للدول أولى من الاهتمام بالأفراد؟ وفي هذا الصدد يقول "**كيث بوث**" « K- Booth »:" أن طريقتين في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المسومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أنه نملك التزاما بـ "الإنعتاق" مقابل ترك موازين القوى كما هي"[1].

---

(1)- رياض حمدوش، مرجع سابق الذكر، ص 279.

(2)- المرجع نفسه، ص 184.

وهنا يؤكد"**كيث بوث**"على أن يعني الإنعتاق، فالمفهوم الجديد للأمن حسب **بوث** والنقديين:" يعني تحرير الشعوب من القيود التي يتقيد مسعاها نحو تحديد اختياراتها وتتمثل تلك القيود في: الحرب والفقر، والاضطهاد والجهل والأمية.... وبالتالي يصل النقديون إلى حاجة عن تساؤلاتهم حيث يعتبرون أن الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان حرياته من جميع القيود ويعتبرون أن الدولة هي بمثابة العائق الذي يقيد تحرك الأفراد، ويرون بأن الدول ما هي إلا وسائل لتحقيق أمن أفرادها وضمان رفاهيتهم ومن غير الممكن أن تكون هي هدف الأمن.

وضمان أمن الأفراد حسب النقديين سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العالمي فالإتجاه النقدي يعتمد على مفهومين للأمن: الأمن البشري، والأمن العالمي حيث يضعون معادلة أن أي فرد وأي إنسان في العالم ترتب في انعتاقه وتحريره من كافة القيود المفروضة عليه وأن كافة البشرية تملك نفس النظرة اتجاه الفقر والحرمان، الجوع، الحروب، والاضطهاد السياسي،..وبالتالي فهدف الأمن هو الإنسان والبشر على المستوى العالمي، لكن هنا أنا أعتقد أن هذه النظرة تقترب كثيرا للنظرة التفاؤلية للمثاليين حول ما يجب أن يكون (حكومة عالمية تتضمن الأمن والاستقرار، فالربط بين تحقيق أمن البشرية جمعاء والأمن العالمي قد يكون مثاليا أكثر منه تعبيرا للواقع الدولي.

فالدراسات النقدية في حقبة ما بعد الحرب الباردة حاولت تغطية النقص الذي كان يكتنف الدراسات الوضعية حول الأمن، ورفض مناصرو التيار النقدي ربط الأمن بالحرب ودعوا إلى البحث عن مفهوم أكثر إيجابية حيث دعا "جون غالتونغ" « G. Galtung » إلى السلام الإيجابي « Positive Peace » ولم يبتعد المفكر والباحث النقدي "كينث بولدينغ" « Kenneth. B » كثيرا عن زميله "غالتونغ" حيث نادى بالتركيز على المفهوم الخاص بالسلام المستقر Stable peace فالنقديون يؤكدون على ضرورة تجاوز المتغيرات العسكرية في تحديد مفهوم للأمن والعمل على إقحام العوامل والمتغيرات الأخرى (الاقتصادية، السياسية، والثقافية) وهذا ما أدى إلى تبني عدة مفاهيم موسعة للأمن حيث بعدما كان التركيز على الأمن الوطني بمفهومه التقليدي، أصبح يتخذ مفاهيم أخرى كالأمن الإقليمي « Regional Security » والأمن المتكامل « Intergrated Security »والأمن المشترك « Common Security » والأمن الإنساني « Human Security ».[1]

---

(1)- Barry Buzan, **people**, **state**,**peopol and fear**, London, harvester wheatsheaf, 1983, P, 218.

يتضح مما سبق أن الإتجاه النقدي في مجال الدراسات الأمنية يحاول الخروج بنتيجة مفادها أن تحقيق الأمن والسلم الدولتين لا يكون مستوى بضمان حقوق الإنسان (الأمن البشري أو أمن الفرد) وتحقيق التنمية خاصة في مجالها الإقتصادي، فالنقديون يعتقدون أن **البعد الإقتصـادي** للأمن يتمحور أساسا حول القضاء على الفقر على الأقل تحجيمه من خلال ضمان الرخاء والرفاهية للأفراد، فالفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، حيث يقودنا الفقر إلى الثورة والتطرف الداخلي.

نطلق النظرية النقدية من افتراضات غير وضعية « non- positivet » للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وللعلاقات الدولية بصفة خاصة، مهاجمة بذلك الواقعية التي تدعي بناء نظرية موضوعية علميا وحيادية معياريا [1]، حيث اعتبر مفكرها "روبرت كوكس" Rebert » « Cox أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة[2].

ومن جهة بورغن هابرماس قدم عملا حول العلاقة بين المعرفة والمصالح الإنسانية « knowledge and humain interest » [*] يرى فيه أن المعرفة ترتبط بصورة وثيقة بالمصلحة لكونها تخدم إما شخصا وإما موضوعا معينا، وباعتبارها نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن عزله عن سياقه العالم[3]، لا لسبب الموضوعية أو الحيادية أو النزاهة العلمية وبذلك فإن مصلحة المعرفة العلمية النقدية هي انعتاق، لا لسبب الموضوعية أو الحيادية أو النزاهة العلمية، وبذلك فإن مصلحة المعرفة العلمية النقدية هي إنعتاق الإنسان وتحرره، ولأن النظرية النقدية لا ترى الحقيقة من نفس منظور النظرية التقليدية التي جعلت هذا المتغير غطاء لإيديولوجيات متنكرة في شكل نظريات علمية تعمل على تبرير وشرعته توازنات عالمية معينة. فمهمتها النقدية إسقاط هذا القناع من خلال بناء فهم ومعان أكثر عمقاوباعتبار أن الحقيقة هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة وإدراك أن النظريات مغروسة في هذه الأطر وهو ما ينتج التفكير مليا بالمصالح التي تخدمها أية نظرية يقول كوكس:" إنه ليست هناك نظرية بحد ذاتها معزولة عن وجهة نظرها في الزمان والمكان، وعندما توجد نظرية تمثل نفسها على ذلك النحو، فمن المهم أن تبحث فيها كإديولوجيا وأن تعي منظورها الدقيق".[4]

---

(1)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص314.

(2)- Hélène Viau, « **le théorie critique et le concept de sécurité en réalisations internationales** », note de recherche C.E.P.E.S université du Québec a mon treal 1999, **http**:// **www.ger.upama/ mobel/cèpes/ note8.htm**.

(*)- نشر هذا العمل أول مرة سنة 196 ثم 197، ويقدم فيه هابرماس ثلاثة نماذج من المعرفة والمرتبطة بالمصلحة خاصة هي: المعرفة التجريبية- التحليلية مصلحتها المراقبة والتنبؤ، المعرفة التاريخية مصلحتها عملية المعرفة العلمية النقدية مصلحتها التحرر والإنعتاق.

(3)- Renate Kenter.OP. cit.P06.

(4)- Paul.R. Viotti, Mark, Kaupi.OP.P09.

إن النظرية النقدية باعتبارها مزيجا بين الماركسية والغرامشية[*] تتبنى إبستيمولوجيا مادية تاريخية وفق منهجية جدية، فهي ذلك تمثل قطيعة معرفية مع النظريات التقليدية والإبستيمولوجيا الوضعية التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي[1]

أما عن أهم مبادئ النقديين في تصوّرهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي فهي كالأتي:

– النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحرر سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي أنه متغّير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة كلها عوامل تقيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية.، وقد قدم ألكسندر واندت (Alexander Wendt) مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو الجماعة الأمنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية عن طريق سياسات الطمأنينة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام[2]، أي أن المعرفة هي انعكاس لرغبات

الإنسان وهنا يظهر مفهوم الانعكاسية « reflexivility ».

– على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فإن النظرية النقدية تعتبر كموضوع مرجعي أساسي له[3]، حيث أن العمل على حماية الإنسان والجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل « global world Security » والأمن الإنسان « humain Security »[4] وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترفهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية.

(*)– فهي تطوير للماركتية من ناحية تبنيها للمادية التاريخية وفق منهجية دياليكتية، وبمثابة إعادة صياغة للنظرة الغرامشية للسياسة في عالم متقلب، نسبة إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غراميش صاحب فكرة الهيتمة.

(1)– Hélène Viau, Op.cit.

(2)– جون بيليس، وستيفن سميث، مرجع سابق الذكر، ص434– 435.

(3)– Charles Philippe David, Jean Jacques Roche. OP. cit.P106.

(4)– Bjorn Moller. OP.cit.P 11.

فبالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني يعتبر أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الإنتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفردي للأمن، وبذلك باعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، إضافة إلى أن الاهتمام بمسألة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

وهو ما يؤدي عادة إلى خلف توترات اجتماعية وإلى تنامي الصراعات داخل الدول والمجتمعات[1] فتتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة[2]، فالنظرية النقدية الإجتماعية أحدثت نقله فيما يخص السؤال من: الأمن لماذا؟ الأمن لمن؟ من يجب تأمينه؟ وتعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية[3] ، أما مفهوم الأمن العالمي الذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية

الإنسان على المستوى العالمي، ومن الضروري أمته « Securitisation » كل عنصر من شأنه توفير الإنعتاق والتحرر للفرد[4] ، ورغم أن النظرية النقدية ليست ذائعة الصيت وليس تأثير كبيرة كمدرسة كوبنهاغن إلا أنه يمكن القول أن أهم إسهام يعزي إليها هو المجيء بمفهوم "الأمن الإنساني" ونقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية قاطبة، إنه انتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم على أساس بقاء الأفراد.

ورغم أن النظرية النقدية ليست ذائعة الصيت و ليس تأثير كبير كمدرسة كوبنهاغن إلا انّه يمكن القول إن أهم إسهام يعزى إليها هو المجيء بمفهوم الأمن الإنساني' ونقل الموضوع المرجعي لأمن من امن الدولة إلى امن الأفراد أي الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم مبني على أساس بقاء الأفراد.

---

(1)- Hélène Viau, Op.cit. 11.

(2)- Charles Philippe. Ibid. PP.114- 115.

(3)- Hélène Viau, Ibid. P.11.

(4)- Idem.

2- التصـوّر الأمني المـابعد حداثي: الخطاب كبعد جديد في الدراسـات الأمنيـة :

ما بعد الحداثة « post- modernisme » هي نظرية اجتماعية، كان ولوجها كقل العلاقات الدولية مع أواخر الثمانيات من القرن العشرين، بعد ترجمة كتاب "الوضع ما بعد الحداثي" لجون فرنسوا ليوتار إلى الإنجليزية عام 1948[1] ومن بين المفكرين المساهمين في بلورة هذه النظرية نجد: فوكولت « Foucault »، دريدا « Jacques Derrida »، بودريدا « Baudrillard »، وليوتا ر « J.F Lyolard »[2].

تعتبر بع الحداثية إحدى النظريات الهامة والبارزة ضمن المحاورة الثالثة « Third Debate » [*] وتتضمن نسقا عاما من أفكار مشتقة من الهندسة المعمارية إلى النظرية الاجتماعية[3].

من حيث البناء العام، تنطلق ما بعد الحداثة افتراضات سياسية تعتمد على إعادة النظر في مفاهيم الحداثة، التنوير، الحقيقة، العلم والعقل، ويعتقد جورج « Jim George » أن بعد الحداثة:" تعيد صياغة المسائل والقضايا القاعدية للإدراك الحداثي، ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع، بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبنى الفاعل والموضوع[4].

يقدم ما بعد الحداثيون تصورا مغايرا للتصور التقليدي للحقيقة « Truth » والتي تشكل وتنتج حسبهم من خلال اللغة، وتوظيف مفهوم التناص« intertextuality » [*] وهو ما يعني منح اللغة الدور المركزي في إدراك الواقع الدولي. وهو ما عبر عنه لاسي (J.W. Lacey) بقوله:" أفضل مجاز للحقيقة هو النص" « the best mataphor for reality is text »[5].

---

(1)- post- modernisme, in : methodological debates : post- positivist approaches. OP.cit.

(2)- Jim George, **of Incarceration And Closure** : **Neo- Realism And The New**, **Order**, **Millennium Journal Of International Studies**, Vol, 22 N° 02.P 172.

(*)- المحاورة الثالثة للعلاقات الدولية « Third Debate » هي: التكوينية في مواجهة التفسيرية.

(3)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص330.

(4)- Lene Hansen, « **A case for seduction ? Evaluating the post**. **Stucturalist conceptualization of Security**, cooperation and conflict, vol.32, 1997, PP.371- 372.

(5)- Renate Kenter, OP.cit.P 10

ويرى دريدا بدوره أنه توجد حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية[1] حين يقول:" إن الحقيقة الأمن أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها[2] ، فالحقيقة يستحيل الوصول إليها، باعتبار أن العقل لا يمكنه محاكاة الواقع[3] ، تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب والتناص فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، والتناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي.

كما تعتمد ما بعد الحداثة إبستيمولوجيا على قوة المعرفة، فالمعرفة عندها لا فهم إلا في إطار علاقات القوة وتوزيعها، ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء[4] وهناك تلازم بين المعرفة والقوة تتطلب معرفة، وكل معرفة تعتمد على علاقات القوة وتعمل على تدعيمها، عموما، فإن اللغة والقوة هما الحقيقة، وهما بديلان لمقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له، ولا تحركه سوى أما على المستوى المنهجي، فتبنى نظرية ما بعد الحداثة منهجية تختلف عن تلك التي انتهجتها المقاربة العقلانية ، ويمكن القول أنها تقنيات أكثر منها منهجية قائمة بذاتها، تتمثل في تقنيات التفكيك المضاد للنماذج anti- déconstruction technics méthodes[5] التي تستخدم في تفكيك النصوص لقراءة ما كتب بين سطورها[6].

أما عند التصوّر الأمني لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، فتنطلق ما بعد الحداثة في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية وعجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة.

---

(1)- عبد الوهاب المسيري، وفتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دار الفكرن الطبعة الأولى، 2003، ص88.

(2)- باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت، الفكر العربي، 2001، ص112

(3)- عبد الوهاب المسيري، وفتحي التريكي، المرجع السابق الذكر، ص88.

(4)- المرجع نفسه، ص90.

(5)- Léne Hansen, OP.cit, P 372.

(6)- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 334.

تعمل ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني، كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوّة في توجيه سياسات الدول، وانطلاقا من قيمة الخطاب، فإن الدراسات الأمنية بحسب الما بعد حداثين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة والبديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك، وبالاعتماد على ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي، ذو بعد معياري يهدف إلى خلف بيئة أمنية مسالمة.

استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب والأبعاد الإبستمولوجي والأنطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، وانطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثيين يعتبرونه المنظار لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، ولذلك فالدراسات الأمنية بحسبهم ما هي إلاّ دراسة مقارنة لخطابات أمنية متبادلة، قدمت نظرية ما بعد الحداثة **منظورها الأمني** انطلاقا من نقد الطرح الأمني الواقعي عبرت له بـ **الخطاب الأمني** للواقعية الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الدراسات الأمنية في دراسة المعنوية لـ "يؤسس الواقعية الجديدة" « the Poverety Of Neo Realism » يوجه **"ريتشارد أشلي"** « **Richard Ashley** » انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية حيث يقول:" إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا Totalitarain لأطراف العالم وأجزاءه"، على ضوء ما تقدم يمكن الإشارة إلى نقطتين في فهم التغيير الما بعد حداثي للدراسات الأمنية :

1- البديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم العدالة والفهم المشترك من جهة ويعمل نزع بدور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان السياسة والأكاديميين من جهة ثانية.

2- تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا بالأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون.

- حاول الما بعد حداثيون وتأسيسا على حالة القصور المنهجي للواقعيين في التعامل مع الظاهرة الأمنية تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي تناولها الأطر النظرية والتحليلية السابقة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول، ومن بين الأدوات التي يفترضها مفكروها بعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى الجماعات المعرفية **Epistemic لنشر القيّم الأمنية المشتركة** والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول.

3- **المنظور البنائي : جسـر الهويـة الأمنيـة :**

تعتبر البنائية « constructivisme » كاتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستا فيكو"(Giambattista Vico) فهي بذلك فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي[1]، غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات "ألكسندر وندت"(Alexander Wendt)، "نيكولاس أنوف"[2] (Nicolas Onuf)

جاءت البنائية كرد فعل على النظريتين الواقعية والليبرالية الجديدة بعد أن فشلتا في تكوين بنية للنظام الدولي وتفسير الجانب المعياري، وما يتبعه عليهما هو الاعتماد حصرا على الجوانب المادية والفردية والقوة بالنسبة للواقعية، والليبرالية بالمصلحة الاقتصادية والجوانب المادية بينما تستحوذ هي على الخصوص ونظريات الإتجاه التكويني الأخرى على بناء نظري تحليلي بشأن نهاية الحرب الباردة[3] ويعد"نيكولاس أنوف" (Nicolas Onuf) أول من استعمل مصطلح البنائية ويرجع له الفصل في فتح النقاش حولها في العلاقات الدولية في كتابة: "عالم من صنعنا"« World of Our Making » في نهاية عام 1989، منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة.

ارتبط التصوّر البنائي كثيرا بإسهامات "ألكسندر وندت"[1] (Alexander Wendt) الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو الذي لقب بأبي البنائية لكونه أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية، خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992"الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الإجتماعي لسياسة القوة" (Anarchy is what states make of it : the social construction if power politics)،

ويعتبر واندت البنائية منهجا للعلاقات الدولية، ويفترض ما يلي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- البنى الأساسية القائم على الدول مبنية بشكل تذاتاني « inter subjective ».

---

(1)- constructivism, in : methodlogical debate- positivist approaches, OP.cit.

(2)- Chris Brown, **understanding international relations**, New- York, pala grave Publisher, 2001.PP.52-54.

(3) – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص332.

– تشكل هويات ومصالح الدول في معظم أجزائها في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية « social constructivism » ضمن النظام أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمنه.

انطلاقا من هذه الإفتراضات ومقارنة بالإفتراضات التي ترتكز عليها الاتجاهات التقليدية، فإن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع بناء على توزيع القوى المادية، مرتكزة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية، وبعكس العقلانيين فإن البنائيين ينظرون للواقع نظرة نذاتانية، فهو موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات[1] إلاّ أنّ البنائية تتقاسم من جهة أخرى بعض الإفتراضات مع الواقعية: كالطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، الاعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين[2].

وكإسهام نظري إيستيمولوجي، جاءت البنائية كمحاولة لإيجاد حل لإشكالية العلاقة بين الفاعل (Actor) والنية (Structure)، وبعكس الواقعيين الذين يفصلون بين الفاعل والبنية من ناحية منح أهمية لطرف على حساب الأخر، فإن البنائيين – يتصدرهم واندت– يعتقدون أنهما عنصران متلازمان غير قابلين للإنفصال[3] وهو ما يسمونه بالتكوين المتبادل (mutwal constitution) وخلافا للاتجاهات النظرية المعقلنة، ترتكز البنائية على عنصر الهوية (Identity)، الذي يشير إلى الصور الفر دانية والتميز الذاتي « Self Hood » للفاعل والناتجة عن علاقات مع الأخر، وليست جامدة أو ساكنة بل متحركة ومتغيرة، وبتغيرها تعود إلى تغيير إعادة صياغة المصالح.

وتتلخّص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية:

– البنائية لا تقبل بمسلمة فوضوية النظام الدولي بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيّم والسلوك، فالفوضى الدولية والبحث في القوّة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي، وتؤكد البنائية على توظيف الأمن والفوضوية لخدمة مصالح أخرى.

---

(1)- constructivism, in : methodlogical debates : post- positivist approaches, OP.cit.

(2)- Pierre Willa, « **la méditerranée comme espace inventé** »**Jean- Monet working paper**, **novombe**r, 1999, N°25.P.19.

(3)- David Baldwin, **Neo- Realism And Neo- Liberalism** : **The Contemporary Debate**, New- York, Colombia University Press, 1993.P.3.

– تعطي البنائية أهمية قصوى لـ "فعل اللغة" « speech Act » الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية « securitization »، كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساس بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته.

– يدعو البنائيون وبالتحديد "إيمانويل أدلار" (Emanuel Adler) إلى خلق جماعات أمنية لفرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولتين وغير دولتين أو حكومتين ويكون ذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي[1].

ويبقى التأثير الكبير لمدرسة "كوبنهاغن" بزعامة المفكر البريطاني "باري بوزان" مدير معهد بحوث السلام، التي اهتمت بتوسيع الأمن وعملية الأمنية « securitization »، فحسب "بوزان" أن الدولة تراجع دورها ولم تعد الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، كما حاول إبراز دور الخطاب "الأمنية" وتوظيفه لفهم الإنعكاسات المؤسساتية لأي تحول في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، سيما تعليق العمل بآليات ديمقراطية راسخة كالرقابة والمساءلة، نتج عنه ظهور ما اصطلح عليه بالمعضلة الأمنية المجتمعة.

وقد قام "بوزان" بتطوير مفهوم "مركب الأمن" « Security complex » لتحليل مسألة الأمن الإقليمي، ويوضح "بوزان" أن أول خاصة للإقليمية أنها ذات بناء اجتماعي، إذ أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة، لذلك يعتبر "بوزان" أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة[2] بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين مجموعة الدول، هو ما يجعل همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى وهو ما يقود إلى الإقليمية الواعية.

وبالتالي تؤدي الإقليمية إلى تسهيل مسار الأمننة وتوحيد الانشغالات الأمنية، وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة.

---

(1)– George Robertson, « **social constructivism Applied : Kosovo and its implications for the global order in the new millenium**.

(2)– رياض حمدوش، مرجع سابق الذكر، ص279.

– المساهمة الأخرى في مجال الدراسات الأمنية من جهة مدرسة "كوبنهاغن" « Copenhagen School » أنها ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا نقديا، وذلك بتوسيعه إلى عدة قطاعات أخرى بالإضافة إلى القطاع العسكري، هذه القطاعات التي يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، وهي: القطاع السياسي، الإقتصادي، البيئي، وأهم قطاع يركز عليه "بوزان" هو القطاع الإجتماعي أو الأمن المجتمعي « Societal Security ». [1]

البعد التدتاني في الدراسات الأمنية :

ترى النظرية البنائية أن التفسير الأمني الواقعي البنيوي للمفضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسية العالمية فإن إقرار الواقعيين الجديد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير صحيح، دائما لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في شكل التهديدات وتوجيهها.

ومفهوم **التدتانيةالأمنيــة** : أي البحث في التكوينات والتفاعلات الإجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية فما يفرز سبيل الإتباع في ميدان الدراسات الأمنية، لقد وحدت البنائية بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا واسعا **لمفهـوم الثقافـة** وهو التطور الذي عاينته النيابة في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير فقد استخدم بيتر كاتز نشتاين متغيرات ثقافية لتفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بألمانيا على عدم اعتمادها على سياسة عسكرية رغم أنها تمتلك تكنولوجيا عالمية للقيام بذلك وقد انسجم كثيرا هذا الطرح النيابي مع تنامي التحولات الدولية الجديدة خاصة مع تراجع الدولة بمفهومها الوستفالي وأيضا بروز أشكال عديدة من النزاعات الأمنية والعرفية على خلقية سقوط الإتحاد السوفيتي.

– الفشل الواقعي الليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة إذ يرجع البنائيون ذلك 'إلى عدم إلمام هذين النظريتين بالجوانب غير المادية في النظام الدولي، ومنها على وجه الخصوص نسق الأفكار الجديدة التي بدأ تداولها على أصعدة مختلفة في المجتمع الدولي.

---

(1)– رياض حمدوش، مرجع سابق الذكر، ص 280.

– عدم المرونة النظرية لكل من الواقعة والليبرالية في فهم وإدراك الأسباب العميقة لسقوط الإتحاد السوفيتي في حين أهملت التغيرات الداخلية للمجتمع السوفيتي وهذا ما يعاد دوما على التغيير المادي للواقعية حسب البنائيين.

بحس البنائيين يتجلى القصور الواقعي في فهم البيئة الأمنية خلال مرحلة الحرب الباردة في احتكامها للمنهج التوزيعي للقوة عند تفسير نهاية هذه الحرب بمعنى أن سقوط الاتحاد السوفيتي من قبل الولايات المتحدة في حين أن الحقيقة كما يراها البنائيون تكمن في السياسات الأمنية الجديدة التي كرّسها غورباتشوف بخصوص اعتماده على فكرة الأمن الجماعي الدولي، تأسست المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على أساس تفكيك مزدوج لـ:

– علاقات الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك إلى شكل السلوكيات الأمنية للفواعل، وليست الفوضى كما تقربه الواقعية البنيوية عند طرحها للمفصلة الأمنية.

– الفوضى هي ما تصفه الدولة كما قال ألكسندر واندت وهي ليست وضعا مسلما به لأنها نتيجة وليست سببا.

– ركزّت النظرية البنائية على متغير الهوية « Identity » الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية السابقة بل الأكثر من ذلك إن فشل النظريات يعود أساسا إلى هذا الإهمال مثلما يشير إلى ذلك فشل الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزعات خاصة الداخلية منها باعتبار أن نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، و الإتجاه الذي يتخذون ضمه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى.

4- أبعاد الأمن: توسيع شمولي لأبعاد الأمن ضمن النقاش الآمني التقليدي- التعددي:

شهدت الدراسات الأمنية نقاشات وحوارات ركزت هذه الأخيرة في وقت سابق بالدرجة الأولى على المسائل العسكرية، إلا أنّه ومع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة وظهور موجة تهديدات جديدة، وعليه نمط الصراعات الداخلية على الصراعات بين الدول، ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وقطاعاته وإعادة النظر في موضوعه المرجعي « Referent Object »، وقد سعى "باري بوزان" في دراسته المعنونة:"الشعب، الدول، والخوف" « people, states and fear » لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تمثل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعة وبيئية وعسكرية[1] وهو ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد[2].

حيث يتميز في كتابه بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض، الأمن العسكري ويتضمن القدرات الدفاعية، ومدركات الدول لنوايا بعضها تجاه التي تستمد منها شرعيته، بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد أخرى هي: الإقتصادية، البيئية، الإجتماعية، إذ يقر "بوزان" أنها الأصعب من حيث التعريف لذا سنركّز فيما يلي على هذه القطاعات:

سنتطرق في البداية إلى التغيير في مفهوم الأمن ومبرّراته الداعية إلى هذا التغير عن طريق التغيير في طبيعة الفواعل، الوسائل، والتهديدات ومن تم الحديث عن المفهوم الموسع للأمن، منذ نهاية الحرب الباردة تغيرت مجالات الأمن وأصبح مفهوم أكثر تعقيدا فكان لابد من توسيع هذا المفهوم ليصبح أكثر قدرة على احتواء مكوناته وللحديث عن مبررات أو دوافع هذا التغيير في مفهوم الأمن يجدر بناء الحديث عن ثلاثة نقاط أساسية: التغيير في طبيعة الفواعل، التغيير في طبيعة الوسائل، التغيير في طبيعة التهديدات.

---

(1)- Barry Buzan, **people**, **state and fear** : **an agenda for international security Studies in the post- cold war** Era, London, Harvester Wheats Heaf 1991.PP.218- 238.

(2)- Seyhan Ayse, « **Analyser la sécurité**, **Dillon**, **Weav**er, williams et les autres ».**culture**, **conflits**, Paris, N° 31- 32, automne- hiver, 1988. P 42.

أ- التغييـر فـي طبيعـة الفواعــل:

استمدت الدولة القومية هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية ولكن مع ظهور العولمة، الإعتماد المتبادل ثم نهاية الحرب الباردة ظهرت فواعل جديدة أصبحت تنافس الدول في قضايا كانت تعتبر من صميم وظائف الدولة السياسة كالمنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات..... وقد أصبح الأمن – الذي كان مرتبطا بالدولة، أصبح الشغل الشاغل لهذه الفواعل غير الدولاتية (non étatique) فبعد أن كانت الدولة هي الفاعل التهديدي الرئيسي، أصبحت فواعل تهديدية أخرى تحت دولية تشكل تهديدات حقيقية للدول كالشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة وغيرها... [1]

ب- التغييـر فـي طبيعـة الوسائــل :

بالنظر إلى التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والإعلام لم يعد للجغرافيا أهمية كبيرة وبالتالي نهاية القيمة المادية للمكان، حيث أنه بالنظر إلى التطور الهائل لتكنولوجيا وللتكنولوجية التنموية للصواريخ

---

(1)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص16.

ج- التغيير في طبيعة التهديدات:

لقد أنهى سقوط الإتحاد السوفيتي مرحلة من الصراع كان الردع النووي هو الموازن الأول، لكن مع التطور العلمي والتقني المتواصل تبرز على الساحة جرائم مستجدة وتهديدات أمنية تشغل المجتمعات ومن ذلك الجريمة الغارة للغارات تتصاعق خطورة الجريمة المنظمة العابرة للقارات لإرتباطها بالإقتصاد والتنمية من جهة وبالجرائم التقنية من جهة أخرى مثل جرائم الحاسب الالي وغسيل الأموال، الإتجار في البشر، وتهريب الأسلحة وتقنيات أسلحة الدمار الشامل[1] وفي إطار المفهوم الموسع للأمن وفي هذا الإطار يقدم باري بوزان (Barry Bouzan) الأمن حيث يعرفه بأنه "السعي للتحرر من كل تهديد" The pursuit freedom from threat[2] كما يقول بوزان:" أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي التحرر من التهديد، أمّا إذا كان النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي. ويمكننا تمييز مفهوم الأمن الكلاسيكي للأمن من خلال تحليل مقولة: روبرت ماكنمارا (Robert Mc Namara) بأن الأمن ليس المعدات العسكرية وإذا كان يتضمنها وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وليس هو النشاط العسكري، وإن كان يشمله فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى[3] ، يفسر هذه المقولة مرتبطا تماما بتعريف رئيس هيئة الأمم المتحدة الأسبق: "بطرس بطرس غالي"، حيث يقول: لا يقتصر الأمن على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يمس فقط سلامة الدولة ووجدتها الإقليمية وإنما ليشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لأنّ الأمن متعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي[4].

---

(1)- Saïd Haddadi OP. cit.P11.

(2)- Barry Busan, OP.cit P07.

(3)- Francisco A. Magino, **Environnemental Security in the china Sea**, **Security Dialogue** , Vol, 28.N°01.Spring1989, P14.

(4)- Saïd Haddadi OP. cit.P14.

ومن خلال التعريفات الأنفة الذكر يمكننا أن نلمس بوضوح الشمولية التي أصبح يتسم بها مفهوم الأمن، من حيث أنّه بعد أن كان يدل على محتوى عسكري بحت، أصبحت أبعاده تحتوي على عدّة مجالات سياسية، اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وذلك مثلما يذكره "بوزان" عندما يصنف أنواع الأمن، حيث يضيف أربعة أنواع أخرى إلى الأمن العسكري لتشكل في مجملها **الأمــن الشامــل** وهو: محاولة لوضع مفهوم يشمل جميع المجالات والميادين وهذا يعني أن الأمن بمفهومه الجديد له أبعاد متعددة ومختلفة وسنتطرق هنا لأربعة أبعاد وهي: البعد السياسي، والبعد الإقتصادي، والبعد الإجتماعي، والإيديولوجي.

1- **البعــد الإقتصــادي للأمــن**: هناك العديد من الكتاب قد أكدوا على أهمية البعد الإقتصادي يعني حسبه تحقيق التنمية التي تتضمن االإستقرار داخل الدولة، ويفترض بأن الأزمات الداخلية تؤثر على الإستقرار السياسي والأمن الوطني بالنسبة لرواد مدرسة بحوث السلام (بوزان، ويفر، وغالتينغ) باعتبارهم من أوائل دعاة توسيع حقل الدراسات الأمنية، فقد اهتموا بالبعد الإقتصادي للأمن، ويرتبط من وجهة نظر "باري بوزان" بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وما تفرزه هذه التفاعلات من إشداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي، وقد تم ربط البعد الإقتصادي للأمن عند النقد بين أساسا بالنسبة الاقتصادية السائدة (تصور نيوقرامشي) حيث أن التهديدات الناجمة عن هذه البيئة هي التي أوجدت الهوة بين المحيط والمركز[1] فيصبح الأمن الإقتصادي عند النقديين في المقام ضمان رخاء الفرد وإنعتاقه من الفقر والجوع والحرمان في ظل اقتصادي رأسمالي غير عادل ومتوازن باعتباره تحت سيطرة قوى اقتصادية مهيمنة، وهو ما ينعكس سلبا على النظام البيئي.

2- **البعــد البيئــي للأمــن**: لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المختصين فيها، وإنما تتعداه ليصبح اهتماما سياسيا، تتحدّد من خلاله ملامح سياسية أي دولة، فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم العربي وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء والتربة، واستنزاف الموارد الطبيعية، إلا أنّ مكافحة التلوث لم تكن قضية أمنية إلا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في السياسات العامة للدول وأهمّ ما يثير مسألة الأمن البيئي ما يلي :

---

(1)- Bjorn Moller.OP.cit P 14

– إسهام الحروب والنزاعات المسلحة واستعدادها في تدهور النظام البيئي من خلال مؤثرات تراجع النسيج الغابي ، التلوث البيئي (المائي أو الجوي) انقراض أنواع حيوانية ونباتية ومائية، وهو ما يؤدي إلى تهديد مباشر لأمن الدول والأفراد والجماعات[1].

– ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية: كالماء، البترول، الغاز والتي عادة ما تؤدي إلى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستقلالها، بالخصوص مورد الماء الذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة.

وبما أن الأمن البيئي يدخل في صميم الإهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع، فإن منظري "مدرسة بحوث السلام" يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد "ليفي" (Macc A. Levy) أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزعات الإقليمية[2].

واعتبرت المدرسة قضايا التغيير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث، الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازداد النشاط الصناعي وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني[3] وهي نفس القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة ، وتدهور الوضع الصحي العام، النمو الديمقراطي السريع خاصة في العالم الثالث ، وإفرازاته المختلفة في نقدية حقل البطالة، اللاجئين، وتصاعد موجة الهجرة نحو الشمال[4].

---

(1)– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص24.

(2)– Hélène Viau, OP.cit.

(3)– Bjorn Moller, OP.cit.P17.

(4)– Gunhild Hgorgensen, , « **gender Identits and the subject of Security**, **Security dialogue**, vol 35.N° 02 2004, P157.

وما تحمله هذه الأخيرة من تهديدات ضد المنظومات القيمية ، الثقافية والديمقراطية ، وانتقالها إلى المستويين المجتمعي أو الفردي.

الأمن المتبادل « Mutual Security » الأمن التعاوني ، « cooperative Security »وقد شكل مختلف المبادرات الأمنية في المتوسط للبناء الأولى لمشروع "بناء نظام أمني إقليمي".

3- البعـــد المجتمعـــي للأمـــن:

يعتبر القطاع الإجتماعي أو الأمن المجتمعي « Societal Security » أهم قطاع يرتكز عليه "بوزان" ضمن مفهوم الموسع للأمن، لكونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وحسب "بوزان" فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال "أمن من؟" فيجيب: أمن الدولة[1] ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، وتبنيه في تحليلية لثلاث مستويات هي: الأفراد : الدول، والنظام الدولي، بقى "بوزان" واقعي التصور، وبذلك فللأمن المجتمعي (أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية).

أما السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمينه؟ يقول "بوزان": الجماعات[2] وحسب "باري بوزان" فإن مفهوم الأمن الإجتماعي يشير إلى:" استطاعة المجتمع البقاء على مقوّماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية[3]، أما النقديون فينتقدون تصور منظوري "كوبنهاغن" للأمن المجتمعي المسند إلى الأمن الهوياتي، لما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة على المهاجرين، تتمثل ممارسات العنف ضدهم وإضفاء الطابع الشرعي على هذه الممارسات تحت غطاء التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على تقويته

---

(1)- محمد الأمين البشري، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص ص 26- 27.

(2)- Dario Batistella, O.P cit, P 485.

(3)- بطرس بطرس غالي، **الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، السياسة الدولية**، العدد 79، جانفي 1985 ص 81.

وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة، وحسب النقديين فبدل استعمال العنف أو انتهاج سياسات إقصائية، يجب تصحيح الإختلالات القائمة في مظاهر اللاتوازن على مختلف المستويات البيئية، الديمقراطية والإقتصادية لضمان أمن المجموعات، كما أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة "كالأمن المتكامل" « cooprehensive Security » والشراكة الأمنية « Security Partner ship »

4- البعـد السياســي:

وأهم شيء يركّز عليه هذا البعد هو الحفاظ على الكيان السلمي للدولة وهذا البعد له شقان أحدهما داخلي ويتعلق بالتلاؤم والترابط الإجتماعي والسلام الداخلي وتماسك أفراد المجتمع، أما الشق الخارجي لهذا البعد فيتمحور حول علاقة الدولة بجيرانها من الدول، ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية وغير الإقليمية.

من الإهتمام بالمشاركة الإجتماعية والإهتمام بوضعية الأفراد داخل المجتمعات، تحقيق مبدأ المساواة، تحقيق مبدأ الكفاءة في المكانة والدور.

5- البعـد الثقافــي:

تكتسي المتغيرات الثقافية أهمية كبيرة في الدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تعتبر الأكثر حساسية من بين جميع المغيرات السابقة نظرا لتأثير الأبعاد الثقافية على النظام الدولي في الفترة الجديدة خاصة مع كتابات "صامويل هنتغتون" حول صدام الحضارات « clash of civilisation » حيث يعتقد الباحث أن الصراع الدولي تحول من صراع بين وحدات سياسية حول الموارد الأولية إلى صراعات بين الثقافات والحضارات وأن هذا الصراع هو ما يميز تلك الفترة الجديدة.

من الإهتمام بالمشاركة الإجتماعية والإهتمام بوضعية الأفراد داخل المجتمعات، تحقيق مبدأ المساواة، تحقيق مبدأ الكفاءة في المكانة والدور.

كما يندرج في المفهوم الواسع " **الأمـن" مفهـوم الأمـن الناعـم** « Solf Security » والذي تندرج فيه كل التحدّيات غير العسكرية التي تواجه الدولة، مثل التحدّيات الصحية والجرائم المرتبة عن غسيل الأموال والقتل والتهريب واللاجئين والمشاكل العرقية والعمالة السلبية والتطرّف والإرهاب....، وهي تحديات غير مباشرة في مجملها وذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع وهذه الظاهرة تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود ويتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية، كما قد يتحول الأمن الناعم إلى أمن

خشن إذ تحولت هذه الظواهر بأدوات عسكرية مثل: تفاقم التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، ومنه يجب النظر إلى الطرح الكلّي لمفهوم الأمن الذي يراعي التشابك عن المحددين الداخلي والخارجي لـ " **الأمـن**". [1]

يمكن الحديث عن مستويات خمسة للأمن نوردها كالتالي:

أ- الأمن الفردي.

ب- الأمن الإنساني.

ت- الأمن الإقليمي.

د- الأمن القومي.

هـ- الأمن الدولي.

---

(1)- صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**، بغداد، جامعة بغداد، 1981، ص 07.

أ- الأمـــن الفـــردي: وهو شعور الفرد بالأمن والإستقرار وأحيانا شعوره بالسعادة ولا يستطيع الدولة أن تكون مسؤولة عن كل فرد على حدة، ومع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن على الخصوص على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساسا إجتماعيا عاما بالأمن الوطني كما يتوقف الأمن الفردي "على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته أو ممتلكاته أو حرياته وهذه هي الحقوق الطبيعية الثلاثة التي نادى بها الكثير من الفلاسفة بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التهديدين الداخلي والخارجي[1]

ب- الأمـــن الوطنـــي : هو أمن الدولة بالمعنى الضيق أي الدولة ذات السيادة التي نضم شعبا وسلطة وإقليميا ولاشك أن هدف أية سياسة أمنية على هذا المستوى هو الحفاظ على استقلال وسيادة كل وحدة دولية من وحدات النظام الدولي[2]، يرى الباحث العربي صباح محمود محمد أن الأمن الوطني يراد به تأمين الدولة من الداخل ورفع التهديد الخارجي عنها لما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها الاستفادة من طاقتها للنهوض والتقدم[3]، بينما يرى "أمين هويدي" أنه أي الأمن هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدودها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية ويتبع الأمن الوطني من معرفة الدول لمصادر قوتها في الميادين المختلفة وتنمية هذه القدرات تنمية حقيقية لتكون المحصلة المتراكمة لزيادة هذه القوة هي ردع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها[4].

ج- الأمـــن القومـــي (بالمعنى الشامـل):وهو الذي يتعلق بأمن عدة دول تربطها علاقات انتماء قومي وولاء مشترك كالأمة العربية مثلا، وتكمن المشكلة في هذا المستوى كيفية تحقيق الانتقال من الأمن الوطني (بالمعنى القطري) إلى الأمن القومي (بالمعنى الشامل)، ويعرف صباح محمود محمد الأمن القومي:" أنه تلك الحالة من الإستقرار الذي يجب أن يشمل منطقة ما بعيدا عن أي تهديد سواء داخلي كان أو خارجي، بينما تعرف موسوعة العلوم الإجتماعية الأمن : " بأنه إجراء يستهدف تأمين سلامة منطقة أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى وقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

---

(2)- عفاف محمد البار، **الترابط بين مفهوم الأمن القومي والأمن العربي والمصالح القومية العربية، الندوة العلمية** عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، 1977، ص 25.

(3)- صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**، المرجع السابق، ص 07.

(4)- En cyclope Diaof social sciences, volumez, 1988, P 140.

د- الأمـــن الإقليمـــي : و هو يرتبط بنظام الأقاليم أو النظم الفرعية (sub- systèmes)[1] للنظام الدولي ويفترض لقيام الأقاليم أو النظم الفرعية توفر مجموعة من الشروط وهي مقدمتها :

-أ- الجوار الجغرافي.

-ب- وجود دولة إقليمية مركزية.

-ج- وجود هوية مشتركة.

-د- وجود إجماع قومي على الأهداف العليا.

-هـ- وجود تفاعلات سياسية كشفية.

---

(1)- عبد المنعم المشاط، **تحليل ظاهرة الأمن القومي** المرجع السابق، ص 39.

ويتعلق الأمن الإقليمي بدور الدولة الإقليمية المركزية في مجال دفع عوامل الجذب والحد من عوامل التباعد، وتأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي والتوصل إلى إجماع على الأهداف العليا، لاسيما ما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي وتحديد من ضم الأعداد ومن ضم الأصدقاء[1].

د- الأمـــن الدولـــي : وهو مسؤولية الأمم والشعوب والمنظمات الدولية كافة، ويعني أنه من الأفضل الإشعال بالنظام الدولي من المستوى التنافسي إلى مستوى أكثر تعاونية وهدوءا. [2]

و – الأمـــن الإنسانـــي :بدأ الإهتمام بموضوع الأمن الإنساني باعتباره فكرة جديدة للمحيط الأمني في فترة الحرب الباردة، إلا أنه بعد نهاية هذه الأخيرة أتاح الفرصة لإعادة النظر والتفكير في المواضيع والمسائل الأمنية وقد اقترح البرنامج بأن يكون التركيز منحرفا عن الأمن النووي إلى الأمن الإنساني[3].

وذلك إصدار برنامج التنمية البشرية في عام 1994م من قبل برنامج التنمية للأمم المتحدة، لقد أعطى البرنامج أربعة اعتبارات للموضوع هي :

---

(1)- عبد المنعم المشاط، **تحليل ظاهرة الأمن القومي** ،المرجع سابق الذكر ، ص 39.

(2)- Steve Smith, Amitav Acharya, **The Concept Of Human Security Before And After 11 Septembre**, **Institute Of Defence And Strategic Studies** (**IDSS**), Nanyang Technolgical University, Singapor, May 2002.

(3)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 23.

1- أنه عالمي الإهتمام.

2- متعلق بالبشر أينما كانوا لأن التهديدات أصبحت عالمية ومشتركة بين الجميع.

3- أنه جزء من الإعتماد المتبادل منذ أن أصبحت التهديدات عابرة للحدود.

4-أنه سهل التحقيق من خلال الإهتمام المبكر بالتهديدات أي الوقاية المبكرة وهذا يكون أفضل من التدخل فيما بعد أي بعد تفاقم المشكلة، كما سطر البرنامج سبعة أبعاد للأمن الإنساني هي: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، كما حدد ستة مصادر رئيسية لتهديد الأمن الإنساني: النمو الديمغرافي غير المحدود، عدم المساواة في الفرص الإقتصادية، ضغط الهجرة، التلوث البيئي، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي، والشكل التالي يبين أبعاد الأمن الإنساني التي سيعتمد عليها في الدراسات الأمنية الإنسانية .

المطـلب الثالث : أثــر تحـول مفهــوم الأمـن علـى البناء الإقليمي

على مستوى القضايا المطروحة ساعدت العولمة على صعود مواضيع جديدة اعتلت الأجندات السياسية على المستوين الدولي والإقليمي، حيث أصبحت أية قضية داخلية ظاهرة عابرة للحدود وبالتالي مركز اهتمام عالمي[1]، الأمر الذي أدى إلى بروز قضايا: البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، الجريمة، تبيض الأموال..... التي تعدت الحدود التقليدية للدول لتأخذ بعدا عالميا.

كذلك أدى تراجع المفاهيم التي طغت على سياسات الدول كالقوة العسكرية، ميزان القوى والردع النووي إلى بروز مفاهيم جديدة ارتبطت بقضايا وإن وجدت من قبل كالانفجار السكاني، أزمة الغذاء العالمي، ندرة الموارد الطبيعية، التلوث،..... إلا أنها أصبحت تمثل تحديا للمجتمع الدولي كونها تثير مشكلات أساسية لفهم العلاقات /التفاعلات بين الدول والفواعل الأخرى داخل النظام .

---

(1)- Joseph S. Ney, JR, **le leader ship américain** : **quand les règles du jeu changent**, **Nancy**, **presses** –universitaires de Nancy, 1992, P.189.

ومن بين المفاهيم التي عرفت نقاشات واسعة مفهوم الأمن الذي لم يعد أمنا قوميا في العلاقات الدولية بين الفواعل النظام الدولي الجديد خاصة وأن مصادر التهديد العسكرية وتنوعت بين مصادر سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وأصبح الإنسان وليست الدولة هو الموضوع الأساسي لأية سياسات أمنية داخلية، إقليمية أو دولية وأصبح الحديث عن تطوير مفهوم الأمن الإنساني والعمل على تحرير الفرد من كل القيود بما فيها إطار الدولة التي ينتمي إليها.

وقد اعتمدنا لتحليل التعاون الأمني الأورومغاربي وتعتمد هذه الظاهرة محل الدراسة على مفاهيم **الإقليمية والنظام الأمني الإقليمي** في إطار الدراسات المتخصصة في العلاقات الدولية وذلك من أجل بحث الظاهرة في إطارها الإقليمي بالإضافة إلى مفهوم **التعاون الأمني الإقليمي** وأهم نماذج هذا التعاون.

1- الأبعـاد النظرية الإقليمية ونظــام الأمــن الإقليـــمي :

يعد البعد الأمني جوهر فكر التنظيم الدولي والتنظيم الْإقليمي على حد سواء حيث أن البحث عن سلام دائم بين الدول كان الدافع إلى إنشاء المنظمات الدولية التي طرحت فكرة التنظيم الإقليمي انطلاقا من فكرة أن التجمع بين بعض الدول المرتبطة إقليميا يساعد المنظمة الدولية في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية، هكذا نشأ مفهوم النظام الإقليمي في منتصف القرن الماضي ارتباطا بتوجيهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرز: [1]

- **مدرسـة الإقليميــة:** التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل دعوة أصحاب المدرسة العالمية إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.

- **مدرسـة التكامــل:** ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

---

(1)- أليسوني ج.ك بيلز، أندروكوتي، **التعاون الأمني- الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد إستكهولم لأبحاث السلام، سيبري، ترجمة مركز الوحدة العربية، 2066، ص 323.

- **مدرسة النظم**: ومساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي نشأة النظام الإقليمي.

ومع تركيز الإقليمية الجديدة على تشابه المصالح بين الدول ما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا، وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا، أكد بروس ريست (Bruce Russett) أن التقارب الجغرافي يعتبر جد محدود في تتبع النمو المتزايد للاعتماد المتبادل وعولمة العالم[1].

أما **مدرسة التكامل** فقد عملت على إبراز أهمية التعاون و الإعتماد المتبادل في تحقيق استقرار النظامين العالمي والإقليمي بدلا من الصراع ونظام الاعتماد الذاتي مساعدة الذات « Self- Help » الذي اعتمده الواقعيون للحفاظ على توازن القوى من أجل تحقيق تعاون محدود تحقق عبره الدولة الواقعية مكاسب أكبر من الدول الأخرى وإن كان التكامل قد ساهم في استقرار أوروبا الموحدة (بناء إتحاد أوروبي).

كما عملت **مدرسة النظم** على تنظيم العلاقات الدولية في كثير من مجالات النشاط من بينها التعاون الأمني حيث ظهرت الحاجة إلى مستوى فرعي للتحليل عرف بالنظام الإقليمي كمستوى وسط ما بين الدولة والنظام الدولي،

وبغية الإلمام بأهم الجوانب النظرية للتعاون الأمني الإقليمي التي تخدم موضوع بحثنا سوف نتطرق إلى:

الإقليمية : من التنظيم الإقليمي إلى الأقلمة : تناولت مجموعة من أدبيات الدراسة في العلاقات الدولية ظاهرة الإقليمية في سياق من المحاولات التناظرية لتعريف الإقليمية والنظام الإقليمي، وقد كان التركيز على التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل كمعيارين أساسيين لتعريف الإقليمية، إلا أن التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد جعلت المعيار الجغرافي ضيقا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه،

ومع نهاية الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نموذجا جديدا يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة، وخذا ما عرف بـ "الإقليمية الجديدة" التي وضعت أطر جديدة للتعاون الإقليمي ويمثل التعاون الأمني جزءا هاما في هذه الظاهرة الشاملة، حيث تعدت الإقليمية الجديدة إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي إلى اعتناق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية سعت إلى المساهمة في حل الصراعات

---

(1)- Hettne and A. lnotai, **the new regionalism** : **implication for global developement and international Security**.

بزيادة التعاون والثقة، لذلك تعد الإقليمية الجديدة عملية أفقية تلعب فيها الدول ضمن الأقاليم دورا رائدا[1].

المكان (place)، الحدود (bondaries)، التحومات(border) والفضاء (space)، اي القضايا التي تعرضت لها معظم المقاربات النظرية في المرحلة الجديدة وجعلتها تدرج على أجندة العلاقات الدولية خاصة وأن النظريات التقليدية غالبا ما ركزت على الترتيبات- الإقليمية- المتمثلة في قضايا التعاون الأمني[2].

---

(1)- Hettne and A. lnotai, **the new regionalism** : **implication for global developement and international Security**.

(2)- louise fawcett, « **regionalism in world politics** : **past and present** » at : 14/09/2006.

http:// **www.garnet-eu.org/ Fileadmin/ document/ Phd- shool/ 6th-phd. Shool/ professions paper/ fawcett3. PDF**.

I- المقاربـات التقليديـة للإقليميــة :

1- الواقعيـة البنيويـة :(structural realism) يقود المنظور الواقعي الجديد للإقليمية إلى ثلاثة توقعات وهي :[1]

- التوقع الأول: ويقول أن ترتيبات إقليمية بين الدول سواءا كانت في شكل شبه محيط (semi- periphery) أو محيط (periphery) أو بين الدول المتقدمة، ستكون متعلقة بالدرجة الأولى بالأمن.

- التوقع الثاني: ويقول بأن وجود دولة إقليمية مهيمنة سيغرر نجاح المشروعات الإقليمية.

- التوقع الثالث: ويتعلق بالترتيبات الإقليمية ومصلحة الدولة في هذه الأقاليم حيث يخضع الدخول في المشاريع الإقليمية للمكاسب السيئة (relative- gains) العائدة إلى مختلف الشركاء في الترتيب الإقليمي.

وبقراءة هذه التوقعات الثلاثة للواقعية البنيوية تلاحظ أن فكرة الإقليمية لدى الواقعيين الجدد مثل الواقعيين الكلاسيكيين ترتبط بالأمن (بالدرجة الأولى)، هيمنته فاعل إقليمي (غالبا الدولة) الضمان نجاح المشروعات الإقليمية وبمدى تحقيق الترتيبات الإقليمية لصالح الدول[2].

مع أن بعض الواقعيين البنيويين أمثال (كينث والتز) (kiwaltz) لا يعيرون الاهتمام الكافي للمنظمات الإقليمية ودورها في ترتيبات التعاون الإقليمي[3]

---

(1)- Michelle pace, **the politics of regional identity** : **meddling with mediterranean**, London ; New- York, Rontledge, 2006, P 06.

(2)- Jean Grugel and Hou t, **regionalism Across the North South Divide** : **state strategies and globalization**, cluoted in Michelle pace, OP, cit, PP.25- 26.

(3)- A. Hasen Cleve, P. Hoyer, V. rittberger, « **Integrating theories of international regimes** », **International Studies**, vol- 26, N° 01, 2000, PP.30- 33.

(حيث يعتبرون القوة العنصر الأساسي في التعاون بين الدول)، يثار التساؤل من خلال هذا المنظور حول إمكانية اعتبار منطقة غرب المتوسط واحدة جغرافية تربط الدول إقليميا يربط دولا من خلال الإنشغالات، الإهتمامات والمصالح المشتركة[1]

ب- الليبرالية المؤسساتية الجديدة :

يربط المؤسساتية الجديدة الترتيبات الإقليمية بالحالات التي يتم فيها التفاوض بين الدول حول مصالح مشتركة محددة[2]، ويبقى القيد الرئيسي للمقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة في دراسة الأقاليم اعتبارها الإقليمية هدفا نهائيا في الوقت الذي يمكن أن تكون منطلقا نحو هدف أسمى وبالتالي يجب النظر إلى الإقليمية كمسار وليس مجرد هدف، من خلال هذا المنظور تتطلب دراسة بناء الأقاليم (منطقة غرب المتوسط) دراسة الإجراءات والمؤسسات البنى المحتملة التي يمكن أن تشكل مجتمعة منطقة غرب المتوسط "ككيان" من خلال مسار بناء الأقاليم.

3- الماركسية الجديدة :

يرى منظرو هذه المدرسة أن الإقليمية تندرج ضمن سياق المفهوم العام للإمبريالية وذلك يضم تبعية المحيط وشبه المحيط إلى مصالح المركز، لذا يتوقع أن تفرز الإقليمية دور السوق وتمأسس التبادل وعلاقات الإستعمار غير المتكافئة[3] من جهة ومن جهة أخرى قد تقسم الدول النامية بإدخالها في ترتيبات مختلفة وجماعات متميزة[4] ما يؤدي إلى استقلالها ومحافظة الدول الصناعية على مواقعها وفقا للماركسية الجديدة يرتبط مفهوم الإقليمية بالقوة فدول المركز الداعية للإقليمية أو المستحقة لها أو حتى العارضة لها تدعو إلى خلق أقاليم تحاول مواجهة مركز رئيسي أو حتى الامبريالية ذاتها كنظام[5].

---

(2)- Ernest B, « **whay collaborate ? lssue– linkage and international regimes** », world politics, N° 32, 1980, P 357.

(3)- Michelle Pace, OP, cit, P .26.

(4)- John Galtung « **astructural theory of imperialism** » quoted in : Michelle pace, OP, cit, P 26.

(5)- Ibid., P.29.

II- المقاربـــات الحديثـة للإقليميـــة :

1- مدرســـة الإقليميــة الجديـدة :

إن فكرة الإقليمية تطورت بارتفاع حالة الاعتماد المتبادل إلى الإقليمية الجديدة في ظل ما أطلق عليه "جيمس روزنو" (J. Rosenau) عالم متعدد المركز (multi- center) يمكن القول أن فكرة الإقليمية تطورت لتصرح عملية تتضمن نمو الارتباطات المشتقة من النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي بين المكونات[1]، وجاء مفهوم الأقلمة (regioness) ليعبر عن المرحلة الأخيرة من هذا المسار المتطور من الوحدة الجغرافية والاجتماعية المحدودة إلى التأقلم (régionalisation) أين تؤدي كل القنوات الرسمية للتعاون الإقليمي إلى مأسسة الأقاليم التي قد تنشأ إنما من خلال فواعل ضمن الإقليم أو من خلال قوى من خارج المنطقة الجغرافية وصولا إلى المرحلة التي يطور فيها الإقليم هوية متميزة وقدرة مؤسساتية شرعية تجعل منه فاعلا ممثلا عن الدول.

2- مدرســـة النظـــم :

يعتبر التحليل النظمي موضوعا حديثا في حقل العلاقات الدولية خاصة تحليل النظم الإقليمية والتفاعلات بين مختلف وحداتها وهذا ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع وأمن وتفاعلها على المستوى الإقليمي وخلق فرصة إعادة تقييم الترابط ما بين الأنظمة الفرنسية الإقليمية والنظام العالمي وتميز الديناميات المستقلة للإقليم عن تأثير المؤثرات الخارجية[2] وقد سبق التركيز على المستوى الإقليمي تركيز عدة باحثين على من بينهم "كانتوري" و"شبيفل" « Cantori Sheppigel » فقد استخدما النظام الإقليمي لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية باعتباره مستوى وسط ساعد على فهم سلوك كل دولة داخل محيطها الإقليمي بدل إعطاء النظام المسيطر الأهمية الكبرى على باقي المستويات[3].

---

(1)- فيونا بتلر، مرجع سبق ذكره، ص 853.

(2)- David J. perc in « **building regional Security** » in : David Lake and Patrick Morgan (eds), regional orders : building Security in a new world, Pansy lvania state, university press, 1997.P 1964.P. 22.

(3)- محمد السعيد إدريس, **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 02.

ومنه يمكن تلخيص أهمية دراسة النظم الإقليمية في : [1]

- محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

– محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظاميين فرعيين دوليين عبر فترات تاريخية مختلفة.

– دراسة العلاقة بين نظام فرعي ونظام دولي وذلك لفهم حدود الإختراق والتبعية وأسباب تباين مستوى الإختراق من إقليم لأخر.

وتصنف أهم تعاريف النظم الإقليمية مستويات التحليل غلى ثلاث:

– المستـوى الأول : البنيـة كوحـدة تحليـل

تتمثل بنية النظام الإقليمي في مجموعة المؤسسات الإقليمية التي تنتج القرارات المساهمة في تشكيل الممارسات الاجتماعية التي تتكرر على شكل يؤدي إلى االإستقرار والديمومة، فمن هذا المستوى للتحليل البنية (structure) تندرج التوجهات النيوماركسية نظرية النظام العالمي ومقاربات العولمة حيث ينظر إلى النظام الإقليمي نظرة اقتصادية ضمن النظام الرأسمالي العالمي ومدى ارتباطها من حيث درجتي القوة الاقتصادية أو التبعية[2].

– المستـوى الثـاني : الفاعـل كوحـدة تحليـل

بعد النظام الإقليمي تصورا صمم لتنظيم إقليم معين وفق أطر الترابط السياسي و الإقتصادي خدمة للدول الراغبة في الهيمنة، قد يتعدى هذا التصور القوى الإقليمية إلى قوى خارجية تربطها مصالح قوية بالإقليم، ضمن هذا المستوى للتحليل تصنف النظريات الواقعية (الكلاسيكية والجديدة) والمؤسساتية الليبرالية حيث ينظر إلى الدولة كوحدة تحليل مركزية في ظل تعدد الفواعل.

– المستـوى الثـالث :(Process) التفاعل ما بين البنية والفاعل.

---

(1)– جيمس دورتين بالتسنغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**: ترجمة وليد عبد الحي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 1985ن ص 181.

(2)– Michelle pace, OP, cit, P39.

تعتبر التحليلات النقدية والبنائية أهم الدراسات ضمن هذا المستوى فالأقاليم التي تبني اجتماعيا فرضت منهجا لتحليل التفاعل بين البنية والفاعل[1]، وإلى جانب النظرية النقدية التي جاءت لتوضح أن النظام الموجود ليس ثابتا وأنه ليس الوحيد الممكن[2] جاء توجيه نقدي جديد لمشكلة النظام الاجتماعي تمثل في تحليل الخطاب (discourse Analysis) الذي يرى أن العالم هو نتاج أفكار البشر وأن الظواهر السياسية والإيديولوجية تتشكل عبر الخطاب.

والخطاب البنائي كمقاربة موحدة تجمع ما بين تحليل الخطاب والتحوّل البنائي تعتمد هنا من خلال التركيز على دور الهوية في مسار تكوين المصالح والفعل من جهة، والتكوين المتبادل (mutual- constitution) من جهة أخرى[3].

لذا يقوم التحليل البنائي المبني على النماذج بين الفاعل والبنية على العناصر التالية لتحديد النظام الإقليمي[4]:

- الهوية الإقليمية : تشير إلى الشعور الجماعي، أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرفية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.

- الوعي الإقليمي: يبنى على أساس الثقة والخطاب مما يخلق إدراكا مشركا بالإنماء إلى جماعة معينة.

- الإقليمية : هي عملية تفاعل إقليمي ترتكز على الحدود الإقليمية بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.

3 – نظـرية مركـب الأمـن الإقليـمي : Regional Security Complex Theory

---

(1)- Michelle pace, OP, cit, P 24.

(2)- Michelle pace, OP, cit, P 34.

(3)- Ibid. P 39.

(4) Michelle pace, OP, cit, P 39.

ا- **مفهـــوم مركـب الأمـن الإقليـمي** : إن فكرة "مركب الأمن" الخاصة بـ "باري بوزان" (Barry Buzan) والتي طورها "أول ويفر" (OLE Weaver) وتبنها مدرسة "كوبنهاغن" وأصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية للأمن فيها[1]

Copenhagen school's collective theoretical approach to Security.

أدخلت إلى حقل الدراسات الإقليمية كـ "وحدة تحليل" للتعبير عن حالة الدول المتضررة باستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية إيجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة[2]، حيث يعرف "باري بوزان" الإقليم بالمفهوم الأمني بأنه :" نظام فرعي هام ومتميز ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعلها مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض[3]"

وبهدف إخضاع مفهوم الأمن الإقليمي Regional Security Complex جاء كتاب من "باري بوزان" (Barry Buzan)، "أول ويفر" (OLE Weaver) (الأقاليم والقوة) « Regional and pawers » لبلورة تصور جديد للأقاليم خاصة وأن "بوزان" كان قد أكد في كتابه: الشعب، الدول، والخوف (people, states and fear) أن الأنظمة الإقليمية داخل بنية فوضوية تتكون من عنصرين أساسين وهما[4]:

- توزيع القدرات بين الفواعل المركزية (توزيع القوة).

---

(1)- Barry buzan, OLE Weaver, **regions and pawers the structure of international Security**, New York, Cambridge university press, 2003.P. xvili

(2)- David A. Lake, Patrick M, Morgan, « **the new regionalism in Security affais** », in : Lake and Morgan (eds), OP.cit, P 12.

(3)- Barry buzan, **people**, **states and fear** : **an agenda for international Security stadies in the post- cold war** Era 2nded hermel, 1991, P 188.

(4)- Barry buzan, people, states and fear : Brighton, wheat sheaf, 1983, P.106.

- نسيج الصداقة والعداوة بين الدول.

هكذا عرف "**بوزان**" مركب الأمن الإقليمي بأنه :" تحقيق مستوى من الإرتباط الأمني بين دول منطقة ما، بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للإنفصال عن أمن بقية الدول الداخلية في الإقليم[1].

ب- نظرية مركب الأمن والنظام الإقليمي: إن نظرية مركب الأمن الإقليمي التي وضعت أساس لما يتصل بديناميات القطاعات السياسية والعسكرية أين تتحرك التهديدات بسهولة عبر المسافات القصيرة هكذا تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي دورا مهمّا في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا.

ج- ترتيبات التعاون الأمني الإقليمي : يرتبط أي نظام أمني إقليمي بخصائص النظام على المستوى الإقليمي من جهة وخصائص التعاون الأمني المبني إدراك التهديدات، التحديات، والمخاطر من جهة أخرى، لذا يتعلق تحليل أي نظام تعاون أمني إقليمي بدراسة الترتيبات الأمنية- كنماذج لهذا التعاون- في سياق بنى التصورات.

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وأعراضها وآلياتها ونوعية التهديد التي تواجهها وعليه فإن ثمة مفاهيم إطارية مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من أهمها[2] :

---

(1)- Steve Smith, Amitav Acharya, **The Concept Of Human Security Before And After 11 Septembre**, Institute

Of Defence And Strategic Studies (IDSS), Nanyang Technolgical University, Singapor, May 2002

(2)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 23.

1- الدفـــاع الجماعـــي :

هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي، تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو ومشترك مدرك أو محمل، وذلك لردعه، وخاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام وذلك عبر اتفاقيات رسمية وعليه فإن تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجا من مفهومي الأمن الجماعي وتوازن القوى.

2- الأمـــن المتحـــد :

هو إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لحد أي اعتداء على تلك المجموعة ويكون ذلك بشكل غير رسمي.

3- الأمـــن الجماعـــي:

هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلم من خلال منطقة تضم مجموعة من دول ذات السيادة تتعقد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعة من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف، فالأمن الجماعي يقوم على قواعد أساسية بدءا من خطر استخدام القوّة أو التهديد بها، ومرورا بتحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تسهم فيها جميع الدول المعنية، وانتهاءا بوجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لوقف العدوان وتحقيق

4- الأمـــن المشتـــرك :

يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن، حيث يركز اعتماده على القوات الدفاعية المحضة، بدلا من الإعتماد على القوات الهجومية بين أنه يؤكد الإرتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحرب، وبذلك يدعم هذا النظام المبدأ المنظم للجهود الرامية لتلخيص خطر الحرب باستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة ونزع السلاح أو التخلي عن الردع، ويهدف في المحصلة النهائية إلى تحقيق الإستقرار الأمني.

5- الأمـــن الشامـــل:

يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتوسع ليضمن جوانب وأبعاد اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن: فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النظام

يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة، وليس فقط التهديدات المباشرة، وإنما تتعامل مع المخاطر والتحديات المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

6- الأمـــن التنسيقـــي :

هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية، لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بيم وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته وتعليل حالة الصراع بين أطرافه

7- الأمـــن التعاونـــي :

هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا، لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعين والنمو السكاني، وندرة الموارد والتنمية المستديمة وقضايا البيئة الخ (تشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم). وعلى ما تم عرضه حول النماذج الأمنية التي قد تتخذها الترتيبات الأمنية الإقليمية، فإن معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن تجمع على أنه لا يوجد إطار نموذجي معني يمكن اعتمادا كنظام أمني إقليمي فالوحدات السياسية تتخذ نماذج وأشكالا وترتيبات أمنية إقليمية بما يتوافق مع ظروفها العامة، واحتياجاتها الأمنية، ونوعية التهديدات التي تواجههما، فتلك الترتيبات، كما يراها جيفري كيمب (Geoffrey Kemp) هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن شامل، أمن تعاوني) وأطرافها (القوى الإقليمية أو بعضها.

قوى إقليمية مع قوى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية) وأطرها (رسمية وغير رسمية) وتبعا لتوافق دول الإقليم[1].

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية ليست وليدة فكرة أو مشروع أو نموذج معين معد سلفا لتطبيقه أو تنفيذه، بل يتطلب جهدا مستمرا عبر عمليات معقدة طويلة الأمد، بدءا من إجراءات بناء الثقة ومرورا بالتعاون الأمني ووصولا إلى مرحلة التكامل الأمني، **فالتكامل الأمني** يمكن إقامته من خلال تكوين **الجماعات الأمنية** (**Security community**) التي عرفها كارل دويتش (karl Deutsch) بأنها:"مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الإجتماعية يجب حلها، ويمكن حلّها عبر عمليات التغير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والإتساع تكفي الإعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها[2].

فالجماعات الأمنية يمكن اعتبارها شكلا من أشكال التعاون تتشكل بين أطراف فاعلة مشاركة، حين يكون لنخبها السياسية توقعات السلام وغياب الحرب في ما بينهم في الحاضر من أجل المستقبل، فالجماعة الأمنية، إذا عند دويتش تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه الذي يسعى إليه **"بـوزان"** في مصطلحاته **المجتمـع الأمنـي** في اتخاذ المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية للقضايا الأمنية، إن إقامة الترتيبات الأمنية عن طريق دول المنطقة قد يكون أحد الحلول النابعة للتخلص من معضلة الأمن، فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم مع بعضها البعض عبر تفاعلاتها الإيجابية، زاد توافق مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها.

د– مفهـوم الأقلمـة: أخذ مفهوم الأقلمة من منطق اقتصادي، تنموي، حيث ينطلق من الإدارة المشتركة للدول المعنية بهدف مواجهة الضغوطات والتهديدات الأمنية الجديدة، إلا أنه في حالة العلاقات الأورومغاربة فإن هذا المفهوم يأخذ أبعاد أوسع من خلال سعي الإتحاد الأوروبي إلى بناء

نظام أقليمي أمني يلتقي مع رؤية "باري بوزان" للمركبات الأمنية في العالم ومنها مركب الأمني المتوسطي، وهنا يجدر بنا طرح التساؤل: على ما يركز مفهوم النظام الأمني الإقليمي؟.

---

(1)- عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص 14.

(2)- Karl W. Deutsch, **The Analysis of international relations** (Englewood chiffs, NJ : prentice Hall college, 1968.

إن النظام الأمني الإقليمي[1] هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن[2] ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جهة ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية، إجرائية وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفعالية من جهة أخرى[3].

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة أو استقر عليه العرف الدولي بوضعها إقليميا وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني كل منازعاتها ومشاكلها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم ويستوجب ذلك توافر مجموعة من الخصائص للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، ويشترط البعض لذلك ثلاثة شروط هي:

أولا: وجوب نخب سياسة تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.

ثانيا: وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني.

ثالثا: وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون[4].

لقد سعى الإتحاد الأوروبي إلى تأمين بناء إقليم أمني متوسطي على الرغم من التباين الحاصل بين ضفتي المتوسط وعلى جميع المستويات، وكذا تأكيدات المقترب البنائي على أن المتوسط لا يمكن أن يكون مركبا أمنيا (إقليميا أمنيا) نظرا لأن الدول المحيطة به لها أجندات أمنية مختلفة فا من (جنوب- جنوب) يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على الأمن (شمال- جنوب) خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة،

---

(1)- Barry buzan, people, states and fear : Brighton, wheat sheaf, 1983, P.106.

(2)- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيفته وتهديداته، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، الجبهة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008، ص 20.

(3)- المرجع نفسه، ص 21.

(4)- حسن أبو طالب، **التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط**، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، طابع الأهرام، العدد 123، جانفي 1996، ص 71.

وهذا ما يؤكد أكثر التفسير الإقليمي المتعدد (multi régional) للسياسة المتوسطية[1] ، إن سياسات أقلمة المتوسط وبغض النظر عن الاختلافات الحاصلة داخل البيت الأوروبي هو ما جعل منطقة المتوسط عرضة للعديد من المبادرات الأوروبية التي تحمل أهدافا معلنة لجعل المتوسط منطقة أمني وسلام وتبادل حضاري وثقافي، أما جيوإستراتيجيا فإن الهدف المحوري هو تأمين الحدود الجنوبية الأوروبية من التهديدات الآتية من الجنوب.

---

(1)- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق الذكر، ص21.

- **مقترب مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطية منه :**

من خلال دراساته لمراجعة مفهوم الأمن، يقترح "بوزان" بعدا مهما ضمن مساهماته لدراسة الأمن الإقليمي Regional Security وهو التصور الذي قد يبدو مفهوما لدى البعض إلا أنه لم يدرس بشكل غير كافي قبل "بوزان"، وعلى هذا الأساس فإنه إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصة جوهرية تستند إلى الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية (relational phenomenon) ولأن الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأية دولة يعتمد على الأمن المتبادل (Security interdependance) غير قابل للتجزئة[1].

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى "بوزان" بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لـ "بوزان" فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى (Balance of pawer) لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/ والتعاون بين الدول تكون مرتبطة بالايدولوجيا الإثنية والخلفيات التاريخية[2].

إن تحليل "بوزان" لمتلازمة صداقة/ عداوة ويقود إلى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على "أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى"[3].

ويشمل مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس « revalry » مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[4]،

---

(1)- Stefania Penebianco, OP, cit, P 156.

(2)- Fulvio Attina, « **the Building of Regional Security partnership and the Security culture divide in the mediterranean region** », Op.cit, P 01.

(3)- Marriane Stone, »**Security According to Busan** : **A comprehensive Security Analysis** » **http**:// **geest**. **Msh- paris**. **Fr**/ **p d f**/ **Security- for- Busan- mp3**. **P d f**.

كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى بشكل كبير في قطاعات العسكرية، الإجتماعية والبيئية. [1]

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي لما جاوره

1- الحدود (Bondaries): التي تميز مركب الأمن الإقليمي لما جاوره .

2- البنية الفوضوية (Anarchy structure): التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3-لاستقطاب (Polarity): الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4- البناء الاجتماعي (Social construction): الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات[2].

ويقر "بوزان" بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط، والمغرب العربي، والتي لها ديناميكاتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل .

ما يهمنا في هذه الدراسة وضمن مركبات الأمن الفرعية هو مركب الأمن المغاربي والذي يصفه "بوزان" بالأضعف، إن ارتباط مركّب الأمن الفرعي المغاربي بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي ضمن الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة . [3]

تعريـــف النظام الإقليمـــي: مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات الفكر السياسي المعني بعلم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أريد به التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي ضمن الإطار العام الذي يحكم الظواهر السياسية[1] وبعبارة أخرى فإن المفهوم أريد منه تحديد العلاقة بين النظام بأبعاده الدولية والوحدات المتفرغة عنه بأبعادها الإقليمية، والنظام الإقليمي يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد.

وبعبارة أخرى فإن مفهوم النظام الإقليمي بشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتدخل مع بعضها في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة، وعليه فالأنظمة الإقليمية تشمل جملة معايير يمكن الإحتكام إليها لتحديد النظم الإقليمية..

المعيـــار الجغرافـــي: إن المراد بالمعيار الجغرافي هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسية "دول" تلتقي عند معايير تفرض عليها، وبحكم تقاربها الجغرافي، بإتباع سياسات متقاربة وربما متماثلة، وقد يستبعد البعض هذا المعيار على أساس "إن التقارب الجغرافي ليس محددا، فقد تتقارب دول مع أخرى حتى يصبح العالم كله إقليميا واحدا"[1] إلا أن الواقع يفرد لهذا المعيار أهمية أساسية لأن الإقليم هو الذي يقوم على أساس منطقة جغرافية واحدة، والإقليم لكي تتضح معالجة يفترض أولا وحدة الإنتماء الجغرافي زيادة على معايير وعناصر أخرى.

معيـــار التفاعـــل: إن هذا المعيار هو العامل الحيوي في أي نظام إقليمي وهو يكمن في مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول أو بعضها البعض[2].

إن هذه المعايير أو الإشترطات لها من الأهمية في تحديد مفهوم النظام الإقليمي إذ بدونها لا يمكن الحديث عن نظام إقليمي، لذلك جاءت معظم تصورات الباحثين مستقلة عليها، حيث يرى **ناصيف حتمي** إن النظام الإقليمي يقوم على[3]:

- (1)- Barry Buzan and OLE Weaver, OP, cit, P 45

(2)- أنظر: الدكتور عبد الخالق عبد الله ، **النظام الإقليمي الخليجي** ، **مجلة السياسة الدولية** ,مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية/ العدد 14.

(3)- أنظر: الدكتور علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1983 ، ط3، ص 20.

المعيـــار الجغرافـــي: إن المراد بالمعيار الجغرافي هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسية "دول" تلتقي عند معايير تفرض عليها، وبحكم تقاربها الجغرافي، بإتباع سياسات متقاربة وربما متماثلة، وقد يستبعد البعض هذا المعيار على أساس "إن التقارب الجغرافي ليس محددا، فقد تتقارب دول مع أخرى حتى يصبح العالم كله إقليميا واحدا"[1] إلا أن الواقع يفرد لهذا المعيار أهمية أساسية لأن الإقليم هو الذي يقوم على أساس منطقة جغرافية واحدة، والإقليم لكي تتضح معالجة يفترض أولا وحدة الانتماء الجغرافي زيادة على معايير وعناصر أخرى.

معيـــــار التفاعـــل: إن هذا المعيار هو العامل الحيوي في أي نظام إقليمي وهو يكمن في مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول أو بعضها البعض[2].

إن هذه المعايير أو الإشترطات لها من الأهمية في تحديد مفهوم النظام الإقليمي إذ بدونها لا يمكن الحديث عن نظام إقليمي، لذلك جاءت معظم تصورات الباحثين مستقلة عليها، حيث يرى **ناصيف حتمي** إن النظام الإقليمي يقوم على[3]:

1- وجود منطقة جغرافية معينة.

2 - إنه يضم على الأقل ثلاثة دول.

3- وجود شبكة معقّدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالنظام.

كما يذهب رأي أخر إلى أن "الجماعة الإقليمية يلزمها توفر شروط التجاور والتضامن بين شعوبها ووحدة الجنس والثقافة، فضلا عن وجود تنظيم خاص لأعضاء تلك الجماعة[4].

---

(1)- أنظر: إبراهيم أحمد شلبي ، **التنظيم الدولي**، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة ،الدار الجامعية، بيروت ، ط 2ن 1986، ص 17.

(2)- أنظر: الدكتور علي الدين هلال وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربي ،م- س- ذ ، ص 20.

(3)- أنظر: ناصيف حتمي ، **مفاهيم التكامل في إطار النظام الإقليمي العربي** ، **مجلة الشؤون العربي**، العدد 13، 1982، ص 34.

(4)- أنظر: محمد حافظ عانم ، **محاضرات في المجتمعات الدولية الإقليمية** ،معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية ،القاهرة ،1985، ص 111.

بينما يرى غيره أن النظام الإقليمي يفترض فيه العناصر الآتية: [1]

1- وحدة الإنتماء الجغرافي.

2- تماثل عناصر التجانس والتقارب الفكري والثقافي.

3- وحدة الأهداف والتطلعات، ذلك أن الوحدات السياسية التي تشكل الهيكلة لأي نظام إقليمي تجمعها تطلعات مشتركة ورغبات واضحة في تطوير علاقاتها التعاونية وصولا إلى أشكال متقدمة من التكامل والإدماج.

4- سيادة قيم مشتركة وفلسفات متماثلة واتفاق عام على القواعد الرئيسية التي يمكن للنظام من خلالها مواجهة الأزمات التي قد تخل باستقراره أو تعود إلى انهياره.

من جانب أخر فإن **النظام الإقليمي** الذي شاع بعد الحرب العالمية الثانية كما أسلفا قد أوجبت ظهوره مجموعة أسباب ودوافع منها :

1- الدافـــــع الأمنـــــي: ويتمثل هذا الدافع في حاجة الدول إلى الأمن، خاصة بعد برز سياسة الاستقطاب الثنائي وسعي كل.

3- **الدافع السياسي والإقتصـــادي:** ويتمثل هذا الدافع في رغبة قادة مجموعة من الدول في إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم سواء عن طريق اتحاد سياسي واقتصادي[2] لا سيما بعد اتجاه الدول في علاقاتها إلى اعتماد مبدأ "الاعتمادية المتبادلة" في المجالات الاقتصادية مما يحتم بروز أهداف أو مصالح مشتركة.

---

(1)- أنظر: ، عبد القادر محمد فهمي **النظام الإقليمي الشرق أوسطي تحت التحليل** ، ، ب ب ن ، ب س ن ، ص 135.

(2)- decorazia, A, and stemenson : **T. H world politics**, **study in international relation**, bomer, N. y ? 1996.p 338.

الإقليميـــــة الأمنيـــــة:

في ظل الظروف المعقدة التي تعيشها البيئة الأمنية في المتوسط، ظهرت الحاجة الماسة للتكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي ومع ذلك فقد ظل العمل الإقليمي وإلى غاية الأدبيات الراهنة شائعا في الميدان الاقتصادي حيث في الستينات من القرن العشرين أسهمت المحاولات الإقليمية المبكرة لفهم عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي من قبل "إيرنست هاس" (Ernst Haas) وفي السبعينات ركز كل "كانتوري" و"ستيفن شبيفل" (Contari and Spiegel) على البعد السياسي للإقليمية أكثر من البعد الإقتصادي، أما مرحلة الثمانينات فقد ازدهرت تعاريف الإقليمية في الحقل الإقتصادي بالخصوص، وفي التسعينات استبدلت بما يسمى "بالإقليمية الجديدة"[1] في المجال الأمني نفترض الإقليمية المؤسساتية بأن المؤسساتية بأن المؤسسة الإقليمية تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية باعتبار أن العديد من تهديدات الأمن المعاصرة ناتجة من فشل الدول[2]، وبما أن العالم المابعد حداثي تتميز بالتعقيد والتجزؤ، ويتطلب إستراتيجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات الجديدة، استدعى الأمر خلق مؤسسات متعددة الأطراف لمساعدة الدول على إدارة المشاكل المشتركة، وذلك عبر تقاسم المعلومات وتخفيض كلفة الصفقات، فمن خلال العمل والتحركات الجماعية تنجز الدول أهدفا يستحيل إدراكها من خلال وسائل أخرى[3].

لذا فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي تبدو المقاربة الأفضل للإستجابة للتحديات الأمنية تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الإستقرار في المناطق التي تعاني خللا أو نقصا في تغطية مفهوم الأمن بجميع تفرعاته، وتبرز في هذا السياق المقاربات الإقليمية، والإقليمية الجديدة بالخصوص كاستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدول الضعيفة، وكرد فعل ملائم للطبيعة العابرة للحدود الأوطان

---

(1)- فتيحة شيح، ، "**الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**" ، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ،2006- 2007 ، ص88 .

(2)-المرجع نفسه ، ص 89.

(3)-Richard Higgot, **Globalization and Regionalization**: **New Trends in World Politics**,Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998،p76.

للتهديدات الجديدة، فالمقاربة الإقليمية تعمل على حشد الوسائل والآليات الضرورية للعمل الجماعي على مواجهة التهديدات المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك[1].

وقد برزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير عسكرية، وبالمقابل أصبحت التهديدات مشتركة وعابرة للدول والحدود، حيث تواجد مشكل في دولة ما قد يمتد لدول أخرى متاخمة[2]، ومع مواكبة مظاهر العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي

والعالمي، تطورت النظرة لمفهوم الإقليمية، وبرز مفهوم المقارنة الإقليمية الجديدة، ويعرف الأستاذ "ويليام طومسون" (Williams Thompson) النظام الإقليمي بثلاثة عناصر هي:[3]

– التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان (الجوار الإقليمي).

– الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في قضاء محدد، ووجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للنظام الإقليمي.

– الشعور بالتميز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراط نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساس للانطلاق نحو التكامل في مجالات أخرى، كما أشار الباحثين إلى معايير أخرى كالتفاعلات الكثيفة والمتداخلة، وأضاف كل من "شبيغل وكانتوري" عناصر التماثل والتقارب الثقافي والانسجام الاجتماعي إلى جانب التقارب الجغرافي.

وقد اعتبر "أندرو كامبل"و"أنتوني باين" أن مشروع العمل الإقليمي بوضع كتصرف من طرف الدول والحكومات الرسمية، في حين أن الأقلمة تفهم كإقليم تحت إطار البناء الاجتماعي وتستخدم لوصف عمليات التفاعل الاجتماعي في مستوى إقليمي جهوي معين، كما أنها تؤدي إلى تسهيل مسار الأمنية وتوحيد التعرف الإقليمي للتهديدات المشتركة، رغم أن هناك الكثير من المفكرين ممن يشيرون لصعوبة الفصل التام والتميز بين الأقلمة والإقليمية، وقد اعتبر "هاتين، وبولايني" أن العجز السياسي والاجتماعي يتأزم بتصرف الدول بمنطق أحادين باعتبار

---

(1)- Lukvan Long Hove, OP, cit, P 09.

(2)- Andrej tusicisng « **Security communities and thier values** : **talking masses seriosly international political science** revieu 2007 ? p, 430.

(3)- Thompson W.T. « **the reginal sub– system** : **A conceptual explication and propositional inventory** : **international Studies** quarlerly vol, 17, N°10, 1973.**http**:// **www.ucl.ac.uk/libary/accs 0207**.

أن الإقليمية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من خلال السياسات الأمنية على مستوى جماعي متوحد وبذلك يبقى إدراج التضامن الأمني أكثر أهمية داخل الإطار الإقليمي الجماعي، وهو ما ذهب إليه كل من "باري بوزان" (Busan)، "أدلار" (Adler) و"بارنيت" (Barnett) حيث يرون أن اعتماد الدول تسهيل الإتصالات، تبادل المعلومات والثقافية هو ما يسمح بالتعاون الأمني، نفس الطرح الذي قدمه "باري بوزان" (Barry Busan) و"أول ويفر" (OLE Weaver) والذي يركز على أن الإقليمية يمكن أن تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني، باعتبار أن الحدود الوطنية فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف التهديدات الأمنية، وهو ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي في وقت يصعب فيه معالجة المشاكل بمقاربة أحادية، والعمل على إيجاد تصور أمني

متجانس لتجاوز هذه التحديات [1]، وقد طور "بوزان" انطلاقا من أفكار "كارل دوتش" (Deutch) حول الجماعات الأمنية مفهوم مركب الأمن[2] « Security complex » ويعرف بأنه :

مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة[3].

---

(1)- Fwluio Attina, **European Security and the developm**ent **of the Euro- mediterranean Partner ship** « **the convergence of civilization** ? Constructing a mediterranean region » convent Portugal, 6-9 June ? 2002, P02.

(2)- R.Craing Nation, « **Regional Studies in a global Age** » in : J.Boone bartholomees, Jr guide to national Security Policy and strategy, July 2004, P 54.

(3)- Dario Battistella, OP, cit, P 461.

وعلى افتراض أن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست منيعة من الأنماط الإقليمية التي تحدث عالميا، كان السؤال الرئيسي المطروح بخصوصها: هل يمكن تخيل خلق نظام أمن جماعي إقليمي في المنطقة يستند على أساس إجراءات بناء الثقة، أو على الأقل على أساس إجراءات بناء الشراكة[1].

ويفترض "أثينا" « Attina » بأن البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يكون مجانسا للإقليم المتوسطي، بمعنى أخر أن الأقاليم التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط والمتضمنة لأنظمة فرعية مختلفة للدول ترتبط بأوطانهم ومؤسساتهم، وهويات الناس هي التي تحث على التعاون بهدف مواجهة تهديدات مشتركة تتبع من تلك المنظمة الجغرافية المعينة[2]، هذا النوع من التفكير والتصور جعل السياسة الأوروبية تتجه نحو اتخاذ أشكال جديدة للتعاون المؤسساتي الإقليمي يتضمن حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطين، بالانتقال من السياسة الشاملة إلى السياسة المتجددة (P.M.R) هذه الأخيرة تعتبر بداية تحول أوروبي نحو الاهتمامات والانشغالات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية في المتوسط تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة.

الإقليمية الأمنية: هل منطقة غرب المتوسط تشكل نظام أمني إقليمي؟

لقد تطورت النظرة **لمفهوم الإقليمية** فيما بينها بعد مواكبة مظاهر العولمة المختلفة وزيادة الإعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي وبرز مفهوم المقارنة الإقليمية الجديدة التي جاءت لردع قصور النماذج النظرية السابقة التي أخفقت في التكيّف مع بعض المعطيات الجديدة كالحركات الإقليمية من انتقل دون المرور على إطار الرسمي للدول، ويعرف النظام الإقليمي بأنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطهما عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد من خلال هذا التعريف يمكن إيجاد شروط قيام نظام إقليمي :

– الحوار الإقليمي، وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للنظام الإقليمي، الشعور بالتميز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لإنفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مجالات أخرى، ويذهب راي ماغوري إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة وقد أضاف "ستيفن شيفل" و "لويس كانتوري" عناصر التماثل والتقارب الثقافي والإنسجام الإجتماعي كقيمة مضافة بجانب القرب الجغرافي وعدد الوحدات المشكلة للنظام.

وأمام هذا الإختلاف في العناصر المشكلة للنظام الإقليمي بين الجغرافية والمؤسساتية والثقافية والسياسية وغيرها، يقترح "بيجون هاتين" خمسة مستويات للأقلمة « levles of regioness » بمعنى قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم و "ميزهاتن" بين خمسة مستويات من الإقليمية يعكس كلا منها العناصر الواردة في تعريف الإقليمية:

المستـوى الأولـى: الإقليم كوحدة جغرافيا محددة بحواجز طبيعية أو خصائص جغرافية مثل: إفريقيا، أوروبا غربية ويمكن اعتبار المستوى الأول الشكل الأول للإقليم « proto région »

المستـوى الثانـي: الإقليم كنظام اجتماعي ويقتضي وجود نوع من العلاقات الغير محلية « trans- local relations » بين الجماعات الإنسانية هذه العلاقات تشكل مركب أمني أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن الآخرين أو ما يسميه هاتين بـ الإقليم البدائي.

المستـوى الثالـث: الإقليم كتعاون منظم في الميادين الاجتماعية، الثقافية، السياسية والعسكرية وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه حسب هاتين بالإقليم المنظم.

المستوى الرابع: الإقليم لمجتمع مدني يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي ويطور الإتصال االإجتماعي ويقرب القيّم عبر الإقليم.

المستوى الخامس: الإقليم كموضوع عمل هوية متميزة وقدرته على الفعل وشرعية وهيكل لصنع القرار، والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي هي حل النزاعات وخلق الرفاهية وهذا العملية مشابهة لتشكيل الدولة.

وهذه المستويات حسب هاتين يمكن أن تعبر عن منطق تطوري معين لكنها لا ترقى حسبه لدرجة النظرية بل تعتبر مجرد إطار عمل مقيد للتحليل المقارن.

وأعطت المدرسة السلوكية أهمية للنظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية وذلك باعتمادها ثلاثة مستويات تحليلية هي:

– مستوى النظام الدولي: أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى والذي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد شكل العلاقات الدولية في العالم ككل.

– **مستوى النظام الإقليمي**: ويقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول والتي تحدد على أسس جغرافي أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

---

(1)– عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير 19991– 2006** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2001 ، ص99 .

مستــوى الوحــدات الوطنـية: ويركز على السلوك الخارجي للدول أي على سياستها الخارجية والملاحظ في هذه المستويات أن النظام الإقليمي يحتل وسطا بين المستوين الدولي والقومي ويعتبر باري بوزان المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي أنطولوجي للمستويات وتوظف هذه الدراسة المنظور الذي تستعمل مفهوم النظام الإقليمي والذي سنصف من خلاله غرب المتوسط باعتبارها تشكل نظاما إقليميا بتفاعلات مميزة، وقد برز جدل بين دعاة الإقليمية والعالمية حول أفضل السبيل لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وما إذا كان ممكن تحقيقه بالتجمعات الإقليمية أو عبر حكومة عالمية وفي إطار الدفاع عن فكرة الإقليمية تحدث "بروس روسيت"[1] عن فكرة "السلام "على أجزاء للدلالة على دور العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الاستقرار وهي الفكرة التي أيدها "جوزيف ناي" من خلال دعوته لخلق مستوى ثالث بين الدول وقيادة النظام العالمي ويساعد هذا المستوى حسب "ناي" في ضبط الصراعات وعزلها إقليميا.

إن مجمل هذه التطورات النظرية والسياسية أظهرت مأسماه الباحث "باري شوتسترز" بنظرية الإقليم « région theory » ويؤكد الباحث "أوران يونغ" على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف التفاعلات والعلاقات التي يعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية من خلال تقديمه نموذج "الانقطاع" للدلالة على مناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن بقية مناطق العالم.

وأوضح "محمد السعيد إدريس" أهمية النظم الإقليمية كمستوى تحليل في العلاقات الدولية من خلال:

– يتوسط النظام الإقليمي بين الدولة القومية من جهة والنظام الدولي من جهة أخرى، حيث تؤثر أنشطة أي دولة ضمن هذا الإقليم على باقي الأعضاء الآخرين.

– كما يساعد في معرفة المدني الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض ولماذا تتمايز هذه العلاقات بين الأقاليم المختلفة في ظرف زمني معين.

---

(1)– عبد القادر دندان، مرجع سابق الذكر،ص102.

ويعتبر المختصون في الدراسات الإقليمية على أن أهم إسهام ضمن الدراسات الإقليمية هي المقاربة التي قدمها كلا من "لوس كانتوري" و "ستيفن شبيفل" واللذان قدما أربعة جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وتتمثل الجوانب التحليلية.

الخصائص البنيوية: ويقصد بها سمات النظم الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظم السائدة ودرجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة والدين والتماسك الاقتصادي بمدى التكامل بين النظم الاقتصادية والتماسك السياسي أي مدى التجانس بين النظم السياسية في هذا الإقليم تم التماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فاعلة.

وبمحاولة نقل هذه النظرية على الواقع في منطقة غرب المتوسط يلاحظ المشاكل الإجتماعية داخل المنطقة المغاربة والاجتماعية تم نقض التنسيق الإقليمي وهشاشة السياسة ما يدل على أن مفهوم الخصائص البنيوية للنظام في التحليل الإقليمي يبقى بعيدا الواقع الموجود في منطقة غرب المتوسط.

– نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام: أن توزيع القوة بين وحدات النظام وهل يوجد نوع من التوازن أو التراتبية أو هل هناك أي شكل من أشكال الإستقطاب بين دولتين كبيرتين؟ وتتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال مايلي :

– العناصر المادية: الموقع الجغرافي، عدد السكان، المسافة والموارد الطبيعية، العناصر العسكرية : تعداد القوات العسكرية ومدى كفاءتها وتسليحها، العناصر المعنوية : وتتمثل في مدى قدرة الدولة لاستخدام نفوذها الدولي للتأثير في أعضاء النظام.

وباستعمال هذا المؤشر على منطقة غرب المتوسط يلاحظ عدم وجود تكافؤ في القوة بين ضفتي المتوسط فهناك هدف قوي يؤثر ويبادر ويهندس للمبادرات وطرق متلق للمبادرات فقط بسبب إفقادها لمعيار القوة للعب دور مؤثر في المنطقة فإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية لا يكفي لمراقبة حدودها ومجالها الجغرافي.

نمط السياسات والتحالفات: أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبناها كل دولة وتثير هذه النقطة نمط مسألة والتعامل بين أعضاء الإقليم الواحد هل هي ذات طبيعة تعاونية أم صراعية وشكل التحالفات الموجودة داخل هذا الإقليم.

بيئـــة النظـــام: فأي نظام إقليمي يتفاعل مع الإقليم الدول ويلاحظ هنا التأثير الكبير الذي يمارسه النظام الدولي في توجيه الأوضاع السياسية والإقتصادية في المنطقة غرب المتوسط وما إدراج المنطقة في الحرب على الإرهاب إلا أحد أوجه هذا التأثير الخارجي فهو ما يقودنا للتغير الحالي والمنطلق بفكرة التغلغل الخارجي.

نظـــام التغلغـــل: ويقصد به النفوذ الذي يمارسه القوى الخارجية عن الإقليم الذي قد لا يأخذ إشكالا عسكرية أو ثقافية من خلال التحالفات العسكرية والأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية وهذا ما يؤثر في تماسك الإقليم وهو ما يحدث في منطقة غرب المتوسط في قضية التواجد الأسطول الأمريكي السادس.يعتقد "نيرفن هاتين" أن الإقليمية استجابة مباشرة للتحديات التي أنشأتها العولمة وجاءت كرد فعل على التحرير الاقتصادي حيث بإمكان الدول خصوصا الضعيفة في هذه الظروف استعمال العمل الإقليمي لإيجاد موقع مناسب يكفل تحقيق الاحتياجات المتزايدة للسكان وضمان توفيرها عبر طرق رسمية وقانونية ومع ذلك فهذه الاستجابة للعولمة لم تقتصر على الفواعل الدولاتية

فقط بل تتعداها للفواعل غير دولاتية وهذا ما دفع هاتين لتعميق أفكار "كانط" من خلال مقال له بعنوان "التحول الكبير" في اشارة لتنامي دور فواعل تتحرك دون الدولة وتتعدى مؤسساتها وقواتها الداخلية وتتحرك عبر الأقاليم المختلفة لحدود.

تبقى إدراج **التضامن الأمني** أكثر أهمية داخل الإطار الإقليمي الجماعي وهو الذي تداركه **هاتين** و**بولايني** اللذان اعتبرا الوضع السياسي والاجتماعي يتأزم بتصرف الدولة الأحادي ومن جانب واحد ويلخصان أن الإقليمية أصبحت تتضمن إلى جانب الدولة عناصر غير دولاتية ذات بعد اجتماعي ينبغي أن يؤخذ في حسابات السياسات الأمنية التي توضع على مستوى جماعي موحد .

فالفكرة في هذا الطرح الجديد ترتكز بكون الإقليمية يمكن أن تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمن حسب "بوزان" و"وفير" فإن كانت الحدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم الإدراكات والتهديدات الأمنية وهذا ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي من التركيز على الأصول الوطنية في وقت صعبت فيه عدد المشاكل ومعالجتها بمقاربة أحادية ويكفي إيجاد تصوّر أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات، وقد طور "بوزان" انطلاقا من **أفكار كارل دوتش** حول التجمعات الأمنية مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن complexes régionaux de sécurit ، حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز الأخطار الراهنة وهو ضرورة **الإعتماد الأمني** المتبادل ونظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة أكبر مسابقات طويلة فأي طرف في هذه المعادلة المعقدة يصبح مرهونة بأمن الطرف الثاني والتحرك لدواع هذا بوزان في 1998 لمراجعة مفاهيمه حول مركزية الدولة وأضاف دور اللاعبين الآخرين دون الدولة واعتبرها من بين الفواعل المهمة التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار وفي تفكيك الإقليمية المعقدة للأمن يوضح "بوزان" أن خاصية **للإقليمية الجديدة** باعتبارها ذات بناء اجتماعي هو البناء الإقليمي الذي ينشأ عن إدراك مشترك للفاعلين كخيارات عقلانية بنفس رؤية "دوتش" الذي يعتبر البعد الإجتماعي مركزيا لإنسجام **المصالح الإقليمية** أكثر أو ما دعاه "نحن نشعر" we feeng .

ودائما حسب النظرة الدوتشية أن أي تجمع أمني لا يقوم فقط على المصالح المادية لأعضائه بل ينبغي وجود نوع من الإحساس بالانتماء الواحد والتهديد مشترك لكل الأطراف دون استثناء عن طريق الانسجام المعايير والقيم والمفاهيم المتصلة، فالإنتماء لإقليم أمني واحد يبدأ بالتفكك إذا كانت إدراكات الفواعل تتجه نحو الإختلاف .

وقد يأخذ البعد الثقافي مكانا داخل هذا التكتل الأمني حيث تجد الجمعات الهوياتية المختلفة أن من مصلحتها الدخول في السياسات المشتركة للحفاظ على وجودها وبهذا يعتبر "بوزان" أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة سيقود هذا الفضاء الجغرافي البسيط للتحول لفاعل دولي حقيقي بإمكانه ضمان الأمن والاستقرار عن طريق ديناميكية خاصة تأخذ مصالح كل الأعضاء في عين الاعتبار وهذا ما يقود في الأخير الإقليمية الواعية awareness régional [1].

حيث هذا الشعور يطلق عليه أحيانا بالهوية الإقليمية وقاد هذا التصوّر لمفهوم cognitives région عند "إيمانويل إندر" الذي اعتبر الحس الإقليمي موجود قبل المؤسسات في إدراك الأعضاء المكونين له على اعتبار وحدة التهديدات التي تدفع بقوة هذه الشراكة الأمنية '

فالإقليمية من هذا الجانب تؤدي إلى تسهيل مسار الأمنية sécurisation وتوحيد التعريف **الإقليمي للتهديدات والمخاطر القائمة** والمتوقفة، فالروابط بين **الإقليمية** والأمن تصبح مسألة متبادلة فإذا كانت الإقليمية ينظر لها بالاعتماد الأمني المتواصل بين الأعضاء فالتعاون والتقريب بين الفواعل يشجع في نفس الوقت وضع اتفاق أكثر أهمية للإنشغالات الأمنية ويسهّل انسجام المفاهيم وهذا شيء مهم جدا لتعريف موحد للمخاطر الكامنة مثل الإرهاب. [2]

1-Lisbeth Aggestam,**role conception and the politics of Identity in foreign policy**"Arena working paper series N°08/1999,15/02/1999,In s http:// www.arena.uio.no/publications/wp99_8htm

2- Scott Burchill and others, **Theories of International Relations**,in : http://www.scribd.com/doc/37121283/43/The-contribution-of-constructivism

المبحـــــــث الثانـــــي:

أثـــر تحول مفهـوم الأمـــن على التعـاون الأمنـــي الأورومغاربـــي

المطلـب الأول: التعـاون ضبـط مفاهيمـي و أهـم الأطـر النظريـــة:

1- تعريـــف التعـــاون:

إذا أردنا تعريف التعاون لغويا، فهو يعني: سلوك للمشاركة في عمل جماعي مشترك و يعطي معجم (Le petit Robert).

مرادفات قريبة من هذا المعنى و هو يحتويها في آن معا، كالإتفاق، المساعدة، الدعم، المنافسة، المساهمة أو الإسهام فكل هذه المعاني يستطيع أن يعنيها التعاون.

التعاون يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال معين أو عدّة مجالات بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، على أن تحتفظ الوحدات المعنية بخصائصها المتميزة و دون أن ينشأ عن هذا التعاون مؤسسات جديدة لم تكن موجودة قبل بداية التعاون و لا تتنازل الدولة المنخرطة في هذا التعاون عن أي جزء من سيادتها.

و أبرز ما يميّز علاقات التعاون أنّها علاقات تعاقدية تقوم عموما على أساس منافع مشتركة متناسقة كجميع أطراف التعاون.

وإذا أردنا الأخذ بتعريف إجرائي يجعلنا نفرق بين التعاون و التعامل: فسنأخذ بتعريف الباحثين "لايت و قروم" " Light and Groom" للتعاون فهو: "محاولة لتكيّف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر، الهدف منه هو القيام باتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع أو انتشار نشاط ما.

فمن خلال هذا التعريف أصبح واضحا الفرق بين التعاون و التكامل من خلال عدم وجود التأثير البنيوي أي عدم إنشاء مؤسسات جديدة، ويجدر الإشارة أنّ التعاون يمكن أن يكون مرحلة من مراحل التكامل إذا كانت النية موجودة أولا بغرض التكامل و ليس بغرض التعاون فقط.

يعرّف التعاون علي انه محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة ،لا يؤدي إلي تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة إذ أنّه ذو طبيعة مؤقتة، يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة ، وبالتالي فالتعاون هو عبارة عن سياسات وفاق ، وتبادل و مشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

التعـــــــاون:

يعني الإ رتباط والتنسيق في الميدان معين أو مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن فالتعاون يعني تقليل الإختلاف بين اقتصاد دولتين أو أكثر.[1]

ويعرف المختصون في الإستراتيجيات:

"التعاون علي انه تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شروط معينة لبلـوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، كما أن التعاون لا يؤدي إلي بناء نوع من الوحـدة المؤسساتية" [2]

2- التكامـــــل:

- مفهـــوم التكامـــل:

إنّ كلمة التكامل (Intégration) تعني لغويا: تكوين كل من خلال ضم أو جمع الأجزاء ببعضها البعض (combine parts intoa whole)، أو العمل لاكتمال الشيء غير التام أو غير الكامل من خلال جمع الجزاء.

---

(1)-عبد الواحد جاسور، ، **موسوعة علم السياسة، ط1،عمان، الأردن: دار مجد لاوي**،،2004،ص،126،83 .

2-عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: المكتبة العلمية، ، 2005، ص،125.

و إذا أردنا تعريف التكامل اصطلاحا فقد تبرز لدينا صعوبة على المستوى المفاهيمي فقد يقوم التكامل على أنه حالة و قد يفهم على أنه عملية (Processus) ، فمن بين الذين يعرّفون التكامل على أنّه حالة نجد "كارل دويتشس" "Karl Deutsch" فحسبه التكامل السياسي هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.

أمّا بالنسبة الذي يرون التكامل كعملية يمكننا إدراج تعريف باحث أمريكي آخر، و قد عرف كأبرز منظري الظاهرة التكاملية ألا و هو "إرنست هاسس" " Ernest Haas" حيث عرّف التكامل بأنه : العملية التي تتضمن تحويل الولاءات و النشاطات السياسية لقول سياسة في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته و صلاحيات التجاوز صلاحيات الدول القوية القائمة.

وعلي العموم عبارة عن عملية تقارب مرحلة ويتميز التكامل بكونه يهدف إلي بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، كما انه يقوم علي خلق شخصيـة قانونية ويتميز بوجود أهداف مشتركة وبالتالي من هنا نكشف الفرق بين مفهوم التعاون والتكامل وذلك من خلال طبيعة الأهداف وكذا من خلال البناء المؤسساتي. و بعد تعرضنا لمجموعة التعاريف المقدمة لفهم التكامل يمكننا تبني تعريف إجرائي يكون أكثر بساطة للفهم و في هذا الإطار تورد تعريف الدكتور "إسماعيل صبري مقلد" حيث يقدمه على أنّه :" عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي Supranational(entitis) تنتقل إليه مسؤولية آداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية

هناك توجه عام في الفكر العربي حول مفهوم التكامل الإقتصادي، يسيطر عليه مفكرون بارزون أي رواد ، و يظهر ذلك من خلال إسهامات و كتابات هؤلاء من أمثال "بيلا بلاسا" "Bela Blassa" الذي يرى في مؤلفه التكامل الإقتصادي بأنّ التكامل في بعده الاقتصادي يأخذ أشكالا متعددة، مثل مراحل مختلفة، و يمثل الشكل الأول في التكامل التجاري، الذي يمثل ضيفي منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي...

أمّا الشكل الثاني فيمثل في السوق ,عناصر الإنتاج لتعود إلى السوق المشتركة، لتجاوز الشكل الثالث الأسواق إلى التكامل على مستوى السياسات لينتهي إلى اتحاد اقتصادي.

و يرى "بيلابيلاسا" في أنّ تبقى هذه الأشكال وفق المرحلية التي تتطلبها سيؤدي في الغالب إلى الوحدة الإقتصادية، و بالتدقيق في المفهوم السابق يتضح لنا بأنّه يشير إلى صور التكامل الاقتصادي.

و التي يعتبرها في نفس الوقت مرا.حله و يبرز هذه المرحلية بالقدر اللازم من الجهود للنجاح في

كل مرحلة و الفائدة المترتبة عن كل منها، كما يبرز عمل المزيد من التكاليف بسبب متطلبات كل

مرحلة من مراحله.

3- الشراكـــــة :

تعتبر الشراكة إستراتجية وطريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص(spécialisation) وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة علي الوسائل والإمكانات الضرورية المساعدة علي البدء في تنفيذ المشروع او النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة.

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين الدول و باختلاف الأهداف التي تسعي إليها الشراكة.

وتتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تنفيذية أو مالية بين عدة دول ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما انه لا توجد مصالح مشتركة.

التبعيـــــة :

عبارة عن علاقة يطبعها القوة بين الأطراف ،حيث أن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال بالطرق الضعيف بما يضمن تقدمه علي حساب تخلف الثاني وعليه فالتبعية تقوم علي فكرة التلازم بين التقدم والتخلف ، كما تفرق التبعية بهذا الشكل علي أنها اعتماد متبادل غير منسق او غير متكافئ كما توجد مصالح مشتركة .

وكما بين كيوهان (keohane) وناي (nye) في الترابط الغير متوازن يفترض دائما حساسية مرهفة لا تؤدى بالضرورة إلي تحقيق المصالح لكل الأطراف بل إن ما يميز مثل العلاقات (تبعية) هو غياب مصالح مشتركة.[1]

1- عبد الواحد جاسور، ، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق الذكر،ص،126 .

4- الاعتمـــاد المتبـــادل:

ويمثل مجموعة من التفاعـلات والترابطات فيما بين الدول وذلك علي مستوي عـال له دينامكية ذاتية في مجـالات التبادل مـن خلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسية لتصرفات كل واحدة منها

مقيدة في ذلك بالسلوك الإجتماعي والسياسي وكذا التوجهات الثقافية لسكانها . كما يميز مضمون الإعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة بالإضافة إلي فهو يهدف إلي خلق مؤسسـات دائمة ولا تؤدي إلي خلق شخصية قانونية. ويمكن من خلال هذا الجدول نبين الفروق الجوهرية بين المفاهيم المفتاحية لموضوع التعاون الامني

الاورو مغاربي.[1]

التعاون	التكامل	الشراكة	التبعية	الاعتماد المتبادل
-لا يهدف إلي إنشاء مؤسسات دائمة -ذو طبيعة مؤقتة -أهداف مجردة	- يهدف إلي بناء أجهزة دائمة - يسعي إلي خلق شخصية قانونية - تحقيق أهداف مشتركة	- يهدف إلي تحقيق نصيب أو نسب - أجهزة دائمة - مصلحة مشتركة	- اعتماد متبادل - مصلحة مختلفة	- أهداف مشتركة - خلق مؤسسة

1-عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص127.

إذا من خلال التعرض لمفهوم كل مصطلح على حدا يبدوا أن المفهوم الأقرب والذي يمكن إسقاطه علي محتوي العلاقات شمال-جنوب هو التعاون بحكم الأهداف والبناء المؤسساتي النابع عن هذه العلاقات (الشراكة الاورو متوسطية ،الاورو مغاربية) فنجد مثلا أن أوروبا من جهة والدول المغاربية من جهة أخري لا تسعي إلي إقامة مؤسسات دائمة بل مجرد مؤسسات مرحلة تتناسب وطبيعة الهدف الذي يتمثل في

محاولة القيام بعملية توصية لتحقيق التنمية بعدما عجزت الدول المغاربية علي تحقيق التنمية داخليا فتلجأ إلي طرف خارجي للقيام بالمشروع التنموي أو الإستمرار في تدعيمه، فأوروبا في حاجة لاستتباب الأمن في حوض المتوسط لتنمية اقتصادها وتوسيع أسواقها(إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الضفتين) وكذلك بالنسبة للدول المغاربية فمشاريع التنمية الداخلية لم توف بالقرض مما دفعها وراء السعي لجلب طرف خارجي يساهم في تنميتها من خلال الإستثمارات ورؤوس الأموال.

2- أهم الأطر النظرية التي تعرضت لمفهوم التعاون:

النظريات المفسرة لموضوع التعا ون الأمني الاورمغاربي :

يمكن توظيف مقاربات مختلفة ومنها نذكر:

أ- المنظور النيوماركسي: (نظرية التبعية)

إن التبعية كحالة تمتد بأصولها التاريخية اليم منشأ علاقات التبعية بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فقد أدى إلي تطور الرأسمالي وزيادة التراكمات الرأسمالية في الدول الغربية -التي شهدت الثورة الصناعية -إلي تراكم رأسمال . وفائض الإنتاج تم بصورة آلية عن طريق التوسع علي حساب الدول المختلفة مع ظروف وميكانزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي .

إن التبعية كإطار فكري ممنوح يسمي نظرية التبعية أو Dependency theary, Dépendance في منتصف الثاني من الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين الميلادي ضمن ما يعرف بالنظرية الاستعمارية colonial theary فنظرية التبعية جزء من الاتجاه الشمولي للعلاقات الدولية Globalism الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الاتجاه الماركسي للعلاقات الدولية.

فالمنظور الجديدNéo-marxism كان من إفرازات المرحلة التي نالت فيها معظم دول العالم الثالث استقلالها كما يربط برايار التبعية بظاهرتين هما: الامبريالية Impérialism والتخلف Underdevelopement وفوق كل هذا يجعل الامبريالية المسؤول الرئيسي عن التخلف وبالتالي عن التبعية .

تكمن مهمة نظرية التبعية في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين الدول الشمال (المركز) ودول (الجنوب)(المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة التي أدت إلي تخلف دول الجنوب وبالتالي تبعيتها لدول الشمال وكذلك تصنيفها لطبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن إدماج اقتصاديات الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات ومستجدات وحقائق عديدة نذكر أهمها مايلي :

– تراجع أطروحات التحديث Modernism حيث جاءت أطروحات نظرية التبعية كرد فعل عنيف علي الأفكار هذه المدرسة فيما يخص طبيعة كل من المجتمع و الطبقة الحاكمة والتنمية وخطورة سياستها التنموية .[1]

– جاءت نظرية التبعية لتجسيد وحدة العلوم الاجتماعية من حيث دراستها للتنمية والتخلف دراسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت وبالتالي تشجيعها وتدعيمها لتعاون الحقول المعرفية وتكاملها.

– تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد وهو الانتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلي استعمال آليات جديدة تتماشى وطبيعة الاستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها. من بين هذه الأساليب والآليات:

–التبادل اللامتكافئ للمؤسسات النقدية العالمية ، تصدير رؤوس أموال.[2]

ب– تراجـع التيـار الواقعـي أمـام بروز التيار الوظيفي:

جاء التيار الوظيفي ليزاحم التيار الواقعي في تأطير العلاقات الدولية، بل يطغى على هذا الأخير نظرا للانتقادات الكبيرة التي تعرض لها الفكر الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، ذلك أن رؤية التيار الواقعي جاءت كطرح جديد أقرب إلى الأحداث –كما يرى اتباعها – بعد صدمة الحرب العالمية الثانية .لتطفئ بذالك نور المثالية التي كانت سائدة قبل ذلك.

الممثل الذي يمثل هذا النهج (الواقعي) هو "هانس مورجاتو" "Hans Morgenthau" و قناعة هذا الأخير هو عدم إيمانه بتفاعل الطبيعة البشرية و لا بالعمل السياسي، فالنظرة الواقعية إذن تستند إلى ثلاثة مفاهيم أساسية هي: مفهوم المصلحة الوطنية، مفهوم القوة، و مفهوم الأمن.

---

(1) و (2)– عبد الله، جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر :الدار الخلدونية، 1428هـ،2007،ص،213 و221.

ب– النظرية الوظيفية "Functionalist Theory":

في مقابل تراجع النظرية الواقعية برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك من خلال كتابات "دافيد متراني" " Mitrany David".

و نقطة الإنطلاق في هذا التيار هي أنّ الدولة القومية كأهم وحدة تنظميه في البيئة الدولية لم يتعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، و مرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمد إلى أكثر من ذلك المجال.

تسعى الوظيفية كنظرية فهي تتجنب قضايا و مجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون و تحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر الحدود و يذهب "دافيد متراني" "Mitrany David" إلى حد القول بأنّ هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خالي من الحروب و النزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات بين الدول.

خلاصة ما تقدم هو أنّ الوظيفة تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون متعلق من ميادين السياسة الدنيا (Low Politics) و المقصود هنا هو القضايا الاقتصادية و الفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا (Hugh Politics) كالشؤون السياسية و قضايا الأمن القومي و القضايا ذات الأهمية الإديولوجية.

كما تقوم الوظيفة في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في طرحها و هي نقطة الإختلاف الرئيسية بين الوظيفية التقليدية و الوظيفية الجديدة .فما ترى.هذه الأخيرة.

ج/ النظريـــة الوظيفيــة الجديــدة : Neo functionalist theory

حاول منظرو الوظيفية التقليدية أمثال "كارل دوش" "Karl Deutch" و "أرنست هاس" "Erust Haas" و "أنزلوطي" "Anziloti" تطويرها لتبرز إلى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة، و في حقيقة الأمر الوظيفة الجديدة تأثرت بنشاة الجماعة الأوروبية، حيث تعتبر انعكاسا للإطار الفكري لها.

يعتبر "ارست هاس" "Erust Haas" من أبرز منظري الوظيفة الجديدة، فيما يعتبر "روبرت شوفمان" "Robert Schurman" و "جان مونيه" " Joan Monnet" من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي و التنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فرق قوية

(إقليمية) و التي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على المجموعة الأوروبية فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولات التكامل الجهوي و من هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفة التقليدية خاصة على التجارب لتي تمت في أوروبا الغربية ثم توسعت ليشمل المناطق الجغرافية الأخرى.

و لا بد من الإشارة هنا إلى أنّ التحوّل في التركيز على المناطق الجهوية، جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفة التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول. [1]

الهدف منه هو القيام باتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع أو انتشار نشاط ما.

فمن خلال هذا التعريف أصبح واضحا الفرق بين التعاون و التكامل من خلال عدم وجود التأثير البنيوي أي عدم إنشاء مؤسسات جديدة.

و يجدر الإشارة أنّ التعاون يمكن أن يكون مرحلة من مراحل التكامل إذا كانت النية موجودة أولا بغرض التكامل و ليس بغرض التعاون فقط.

---

(1)- نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 26.

المطلب الثاني : تأثيـر تحـوّل مفهـوم الأمـن فـي التعـاون الأمني الأورومغاربي:

إن مفهوم الأمن الذي أصبح يشمل التهديدات الإقتصادية، البيئية المجتمعية إضافة إلى السياسية والعسكرية وأصبح ذلك بناء الأمن يرتبط بأجندات أمنية أكثر تعقيدا – بفعل العولمة– والمرتبطة أساسا بالخيارات السياسية و الإستراتيجية للفواعل (أساسا الدول)[1] والتي يفترض أن تتضمن تعزيز التعاون بين الدول كبديل (كحالة الصّراع المستمر) وضمان الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية،

لذا يبقى السؤال المطروح حول كيفية تطوير مقاربة خاصة بالأمن في عالم معولم في ظل الأدبيات السائدة والتي تحصر الأمن في إطار لا يهم بكل المشاكل الأمنية خاصة منها ملامح "اللاأمن" في دول المغرب العربي في ظل غياب مقاربة أمنية تحاول معالجة المشاكل المرتبطة بتوسيع مفهوم الأمن وإعادة النظر في إقليمية الطابع الأمني، مقاربة قد تشكل إطار بالغ الأهمية لتحليل أهم مصادر عدم الاستقرار خاصة وأن التعاون الإقليمي في المجال الأمني لا يزال يتسم بالضعف[2] في ظل عدم التكافؤ العمودي (العلاقات شمال– جنوب والخلافات بين دول المغرب العربي فيما بينها).

– قد يتقرر التوجه الليبرالي المؤسساتي، خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال إفريقيا في تطوير الأنظمة الأمنية المتغيرة وانتهاج مقاربة للأمن الشامل الذي زاد من سعي الدول إلى تحقيق تعاون أكبر بين السياسات الأمنية خاصة على المستوى الإقليمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومواجهة الظواهر المتزايدة للتهديدات غير العسكرية مثل الإرهاب، الصراعات الحدودية، والجريمة العابرة للقومية، لتمد إلى تحقيق مقاربة الأمن الإنساني الذي تتفق مع المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية التي تقوم على أن أمن أية دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى، وبالتالي يدخل ضمن البناء الأمني المتكامل[3].

---

(1)- Victor D. Cha. F, **Globalization And The Study Of International Security Journal Of Peace Research**, Vol, 37, N° 2000.PP. 391- 394.

(2)– أليسون.ج. ك، بيلز، أندرو كوتي، مرجع سابق ذكره، ص 372.

(3)– تحولات مفهوم الأمن على الموقع:

http ://**www.islamoniline.net**/ **arabic mafahem**/ **2002.07/09/2003**.

– قد يتقرر التوجه الليبرالي المؤسساتي، خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال إفريقيا في تطوير الأنظمة الأمنية المتغيرة وانتهاج مقاربة للأمن الشامل الذي زاد من سعي الدول إلى تحقيق تعاون أكبر بين السياسات الأمنية خاصة على المستوى الإقليمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومواجهة الظواهر المتزايدة للتهديدات غير العسكرية مثل الإرهاب، الصراعات الحدودية، والجريمة العابرة للقومية، لتمد إلى تحقيق مقاربة الأمن الإنساني الذي تتفق مع المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية التي تقوم على أن أمن أية دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى، وبالتالي يدخل ضمن البناء الأمني المتكامل[3].

إن التعاون الأورو مغاربي في إطاره الإقليمي والعالمي تعرض لمتغيرات خارجية أحدثت فيه مدا وجزرا[1] حيث تذكرنا الفترة من عام 1945 نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية عام 1991 (انهيار الإتحاد السوفيتي) بالصراع الدائر بين القطبين الإتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، والذي انعكس على دول البحر الأبيض المتوسط فلم يكن بالإمكان الحديث عن أي تقارب أو تعاون أورو مغاربي وهذا نظرا للإنقسام على نفسها بين مؤيد و معارض لكل من القطبين، فأصبحت ساحة حماية الدول بؤرة للصراع فيهم الأمر الذي أحدث اختلالات العلاقات على مستوى النظام الدولي كذا ما حدث عام 1989 في أوروبا الشرقية حيث هبت رياح الديمقراطية والتعددية وظهرت بوادر انفصال الرأسمالية غير الاشتراكية وتحطم جدار برلين، لقد أدركت الدول الأوروبية أن بوسعهم ملء الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفيتي لتأكيد كيانها الأوروبي المستقل الذي خسرته بعد الحرب العالمية، ويمكن برأيها أن تعيد تجسيد كيانها الأوروبي المستقل من خلال إقامة حلف سياسي واقتصادي لها مع دول المغرب العربي، لذلك يمكن أن نلمس بوادر تبلور التعاون من الدول الأوروبية ودول المغرب العربي بعد التحوّلات التي مرّ بها النظام الدولي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات هذه التحوّلات أدّت إلى انتهاء النظام الثاني القطبية فمنذ ذلك الوقت برز توجه عام لإعادة صياغة تشكّيل العلاقات الدولية.

إن مناقشة موضوع التعاون الأمني الأورو مغاربي ينطلق من تبيان العلاقات القائمة منهم والقواعد التي حكمتها خلال العقدين الماضيين واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون.

تعود الجذور التاريخية للعلاقات الأورومغارية إلى فترة زمنية قديمة، نتيجة للتقارب الجغرافي، و ضرورة التبادل التجاري، و حتمية الإحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة، و كذا أهمية و تنوّع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات.

- **العلاقات الأورومغاربية من سياسات التعاون الاقتصادي إلى التحول نحو "الأمن الشامل"**

ا- الجـــذور التاريخيـــة للعلاقـــات الأورومغاربيـــة :

ودعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الإستعمارية، احتلت من خلالها كل الدول المغاربية و استعملتها كأسواق لتصريف الفائض من متوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوربية على استيعابها، و بالتالي تفادي مشكل التضخم و الفساد.

إنّ الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظلّ قائما، و لكن بأساليب جديدة مكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكلّ دقة و وضوح بما تملكه هذه المنطقة من آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نضرا لتوسطها ثلاثة قارات (أوروبا، و شمال افريقيا، و غرب آسيا)، مهدا لأعرق الحضارات، و معبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا و أمريكا الشمالية.

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدّمار و الإستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة و تخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول و الغاز كمصدر وحيد و حيوي لمداخليها من العملة الصعبة، و استمرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي و الدول الأوربية بقية هذان الموردان في التبادل الخارجي بينهما مقابل واردات مصنعة من الدول الأوربية انطلاقا من هذه الإعتبارات فإنّ للبعد الآتي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأوربية المغاربية و انتقالها من درجة أخرى.

لقد نظمت معاهدة روما لسنة 1957 التي أنشأت الجماعة الإقتصادية الأوربية بين المجموعة و غيرها من الدول من خلال الإتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينات و بداية الستينات

أخذت تشعر بثقل المشاكل الإقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب.

وفي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتجديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976.

أما المغرب و تونس فقد طالبت سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتها الإقتصادية مع المجموعة الأوروبية

في مارس 1969 وقعت كل من المغرب و تونس اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية و اقتصر على الجانب االإقتصادي بحيث انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها النفطية.و لم تتمثل أية معونات مالية للدولتين و في نفس السياق ثم عقد عدة جلسات حوار بين الطرفين ما بين 1973-1974 تميزت بإصدار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الإقتصادي دون الجانب السياسي.

ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي- الأوربي سنة 1969 و ذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كلّ من تونس و المغرب.

وقد تضمنت الاتفاقيات المبرمة لسنة 1976 بين المجموعة الأوربية و الدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية و الصناعية.

منذ الوهلة الأولى تسارعت دول المغرب العربي خاصة تونس و المغرب لإمضاء و توقيف اتفاقيات منفردة مع الإتحاد الأوربي، و هذا في ظلّ أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الإختلافات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية و منها المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي و قلل من قدرتها التضمنية لمكاسب بتلك الإتفاقيات ممّا جعلها غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الدول المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الإتحاد الأوربي المجتمعة التي تتحرّك ككتل بمنظومة مؤسسية و سياسية و أمنية مشتركة.

لقد كانت الإتفاقية الموقعة سنة 1976 بين المجموعة الأوربية و كل من الجزائر و المغرب، العامل المؤطر مختلف أنواع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي الثلاث حاليا، ذلك أنها تزامنت مع توقيع اتفاقية الحوار العربي - الأوروبي (1974 – 1992) و الذي عرف فشلا ذريعا، حيث أنه و عندما كانت الدول العربية و دول المغرب العربي الثلاث خاصة تحاول استثماره في القضية الفلسطينية، كانت الدول الأوربية تركز على ضمان استقرار أسواقها و تزويدها بالنفط و مصادر الطاقة.

و بعد منتدى متوسطي أول في 25-27 فيفري 1988 بمرسيليا، عقد منتدى ثان في 23-27 ماي 1989، خارجية دول المغرب العربي الخمس و دول القوس اللاتيني في أكتوبر 1990 خلص ببيان مشترك جاء فيه أنّ هذه الدول تعمل على تحويل المتوسط إلى منطقة سلم و تعاون و سمي هذا التجمع **بمجموعة 5 + 4** ثم أصبح **5 + 5** بعد انضمام مالطا في عام 1991 و عليه تم تبني فكرة غرب المتوسط إطار للتعاون و التي كانت بمبادرة من الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران بداية من سنة 1983 عند زيارته للرباط. الأكيد أن مبادرة فرنسا في إنشاء **مجموعة 5 + 5** حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي عزب المتوسط، إلاّ أن الدافع الخفي كان فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي و الشرقي تفاديا للصراع العربي – الإسرائيلي.

و رغم تواتر المبادرات الأوربية على منطقة المتوسط إلاّ أنّ مؤتمر برشلونة شكل حسب العديد من المراقبين – الإطار "المرجعي و لتعاقدي" الذي يحم تفاعلات العلاقات الأورو متوسطية، حيث صنف كأول محاولة دية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإرساء أسس تعاون شامل مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، من أجل أهداف سياسية و انية و اقتصادية و اجتماعية انطلاقا من قناعة دول الاتحاد بأنّ أمر أوروبا مرتبط بتحسن ظروف الأمن و المعيشة في دول حوض المتوسط

و انطلاقا من اصطباغها بطابع أمّني فإنّ المبادرات الأوروبية – باختلاف أهدافها – يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف "بنظام الأمن التعاوني" الذي يتم في إطاره تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن " المتبادل" أكثر من الأمن "الذاتي" بحيث يكون التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي و النمو السكاني، والتنمية المستدامة و قضايا البيئة (قضايا الأمن بمفهومه الناعم).

ب–مقوّمـــات التعـــاون الأمّنـــي الأورومغـــاربي :

توجد مجموعة من الفرص و الإمكانات المطروحة لتحقيق نجاح التعاون الأمّني الأورومغاربي و يمكن ذكرها كآتي:

1- حدوث مجموعة من المتغيرات الدولية و الإقليمية لصالح تحقيق هدف التعاون الأورومغاري من بينها الحرب الباردة و الصراع بين القطبين الأمريكي و السوفيتي في المنطقة المر الذي خلق جوّا من الهدوء النسبي و هو ما حدث بالفعل حيث انطلقت عملية التعاون الأورومغاري في الفترة (1990 – 1996) و التي ميزّتها توقيع أربع مبادرات للتعاون في شكل بروتكولات و تمّ الإعداد خلال الفترة نفسها لمؤتمر برشلونة كما جاء مؤتمر مدريد في أكتوبر عام 1991 ليدفع عملية السلام في المنطقة كذلك من التغيّرات التي نبهت إلى ضرورة التعاون هي أزمة الخليج الثانية حيث تعرفت أوروبا بتهميش دورها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي دفعها إلى التوجه و إعادة النظر لترتيب دورها في المنطقة المتوسطية بصفة عامة.

2- وجود مجموعة من التحديات و الرهانات التي تواجه الدول الأوروبية و المغاربية تحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على المنطقة كلها و من بين هذه المشكلات نجد مشكلة الهجرة، الإرهاب ، التلوث البيئي، الأمن، الطاقة، المياه، نقل التكنولوجيا ... هذه التحديات تدفع إلى التقارب بين الدول.

3– تأثيـــر جيوبولتيكيـة الجـوار والإرث التاريخي :

وضمن هذا السياق يمكن الحديث عن أساسيين مهمين وهما الأساس التاريخي والأساس الإستراتيجي:

ا- الأســـاس التاريخـــي :

تعتبر بلدان المغرب العربي منطقة نفوذ أوروبية وبالرغم من انكسار دور الإتحاد الأوروبي في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر كما كان عليه الشأن إبان الحقبة الاستعمارية، فإنه استطاع أن يبقى دول المنطقة ضمن فلكه من خلال ما يعرف بـ "الاستعمـار الجديـد" أو الاستعمار غير المباشر.

ب- الأســـاس الإستراتيجـي:

الجيوسياسي: تمثل المنطقة المغاربية رهانا استراتيجيا مهما بحكم مميزاتها الطبيعية والإقتصادية والبشرية والحضارية، وإذا كان الجوار الجغرافي عاملا ماديا محدّد في علاقات التعاون الأمني الأورومغاربي فإن العامل التاريخي يبدو أكثر أهمية في بناء هذا التعاون ثم في فهمه وتفسيره ولعلّ هذا ما دفع المفكر العربي "برهان غليون" إلى أن يؤكد : "أنّ ديالكتيك الصراعات التاريخية أعطى ميلاد قيم ومفاهيم وطموحات متشابهة وذلك بسبب تنافرها وتصارعها."

فزادت بذلك حضارة شعوب المتوسط بالقيم السلمية والتي ترتسم في كلّ مرة في شكل محاولات لإرساء قواعد العلاقات السلمية التعاونية وبذلك تكون هناك قابلية ودمج لإتجاهات أمنية مشتركة بين طرفي حوض المتوسط في الشمال والجنوب حتى وإن كانت هناك فروق تاريخية وحضارية بين الطرفين.

4- ثقل العامل الاقتصادي في تحديد علاقات التعاون الأمني الأورومغاربي:

إن عودة دور البعد الاقتصادي اليوم كمؤشر حاسم في العلاقات الأورومغاربي ومحّرك رئيس لها أدى إلى اهتمام ضفتي المتوسط بالتركيز عليه في إعادة بناء العلاقات فيما بينها، ورغم أنّ العلاقات بين الضفتين هي علاقات تبعية شديدة لاقتصادات الدول الأوروبية.

إلا أنّ الإتحاد الأوروبي طرح فكرة جديدة لتسيير علاقاته مع دول المغرب العربي، وترتكز الفكرة الجديدة للإتحاد الأوروبي قيم جديدة ونظرة أكثر شمولية تحمل في طياتها محاولات بناء نظام أمني أورومغاربي، أي الإهتمامات من الأمور التقنية إلى الأمور السياسية، بحسب منظري.

النظريـــات الوظيفيـة :

سواء دافيد متراني David Mitrany في الميدان السياسي أو :

– بيلا بيلاسا « Bella Balassa » وهذه الديناميكية الاقتصادية الجديدة يعذرها مفهوم العولمة، وفي هذا الصدر يعتمد الإتحاد الأوروبي في إطار محاولته بلورة سياسية أمنية عامة في المتوسط على المتغّير الإقتصادي وبالضبط على ما يعرف بـ:" الإقليمية الإستراتيجية" وهو مصطلح يشير إلى سياسية اقتصادية تهدف بالإعتماد على الإقليمية الإقتصادية إلى إنشاء علاقات قوّة، وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق.

5– تأثير السياق الهجراتي والسياق السياسي– الديني :

عادة ما ينظر الإتحاد الأوروبي إلى المنطقة المغاربية على أنها تحمل تهديدات شاملة ومعقدة.

ولتوضيح هذا التوجه **ي مدركات الإتحاد الأوروبي نحو التهديدات** يكفى فقط أن تستشهد بهذين السياقين المتداخلين وهما السياق الهجرتي وكذا السياق السياسي– الديني. [1]

---

(1)– زياني، صالح، حجيج، أمال،"**السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددها"، مجلة شؤون الأوسط، مجلة فصيلة**، متخصصة، العدد، 136، صيف، 2010 ،ص12

ا – يمثل السياق الهجرتي تهديدا شاملا لاسيما وأن تداعياته تمس في الأساس التركية السكانية لأوروبا، فالنمو السكاني الناجم عن الهجرة بشكل أحد محاور التهديد للإتحاد الأوروبي.

فالهجرة ينظر إليها من زاوية التهديد أو الخطر كونها ظاهرة مغذية لعلاقات صراعية تعود أسبابها الرئيسية إلى انتشار ثقافة عدم التسامح وكره الأجانب.

ب – أما السياق السياسي– الديني، فإن أوروبا تخشى من ظاهرة الإسلاموية السياسية ومن دور الحركات الدينية البحتة أو الحركات السياسية– الدينية الأكثر راديكالية كما تخشى من اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر تسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة وخصوصا في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب، إن استقرار حوالي أكثر من ستة ملايين مسلم في أوروبا أي حوالي في المئة من مجموع سكان أوروبا والذين يشتغلون في مجالات سوسيو– اقتصادية وثقافية وسياسية جعل الأوروبيين ينظرون إلى الإسلام على أنه لا يعتبر قوة تمثيل دينية فحسب، وإنما كقوة تمثيل سياسية، وهنا يكمن الخطر بحسب اعتقادهم.

يعتبر الإرهاب واحد من أهم الأسباب الكبرى في عدم استقرار الديمقراطية في أوروبا ، إن التهديدات الجديدة ولكونها عابرة للحدود، وكذلك لكونها مدعمة بالإنعكاسات المترتبة عن عولمة التبادل الحر في جميع المجالات ، واعتبار أن دول الجنوب عاجزة عن احتواء المخاطر ولاسيما التهديدات ذات البعد الجهوي الشامل ، فإن الخبراء والسياسيين في الإتحاد الأوروبي يلّحون على ضرورة بناء وتبني مقاربات أمنية شاملة على المستوى الجهوي للإحتواء التهديدات الجديدة.

المطلـب الثالـث: التحوّلات الأمنية والجيو- سياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبـر

2001 وتأثيرها على التعاون الأمني الأورومغاربي:

نتساءل في هذا المطلب أ ولا عن التطـورات التالية لأحـداث 11 سبتمبر وتداعياتها على مفهوم الأمن ثم تاثيرها على التعاون االأمني الأورو مغاربي :

رغم أنّ التطورات التالية لنهاية الحرب الباردة خلقت متسعا أمام الدراسات الأكاديمية لمناقشة وطرح مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية، والدعوة لتبني اقتراب أمني مغاير للاقتراب التقليدي للأمن ، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من أحداث أعادت التأكيد على أن مفهوم الأمن الواقعي سيظل هو سائد في العلاقات الدولية، إذ أعادت التطورات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر التأكيد مرة أخرى على المقولات التي يقدمها أنصار المنظار الواقعي للأمن وذلك لأكثر من سبب :

جاءت هيمنة الفكر الواقعي فيما يخص القضايا الأمنية بعد التطورات لأحداث 11 سبتمبر من خلال عدّة مؤشرات أهمها :

فإذا كان **المفهـوم الواقعي** للأمن يرّكز على أنّ الدول لكي توازن قوتها فهي تعتمد على الدخول في مجموعة من التحالفات الدولية، فهو أصبح مشاهدا في الوقت الحالي، إذ حاولت كل دولة دخلت في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد ما يسمى "الإرهاب الدولي" استغلال الأمر لتحقيق مصالحها الذاتية ، كما انعكست التطورات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على مجال الدراسات الأمنية إذ أنّها أصبحت تركز على التهديد العسكري المفروض من التهديدات الأمنية والإستجابة العسكرية لهذه التهديدات ، وهو ما كان له أثار وانعكاسات على دراسات الأمن يمكن توضيح أهمها فيما يأتي:

الأثـــر الأول:

تمثل مرتبط بالخطاب الأكاديمي: وخاصة أنصار المنظار الواقعي حيث سمعت تلك التطورات بالإبقاء على مفهوم الأمن في إطار المنظار الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، وخطورة هذا الأمر تمثل في أنه رغم وضع أحداث 11 سبتمبر عام 2001 للتهديدات الأمة العابرة للقارات، خاصة الإرهاب الدولي على قمة الأجندة الأمنية ، فإن العديد من المشاكل الأمنية المكشوف عنها من خلال توسيع وتعميق مفهوم الأمن لم تلق نفس الإهتمام، فهي مازالت قضايا مقصورة على النقاش الأكاديمي فحسب، بل تطورت الأحداث في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، أعادت التأكد على

هيمنة المنظار الواقعي فيما يعلق بالقضايا الأمنية ، وأن أي حديث عن تعميق أو توسيع مفهوم الأمن التقليدي سيظل إلى وقت غير محدد مقصورا على المجال الأكاديمي فقط[1]

إن كان أهم ما ميز عالم ما بعد الحرب الباردة هو تغير التحالفات والعقائد الإستراتيجية فغن ما ميز عالم **ما بعد 11 سبتمبر 2001** هو الحركية والسرعة التي تميزت بها التغيرات الحاملة على مستوى العالم وتأثيرها المتزايدة في مختلف جوانب العلاقات الدولية.

إن منافسة تلك التغيرات التي أفرزها انهيار جدار برلين ، وكذا الحركية والسرعة، التي تميزت بها في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001.

فقد تميز عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 بتحالفات وقناعات إستراتيجية جديدة وفق المنظور الأوروبي وخاصة من حيث الطريقة التي تتعامل بها الإتحاد الأوروبي مع جيرانه في سير الأمن الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للقارات.

- المغرب العربي: في بعده المتوسطي الذي يشكّل منبع القلق لأمن أوروبا.

- المغرب العربي منطقة ذات موقع إستراتيجي هام، وذات رهانات طاقوية معتبرة.

تشكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثا مفصليا أدى إلى تعاظم القوى الدولية بالمنطقة باعتبارها أحد بؤر التوتر الأساسية بالنظر بوجود تهديدات أمنية في المنطقة ، وما وراءها منطقة الساحل الإفريقي.

تعتبر أحداث11 سبتمبر 2001 محطة هامة لإعادة النظر في التهديدات العالمية المتعددة والعابرة للقارات.

كما أحدثت الأحداث انقلابا في جوهر الأمن كما اكتسب الأمن الإقليمي، أبعادا جديدة قلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل المجالات، الإقتصادية ، الإجتماعية، الأمنية.

---

(1)- جمال منصر،" **التطـورات التاليـة لأحــداث 11 سبتمبـر وتداعياتهـا على مفهـوم الأمـن**" مداخلة مقدمة في **الملتقى الدولي**: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، ، يومي: 09/ 04 نوفمبر 2009، ص 09.

أدّت فترة ما بعد أحداث11 سبتمبر 2001 إلى تعقيد الدراسات الأمنية نظرا لمساهمتها الكبيرة في توسيع مفهوم الأمن والذي ألقى بنتائجه على العلاقات الأورومغاربية والتي ترتبط أساسا بالجانب الأمني، وكذا مدركات كل طرف للتطورات الحاصلة وكيفية التعامل معها، حيث نجد أن كلّ المبادرات التي تجمع الطرفين لها طابع أمني مع تخوف متبادل من كلّ طرف للتعامل مع الأخر والذي يزيد من تعقيد هذه العلاقات في المستقبل المنظور. [1]

أدت فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 إلى تعقيد الدراسات الأمنية نظرا لمساهمتها الكبيرة في توسيع مفهوم الأمن، و الذي ألقى بنتائجه على الواقع الأمني و المسألة الأمنية في منطقة

غرب المتوسط و التي ترتبط أساسا ببنية هذه المنطقة و دور الفواعل و كذا مدركات كل طرف للتطورات الحاصلة و كيفية التعاون معها، حيث نجد أن كل المبادرات التي جاءت لتجمع بين ضفتي المتوسط لها طابع أمي مع تخوف متبادل من كل طرف في التعامل مع الآخر و الذي يزيد من تعقيد هذه العلاقات في المستقبل المنظور.

إن المرحلة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مهدت لوضع جديد في العلاقات الدولية فيه المعطيات و المفاهيم بصفة أوسع و أشمل مما كانت عليه أثناء فترة الصراع بين المعسكرين.

---

(1)- جمال منصر،" مرجع سابق الذكر، ، ص10.

ففي الظرف الدولي الذي أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و ما أحدثه من تغيير في أشكال التهديد الذي لم يعد يحمل صفة العدو الخارجي المباشر، مثلما كان الأمن طول مرحلة الحرب الباردة، حيث أصبح التهديد داخليا.[1]

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 يمكن تحليلها و تحليل انعكاسات تحولاتها الأمنية بشكل أوضح من خلال المقاربة البنائية التي تعطي مجال لتحليل الأحداث وانعكاساتها.

تؤكّد البنائية على البناء الإجتماعي للتهديدات كما لاحظنا سابقا، و المنبعثة من التصورات و الإدراكات للواقع الإجتماعي الداخلي و الدولي و هو ما يعرف عند البنائين بـ **تعديل الهوية** عن طريق تعديل مكوناتها و أسباب نشأتها المرتبطة بطرق التعليم و التنشئة الدينية و السياسية لأفراد المجتمع، و هنا كذلك تجدر الإشارة إلى العلاقة الموجودة بين الفاعل و هويته، فقد سار التوجه الغربي عموما إلى ربط منظومة القيم المعارضة للقيم الفردية بهوية الفواعل الذين يجب محاربتهم أو محاولة تعديل هوياتهم بالقوة.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 كشفت عن ظواهر نوعية جديدة من االإستقطاب ، و يمكن القول أن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب.

ثم ارتباط التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الإقتصادية المرتبطة بتمويل الإرهاب العابر للحدود، و الذي يرتبط بمجموع الفواعل التي تحمل القيم المعارضة للقيم الفردية، و الذي ينظر لها كمهدد للقيّم و الأمن العالميين.

وصار ربطها بنوع جديد من التهديدات الأمنية من داخل الدول كالإختلاسات و غسيل الأموال و تجارة المخدرات و االإتجار بالبشر.

دفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 وجود مفهوم جديد للأمن و صار الحديث هل الأمن مرتبط بأمن الحدود أم أمن المواطنين أو أمن المصالح الفردية، و هل الأمن يكون لكل دولة على حدا. بمعزل عن الدول الأخرى أم أنه أمن جماعي يفترض نوعا من الإعتماد المتبادل و هل التهديدات للأمن تأتي من الخارج أم الداخل؟.

---

(1)- سعيبي عماد فوزي:" **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة و ساحة عملياتها العسكرية**"، سوريا، مركز المعطيات و الدراسات الإستراتيجية في الموقع: **http**:// **www.dassyria.com/imdexa ntim**.

ومنه فإن مشكلة المفاهيم غير الواضحة التي أنشأتها الغرب ساهمت بقسط وافر في توسيع المفاهيم حول التهديدات الأمنية، نجد بأن مفهوم التهديدات الأمنية يرتبط بهوية " المهدّد" و "المهدود" و ليس بما يملكه من أسلحة و قدرات عسكرية الأمر الذي يزيد من تعقيد فهم محتوى "الأمن" و الأشياء التي يجب تأمينها و الأطراف المعنية بها.

التحـــول في طبيعـــة المخاطـــر و التهديـــدات:

إنّ التحوّلات الأمنية لفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، يتضح جليا التحوّل الكبير في مفهوم "الأمن" و التهديدات الأمنية في كل جوانبها، حيث لم تعد مرتبطة بدولة معينة و لا بخطر واضح يمكن تحديده و محاربته، و هذا من خلال التداخل الموجود بين أمن الدولة و أفرادها، غير أن التحوّل الواضح هو ارتباط التهديد بهوية "المهدّد" و ليس بقيمة الضرر الذي يمكن إحداثه، فيه يمكن اعتبار دولة ما شريك و حليف في محاربة تنظيم أو جماعة داخل نفس الدولة، مما يهدّد أمنها و سيادتها على أراضيها، نظرا للاختلاف الموجود في تصوّرات الدول أو ادراكاتهم حول نوع التهديدات المحيطة بهم سواء كانت اقتصادية، أو ثقافية، أو عسكرية أو اجتماعية.... الأمر الذي يهدد أمنها المجتمعي المرتبط بهذه الجوانب و الذي يعتبر الفرد هو الأساس فيه، و منه فإن المفهوم الذي تفرضه هذه المرحلة هو الأمن المرتبط بهوية الفواعل و ما يحملونه من قيم و معايير بغض النظر عن مصالحهم و أهدافهم في تفاعلاتهم الدولية. [1]

رغم أن التطوّرات التالية لنهاية الحرب الباردة خلقت متسعا أمام الدراسات الأكاديمية كمناقشة و طرح مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية، و الدعوة إلى تبني اقتراب أمني مغاير للإقتراب التقليدي للأمن، إلا أنّ التطورات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية أعادت على مفهوم الأمن الواقعي سيظل هو الحاكم للعلاقات الدولية و أنّ أي حديث عن تعميق أو توسيع مفهوم الأمن سيظل في السياق الأكاديمي فحسب، إذ لقد أعادت التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 التأكيد مرّة أخرى على المقولات التي يقدمها أنصار الواقعي للأمن و ذلك لأكثر من سبب

---

(1) - Alan collins, **security and southeart a sai domestiel regional and global lssues** (London = lyune rienner publisher, 2003) p.7.

فمن ناحية ، وجهت تلك التطوّرات تحديا لأصحاب الفكر الليبرالي و خاصة أنصار فكر السلام الديمقراطي و التي كانت رؤيتهم لتحقيق السلم و الأمن الدوليين تنطلق من فكرة مفادها أنّ الديمقراطيات لا تتصارع و أن الدول الديمقراطية لا تشن حروبا ضدّ أي دولة أخرى بسبب وجود مؤسسات نيابية تقوم بدراسة قرارات الحرب بصورة مستيقظة، و هو ما يناقض مع ما فرضته تطورات 11 سبتمبر 2001.

لقد انعكست التطوّرات التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 على مجال الدراسات الأمنية، إذ ركزّت الدراسات الأمنية على التهديد العسكري المفروض من الإرهاب الدولي و الاستجابة العسكرية لهذا التهديد ، و هو ما كان له أثران على دراسات الأمن، الأثر الأول تمثل في أن أحد الاستجابات للإرهاب و هو من خلال قمع الحريات المدنية ، و هو ما كان له انعكاس مواطنيها كما أثرت على محاولات تغيير المنظور الأمني سواء من حيث استهدافه، توسيعه. أو تعميقه بابتعاده عن الدولة كمحور للسياسة الأمنية و التي تعتمد على التهديد العسكري كتهديد وحيد للدولة في العلاقات الدولية.

أما الأثر الثاني فهو مرتبط بالخطاب الأكاديمي خاصة أنصار المنظور الواقعي، حيث سمحت تلك التطورات بإبقاء على مفهوم الأمن في إطار المنظور الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة ، و خطورة على الأمر تتمثل في أنه رغم أنّ أحداث 11 سبتمبر وصفت الإرهاب الدولي على قمة الأجندة الدولية، فإن العديد من المشاكل الأمنية المكشوفة عنها خلال توسيع و تعميق مفهوم الأمن لم تختف.

غير أنّ بصفة خاصة ، لا زال الجدل قائما إلى حد الآن في حقل الدراسات الأمنية خاصة بعد أحداث سبتمبر إذ اشتد النقاش بين التصورات الواقعية الهادفة إلى الحفاظ على المفهوم الضّيق للأمن مع تكييفه مع قضايا الوقت الراهن.كالإرهاب و امتلاك الأسلحة النووية و بين التصورات الليبرالية الجديدة و منظره مدرسة كوبنهاقن لبحوث السلام الداعية إلى ضرورة توسيع حقل و مفهوم الأمن هذا من جهة، و بين الواقعي و دعاة الطرح النقدي، خاصة أنصار البناية و كما بعد حداثة الذين يبيعون إلى إعادة النظر في أسس الدراسات الأمنية و التركيز على مفاهيم جديدة تتمحور بصفة عامة على الإنسان و البحث عن استراتيجيات بنائية بديلة.

و تجدر الإشارة أن حتى المفاهيم الجديدة و الآليات الإستراتيجية المطروحة لبناء الأمن يجب التعامل معها بحذر، لأنّها تنم عن مضامين غربية بالأساس، فإذا طرحت آليات مثل إقامة ترتيبات شراكة أمنية جهوية، بناء منظومات أمنية و بناء جماعات الأمن قد تؤدي إلى ضمان السلم و الاستقرار. لكن في ظل بيئة جديدة جدّ معقدّة فإن مصالح الدول هي كذلك تبرز و تكون فوق كل اعتبار، و لو بمزاعم إنسانية مثل ما يحدث الآن باسم محاربة الإرهاب.

نظرا لبروز مقاربات منهجية و مفاهيمية جديدة للأمن بمضامين أكثر قوّة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية و أحداث 11 سبتمبر 2001 و أصبح لها دلالات مهمة في تفسير الأحداث و الظواهر، ليس على المستوى الدولي القائم على نظرية الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة

و الهادفة في تفسيرها ما تحقيق السلم و الأمن العالميين ، و إنما يقصد المستوى الإقليمي و الفرد كذلك و ما ينطوي كل مستوى من عناصر في مجالات مختلفة تقتضي التعاون وفق مفاهيم أمنية جديدة.

لقد أكدت أشكال التهديد الجديدة و من أبرزها أحداث 11 سبتمبر 2001 دلّالات واضحة على أنها تشكل خطر على الأمن العالمي، و من ثم فقد ازدادت المصالح الأمنية المشتركة بين الدول و حاجة اعتماد البعض إلى البعض الآخر في مجال الأمن بصورة ازدادت أكثر من أي وقت مضى، تلح على تبني مجموعة من الآليات و الاستراتيجيات و الترتيبات التي تنطلق أغلبها استجابة لضرورة إيجاد أسلوب تعاوني أمني أو ما يسمى بآليات الأمن التعاوني (Coopérative sécurité) على المستوى الدولي و الإقليمي تمثل في هذا الإطار الآليات و الترتيبات الشراكة الأمنية، المنظومة الدولية و جماعات الأسس كبدائل فعلية للتحالفات العسكرية التقليدية التي تراجعت كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي .

إنّ المجتمع الدولي أكثر قناعة بتبني عقيدة أمنية جديدة و طبيعة التحديات المعاصرة فإن التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 قد أثرت هي الأخرى بشكل واضح على مفهوم الأمن .

إن أحداث 11 سبتمبر مثلّت إحدى المحطات الرئيسية في نظام ما بعد القطبية الثنائية و مرد ذلك أن هذه الأحداث أنهت ما يعرف بمقولة الاستياء الأمريكي، حيث لم تعد الولايات المتحدة بمنأى عن الأنماط التهديدية الجديدة .

– تشكل البنية المنية لما بعد 11سبتمبر 2001 بنية مناسبة لتمرير المنظور الأوروبي للأمن التي قررت الصفة التبريرية له

– مع حدوث إحداث سبتمبر 2001 تغيرت المعطيات الأمنية التي ظلت قائمة على مدار المراحل السابقة، حيث..

– أدت 11 سبتمبر 2001 إلى الإهتمام بقضية الأمن و مدى تحقيقه، لأنّها كشفت عن مدى هشاشة التعلم الأمنية الموجودة من جهة.

– تغير المناخ الأمني في منطقة غرب المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر بحيث تحرّك الإقليم من الإرتياب المتبادل و خطاب التهديدات إلى الحوار و الأمن التعاوني و قد ساهمت أحداث 11 سبتمبر في تشريع دينامكية التعاون الأورو مغاربي ترجمت إلى العديد من المبادرات و المشاريع ذات الطبيعة الإقتصادية ، السياسية، العسكرية ، الأمنية و حق الثقافية.

إنّه منذ أحداث 11 سبتمبر و التطورات التالية لأحداث بدأ الحديث من داخل الإتحاد الأوروبي على ضرورة قيام الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية بدور في تحقيق الأمن العالمي، هذا الأمر اتضح بشكل خاص في ظل وجود خلاف في تحقيق انسجام في الموافق على أن الاتحاد الأوروبي حول بعض التطورات العالمية كالحرب على العراق.

بدأ الحديث على أن الإتحاد الأوروبي كقوة دولية عليها مسؤولية تاريخية في تحقيق السلم العالمي، من هذا المنطلق ثم تبين مفهوم الأمن الإنساني كمحور أساسي للإستراتيجية الأمنية الأوروبية ففي ديسمبر عام 2003 وافق المجلس الأوروبي على "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (the European Sécurits) التي ارتكزت بالأساس على ضرورة وجود دور للإتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن العالمي انطلاقا على أنه في ظل وجود تداخل بين الداخلية و الخارجية للأمن، فإنه لا يمكن لدول الإتحاد الأوروبي أن تحقق أمنها بمعزل عن الأمن العالمي.

و قد حددت الإستراتيجية مجموعة أنماط من المخاطر الأمنية التي تواجه دول الإتحاد الأوروبي و التي تتمثل في انتشار الإرهاب، و انتشار أسلحة الدمار الشامل و الصراعات العرفية و الدول الفاشلة و الجريمة المنظمة.[1]

و قد حدّدت الإستراتيجية الأوروبية للأمن الإنساني عددا من المبادئ التي تشكل أهداف السياسة الأمنية الأوروبية، و التي اعتبرتها بمثابة ضوابط على أن العملية تنشر قوات من الإتحاد الأوروبي في مناطق من العالم حتى لا تتحوّل تلك المهام إلى مهام تدخل ككل في الدول الأخرى ، و تتم تلك المبادئ في احترام حقوق الإنسان ، إيجاد سلطة سياسية تتمتع بالشرعية ، القبول بتعدد الأطراف ، تبني اقتراب يقوم على محورية الأمن الإنساني ، دراسة المشاكل في نطاقها الإقليمي ، متطلبات كل مرحلة من مراحله ، اللجوء إلى القوّة بطريقة ملائمة.

1-Merika Jarika Jerch (ed). **international politics and society (new jerssey : the state university of new jersey**, 2005.P-63.

المبحـــــث الثالـــــث: منطقـــة غـــرب المتوســـط كإطـــار للتعـــاون الأمنـــي الاورو مغاربـــي

المطلـب الأول: الأهميـة الجيو – استراتيجيـة للبحـر الأبيـض المتوسـط :

ا– مفهـــوم البحـــر الأبيـــض المتوســـط :

يمكن التطرق إلى مفهوم المتوسط بالمعيارين الجغرافي و الإستراتيجي لإقلمية المتوسط، , يعتبر المعيار الجغرافي أن كل دولة لها ساحل أو مد على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، في حين المعيار الإستراتيجي يتمثل في وجود مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة بين مجموعة من دول المرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط و ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا. فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا أو سياسيا، و هو ما يتم توضيحه، إلا أنّ هناك صعوبة في تعريف المتوسط تبعا للمعيارين الجغرافي و الاستراتيجي على حد السواء و مع ذلك هناك أصوات ترى في المتوسط بأنه مجموعة من الدول المتوسطية و هي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات التفاعلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

فالبحر المتوسط لعب دور المستقطب للحضارات، نظرا لتميّز موقعه الذي اشتق اسمه من توسطية للأراضي " Méditerranéer seer" مشتق من كلمتين لاتنيتين هما Meduis أي المتوسط Terra أي الأرض فهو يتوسط قارات العالم القديمة إفريقيا، آسيا و أوروبا و يتمتع بموقع استراتيجي هام .

في فترة ما بعد الحرب الباردة حدثت تغيرات دولية و اقليمية خلقت مناخ مناسب لإنطلاق التعاون المتوسطي بصفة عامة و التعاون الأورومغاري بصفة خاصة .

ب – المعيـــار الاستراتيجي لتعريـف الدولـة المتوسطيـة :

المقصود بالمعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية هو: وجود مجموعة من العلاقات و الإرتباطات ذات نمط تعاوني في النواحي السياسية و الإقتصادية... المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها جغرافيا) و تعمل على تدعيم التعاون معها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و على خلاف المعيار الجغرافي نجد أن المعيار الإستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول فهو يتسع و يضيق وفقا للدول و أهدافها في التعاون المتوسطي .

من هذا المنطلق نجد المتوسط من الناحية الجغرافية البحتة أمر ممكن إلا أنّ تحديده من منظار الجيو إستراتيجية فإنه أمر صعب، إذ يصطدم دوما بالإنشغالات الأمنية للقوة الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، إذ أنّ الحدود الجغرافية للمتوسط تتغير

وفق المعطيات الأمنية كما تتغير الفاعلين الأساسيين في المنطقة من حيث تأثيرها على احتياجاتهم الأمنية ، فإن كان المتوسط ببساطة هو ذلك الفضاء البحري و نقطة التقاء ثلاثة حضارات و قارات، فإن دراسة المتوسط كجهة أو إقليم شامل يشمل الضفتين و الحضارات التي تحيط فإن المتوسط المعاصر يطرح إشكالية مرجعية أو هويته الإقليمية، فقد يحدد وفق استراتيجيات معينة من الدول الكبرى .

إلا أن التأسيس لمقاربة إقليمية شاملة متوسطية صعب إذ لم نقل مستحيل بالنظر إلا أنّ عدم التجانس الكبير بين أجزاء الوحدات المكونة له.

كما أنه إذا اعتبرنا أنّ الأمن مؤشرا أساسيا في تحديد المتوسط جغرافيا، إلّا أنّ الأمن بمفهومه الواسع يبدو أنه أكثر أهمية و يحتاج إلى جعل مقاربة المتوسط إقليميا دوليا متميزا يكون أكثر ملائمة من الإقليم الحيوي، مع ذلك يبقى من الصعب بمكان إيجاد صياغة مشتركة و إجماعية بمفاهيم الأمن الإقليمي في المتوسط من خلال النظر إلى عمق الإختلافات حول مفهوم المتوسط، و غياب نوع من التجانس السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي و الثقافي.

– هناك من يرى في إقليم المتوسط إمكانية التعاون و البناء ليس عن طريق التداخل في العلاقة بسبب الحوار الجغرافي و الإرث التاريخي و إنما من خلال محاولة التغيير المستمر في مفهوم الدول المتعاونة باعتبارها تمثل أخطارا مشتركة.

تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم مميزاتها البحرية الهامة (المجال الحركية ، مرونة الإستقدام) وتقاطع محور شمال – جنوب وكنقطة فصل بين المحيطين الأطلسي والهندي ومهد لثلاثة ديانات توحيدية، لذلك فإنّ الفضاء المتوسطي هو فضاء متفتح يحول إلى ساحة إستراتيجية ليس فقط على الصعيد العسكري ، بل أيضا على الصعيد السياسي والإجتماعي و الثقافي والديني وعليه فإن الوضعية السياسية والإستراتيجية في المتوسط محكومة اليوم بثلاثة عوامل هي: المصلحة الإستراتيجية والإقتصادية للقوى الكبرى إلى جانب قضية الأمن والسلم الدوليين[1] ، وعليه

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة وغرب المتوسط بصفة خاصة.

يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط معطى وواقع جيوسياسي، حضاري وثقافي وتاريخي في أن واحد، فالجغرافيا جعلت منه منطقة وسط والتقاء لأهم قارات العالم ألا وهي أوروبا شمالا أسيا شرقا وإفريقيا جنوبا، وهو عبارة عن شبه بحيرة ، يتصل بما حوله من بحار ومحيطات عبر ثلاثة نقاط check points (مضيق جبل طارق) المميزات المائية التركية (البوسفور، الدرنيل، بحر مرمرة)، قناة السويس[2] ، غير أن تحديد المتوسط جغرافيا يصطدم دوما بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى، سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية أو بالإتحاد الأوروبي، فالحدود الجغرافية للمتوسط تتغير وفق المتغيرات الأمنية كما تتغير بتغير إدراكات الفاعلين الإنساني لهذه الجهة من حيث تأثيرها على انشغالاتهم الأمنية [3]

إن الموقع الذي يحتلّه منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية على المستوى الجيوسياسي[*] والإقتصادي والحضاري ما جعلها منطقة محل الأطماع وأنظار القوى الكبرى في العالم.

---

(1)- خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط**، مصر: **مجلة السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، عدد 123، ص 250.

(2)- محمد صابر عنتر، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط: قضايا عربية**، بغداد، 1980، ص 140.

(3)- د. عامد عبد الله الربيع، **البحر الأبيض المتوسط والإستراتيجيات الكبرى، قضايا عربية**، بغداد، عدد أفريل، 1980، ص 130.

(*)- **الجيوسياسية** هي: الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن مجموعة العلاقات القائمة بين الفضاء الجغرافي والسياسة، طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية (الموقع، التضاريس، المناخ) على التنظيمات الاجتماعية والخيارات السياسية.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط بـ 969.100 ميل مربع، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق←بيروت ، أما عرضه متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بور سعيد المصري و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر[1] ، هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا[2] ، إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط والأهمية الجيوسياسية فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة الإقتصاد الدول الغربية

الصناعية[3]، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة الغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق ، ومن هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[4].

إلى جانب الأهمية الجيّوسياسية والإقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط يعرف عن المنطقة أنها كانت منذ فجر التاريخ مهدّا الحضارات امتدت لقرون من الزمن على ضفتي المتوسط الحضارة الهيلينية والحضارة الفرعونية وحضارة مابين النهرين، والحضارة الفينيقية، والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية والحضارة العربية الإسلامية ، والحضارة الأوروبية المعاصرة ، وقد أبدعت هذه الحضارات والأجناس البشرية التي مرت من هذه المنطقة من إنجازات فنية وعملية وأدبية شكلت وسيلة اتصال بين المعارف الإنسانية، وأدت إلى تقارب في الأفكار بين شعوب حوض المتوسط في الثقافة والسياسة سمحت بظهور مفهوم حضارة المنطقة هو حضارة البحر الأبيض المتوسط.

---

(1)- أحمد كاتب، "**خلقيات الشراكة الأوروبية– المتوسطية**"، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، جامعة الجزائرية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001، ص 10.
(2)- المرجع نفسه، ص 13.

(3)- Hanni Habeeb, **le patentant Euro– méditerranéen**, **le point de vue arabe**, Editions, publisud, 2002, p23- 24.

(4)- أحمد كاتب، مرجع سابق الذكر، ص 20.

وباعتبار أن منطقة حوض المتوسط تشكل تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، برزت حقيقتها بشكل وأصبح بعد نهاية الحرب الباردة وما تلاها من أحداث، ممّا أدى إلى تحول المنطقة إلى خط مواجهة بعد زوال خطر الشرق[1] ، قد ساهم خطاب التهديدات القادمة من الجنوب في الغرب ، لذا ووفقا من علماء السياسة فإن البحر الأبيض المتوسط منطقة متميزة وأقرب ما يكون إلى مكان يتسم بديناميات الانقسام والمشكلات الضخمة، وبالهويات القوية وذلك في المناطق الفرعية التي تدور في جنباته[2].

بالإضافة إلى أن الكثير من الكتاب يشبهون البحر الأبيض المتوسط بأنه مصدر تهديد، أو بحر غير مستقر، أو بحر متاعب ، أو باختصار بحر مر[3] ، وذلك نتيجة لاعتبارات منها: الاسنفجار الديمغرافي، الأصولية، الإرهاب، الهجرة السرية، التخلف.....[4] ، كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي وشرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقيلية وتونس.

المطلـب الثانـي: الخصوصية الإستراتيجية للمتوسـط الغربي

في حقيقة الأمر يصعب فصل المتوسط الغربي عن البحر الأبيض المتوسط في مفهومه الشامل، لا من حيث الجانب الجغرافي والطبيعي ولا من حيث الجانب الجيوسياسي والإستراتيجي ولكن تنوع طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية، و الإعتبارات إستراتيجية وحضارية جعلته متعدد ا، وبناء على ذلك ستوضح جغرافية القسم الغربي من البحر المتوسط، وأهم خصائصه وأبعاده الجغرافية دون فصلها نهائيا على البحر المتوسط ككل ، كما نوضح الخصائص الجيوسياسية التي جعلت من المتوسط فضاءا مستفردا جراء التفاعلات المتعددة والمتنوعة التي يشهدها هذا الفضاء ومنذ زمن بعيد والتي رفعت من مستوى الأهمية والإهتمام بهذا الإقليم ، كما يشكله من وزن وحيوية على مستوى التنمية و الأمن للدول المتشاطئة وللقوى الكبرى التي تساهم في صنع راهنه ومستقبله.

---

(1)- السيد ياسين، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية**، محاضرة ألقيت بمؤتمر إستراتيجيات متوسطية، مركز بحوث، البحر الأبيض المتوسط منشورة في الموقع: **http://www.ramies2.m m sh.univ.aix.fr.17.12.2006.**

(2)- Fulvio Attina, » **The Building Of Regional Security Partnerchip And The Security Cultur** Divide In **Mediterranean Region** » Institute Of Euro Pean Studies U.C Berkeley Working Paper, University Of California, May 2004, P01.

(3)- بشارة خضر، **في أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت: دار الفرابي، 1992، ص ص 93- 94.

(4)- مصطفى بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 36.

تقدر مساحة البحر الأبيض المتوسط بحوالي 2.5 مليون كلم^2 تقسم إلى حوضين كبيرين هما الحوض الشرقي بمساحة 1.65 مليون كلم^2، والحوض الغربي بمساحة 0.85 مليون كلم^2 والاعتبارات جيواستراتيجية وجيولوجية هناك من يقسمه إلى ثلاثة أحواض : شرقي، أوسط، غربي ، لكن الشائع هو التقييم الأول الذي يقوم على معطيات جيولوجية .

ويمتد من ضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم،وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين صقيلية وتونس، و13 كلم من اسبانيا والمملكة المغربية[1] ويبلغ أقصى عمقه 5150 مترا ومتوسطه 150 مترا ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس، حيث تنشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية ، بالإضافة إلى

جزر كبيرة كصيقلية وكورسيكا وسردينيا، كما يتميز بالتقسيمات الفرعية كالبحر الإدرياتيكين غيجة، التيراني...شبه جزر، كشبه جزيرة إيبيريا، شبه الجزيرة الإيطالية وشبه جزيرة البلقان[2] ، بالنسبة للجزء الغربي من البحر المتوسط ، فهو يشكل تقريبا نصف مساحة الجزء الشرقي أي حوالي 0.85 مليون كلم^2 ويمتد من الخط الجيولوجي بين تونس وصيقيلية إلى غاية مضيق جبل طارق، ويتميز هذا الجزء بمناخ متوسطي معتدل (حار جاف صيفا، دافئ وممطر شتاءا) وكونه متذبذبا ففيه تتداخل الفصول الأربعة ، ويتسبب هذا التذبذب في الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية ، كالجفاف والفيضانات وهبوط الرياح الحارة القادمة من الصحراء الكبرى، بما يختص هذا الإقليم بتضاريس المميزة، وخاصة الجبال، وعلى الجهتين من المتوسط الغربي، حيث تقابل سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من تونس شرقا إلى المملكة المغربية غربا، سلاسل جبلية مماثلة على الجهة المقابلة، كجبال سيرانيفاذا وسيرامورينا والألب، بعكس الجهة الشرقية التي تنخفض عرضيا في الضفة الجنوبية عن نظيرتها في القسم الغربي ، الأمر الذي جعل الصحراء تجاور البحر، ولذلك تداعيات عديدة ومتنوعة طبيعية مناخية، اقتصادية، واجتماعية، كما يشكل المتوسط وخاصة في حوضه الغربي جزءا من خط النار أو خط الكوارث ، ويقصد بذلك الزلازل والبراكين، فبالنسبة للبراكين تنفرد بها الجزر الإيطالية كونها تحتوي أهم البراكين النشيطة (آيتنا، فيزوق، إسترمبولي) وكذلك بالنسبة للزلازل.

---

(1)- Abis Sébastian, **entre unité et diversité** : **la méditerranée plurielle**, **www**. **Fmes**.**org**. **12– 04– 2010**.

(2)- Ibid.

دائما على مستوى جغرافية الحوض الغربي تنفرد المنطقة بغطاء نباتي متنوع وكثيف، ويتفاوت في ذلك بين الضفتين الشمالية والجنوبية ، وكذلك الحال بالنسبة للثروة الجنوبية ، أما من حيث الثروات الطبيعية فدول المنطقة تتوفر على ثروات هائلة معدنية وطاقوية وخاصة في جهتيه الجنوبية والتي تصبح أكبر وأوسع من الزاوية الجيوسياسية للمتوسط العربي أي بإضافة ليبيا، مالطا، موريتانيا، والبرتغال ، كما تساهم جغرافية المتوسط الغربي (مناخ، تضاريس، نباتات، حيوانات) في الازدهار السياحي فهي من أولى المنطق جذبا للسياح في العالم، وعلى الرغم من وقوع الحوض الغربي المتوسط ضمن المنطقة المناخية المعتدلة إلا أنّه يعاني أزمة مياه وبشكل متفاوت بين ضفتيه، حيث تختلف مدة الفترة الممطرة بين ضفتيه فنجدها تطول شمالا وتقتصر جنوبا، ولذلك تداعيات أمنية اجتماعية واقتصادية على دول جنوب الحوض الغربي، يشكل المتوسط الغربي بوابة للمتوسط ككل من الناحية الغربية، ومن ثمة بوابة حلقة وصل بالبحر الأحمر والمحيط الهندي وبالتالي فمكانته الإقتصادية عالية الأهمية، حيث تعبر المنطقة سنويا أكثر من 70000 سفينة[1] من إلى الأطلسي، كما يتركز حوالي 60٪ من سكان الدول المتشاطئة على السواحل لعوامل متعددة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدن ساحلية والتي تكون لها حتما تداعيات سلبية على البيئة والتنمية المستدامة.

إنّ معظم الدراسات الخاصة بالتفاعلات (التأثير والتأثر/ التعاون والصراع) في حوض المتوسط تعود إلى فترة قيام الحضارات في شرق المتوسط وفي غربه، وبداية الاحتلال والتواصل بين شعوبه وهي تركة تاريخية هامة يحتفظ بها المتوسط، وما نزال شواهدها قائمة إلى يومنا هذا، وذلك ما يرشحه على أنه مهد الحضارات القديمة ومهد الديانات السماوية الثلاثة.

فالمتوسط كفضاء جغرافي يبدو واضحا ولكن كفضاء جيوسياسي يطرح إشكالا إذا كان يشكل فضاء جيوسياسي موحدا أو مجزأ، الظاهرة أنّ المتوسط يشكل فضاءا موحدا، لكن التعدد والتنوع في خصائصه المختلفة تضعنا أمام واقع متوسطي تميزه الإختلافات والمفارقات في كل جهة من جهاته، بل حتى على مستوى الجهة الواحدة كما أن هذا الواقع لا تؤمن به كل الروى، بل هناك الرؤية الأوروبية التي يبدو لها المتوسط فضاء متوحد/ متجانسا إلى حد ما ، لكن هذا على ضفته الشمالية وبالتأكيد ليس هو الحال الضفة الجنوبية ، لا من حيث الرؤية ولا من حيث الواقع[1]، وذلك ما يدعم الإختلافات والإختلالات بين وجهات النظر ومنها الحوض العربي منه، بقدر ما هو متميز جغرافيا فهو أيضا متميز جيّوسياسيا،

---

(1)- مصطفى ينون،" **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، مداخلة مقدمة **في ملتقى حول الأمن في البحر المتوسط**، جامعة قسنطينة، 2008.

حيث يشتمل على 10 دول مقسمة بالتساوي : 05 دول أوروبية لاتينية الثقافة ومسيحية الدين وتشترك في معظم قيمتها الاجتماعية والثقافية والحضارية وفي المقابل في الضفة الجنوبية 05 دول عربية إفريقية إسلامية تشترك أيضا فيما بينها في الكثير من القيم الثقافية الاجتماعية والحضارية. [1]

أفرزت الحرب الباردة فراغا استراتيجيا في المتوسط، وسمحت بتصاعد تهديدات جديدة ذات أبعاد أمنية خطيرة على المنطقة، ذلك ما زاد في إدراك هذه الدول لأهمية البحر المتوسط الإستراتيجية، فكان ذلك عاملا قويا يدفع نحو اعتماد مقاربات جديدة للتعاون تختلف عما كان عليه أثناء الحرب، فجمعت هذه الدول بين المبادرات وسياسات وآليات التعاون لإستجابة لمطالب وانشغالات الدول الأخرى التركية في هذا الفضاء الجيوسياسي، حيث ظهرت إلى وجود العديد من المشاريع التعاونية والأمنية، والتي تطورت نتيجة شارع الأحداث والتطورات في المنطقة إلى مشاريع تعاون تبدو طموحة، تجمع بين الشق السياسي والإقتصادي والأمني والثقافي والإجتماعي لتحقيق مصالح مشتركة والتخفيف من توترات دول جنوب غرب المتوسط درءا لتداعيات والأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك وتشكل تهديدا لمصالح الدول الأوروبية وأمنها.

إن المساعي الأوروبية تكشف عن رغبة جانحة لتحقيق أمنها واستقرارها من خلال خفض سقف التهديدات التي تفرزها الأوضاع المختلفة لدول غرب المتوسط الجنوبية يجعل هذا الفضاء الجيوسياسي الهام أمنا مستقرا يقي بأهدافهم في توريد المعادن والطاقة وتصريف الإنتاج الصناعي والخدماتي، في صورة تظهر الطرف الأوروبي شريكا متعاونا موثوقا به لسير الطريق أمام قوى أخرى فاعلة في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين التي تتنافى في اكتساح أسواق المنطقة والحصول على عقود تعاون في شتى المجالات .

---

(1)- Abis Sébastian, **l'inaltérable problématique méditerranée**, institue des politiques de Lille, fëvrier 2004 *http : **Mercator, ens.fr/ cours 3/05/06/2010**.*

وبالمقابل في هذا الفضاء الجغرافي والجيوسياسي هناك الدول المغاربية في جنوب غرب المتوسط على الرغم من وضعها غير المريح على جل الأصعدة، إلا أنها الطرف الثاني الرئيس في المعادلة، والحلقة المهمة في صناعة الحاضر ومستقبل المنطقة لاعتبارات تاريخية، حضارية واقتصادية وأمنية، فهي لها وزنها الجيوسياسي والإمكانات الإقتصادية والبشرية ما يمكنها من تحويلها إلى عوامل القوة وضغط وتفاوض وتفاعل مع شركائها في شمال غرب المتوسط، فجنوب غرب المتوسط منطقة غرب غنية بالثروات المعدنية والنفطية إنتاجا وتصديرا خاصة نحو جيرانهم الأوروبيون، كما تشكل فضاء خصبا للإستثمار والتوسع الإقتصادي والتجاري بأكثر 90 مليون مستهلك يقدر ما تملك هذه الدول من إمكانيات يقدر ما يمكن أن تؤثر بها لو وظفت بطرق سلمية تجعل منها مصادر قوة وثراء، خاصة على مستوى مشاريع التعاون والشراكة في المنطقة، إذن فالمتوسط العربي فضاء جيوسياسي واستراتيجي متميزا جدا عن بقية فضاءات البحر المتوسط الأخرى، فهناك تاريخ مشترك لشعوب المنطقة ميزة الصراع الإستعماري والهيمنة الإمبيرالية، بالإضافة إلى أقسام الفضاء لحضارتين سماويتين تصارعتا لعصور تحاولان التأسيس لحواريين شعوب المنطقة، كما تنفرد المنطقة بوجود هذه معتبرة سياسية واقتصادية واجتماعية بين طرفي الحوض الغربي المتوسط، وهي مصدر لكثير من التهديدات برأي لكثرين من المهتمين بشؤون المنطقة وعلى الرغم من كل ذلك يتوفر هذا الحوار على الكبير من القيم والقواسم المشتركة، التي يمكن أن تأسس لتعاون حقيقي وفعال بين الطرفين في المنطقة.

- **التـعاون في غـرب المتوسـط قيمـة مضافـة للاندمـاج الإقليمـي**

يقول الدكتور عمر بغروز في أطروحة دكتوراه الموسومة بـ :

Les relations Europe pays du Maghreb, mutation, enjeux et implications, bilan d'un demi-siècle 1956- 2006.

تشيد اتحاد غرب المتوسط هو تثمين لهذا الفضاء الإقليمي ، الذي يشكل حظوظا وخصوصيات مقارنة بالمتوسط الشرقي، وبالفضاء الأورومتوسطي في عمومه، فهو فضاء أصغر، أكثر تجانسا وأقل نزاعا ، وبالتالي المتوسط الشرقي، وبالفضاء الأورومتوسطي في عمومية، فهو فضاء أصغر، أكثر تجانسا وأقل نزاعا، وبالتالي المتوسط الغربي يمثل حقل ملاحظة من خلاله يمكن فهم وتحديد رهانات وتحديات الاندماج الأورومغاربي بكل وضوح، إن ملاحظة مفهوم المتوسط الغربي تكمن في كونه يسمح بأبعاده عن المقاربة الشاملة المفروضة من طرف الأوروبيين تجاه مشكل المغرب العربي، وتأصيل إنقاذ مجال إقليمي يتناقض الاهتمام به من طرف أوروبا التي تتسع شرقا[1]، كما أنّ الجزء من المتوسط يمكن أن يكون حقل تجربة لشراكة أورومتوسطية جديدة على المستويات الاقتصادية والسياسية الثقافية والأمنية[2]

لكن بمقابل يشكلا غرب المتوسط بعض الهواجس والتناقضات والفوارق على المستوى الأمني ، الإقتصادي السياسي والأمني **وعليه: هل يمكن لدول غرب المتوسط مجموعة 5+5 أن تأخذ بتعاونها** نحو **اندماج إقليمي وتحقق قيمة مضافة نظام مركب أمن في المنطقة؟**، ويبدو من الضروري أن توضح **الأمن الإقليمي** ويسميه باري بوزان **بمركب الأمن** وعرفه على أنه: " يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر فيها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[3] ، فالإقليم بالنسبة لباري بوزان هو المنطلق في تحديد العلاقات الأمنية دون إهمال دور الأطراف الخارجية الفاعلة.

---

(1)- Aomar Baghzouz, **Les Relations Europe Pays Du Maghreb**, **mutation** ; **enjeux et implications**, **bilan d'un demi-siècle 1956- 2006**, p 335.

(2)- Boukalla Mourad « **le processus de Barcelone en question** : **problématique que et méditerranée occidentale entre** « dans Boukella et autres » présentation des contributions régionalisations et mondialisation, OP. cit. P 09.

(3)- سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مسوياته وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية،** العدد 19، 2008، ص 20.

يقول "ثيري بالزاك" « Thiery Balzac » عن "ويليامز طومسون" « Williams Thompson » أن النظام الإقليمي يتحدد عبر ثلاثة عناصر[1]

– القرب الجغرافي: التنظيم « régularité » وحجم التفاعلات التي تفسر على أن التغيرات الداخلية للوحدة تقود إلى أحداث تغيرات سلبية في النظام.

– الإعتراف الداخلي والخارجي بمجموعة الدول الأعضاء بفضاء غير محدد.

– يتحدّد حجم المجموعة على أساس العدد والقدرات الكامنة للوحدات المنضوية تحت النظام ويرى "رايمون فايرينان" « Raimo Vayrynen » النظام الإقليمي متميز ببعض التفرد وقرب حقيقي ليس بالمعنى الجغرافي فقط لكن أيضا بمفردات اقتصادية وسياسية فالقرب يتأسس عبر التفاعلات المتبادلة والتنظيمات المشتركة [2].

وبالتالي تحديد المتغّرات الحاسمة للإقليم في العلاقات الدولية: القرب الجغرافي وكثافة التفاعل، حيث تقود القوى تدريجيا إلى ظهور انطولوجيا اجتماعية خاصة قاهرة للقدرات الإندماجية أو الإنفصالية[2].

مما سبق: الأمن الإقليمي يبرز عن تقاطع ظاهرتين : [3]

– بالربط التدريجي لمختلف المجالات السياسية الإقتصادية ، أو الإجتماعية.

– كثافة التفاعلات الخارجية (الإعتماد المتبادل).

وتحدد فعالية **النظام الأمني** واستقراره على مدى الالتزام المتبادل بين أطراف النظام وباختلاف نظام الأمن الإقليمي من جهة لأخرى

ومن شكل ترتيب أمن لأخر فأدبيات العلاقات الدولية بينت مجموعة من المقومات التي يبنى عليها **نظام الأمن الإقليمي** ومنها مايلي:

---

(1)- Thiery Balzac, **la politique européenne de voisinage un complexe de sécurité a géométrie variable**, OP cit, P 35

(2)- Ibid.

(3)- سليمان عبد الله الحري، مرجع سابق الذكر، ص 21- 22.

(4)- Thiery Balzac, OP cit, P 38.

– وضع حلول لمواجهة وحل الصراعات والنزاعات في هذا الإقليم وحل القضايا الخلافية بالطرق السليمة.

– عدم اللجوء إلى القوة العسكرية ليتغير الوضع الراهن أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

– استعداد أطراف النظام للتنازل عن شيء من سيادتها نظيرا إرساء قواعد **الأمن الجماعي**.

– الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين أطراف النظام.

– تشجيع التعاون والتكامل والتفاعل بين الدول على كافة الأصعدة (سياسية، اقتصادية ، أمنية وإنسانية).

– الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية واشتراك المجتمع المدني في مختلف الأنشطة والسياسات لتبني ومرافقة التزامات الأطراف.

– بناء إجراءات الشقة بين الأطراف للحد من التسلح .

– اعتبار أمن الإقليم جزء من الأمن الدولي .

يمكن لهذه المقومات الالتزامات أن تحقق أهداف نظام الأمن الإقليمي، ما ألتزمت الأطراف واتفقت على الحد الأدنى من **المصالح المشتركة** واشتركت في مفهوم **التهديد ومدركاته**.

ويمكن **لنظام الأمن** أن يكون متجانسا أو غير متجانس حسب **النظرية البنائية** .

– فمركب الأمن المتجانس يتمحور حول الاعتماد المتبادل الوظيفي للفواعل المفردة (فرد، أمة أو دولة) وبالضرورة حول قطاع وحيد (سياسي، عسكري، مجتمعي، بيئي، اقتصادي) ويتطلب في هذه الحالة بناء إطار لكل قطاع أو فاعل، وبالتالي يقتصر على دراسة معينة لشكل محدد من التفاعل لاكتشاف وتفكيك ترابط ديناميات الأمن[1]، أما **مركب الأمن** غير المتجانس فهو يعني مقارنة تسمح من منظور منطلق **الإقليمية للأمن** من إدماج فواعل متعددة الأنواع (دول ، أمم ، منظمات غير حكومية ، منظمات دولية).

تعمل فيما بينها عبر عدة قطاعات أو رهانات (اقتصادية ، مجتمعية ، سياسية ، عسكرية) إذن ديناميكية مركب الأمن تحدد بكثافة العلاقات الودية أو الفراعية بين الفواعل .[1]، ويمكن إسقاط هذه المعطيات على كيفية تسيير الاتحاد الأوروبي للمسائل الخارجية التي تؤثر على أمنية، وكذا على مجموعة الدول الأوروبية الشريكة في **الحوار 5+5 لغرب المتوسط**، وعلى ترقية مستويات ودرجات التعاون والشراكة في غرب المتوسط، بما يسمح للتفاعل والاعتماد المتبادل بين أطراف المجموعة من تقديم قيمة مضافة للتعاون الأورومغاربي ، إن فكرة إتحاد **غرب**

المتوسط تبدو ممكنة بالنظر لكثافة التفاعلات متعددة الأبعاد الموجودة القائمة بين ضفتي غرب المتوسط ورغم أنها غير متكافئة وتخص تفاعلات أساسا حركة السلع رؤوسي الأموال والأشخاص بغض النظر على التضييق المفروض من طرف الأوروبيين على حركة الأشخاص للقرب الجغرافي والإنساني.

يبقى غرب المتوسط الفضاء الذي يسمح لبلدان المغرب العربي ونظرائهم الأوروبيين في المنطقة بترقية وتطوير فرص التعاون الجماعي والأمن المشترك والاندماج الإقليمي.

فالمتوسط بالنسبة لدول المغرب العربي يشكل الفضاء القابل للتجسيد والربط المثمر بين الوطني(العزلة) والعالمي، بالنظر إلى القوانين الجديدة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فالمكسب بالنسبة لدول المغرب العربي هي تحاشي تميعهم في فضاء أورومتوسطي واسع، وكذا العراقيل التي تحول دون إنشاء فضاء مدمج في جنوب المتوسط .

---

(1)- Thiery Balzac, OP cit, P 38.

المطلب الثالث: مكانة المغرب العربي ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط :

- أ - مكانة المغرب العربي جيو سياسيا.

- ب- خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي.

- ج - تأثيرات التطورات الدولية بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على المغرب العربي.

المغرب العربي: تحديد للمصطلح :

- توصف المنطقة شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، عند الانتداب الغربي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1981 واحتلال الجزائر سنة 1830، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاثة تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق[1] .

كما أن هذه التنمية يفصلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول ، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية وبالتالي اهتمام الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي الإسلامي[2].

- يطلق على المنطقة أيضا اسم أرض البرابرة، باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري لكن مع استقلال كل من تونس، المغرب، الجزائر، أخذ المصطلح العربي "المغرب" مكانته وأصبح يتداول في أوروبا، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي، للتمييز بينه وبين المشرق العربي، لكن وبالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن الشيء الثابت، أن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية متميزة ويتكون من خمسة بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا وذلك باعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية.

---

(1)- الفيروز إيادي، **القاموس المحيط**، ص 199.

(2)- أحميدة أحمد السنوسي، **الإتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، طرابلس: منشورات الفاتح، 1999، ص 23- 24.

وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية ، بحكم أصلحهم ولعنهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك .

تظهر التطورات والتحوّلات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن هناك معطيات جديدة على مسرح العلاقات الدولية، وقد ساعدت تلك التحولات تبلور ملامح عالم ما بعد الحرب الباردة وما تلاها من أحداث – أحداث11 سبتمبر 2001 – على وجه الخصوص، وإعادة صياغة مفاهيم القوة والسيطرة فبدأ التنظير بوضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية تستند أساسا على عولمة الاقتصاد، وفتح الأسواق، وتحرير التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وتقرير الديمقراطية وتطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي في كلّ المجالات : السياسية ، الاقتصادية ، والأمنية .

وأمام هذه التحولات ازدادت الإهتمامات الأمريكية وال,روبية بالمنطقة المغاربية نظرا لتمنعها بمقومات اقتصادية وطبيعية وبشرية وحضارية مهمة وانطلاقا ممّا تقدم سنعالج في هذا المطلب مكانة المغرب العربي ضمن الترتيبات الأمنية في غرب المتوسط بحيث يشكل هذا المطلب طرحا ومدخلا إلى الفصلين اللاحقين وعالج جزءا أساسا من إشكالية البحث لجهة تبيان الأهمية الإستراتيجية للمنطقة عموما وموقعها من التحوّلات الدولية والإقليمية لفترة ما بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

أولا: الأهميــة الجيوإستراتيجيــة لمنطقــة المغــرب العربي :

إن الحديث عن منطقة المغرب العربي نتحدث عن المنطقة التي تتكون من خمسة دول ذات حدود سياسية مشتركة وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا[1].

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية التي يجري عليها اختبار الرهانات، فالمغرب العربي على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط من الشمال، ويشكل بوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة شرق أوسطية.

تقع منطقة المغرب العربي ، أو شمال إفريقيا، كما تسمى في الأدبيات الأنجلوسكسونية على الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن تحديد منطقة المغرب العربي، جغرافيا ما بين خطي الطول 25 درجة شرقا و 17 درجة غربا والمتمثلة تحديدا في الساحل الأطلسي لموريتانيا ويتحدد من الشمال غلى الجنوب بين دائرتين العرض 37 درجة شمالا 18 درجة جنوبا، وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 06 ملايين كلم^2.

---

(1)- يوسف الشبه محمد البقعي، **قاموس الطلاب**، ط1، المغرب، دار المعرفة، 2003، ص 157.

نجد أنّ المغرب العربي يغطي حوالي 4٪ من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية و 20٪ من مساحة القارة الإفريقية 40٪ من مساحة العالم العربي.

ويمتد المغرب العربي على شريط ساحلي مطلّ على البحر الأبيض المتوسط يقدر بـ: 40000 كلم وشريط ساحلي على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما تربع على ما يزيد عن 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا[2].

ثانيا : الأهميـة الاقتصاديـة لمنطقـة المغرب العربـي :

ممّا لا شك فيه أنّ الوزن السياسي وقوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية والموقع، والمساحة والمناخ والموارد المائية إلى جانب المقومات البشرية المتمثلة التي تتمثل في حجم السكان وعددهم

وتركيبهم الإجتماعي و العرقي والإقتصادي ونموّهم وتوزيعهم، والمقومات الإقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والصناعية والزراعية وتوافر الغذاء، كما تعتبر منطقة المغرب العربي مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعات الغربية وسوقا لمنتوجاتها المختلفة.

تحتوي المنطقة المغاربية على أرضي زراعية مساحتها حوالي 22.3 ٪ مليون هكتار تفرق إنتاجية متذبذبة وتتوافر فيها معادن ومصادر للطاقة والصناعية أهمها النفط والغاز الطبيعي (ليبيا والجزائر)، والحديد والرصاص والفوسفات (تونس، المغرب، موريتانيا). [1].

---

(1)- عبد الحميد برا هيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظلّ التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 31.

(2)- Djamel Eddine Guechi , **l'anion de Maghreb Arab** : **Intégration régional**, **développement Economique**, Casba, Alger, 2002, P 57.

ثالثا: خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الإتحاد الأوروبي :

تحثه أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوإستراتيجية تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الإتحاد الأوروبي بدول المغاربية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية فدول اتحاد المغرب العربي بدوله الخمس يشكل امتدادا جغرافيا لدول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الطويل لدول الإتحاد الأوروبي فيه، فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء المبنية منها على علاقة التبعية، أو على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين تشكل عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الأوروبي المغاربي .

إن البحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ وفهم معمق للجغرافيا، ودراسة وانعكاسات المعطيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والثقافية وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية وأثرها في المسرح الدولي .

ازدياد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة دول الإتحاد الأوروبي خاصة في فترة مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وفي ظل الأفاق الجديدة التي ترسم للمنطقة خلال القرن الحادي والعشرين .

إن خصوصية العلاقات الأوروبية المغاربية استندت إلى المعطيات الاقتصادية والثقافية والسياسية والإجتماعية، إضافة إلى عدد من المعايير المتداخلة التي يمكن أن تشكل في مجموعها بعدا لإستراتيجية سياسة دول الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي نظرا لما تشكل هذه المنطقة من تأثير بالغ الأهمية على الضمانات الأوروبية لامتلاكها مادة النفط واتساع أسواقها الإستهلاكية بحيث هدفت دول الإتجاه الأوروبي من وراء هذه العلاقات إلى الإستفادة من الأسواق المغاربية المهمة لترويج المنتجات الأوروبية.

– إن الاحتياط والإنتاج والصادرات المغاربية من النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك المشتقات النفطية تلعب دورا متميزا في إمداد الاقتصاد الأوروبي بالطاقة وتحقيق الإستقرار لهذا الإقتصاد .

– دور الفوائض المالية النفطية في خلق فرص واسعة أمام الشركات الأوروبية من الخبرة والدراسات الإقتصادية والإستثمارات إلى فروع المصارف الأوروبية والمغاربية إلى جانب شركات الهندسة والمقاولات.

– كل هذه العوامل دفعت إلى قيام علاقات تجارية مميزة بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والأمني بينهما.

– إلى جانب هذه الروابط هناك روابط أخرى تربط دول الإتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي منها عوامل القرب الجغرافي، الانتماء المشترك إلى ضفاف حوض المتوسط الذي أفرز روابط تاريخية موغلة في القدم، تميزت بالحوار الحضاري والتأثير وتساعد على ذلك قرب المسافة بين الشواطئ المغاربية والأوروبية مع ذلك الإشارة إلى أنّ خضوع منطقة المغرب العربي للإستعمار الأوروبي أثر في تركيبة المجتمعات السياسية والإقتصادية والثقافية للدول المغاربية.

رابعا : تأثيرات التطورات الدولية بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر

من سبتمبر 2001 وتداعياتها على منطقة المغرب العربي :

في ظل التطورات والأحداث التي تجلّى من انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا تأثرت منطقة المغرب العربي بهذه الأحداث حيث أدى ذلك إلى تنافس القوى الدولية على المناطق الإستراتيجية في العالم ومنها منطقة المغرب العربي، كما ساهمت التحوّلات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تراجع العامل الإيديولوجي لحساب عوامل التنافس الإقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين[1] ،

كما كرّست أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 زيادة الدور الأمني لدول المغرب العربي بسبب بروز العامل الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأمريكي والأوروبي، وهذا ما عزز الأطر الإقليمية للتعاون الأمني في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة وحماية الأمن الدولي والإقليمي ومن خلال إعادة انتشار وتعزيز الحوار الأمني في غرب المتوسط وكذا تعزيز العلاقات الأمنية والإستخبارتية في الإطار الثنائي مع الدوال المغاربية.

---

(1)- Nicole Gimond : **les états unis et le Maghreb depuis le 11 septembre**, **étude internationale**. **OP.cit**

خلاصـــة واستنتاجـــات الفصـل الأوّل:

يمكن القول في هذا الفصل أنّ نهاية الحرب الباردة شكّلت سياقا دوليا خصيبا بمفهوم الأمن والدراسات الأمنية الأمر الذي استدعى مراجعة واسعة للأطر التحليلية والفكرية التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب الباردة .

فالمقاربات الوضعية كالواقعية واستنادا إلى الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية بقيت تصورات تتمحور حول الدولة ووسائل بقائها، على الرغم من بعض المراجعات التي حصلت إذ بقيت النظرية الواقعية ينظر إليها على أنها نظرة ضيقة في مفهومها للأمن إذ تنطلق في تعريفها للأمن من ثالوث "أمن" يرتكز على وحدوية الدولة كفاعل مركزي وعليه فإن الأمن يتمحور خول: الدولة، البقاء، والاعتماد الذاتي لذا جاء تصورها ضيق لا يتبع ليشمل باقي الأبعاد وخاصة تلك التي ميزت البيئة الدولية بعد الحرب الباردة .

أما الليبرالية: التي تثبت تصوراتها على نوع من التفاؤل لتجاوز النظرة الصراعية والطبيعية الفوضوية للعلاقات الدولية بناءا على الأطروحات السلمية والديمقراطية والتعاون بين الوحدات السياسية ودور المؤسسات الدولية في تخفيض مستوى الصراع وتشجيع التعاون الدولي، لكن رغم ذلك لم يكن كافيا لتفكيك معطى الواقع الدولي ولا مفهوم متغير الأمن الأمر الذي فسح المجال لعمل تنظيري جديد وفق أطر معرفية وأنطولوجية تحت مراجعتها بحيث تستجيب لمعطى التحوّلات الجديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ولعلّ أبرزها مدرسية "كوبنهاجن" و"باري بوزان" " القطاعات الجديدة للأمن" ثم توسيع مفهوم "الأمن" إلى أبعاد أخرى وقدم تدعيم "باري بوزان" هذا التوسع بطرحه "مقترب مركب الأمن" ضمن علائقية " الأمن الدولاتي" فيما يعرف بالدراسات الإقليمية للأمن .

وصعود الإتجاهات ما بعد الوضعية، لنجد تحليلا وتفسيرا لظاهرة الأمن وقد وضعت بذلك بالثورة في الدراسات الأمنية وفي مفهوم الأمن، حيث أنصبت الأبحاث والدراسات على تعدد زوايا الرؤية للأمن لتشمل خمسة مجالات رئيسية: سياسية، عسكرية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية) .

– وأمام هذا الحراك التنظيري والمفاهيمي " للأمن" استجابة لواقع بيئية دولة تتميز بالتغير وبحجم التفاعل فتح إعادة بعث مفهومي التعاون والتكامل الإقليميين بين مختلف الفواعل والوحدات السياسية، ومنظمات خاصة في المجال الأمني جراء تصاعد للمشكل والتهديدات التي تتطلب تنسيقا وتعاونيا إقليميين وهذا ما شجع التقارب والتواصل بين الفواعل الدولية الإقليمية في إيجاد مقاربات والصيغ الكفيلة بمعالجة التهديدات المختلفة للأمن.

– في هذا السياق الدولي تبلور التعاون الأمني الأورومغاربي كنتيجة لصعود تهديدات جديدة وليدة هذا السياق، حاولت فيه أطراف هذا التعاون محاصرة التهديدات عبر أجندات عمل للتعاون خدمة للأمن في مفهومه الشامل والمتأثر بالحراك التنظيري الذي صحب نهاية الحرب الباردة إلى جانب تأثير عدة عوامل أخرى منها الجوار الجغرافي والإرث التاريخي.

– لقد عرفت العلاقات الأورومغاربية مسارات أخرى مبنية على أساس التعاون ففي ظل هذه الظروف ومع إدراك الطرف الأوروبي لتعقيدات البيئة الأمنية لغرب المتوسط، فقد سعت إلى إعادة تقييم وتشكيل سياستها اتجاه المغرب العربي لتواكب المتغيرات العالمية الجديدة، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لموقع حوض المتوسط بصفة عامة والمتوسط الغربي بصفة خاصة وما يعكسه من أبعاد حضارية واقتصادية.

– أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م أشكالا جديدة من التهديد للأمن العالمي ومن ثم فقد ازدادت المصالح الأمنية المشتركة بين الدول وحاجة اعتماد لبعض إلى البعض الأخر في مجال التعاون الأمني بصورة ازدادت إلحاح على تبني مجموعة من الآليات والإستراتيجيات والترتيبات التي تنطلق أغلبها استجابة لضرورة إيجاد "أسلوب تعاوني أمني" أو ما يسمى بآليات الأمن التعاوني **coopérative Security**).

يمكن القول في هذا الفصل أن مفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغيّاب الإجماع بين المختصين حول معناها.

– إذ سيطرت ولوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية التصور على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للنظام الدولي، والذي يسعى من خلاله كل دولة لتحسين قدراتها، وتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لأمنها وهدفها الذي تسعى إليه هو المحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرارها.

– لكن الفرضيات الواقعية لفهم وتفسير الواقع الدولي أظهرت عجزها من مواكبة الظروف الجديدة لفترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي مهدت الطريق للدارسين والمنظرين لمراجعة مفهوم الأمن، خاصة مع بروز ديناميات العولمة، تطور وسائل الإعلام والإتصال ونمو جديد من التبادلات الإقتصادية..... من هنا كانت الحاجة إلى صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا وتكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة.

الفصـــــــــل الثانـــــــي

التهديـدات الأمنيّة الجديـدة و المعادلـة الجيو – سياسية في منطقة غرب المتوسط

مقدمة الفصل الثاني :

تطرح منطقة غرب المتوسط قضايا و إشكالات عديدة من بينها :

الترابط الجيّوسياسي، احتياجات كل منطقة، إشكالات كل منطقة، تعتبر قضايا الأمن و الإقتصاد و موضوع التهديدات الأمنية:(الحركات الإسلاماوية و الإرهاب الدولي، التحدي الديموغرافي، البطالة و الهجرة غير شرعية، معادلة القوة غير المتكافئة بين طرفي المعادلة فلدينا طرف شمالي متطوّر يهندس للمبادرات الأمنية و مدرك للتهديدات الأمنية و طرف جنوبي ضعيف و غير مدرك للتهدّيدات الأمنية فلذا يمكن القول أنّ منطقة غرب المتوسط تطرح إشكالية معقدة و هي : إشكالية القرب الجغرافي و الثقافي الاستراتيجي و يمكن طرح الإشكالية على الشكل الثاني :

– لماذا القرب الجغرافي لا يقترن بتعاون حقيقي و فعّال؟

– لماذا هناك طرفين غير متكافئة في معادلة القوة طرف يؤثر و آخر متأثر؟

– العلاقة بين التعاون الأمي الأورو مغاربي و فرض معادلة القوة؟

عرفت منطقة غرب المتوسط عدّة مبادرات من أجل الحفاظ على الأمن و الإستقرار في المنطقة مع العلم أن هندسة و اقتراح المبادرات الأميّة تكون من طرف القوي (الشمالي) إلى جانب تحديد مدى تأثيره، كما يعمل على تحديد حجم التهديدات الأميّة، يمكن القول أنّ قضايا غرب المتوسط قضايا معقدة و شائكة لا ينظر إليها نظرة بسيطة بل ينظر أليها محلّ العلاقات المختلفة.

تعتبر النظرة المشتركة للتهديدات الأمية الجديدة قضيّة محورية و قد ارتاينا أن يقتصر هذا الفصل على البحث في مهدّدات الأمن الحديثة و ليس التقليدية و حصرها في قضايا:

الهجرة، و الإرهاب، الجريمة المنظمة، و يمكن طرح التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط على مستوى الجانب الشمالي (الاتحاد الأوروبي) و الطرف الجنوبي (المغرب العربي).

إنّ منطقة غرب المتوسط تواجه اليوم مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة أفرزتها عدّة أحداث و معطيات خاصة بعد أحداث 2001/09/11 و من أهمّ ما ميّز هذه التهديدات كما ذكرنا –كونها متداخلة إلى حد كبير، لذا يصعب الحديث عن تحدي أمن داخلي يشكل مطلق بحيث نجد له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمستويات الأخرى الإقليمية و الدولية (العالمية)، فلا يمكن فصل الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الثقافية في منطقة الإتحاد الأوروبي عن الأوضاع في المنطقة المغاربية.

لذا سنحاول في هذا الفصل تحديد طبيعة القضايا المشتركة في منطقة غرب المتوسط وفق منظور إقليمي، مع تركيزنا على طبيعة التهديدات الأميّة .... كقضية مهمة من قضايا الأمن المشتركة في منطقة غرب المتوسط.

و يتسم التركيز على وجه الخصوص قضايا: الهجرة، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة التي تواجهها ضفتي المتوسط الشمالية (الاتحاد الأوروبي) و جنوب المتوسط (دول المغرب العربي) و هذا في إطار التوصيف المنهجي لهذه التهديدات.[1]

المبحـــــث الأول: البيئــة الأمنيّــة في غــرب المتوسـط:

ترى دول القوس اللاتيني مستقبلها في مؤسسة الإتحاد الأوروبي، و هي دول متفوّقة عسكريا و منضمة إلى أكبر حلف عسكري (حلف شمال الأطلسي) Nato مقابل ضفة جنوبية مكوّنة من بلدان مغاربية منقسمة مشتتة تخضع لحالة تراجع فوضوي و تتميّز بفراغ مؤسساتي، و هي دول منكشفة و إمكاناتها العسكرية محدودة ما جعل منطقة غرب المتوسط دائرة نفوذ أورو، أطلسية، مع ذلك و رغم هذا الإختلاف الشائع في الإمكانيات و موازين القوى، فقد اعتبرت المنطقة المغاربية بمشاكلها: هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، أسلحة دمار شامل ... عدو جديد شاملا ...

ضمن أطروحة التهديد القادم من الجنوب بما يخدم مصالح المنظومة الغربية الأمنية، ما أدخل التهديدات غير العسكرية إلى جدول أعمال الأمن بقوة في هذه المرحلة إنّ مدركات التهديد و الشواغل الأمية لضفتي المتوسط أوجد هوة بين الضفتين و أدى إلى إخفاق التكيّف الأمنيّ للدول المغاربية مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية لمنطقة غرب المتوسط ممّا أفقدها قوة التأثير في أيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنية في المنطقة.

و استنادا للتحوّلات البنيوية و العميقة التي مسّت الأجندة السياسية و الأمنية العالمية و الإقليمية بعد الحرب الباردة و أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. التي كانت بمثابة العوامل المحفزة على بروز مقاربات جديدة لإدارة و مواجهة التحديات الأميّة الكبيرة ضد أمن المجتمعات الأوروبية و ذلك باعتبار المشاكل الإقتصادية، البيئية، و التوترات الإجتماعية كمصدر تهديد للأمن الأوروبي.

المطلـب الأول: التحول في طبيعة التهديدات الأمنية و أثره على منطقة غرب المتوسط :

---

(1)- منصر، جمال،"**التطورات الناتجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن**"، من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009

شهد العالم تحوّل نمط التهديدات عقب نهاية الحرب الباردة و انتقلت المخاطر المحيطة بالدول و الأفراد من الوضعية التقليدية إلى وضعية أكثر تعقيدا و إضرارا حيث أصبحت الأمور مرتبطة بشكل غير مسبوق و أصبحت التهديدات تعبر الحدود و بسهولة و لمسافات طويلة خصوصا في المناطق الحدودية و البعيدة عن مراكز التحكم و المراقبة الحكومية، خاصة و أنّ العولمة قد ساهمت في تغذية التهديدات الأمنية الجديدة ففي ظلّ العولمة يصعب على الدول المغاربية و الأوروبية تقليص من وتيرة التهديدات الأمنية بسبب طبيعتها المجتمعية و العابرة للأوطان، فالعولمة هي مجموع القوى التي لا يمكن السيطرة عليها كالأسواق الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لها ولاء لأية دولة قومية و هي حركة السلع و الخدمات و الأيدي العاملة و رؤوس المال و المعلومات عبر الحدود الوطنية و الإقليمية و عليه فإنّ دور العامل الخارجي في تزايد مستمر تعجز الدول بكلّ ما تملكه من وسائل قهرية على التصدي لها و من أهمها قضايا: الهجرة، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة.

تعتبر منطقة غرب المتوسط من بين الأقاليم التي تتطلب مسيرة العمل الأمني أكثر من ضرورة عن طريق تعزيز و تكريس آفاق التعاون و التفاهم، ففي ظلّ جنوح الدول نحو الإقليمية بما تقتضيه من تشاور، تنسيق، تعاون و شراكة جهوية باعتبارها أفضل مقاربة للاستجابة للتهديدات الأمنية اللاقطرية فصارت مواجهة التهديدات المشتركة في كثير من الأقاليم تتم بطريقة جماعية و مشتركة، و نظرا لبنية الترابط و الاعتماد المتبادل المتجاورة جغرافيا فإنّ توتر داخلي في دولة من

دول المغرب العربي له تأثير متفاوت على الأمن الأوروبي، و هنا يبرز خطر هذه التهديدات على استقرار منطقة غرب المتوسط ككل. و يمكن تلخيص هذه التهديدات على الصعيد المغاربي فيما يلي :

1- التحديات الإقتصادية تتمثل في قضايا التنمية، قضية الإرهاب، الهجرة، النموّ الديمغرافي.

2- البيئـــــة : التلـــــوث البيئي .

3- اختلاف مدركات التهدّيد في ظل غياب إطار موّحد لمفهوم التهديد لدى الدول المغاربيّة بسبب غياب لهياكل تنسيق قادرة على بلورة نظرة مشتركة حول المسألة فهي تبقى غير قادرة على إبراز نظرتها للأمن في غرب المتوسط فهي تكتفي بالإشتراك في نموذج تعاون أمني أنتجته المؤسسات الأوروبية و هذا ما أنتج خلل في ميزان القوة بين طرفي المعادلة الاتحاد الأوروبي: مقاربة شاملة واسعة للأمن و محددة بصورة براغماتية في مقابل الدول المغاربية: إعطاء كل دولة أولوية أمنها القوي.

4- التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة المتوسطية و أثره على مدلول السيادة لدى الدول المغاربية

5 ممّا يؤدي إلى خلق سوء الإدراك البيئي بين الأطراف و قد ينتهي الأمر حسب المحللين إلى خلق مناخ معضلة أمنية خاصة في المنطقة المغاربية بين الجزائر و المغرب.

اولا : مفهـــوم التهديـــدات الأمنيـــة :

يقول كل من "بوزان" و "ويفز" أن التهديدات تبنى اجتماعيا من طرف فواعل في النظام الدولي تجسيد الأفكار مدرسة كوبنهاقن التي ابتعدت عن المقاربة التقليدية للأمن التي أخذت التهديدات بنظرة موضوعية و اعتبرها أساسا بتهديدات عسكرية ضد الإقليم، السيادة، أو مصالح الدولة العامة.(1)

حيث ركّزت على مصطلح الأمنية التي يعني أنّ القضايا، العمليات و الأحداث، قد تصبح مصدر قلق أمني يجب تجنبها باعتبارها تهديدات موجودة تتطلب تدابير خاصة لمعالجتها.

و انطلاقا من أنّ التهديد صعب التحديد بسب : (1)

– مسألة الذاتية الموضوعية في التهديد.

– صعوبة التمييز بين التهدّيدات الخطيرة ، و التهديدات التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية، آثار المفهوم الجديد لتهديدات و تحديات أنين الدول الأوروبية و الذي يتمحور حول أشكال معقدة تأتي من جهات مختلفة لا يمكن توقفها أو تقيمها.(2)

و لقد لخّص الباحث"أولريك بيك (Urick Beck)(3). المقصود بالتهديدات الجديدة بالانتقال من فلسفة التهديدات إلى فلسفة المخاطر، بحكم أنّ المخاطر هي حركة داخلية، اجتماعية مشكلة و غير.مستقلة الشكل و لا المحتوى و لا آليات التعبير ... إلاّ أنها تتحوّل إلى تهديدات عبر وطنية تمس أمن الدول و المجتمعات (مثال ذلك اليوم عن الهجرة السرية، الانفجار الديمغرافي، الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات ...). جاءت دراسة للباحث التشيكي يان اشلير (Jan Eichler) لتوضيح الفروقات بين هذه المفاهيم، حيث قال أنّ

---

(1) - Rob de Wijk, «**Vers une nouvelle stratégie politique pour l'Otan**», **Revue de l'Otan**, **vol**. 46, n°2, - été 1998, pp 14-18.

(2) - Urick Bek, la société du risqué: sur la voie d'une autre modernité.

نقلا عن: مصطفى بخوش، "**منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيو اقتصادية**"، **الملتقى الوطني**: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة بسكرة، 14-15 ماي 2008، ص 3.

(3)- Jan Eichler, «**Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain**», **défense national et sécurité collective**, vol. 62, n° 11, Novembre 2006, p 161.

التهديـــــــد:

لا يستخدم (هذا المصطلح) إلاّ لتميز الظواهر الموضوعية التي تعبر عن إرادة إلحاق الضرر، بفاعل (فرد، دولة)، يشترط في التهديد أن يسبب ضررا و يثير خوف الطرف المهدّد، على المستوى الجيو- سياسي قد تكون التهديدات مباشرة تستهدف الدولة أو مواطنيها أو غير مباشرة قد تطال دول الجوار، الحلفاء أو الإستقرار الإقليمي، كما قد تكون حالة تتطلب ردا فوريا أو مرتقبة (محتملة) قد تصبح أكثر خطورة إذا أهملت لفترة طويلة، و المثال الذي ضربه الباحث ارتبط بالإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل كظاهرتين صنفنا ضمن المخاطر أو التهديدات الكامنة في مرحلة الحرب الباردة .

الخطـــــــر:

(المخاطر) تستعمل لوصف الظواهر الإجتماعية المحضة والتي تنتج عن قرارات و أفعال الأطراف التي تتصرف نيابة عن التجمعات البشرية (الجماعات، الدول الأحلاف) هكذا لا يمكن أن يكون الخطر موضوعيا فهو يعكس المسؤولية المباشرة لمن يتبنى خطاب الخطر.

التحدي :

يعبر عن مفهوم تاذا تاني تأتي ناتج عن مسار تقيم التهديدات، و المثال الذي ضرب الباحث لتوضيح هذا التعريف برز في اعتبار أسلحة الدمار الشامل (بالمفهوم الغربي.. و الأمريكي تحديدا) أخطر تهديدات العالم المعاصر إلى جانب الإرهاب و عليه كان التحدي الناتج عن هذه التهديدات متمثلا في مجموعة الإجراءات التي يمكن تخفض من حدّة هذا التهديد .

ارتأينا الانطلاق من تضيف بوزان لهذه التهديدات وفقا لقطاعات الأمن التي تفرض لها بالدراسة و المتمثلة في : [1]

التهديدات العسكرية : يمكن أن تطال جميع مكوّنات الدولة و تضع موضع تساؤل.أبسط واجباتها و قدرتها على حماية مواطنيها، يقول "بوزان" الذي يولي أهمية كبيرة لهذه التهديدات كونها تؤخذ على مختلف المستويات، فقد تطال آثارها السلمية المصالح الفردية و الجماعات (فضلا عن تأثيرها على الدولة ، الإقليم و النظام الدولي ككل). [2]

---

(1) -Barry Buzan, People, state and fear, op. cit, pp 120-124.

(2) - سليم قشود،"**دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**"، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010.

التهديـــــدات السياسيـــــة :

تمثل أكبر انشغالات الدولة،تتميّز بالغموض و يصعب تمييزها عن التهديدات العسكرية، تشمل أيضا إمكانية تشكيل الدولة نفسها تهديدات يأخذ شكل المنافسة بين الإيديولوجيات أو الاعتداء على الأمة. و مع أنّ التهديدات العسكرية تراجعت فإنّ تحديات التهديدات السياسية لا تزال تشغل و السياسي في منطقة غرب المتوسط لارتباطها بأمن و استقرار أوروبا بالدرجة الأولى.

التهديـــــدات الاقتصاديـــــة :

يصعب تحديدها بسبب طبيعة الاقتصاد نفسه، فبينما يشير "بوزان" إلى الحالة الطبيعية في فعاليات اقتصاد السوق التي تمثل أحد المخاطر كالمنافسة، يرى الماركسيون البنيويون أن الاقتصاد العالمي الليبرالي يشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن، و يدعو منظور التبعية إلى أنّ الأمن الاقتصادي العالمي لا يكتمل إلا عبر تحقيق التغير الجذري الشامل و القضاء على الاختلافات الكامنة في البن الطبقية التي تدعمها الرأسمالية المنحرفة.

لذا يمثل الأمن الاقتصادي مؤشرا رئيسيا للأمن العام للدولة و بمقارنة الدول المغاربية و الدول الأوروبية من خلال الأمن الاقتصادي و لارتباط القطاعات الأمنية ببعضها البعض و الاختلاف الاقتصادي بين ضفتي المتوسط يمكن أن يدرك الطرفين هذه المخاطر أو التحديات الاقتصادية في ظل الاعتماد المتبادل بين هذين الضفتين المتبادلتين شمال – جنوب.

التهديـــــدات المجتمعيـــــة :

قد تكون الأكثر غموضا حيث يصعب فصلها عن القطاع السياسي كونها تنطوي على الهوية، و لأن الدول الضعيفة غير مجهزة للتعامل مع اختلاف الهويات و الثقافات كذلك يصعب على الدول القوية التعامل مع ذلك (الاختلاف، الهويات و الثقافات) في بعض الحالات، و بانتشار هذه التهديدات إلى دول الجوار يربط الأمن المجتمعي لكل من الأمن السياسي و الأمن العسكري (و هذا ما يحاول الإتحاد الأوروبي الوصول إلى تحقيقه في قضية الهجرة كتهديد ، و يعبر عنه بوزان بارتباط الأمن المجتمعي بسياق بناء ذاتي يمكن أن يِدي بسهولة إلى سياسة التمييز و التهميش).

التهديـــــدات البيئيـــــة :

تعتبر أكثر تهديدات إثارة للجدل ، لارتباطها بصراع الإنسان مع الطبقية كون الكوارث يستحيل السيطرة عليها.

أخذت هذه التهديدات في ظل النظام العالمي المعولم بعدا عابرا للقومية، جعل دول الجنوب مصدرها الرئيسي و على رأسها الأصولية الإسلامية حسب المنظور الأوروبي ، كما طعن خطاب تهديد الجنوب المرتكز على حجج المخاطر الموضوعية الموضوعية. كالنمو الديمغرافي، الهجرة ، الإرهاب، الأزمات السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية....الذي ميز منطقة المتوسط ارتباطا ببعد مذهبي معادي "للأخر" يرتبط بالهوس الأمني من قبل أوروبا.

ثانيا : علاقـــة مفهـــوم التهديـــد بالأمـــن :

إن العلاقة بين مفهومي "**الأمن**" و "**التهديد**" علاقة تأثير متبادل ، و إنّ أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بدّ من أن تبدأ بتحديد **"مصادر التهديد"** فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة، و لقد ركّزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري ، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الرصيد، بيد أنّ الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن **البعد العسكري للتهديد** ، تتمثل في:

التهديدات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ببعديها الخارجي و الداخلي، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي و الخارجي).

فعملية تقسيم مصادر التهديد : لا تصلح كأداة للتحليل العلمي.

حيث يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما.في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك لارتباط المصادر الداخلية و الخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبنية ينشط فيها التهديد الخارجي و قد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع في المصادر الداخلية.

بيد أن العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني ، تلجأ إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط البقية المعقدة لهذا الموضوع.

و في هذا السياق، فإن المنظور الواقعي للأمن يرى ضرورة تحديد التهديدات العسكرية الفعلية أو المحتملة التي تواجهها الدولة ، و تقييم القدرات العسكرية للدولة من أجل مواجهة تلك التهديدات.

أما المنظور الليبرالي : فإنه يرى أن التهديدات و القدرات العسكرية هي محدّدات غير كافية للأمن ، بل إن هناك أنواعا و مصادر أخرى للتهديدات التي تتباين أهدافها، أي أن التهديدات لا تكون الدول المستهدف الوحيد فيها ، فقد شمل هذا التهديد المجتمع كل ، كما أنّ

التهديدات لا تقتصر على جانبها العسكري و الأمني فقط و إنّما تمتد لتشمل تهديدات اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية و بيئية، كما أنّ مصادرها لا تكون ذات منشأ خارجي فحسب ، بل إنّها تنشأ أيضا على الصعيد المحلي

الداخلي، و عليه ، فالواقعية تركز على الدولة ونظامها السياسي كهدف للتهديد الذي يكون مصدره عسكريا خارجيا.

أمّا الليبرالية فإنها توسع أبعاد التهديد الذي قد يشمل الكيان الاجتماعي ككل و تكون مصادره متعددة داخلية و خارجية .

التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحة يتعذر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحدّ من أمنها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العسكري ، مقابل قصور قدراتها الموازنة الضغوط الخارجية ، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، مقرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.

فدراسة التهديدات ينبغي معها التميز بين عدد العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي) مرورا بمصادر التهديد (داخلي، خارجي) وصولا بالسياسيات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادرا لتهديدات و طبيعتها و أنواعها و بين الاستراتيجيات و السياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات و التعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة و مصادر تلك التهديدات فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية و الدخول في تحالفات دولية و إقليمية في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع ، مثل (الدفاع الجماعي ، الأمن الجماعي ، الأمن المشترك ...الخ) أو المزج بين تلك الصنع فيضلل إستراتيجية مرنة و متعددة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة.

إنّ تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحوّلات الدولية و الإقليمية، و انعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحوّلات قد أدّت إلى تحوّلات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، هي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد ممّا أدى إلى تعدّد الرؤى حول أساليب و وسائل و استراتيجيات تحقيق الأمن في ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية.

ركّز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصّور الضيّق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة بما في ذلك التهديدات الاقتصادية و البيئية ، و قد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني وصولا إلى تهديد الأمن العالمي.

و كذلك التحوّل من التركيز على تهديد الدول إلى تقيّم أشكال مختلفة متعدّدة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي، أو المشترك، أو الشامل أو التعاوني) .

و في هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي التهديدات والتحدّيات.

فالتحديات:

هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة و تحدّ أو تعوق من تقدمها و تشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها و استقرارها و مصالحها الحيوية الذاتية و المشتركة و يصعب تجنبها أو تجاهلها. [1]

و قد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدّي نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين.

و **التحديات** يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نطاق **الأمن الناعم**.

أمّا **التهديدات** فإنها تدخل ضمن نطاق **الأمن الخشن**.

أي الفرق بين الإثنين يمكن في أن التهديد يكون مباشرا باستخدام القوّة العسكرية أو التهديد بها و يكون تأثيره تأثيرا مباشرا في الأمن.

أمّـــا التحـــــدي:

فإنّه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.

تختلف درجة التهديدات و صورها، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدّة أنواع: **أولها التهديدات "الفعلية"**: و هي تفرض الدولة كخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

– التهديـــدات المحتملـة :

و هي وجود الأسباب الحقيقية تعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوّة العسكرية كلّ النزاع .

3– التهديـــدات الكامنـــة :

و هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4– التهديـــدات المتصـــورة :

---

(1)– بيوزن هاغلين و إليزابيث سكونز، "**القطاع العسكري في محيط متغيّر" في: التسلح و نزع السلاح و الأمن** الدولي: الكتاب السنوي 2003، فريق فادي حمود [و آخرون]، (بيروت: مركز دراسات الوحدة القديمة، 2004، ص 446.

و هي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآتية، بيد أنّ النظرة المستقبلة لشكل و طبيعة التحوّلات و المستجدّات الدولية و الإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة. [1]

و وفقا لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو صور التهديدات، فإنّه يمكن تحديد القدرات المطلوبة و حجمها، لكلّ نوع من أنواع تلك التهديدات.

إنّ دراسة و أبعاد و مصادر و أنواع التهديدات ضرورة منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، و إدراك أبعادها و مصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها.

فالتحديات و التهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعا إلى تطوير هذه النضم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي، و هذا يتوقف على ثلاثة عوامل: [2]

1- مدى قوّة التهديد و فعاليّة.

2- مدى استجابة النظام لهذا التهديد : سواء في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع.

3- وجود قوى خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز و تشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

4- و بشكل عام، فإنّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي تورد منها ما يلي : [3]

5- أ/ طبيعـــة التهديـــد :

6- و يقصد به نوعه و أبعاده ، سواء السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

7- ب/ مكـــان التهديـــد :

8- اتجاهاته ، و مدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي ، سواء كان مباشر أو غير مباشرا، و مدى انتشاره و تأثيره الشامل لعدة دول ، أو حدّد في دولة معنية .

---

(1)- بيورن هاغلين و إليزابيث سكونز، "**القطاع العسكري في محيط متغيّر**": **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**، مرجع سابق الذكر، ص 446.

(2) – جمال سند السويدي، **قمة أبوظبي و المتغيرات الإقليمية، أبوظبي**: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1999، ص 37 .

(3)- جمال سند السويدي، مرجع سابق الذكر، ص 37-38

ج/ زمـــــان التهديـــد:

تأثيره الحالي أو المستقبلي ، و مدى استمرارية (مؤقت، مستمر) ، و هل هو ثابت أو متغيّر.

د/ درجـــــة التهديـــد :

قوته و خطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد و خطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.

هـ/ تعبئـــــة المـــــوارد :

ترتبط بحجم و خطورة التهديد، و مدى كثافته ، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد و الجهود للحدّ من تأثيره و أبعاده.

التهديـــدات غيـــر المتوازيـــة :

عدم التوازي (l'asymétrie) أي البحث عن التفوق عبر استغلال نقاط ضغط الخصم مع تفادي نقاط قويّة، و يمكن اعتبار الإرهاب، و الحروب المعلوماتية، و الجريمة ما عبر الحدودية، و النزاعات ..... و الدينية و الثقافية، و انتشار أسلحة الدمار الشامل و تكنولوجيا التسلح ضمن التهديدات غير المتوازنة.

التهديـــدات غيـــر المتوازيـــة :

عدم التوازي (l'asymétrie) أي البحث عن التفوق عبر استغلال نقاط ضغط الخصم مع تفادي نقاط قويّة، و يمكن اعتبار الإرهاب، و الحروب المعلوماتية، و الجريمة ما عبر الحدودية، و النزاعات ..... و الدينية و الثقافية، و انتشار أسلحة الدمار الشامل و تكنولوجيا التسلح ضمن التهديدات غير المتوازنة.

التهديدات غير المتوازية التي تشكل خطرا كبيرا على مصالح الغرب، و بخاصّة أنّ العولمة سمحت بتطور كبير لهذه التهديدات على المستوى الكمي و النوعي.

و بدأت إستراتيجية عدم التوازي تمثل الشكل الجديد للتهديد بالنسبة للغرب، فالتهديد الشمولي الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي، ترك مكانه لمجموعة من التهديدات المتنوعة، الغامضة و التي يصعب التنبؤ بهذا.

ثالثا: التهديدات الأمنية الجديدة كعامل في توثيق روابط الاعتماد الأمني المتبادل:

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهور بمجموعة من التهديدات لجديدة التي اتسع استخدمها بعد انتهاء الحرب الباردة و ما تلاها من أحداث كأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و التي عنها تغييرات أخرى التهديدات العابرة، و تهديدات غير عسكرية من طبيعة إستراتيجية. و التي تشترك كلّها في أنها تصنف و تعرف ظواهرا تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكرية التقليدية، و تلتقي التهديدات الجديدة مع التهديدات التقليدية في مفهوم التهديد الذي يشير إلى أفعال تحمل خطرا ضدّ القيّم لجوءا إلى العقبات.

بيد أن تسميّة هذه التهديدات بـ "الجديدة" ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب الجريمة المنظمة و الهجرة السرية في ظواهر قديمة و ظهرت في عقود سابقة لعشرية التسعينات لكن ما يضفي طابع الجدّة عليها هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مقارنة بالتهديدات التقليدية طبعا أهمّ مميّزة في هذه التهديدات أنّها لا قطرية و عابرة للحدود (أو عابرة للأوطان) (Transnationales)، إذ لم تعد محدّدة جغرافيا بفعل المدّ العولمي، و محصلة هذا أنها أعطت بعدا عالميا لأمن و قوّت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمون الدول و قادت الحديث عن أمن عالمي، لكن هذا لا يكفي وجود

خصائص أخرى لهذه التهديدات تتحدّد في : [1]

1- أنّها من طبيعة غير عسكريّة و شهدت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، و هدّدت بالأساس الدول الصناعيّة التي زال عنها تقريبا خطر الحرب التقليدية (بين الدول).

2- أنّها تصدر عن فواعل غير دولتية (غير حكوميّة) ممّا يصعب تحديد مصدرها.

3- أنّها تؤثر على أمن جميع الفواعل و المرجعيات (الإقليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).

4- أنّها مرتبطة بالجنوب (أو آتية من الجنوب) بعد زوال الخطر القادم من الشرق، فبعد زوال الحرب الباردة و إنهاء الصراع شرق – غرب أصبح شمال – جنوب.

5- إنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا، فإن كان التهديد عادة معرّفا و يحلف ضررا مباشرا، فإنّ الخطر على خلافه "ضبابي"، ملتبس، غير قابل للقياس و مشكوك فيه. و يمكن التميز بين نوعين من التهديدات الجديدة.

البيئة الأمنية في المتوسط :

---

(1)- الحربي، سليمان عبد الله،"**مفهوم الأمن، مستوياته وضعية وتهديداته**"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، لبنان، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 10، صيف 2008

تشكل هذه البيئة معادلة أمنية غير متجانسة على الرغم من وجود قواسم مشتركة، و يعود ذلك بالأساس إلى اختلاف في المقاربة الأمنية الموظفة لفهم و تفسير مختلف التحديات و التهديدات التي تميّز المنطقة.

1/ شمـــال المتوسـط الغربـي "القـوس اللاتينـي":

تعتبر دول القوس اللاتيني، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال و مالطا جزءا حيويا من الإتحاد الأوروبي، استراتيجيا و جيوسياسيا و امنيا بالنسبة لهذه الدول و بالنسبة للاتحاد الأوروبي بصورة عامة، فجيوسياسية الإقليم حيوية مجدا بالنسبة لأمن المنطقة (جنوب غرب أوروبا) و بالنسبة لأوروبا برمتها و خاصة الإتحاد الأوروبي، إنّ دولا كفرنسا و إيطاليا تعتبر من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، ثم تأتي اسبانيا و البرتغال من حيث الأهمية في الإقليم، و بالتالي فالرهانات الأمنية للمنطقة تعتبر الأساس رهانات أمنية لكل دول الاتحاد الأوروبي. و لعلّ من أبرزها يشكل تهديدا لهذا الجزء الجيوسياسي من أوروبا هو: الهجرة،.....الجريمة المنظمة و أسلحة الدّمار الشامل ... و على المدى البعيد شيخوخة مجتمعاتها.

1/ الهجـــــــرة:

الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة، تنتج عن دوافع سياسية، اقتصادية، اجتماعية ... و يمكن أن تكون مرحبا بها اوالعكس، ففي فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي، كانت أوروبا على الخصوص فرنسا من أكثر المناطق استقطابا للمهاجرين، لسد العجز في اليد العاملة لتلبيه حاجة النمو الإقتصادي الكبير و السريع، لكنها في مجملها تحولت إلى الإنطباع الثاني (غير مرحب بها) خاصة في العقدين الماضيين، حيث حوّلت الأحداث و الوقائع و الخطابات السياسية مسألة اجتماعية إلى رهان أمني، خاصة و أنها تزامنت مع ثورة في الدراسات الأمنية و مفهوم الأمن الذي انتقل من مفهوم أمن الدولة إلى أمن الأفراد فالأمن الشامل، ذلك ما دفع بالكثير من السياسيين و المتصرفين في أوروبا و في المنطقة المعنية بالدراسة إلى زرع الريبة و الخوف من الأخر.

هذه الحقيقية وجدت لها مبررا في بعض كتابات باري بوزان الحرب الثقافية الباردة، حين اعتبر أن الهجرة والمهاجرين سيشكلون العائق الأكبر أمام تطور الغرب و التهديد الذي يواجه الهوية الفرنسية، بالإضافة إلى كتابات صموئيل هنتغتون في كتابة صّدام الحضارات. [1]

---

(1) - Bertrand Badie and other, Migration : **a new perspective**, **Building Global Governance**, Editions la Découverte, Paris 2008, P11.

إنّ مثل هذه الكتابات هي بمثابة صفارات إنذار لمجتمعات الغرب أوروبا و منظوماتها القيمية التي يعتقدون أنّها الأصلح للبشرية بعد انهيارا الشيوعية.

و تقوم به الدوائر الرسمية في فرنسا من تطبيق على الحريات و النشاطات و المراقبة و المتابعة لمهاجرين لمؤشر صريح فيما تشكله الهجرة من إرباك للسياسات العامة لهذه المجتمعات، و لم يمكن الأمر مختلف في دول القوس اللاتيني الأخرى، حيث أيّدت ايطاليا و اسبانيا الإجراءات و الخطوات التي أقدمت كلّها فرنسا بحجة أنّها إجراءات أمنية ليس إلاّ.

و بالنظر لبعض الأحداث (تفجيرات ميترو باريس 1995 و قطار مدريد 2004)، يزداد ساسة الغرب و خاصّة العنصرين و المتطرفين منهم، اقتناعا أنّ الجريمة، و الإرهاب ينموان و يتعاظمان في أحضان الهجرة.[1]

و ما زاد الأمر سوءا هي الهجرة غير الشرعية، التي تؤرق دول جنوب غرب أوروبا، التي شهدت شواطئها الآلاف من قوارب هجرة الموت.

2/ الإرهـــــــاب:

أضحى مصطلح الإرهاب كثير التداول في الخطاب السياسي في السنوات الأخيرة و هو ليس بالجديد على البشرية، بل هو قديم قدم الإنسان، و إن تعددت صورة و أشكاله وطبيعته. و مفهومه، فهو فعل يلحق بالناس أدى إضرارا معنوية و مادية، و المفهوم المعتمد من قبل الغرب عموما هو التعريف الذي قدمه الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في الذكرى60 لميلاد هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 2005 و هو كالآتي:[1]

"كلّ فعل يهدف إلى قتل و جرح المدنين أو غير المقاتلين و الذي بفعل الطبيعة و السياق الذي ارتكب فيه، يمكن أن يكون له أثر إرغام شعب أو حمل دفع حكومة أو منظمة دولية لتأخذ قرارا أو التخلي عن قرار بطريقة ما".[2]

إنّ هذا التعريف لا يشكل توافقا عاما لمفهوم الإرهاب، لكن هناك اختلافات و تحفظات خصوصا و أنّ المفهوم يخلط بين طبيعة الإرهاب و المقاومّة كحق تكفله كل الشرائع.

---

(2)- حمدي ولد الداه، **الهجرة غير الشرعية: بين أمنته الرهانات الاجتماعية و إشكالية التنبئة على الرابط** www.anbaainfo/spipphp يوم 2011/08/07.

بالنسبة لقادة دول القوس اللاتينيي، فهي تتبنى هذا المفهوم طالما ا يستجيب لرؤاها حول ما تعرضت له بلدانهم و سعو بهم من أعمال كنف و ترهيب مادي و معنوي، نابع من الداخل أو بتأثير من عوامل خارجية، حين تعرضت فرنسا و اسبانيا إلى عدّة أعمال (إرهابية) سنة 1995 و 1996 في محطات ميترو باريس و سان ميشان و بورت روايال port royal و التي ترجعها فرنسا إلى ما كان يحدث في الجزائر في تسعينات القرن الماضي[3]. كما عرفت إسبانيا اعتداءات قطار مدريد في 11 مارس 2004، ناهيك عن المحاولات التي تمّ إحباطها في هذا الجزء (القوس اللاتينيي) من أوروبا فمثل هذه العمليات و التهديدات المتواصلة. كما تعاني دول القوس اللاتيني إرهابا داخليا لحركات انفصالية ، لحركة إتيا الباسكية[(3)]

ETA EUSKADI) Pays Basque et Liberté (TA ASK ATasuna

التي تنشط غرب أوروبا منذ حوالي 40 سنة، و ما تزال تنشط على الرغم من تراجع عملياتها و يتمثل أهمّ مطلب لهذا التنظيم في الاستقلال عن اسبانيا ، و ما يشكّل رهانا أمنيا لاسبانيا و فرنسا التي تعتبر بدورها هدفا لهذا التنظيم و هو الإقبال المتزايد للشباب في إقليم الباسك على اعتناق أفكار التنظيم . الأمر الذي دفع بالسلطات الإسبانية و الفرنسية إلى السبق و التعاون الأمين و الإستعلاماتي و القانوني لمحاصرة نشاط هذا التنظيم .

بؤرة أخرى تهد أمن جنوب غرب أوروبا هي جبهة التحرير الكورسيكية FLNC))(FRONT) de libération national corse في جزيرة كورسيكا جنوب فرنسا التي تعود أولى نشاطاتها المسلحة إلى شهر أوت 1975 حول ما يعرف بمسألة أليرية "affaire d'Algeria" عندما أراد أحد قادة التنظيم تحريك الرأي العام في كورسيكا حول الوضعية الفلاحية للجزيرة ، و كان مسلحا ، و لم تتوان الحكومة الفرنسية في الإسراع لوضع حد لهذه المسألة، و التي أسفرت عن عدّة قتلى من عناصر الأمن الفرنسي [(4)].

---

(1) - La Documentation Française **la France face aux térrousine**, Livre blanc du gouvernement sur la sécurité intérieur face au terrorisme, 2006, P 07.

(2)- Ibid, P08.

(3) - Gorka Landa buru, **un après Madrid l'Europe face au terrorisme**, **I**ris, 2005, P15.

(4)- زيد مرهون، عبد الجليل،"الأمن الأوروبي في معادلة الراهنة"، في الوقع:

http://www.alriyadh.com/2003/06/27/article 20810.html

فكانت هذه العملية بداية أصولة الحركة .... التي تطورت مطالبها إلى استقلال الجزيرة، فكان بذلك ميلاد لجهة تحرير كورسيكا، و أسفر نشاطها سلسلة من العمليات (اغتيالات و تفجيرات) على مستوى الجزيرة و فرنسا القارية

و تتمثل أهم مطالب هذا التنظيم المسلح في – الاستقلال السياسي لكورسيكا عن الدولة الفرنسية المختلفة لأراضيهم.

– ترقية اللغة الكورسيكية و إجبارية تعليمها في الجزيرة.

– الحد من المنشآت السياسية في الجزيرة و تعويضها بتنمية اقتصادية مستديمة.

–الإعتراف بقانون السجين السياسي لأفراد التنظيم.

فإذا كان جنوب غرب أوروبا تميّزه هذه الحركات الإنفصالية / الإرهابية و التي تشكل رهانا أمنيا .... قد بدأت عملياتها تتراجع في السنوات الأخيرة فيما كان عليه الحال في العقود الماضية فإنّ أوروبا بصورة عامة و خاصة الفرنسية منها ، تواجه اليوم تهديدا خطيرا يتمثل في جماعات اليمين المعادلة لمهاجرين و لبعض السياسات العامة التي تنتهجها دولهم و الأخطر في الأمر أنّ هذه الجماعات و التي ينتمي بعضها إلى أحزاب سياسية يمينية ، أنها تحولت من الخطاب السياسي و الدعائي إلى العمل الميداني (العمليات الإرهابية) ضد الأجانب و مصالحهم.

3/ أسلحـــــة الدمـــار الشامـــل:

شكل أسلحة الدمار الشامل بالنسبة لأوروبا بصورة عامة، و دول جنوبها بصفة خاصة (كونها دول متوسطية شارك دول جنوب المتوسط فضاء تميزه بعض النزاعات و التوترات الناتجة عن حسابات جيو سياسية و جيو إستراتيجية) تهديدا عالي الخطورة .[1]

إنّ التحوّل في مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة، و التركيز على الطبيعة غير عسكرية للأمن، لم تمنع من مواصلة التسلح سواء في شرق المتوسط أو في غربه، لأنّه هناك سباق حقيقي للسلاح التقليدي المتطوّر، و تدعيم و تقوية القدرات العسكرية ماديا و بشريا (المضلة الأمنية) فوضعه العداء و التوتر التي تميز بعض نجوم المتوسط، هي التي تتحكم في علاقات القوّة الإقليمية، و أي تعبير في هذه العلاقات يعتبر مؤشرا على إعادة صعود درجة التوتر للنزاعات في المنطقة لكن في غرب المتوسط يصلح الإشكال بحدّة أقل، بالنسبة لدول القوس اللاتيني لا يطرح الأمر كإشكال ، كونها ديمقراطيا متعايشة (نظرية السلام الديمقراطي)، و تنتمي إلى تكتلات اقتصادية (الإتحاد الأوروبي) ،

و أخرى عسكرية (منطقة الحلف الأطلسي) ، و تملك إحداها (فرنسا) السلاح النووي، ما أنها دول متفوقة تكنولوجيا من حيث

---

(1)– بن عنتر، عبد النور، ***"الدفاع الأوروبي والأمن العربي"***، ***شؤون الأوسط***، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد 31، سبتمبر 1997

الصناعات العسكرية، بل من دول مصدرة في معظمها للأسلحة التقليدية ، لكن ما تخشاه دول المتعلقة هو الإخلال ببعض الاتفاقيات الدولية حول الأسلحة التقليدية

(الصواريخ طويلة المدى) الذي يمكن أن تحوزها دول جنوب المتوسط ، أو أسلحة كيماوية أو بيولوجية تنفذ بها عمليات نوعية على أراضيها من طرف جماعات إرهابية من الداخل أو الخارج بالإضافة إلى تداعيات أي نزاع مسلح في المنطقة على جنوب غرب أوروبا.

و بالنسبة لدول المغرب العربي يسجل فيها نوع من السّابق على اقتناع الأسلحة التقليدية، بريّة بحرية، جوية، بين الجزائر و المملكة المغربية الأهداف إستراتيجية، خاصة و أنّ العلاقات بين البلدين لم تصرف تطبيعا كاملا منذ الاستقلال، جرّاء مشاكل الحدود و قضية الصحراء الغربية و على الرغم من مواصلة المغرب لمطلبه في استرجاع مديتني سبة و مليلة المحتلتين من طرف اسبانيا منذ حوالي خمسة قرون ، لم ترق المسألة بين الدولتين إلى نزاع مسلح باستثناء بعض الاستعراض المغربي سنة 2003. [1]

في سياق العولمة المتصاعدة، و ما رافقها من مبادلات و اعتماد متبادل للأموال و السلع و الخدمات و نقل الأشخاص ، و بروز الكثير من المخاطر جرّاء ذلك، أصبح أمن الدول الداخلي و الخارجي مترابطين / متفاعلين إلى حد كبير، و منه تطور مفهوم الأمن، إذ أصبح كل ما يؤشر الحياة العامة المواطنين و مصالحهم من صميم الأمن ، و عليه علاوة عن الرهانات الأمنية سلفا ، تشغل دول القوس اللاتيني أشغالات أمنية أخرى .

الجريمـــــة المنظمـــــة :

جيوسياسية المتوسط و دول القوس أللاتينيي تجعل منها هدفا رئيسيا مجرمة المنظمة. فمشاطئتها. للمتوسط، و قربها من إفريقيا المحملة. بالكثير من المشاكل و ... (الفقر، البطالة، سوء ... الرشوة، الفساد، الهجرة السرية...) كلّها عوامل محفزة على أنشار و تطور الجريمة المنظمة و بحكم الجوار فأوروبا عموما و قسمها الجنوبي الغربي خصوصا، معرضة أكثر من غيرها للجريمة المنظمة ، كالتهريب و الاتجار بالمخدرات و البشر و الأعضاء البشرية و الأسلحة و المعادن الثمينة... و غيرها،[2]

---

(1)- ناجي عبد النور،"**الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**"، من أعمال **الملتقى الدولي** حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 29- 30 أفريل 2008.

(2)- غالي إبراهيم،"**دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم**"، في الموقع: **http://www.islamoline.net**

هذه النشاطات اللا قانونية تضعف و تعوض البيئة المنية لدول الجوار بالنسبة للقوس اللاتيني، و تداعيات ذلك من دون شك مرشحة لتكون تهديدات مباشرة و غير مباشرة لأمن المتوسط العربي.

فشـــــــل الدولـــــة :

هذه الظاهرة تؤرق الكثير من البلدان النامية والمختلفة مما صعب على هذه الدول مواجهة مستجدات هذا السياق ، و بالتالي تفاقم المشاكل الداخلية المتعددة و المتنوعة (ضعف التنمية، سوء السير، الفساد، استقلال السلطة و ضعف مؤسسات الدولة) . [1]

الأمر الذي أدى تراجع مؤسسات الدولة و هيبتها و سيادة معايير أخرى في المعاملة يدل القانون ،كما يشكّل فشل التحول الديمقراطي في هذه البلدان منطلقا للفوضى و الاضطرابات و الاحتياجات و التي يدور قد تؤدي إلى انفلات امني يقود الدول للانهيار التام لتصبح مسرحا للإرهاب و الجريمة فالنسبة لدول الجنوب غرب أوروبا بمثل هذا رهانا و تهديدا و رهانا و أمن مصالحها جراء ما سيفرز من تداعيات .

النزاعـــــات الإقليميـــــة :

تشكّل بدورها تهديدا أمنيا مباشرا و غير مباشر على غرب المتوسط، يستهدف الدول والمواطنين. و المصالح فالنزاعات في المتوسط (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التركي، اليوناني و منطقة البلقان.. و قضية الصحراء الغربية).[2]

و منذ مطلع سنة 2011 الثورات العربية و تداعياتها على المشهد السياسي و الساحة الأمية في المتوسط ، يفقد المنطقة أمنها و سلمها و استقرارها، و يعرض الإنسان و منجزاته إلى التدمير و التخريب، و الذي بدوره يكون دافعا لبروز الكثير من المظاهر (الجريمة، الإرهاب، الهجرة) و هي كلّها مقوضات لأمن وحداتها السياسية و لأمن و استقرار دول الجوار المتوسطي بصورة عامة.

---

(1) - F.M.I Regional Economie out lou**k**, **Middle est**. **and central Asia**, Octobre 2009.

(2) - Institut thomas more, **pour une sécurité durable du M**aghreb info**@Institut thomas–more**.**org**.**avril 2010**, **p 08**.

جنــوب المتوســط : دول المغــرب العربــي

تتشكل منظمة المغرب العربي جغرافيا و جيوسياسيا من الجزائر و تونس و المملكة المغربية و ليبيا و موريتانيا و الصحراء الغربية، فهذه المنطقة الجيو سياسية و الجيو- إستراتيجية تشكل فضاءا بالغ الأهمية في الحوض العربي للبحر الأبيض المتوسط، فهي بمساحتها و عدد سكانها و اختلاف اقتصادياتها و نظامها السياسية على الرغم من ا لقواسم المشتركة، تمثل بيئة أمنية متميّزة سواء على المستوى الإجتماعي، الإ قتصادي والسياسي و الأمني.

(Produit) (PIB تغذي الإ ضطرابات و الإ ستقرار من جهة اقتصادية، يشير صندوق النقد الدولي إلى أنّ نسبة)

نموّ الناتج الداخلي الخام (intérieur brut

تراوحت بين سنتي 2000 – 2008 بين 4 و 5% سنويا بدول المغرب العربي الخمس ، و يعتبر ذلك تميز كاف مقارنة بفضاءات جغرافية أخرى لجنوب شرق آسيا.

و حسب البنك العالمي، فإنّ منظمة المغرب العربي ملزمة باستحداث ما يقارب 16 مليون منصب شغل بين سنتي 2000 و 2016 فمعدل البطالة المقدر بـ 12,8% يرتفع نسبة أكثر لدى الشباب بـ 37% في المملكة المغربية و 66% في كلّ من الجزائر و تونس ، يضاف إليها غياب العدالة الإقتصادية و الإجتماعية و نقص في شرعية الطبقة السياسية و حتى شرعيّة بعض الأنظمة السياسية و ذلك ما يشجع على الكثير من الإضطرابات الإجتماعية و الإحتجاجات .... في معظم الدول المغاربية ، لمطالبة بالنقل و توفير المواد ذات الاستهلاك و محاربة الرشوة و الفساد و حتى و إن كان للأزمة المالية العالمية استوفي ذلك .

الأمر الذي إلى عودة الإحتياجات والإ ضطرابات من جديد ، برفع سقف حدّ المطالبة برحيل الأنظمة الحاكمة و قادتها (تونس و ليبيا) و أقل حدّة في الجزائر و المملكة المغربية وموريتانيا.

العامـــــل الديمغرافـــي و الهجـــرة :

بالنسبة لهجرة المغاربة باتجاه أوروبا بصورة عامّة و جنوب غربها بصفة خاصّة، فهي مسألة ذات طبيعة خاصّة لبعدين و عاملين أساسيين ، و هما الجغرافيا و التاريخ ، الأمر الذي دفع عدد المغاربة في أوروبا إلى 2,5مليون مهاجر سنة 2004، معظم هذا العدد يعيش في فرنسا وحدها، و يعود ذلك إلى الظروف العامة الإقتصادية الإجتماعية و السياسية و ارتفاع نسبة البطالة مقابل نمو ديمغرافي سريع، الذي شكل دافعا رئيسيا لهذه الهجرة، التي كانت تتم بطريقة قانونية في ستينات و سبعينات القرن الماضي، ثم أصبحت هجرة غير شرعية في مجملها ابتداءا من ثمانيات

القرن الماضي، و أمام تواصل النمو الديمغرافي و تدهور الأوضاع المختلفة في البلدان المغاربية ، ترشح هذه الهجرة للتفاقم أكثر و التي ستكون لها تداعيات مختلفة و مؤثرة على البلدان المغاربية و البلدان الأوروبية.

فبالنسبة لبلدان المغاربية ستكون لها آثار سلبية مباشرة على التنمية و التقدم إذ مست الطبقة المثقفة و المتعلمة ، و أقل ما يخلف دول الضفة الشمالية هي تقارب في القيم و الحضارة و صعوبة الاندماج وانتشار الجريمة.

هجرة من نوع آخر تهدّد أمن الدول المغاربية في كلّ أبعاده و هي الهجرة القادمة من جنوب الصحراء، سواء للعبور نحو أوروبا "الهجرة السرية" أو المكوث بدول العبور، و لهذه الأخيرة أيضا انعكاسات خطيرة اجتماعية و اقتصادية و أمنية (الأمراض، التزوير، الجريمة ، المخدرات) و تصل الأرقام إلى حوالي 100.000 إفريقي من جنوب الصحراء يعيشون و موريتانيا سنة 2006 ، و ما بين مليون 1,5 مليون في ليبيا، و بعض عشرات الآلاف في المملكة المغربية و تونس.

و كانت هذه الهجرة تخص مدن يعينها كمدينة تمنراست في الجزائر و سبهة في ليبيا حتى أصبح الأفارقة من جنوب الصحراء يشكّلون حوالي 40%من مجموع سكان هذه المدن، لكن في السنوات الأخيرة أصبح تواجههم ..... و بارزا حتى في مدن الشمال التي أصبحت بعض أحيائها تعرف بالأحياء الإفريقية

عوامـــل التوتـــر: مهـــدّدات الأمـــن :

يختلف تأثيره هذه العوامل في منطقة المغرب العربي من دولة إلى أخرى، و يعود ذلك بالأساس إلى طبقة أنظمة الحكم و عوامل التهديد و كيفية مواجهة كل دولة لها و معالجتها.

– الإرهـــــــــاب:

تشكل ظاهرة ما سميّ بالإرهاب رهانا أمنيا كبيرا في منطقة شمال إفريقيا و المتوسط و العالم بغض النظر عن أسباب الظاهرة و أهدافها، فهي تشكل مصدر تهديد و اللااستقرار لكل المنطقة و تداعياتها خطيرة جدا ليس على الجانب العسكري للأمن فحسب ، بل على أمن الدول والمجتمعات راهنا و مستقبلا .

فعلى الرغم ممّا قدّم من سياسات معالجة و مجهودات من طرف دول المنطقة و على رأسها الجزائر، و ما تزال منطقة المغرب العربي و الساحل / جنوب الصحراء منطقة نشطة و مستهدفة يذكر أن الجزائر كانت أولى دول منطقة المغرب العربي التي شهدت الظاهرة و تداعياتها ما تزال قائمة ، لكن يدرجه أقل من تسعينات القرن الماضي، هذا لا يعني أن بقية الدول المغاربة في منأى عنها، حيث برزت في نهاية الثمانيات و بداية التسعينات تحديد التنظيمات الإرهابية كالجماعة الإسلامية للدعوة والقتال (GSPC) .

. Groupe Islamique des Combattants Libyens في الجزائر و الجماعة الإسلامية للقتال (GICL)

إ لى جانب السلفية الجهادية في المملكة المغربية ، و شهدت معظم دول المغرب العربي عمليات إرهابية متنوعة و متفرقة لكن أقل إشاعا و حدّة ممّا كان يحدث في الجزائر و بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة الأمريكية ، تغيرت نظرة أمريكا و العالم لهذه الظاهرة ، و جاء غزوّ أفغانستان ثم العراق ، فوجدت الجماعات الإرهابية في ذلك نوعّا من الشرعية لنشاطاتها خاصة بعد بروز اسم القاعدة التي تبنت الجهاد ضد الغرب و نتيجة لتطوّر عمليات التنسيق بين الدول و أجهزة أمنها، و كذلك الحال في منطقة المغرب و الساحل ، قل نشاط الحركات المسلحة في الشمال يقتصر على عمليات استقراضية متفرقة سواء في الجزائر أو المملكة المغربية أو مورتيانيا، لكن توجيه نشاطاتهم نحو الجنوب (منطقة الساحل و الصحراء) و انحلال الجماعة السلفية للدعوة و القتال و انضمامها لتنظيم القاعدة ليصبح تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

المطلـــــب الثاني : التصـــورات الأوروبيـــة للتهديـــدات الأمنيـــة

1– المفهـــوم الأوروبـــــي للأمـــن :

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط يتم بالتعقيد، حيث أنه لا يقتصر على تحقيق الإستقرار و السلم و لكنه يتمثل إلى جانب ذلك الإهتمام بقضايا أخرى تعكسها كلمات مثل : الشراكة ، التسلح ، إدارة الأزمات ، الدبلوماسية الوقائية و الحد من النزاعات، فض المنازعات بالطرق السلمية، و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و المخدرات.

– تؤكد النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط على أنّ الأمن في المدى الطويل لا يمكن الحصول عليه، و لا التنبؤ بإمكانية بقاء الوضع القائم على ما هو عليه، و لكن يمكن لهذا الوضع أن يكون شاملا في المنطقة و بالتالي تبقى مهدّدات الأمن واضحة و معروفة لهذا فالإتحاد الأوروبي يرى بأن الوسائل العسكرية و السياسية و القوّة، تعتبر جزء من إطار و مقاربة أوسع تتضمن كل الحقول و مجالات العمل الخارجي ، من خلال تحديد الأهداف و الوسائل، لأن أساس عدم الاستقرار و اللاأمن متنوع ، لهذا فإن التوجه متعدّد الأبعاد في التعامل مع الذي يرتبط و يرتكز على أهداف Proactive القضايا الأمنية في منطقة المتوسط و الذي يؤكد على المقاربة المتجدّدة و الإستباقية السياسة الأمنية بدلا من التهديدات.

يتصرف الإتحاد الأوروبي من خلال السياسات و المقاربات الأمنية ككتلة واحدة في التعامل مع الطرف المغاربي، كل دولة على حدى. يعتبر الإتحاد الأوروبي و دولة ككل عرضة للتهديدات الأمنية و التي في الغالب تصدر من الضفة الجنوبية عموما و المنطقة المغاربية على وجه الخصوص باعتبارها الأقرب جغرافيّا و الأقل أمنا.

تجلت إشكالية الأمن في منطقة غرب المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه .المرحلة ، و ما تلاها من تفجر للنزاعات الداخلية ، و تداعيات حرب الخليج الثانية و الثالثة، و تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، و احتدام التنافس احتدام التنافس الأوروبي– الأمريكي على المنطقة المتوسطية ، موجهة الشعبية الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ بداية عام 2010 . كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة ، جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

و يعتبر الإتحاد الأوروبي بصفته من بين الفواعل الأساسية في السياسة العالمية ، و بحكم علاقاته التاريخية بالمنطقة المتوسطية، من أكثر المتأثرين بهذه التحولات التي تنعكس مباشرة على مستوى بناء ترتيبه الأمن ، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات التي تتحكم في قوّته و آليات تحقيق استقراره ، و باعتباره منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة بالأمن الأوروبي بكلّ أبعاده.

التهديدات الأمنية في المتوسط حسب المقاربة الأوروبية

أقررت التحولات السنوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات و الإدراكات حول الأمن و التهديد، من حيث المفهوم، المصدر و الطبيعة، فعلى عكس التهديد الجديد شاملا و مركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي ترتكز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب و بالتالي فقد تحوّل الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية – أصبح جنوب المتوسط العدوّ الجديد ، و البديل بعد أفول العدّو التقليدي ، و أصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما، و مهما يكن يمكن رصد هذه التهديدات حسب الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003)، حيث.إشارات الوثيقة إلى أنّ التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا هي: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل ، فشل الدولة، الجريمة المنظمة و الهجرة غير شرعية.

1– **الإرهاب الدولي** : ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الإرهاب الجديدة.

و تظهر المنطقة الأورومتوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي و سياسي ، و موقع إستراتيجي و ثروات. [1]

حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلى إرهاب عبر– وطني [2]

---

(1)-Adam D. Rotfeld."**L'Union a–t–elle Besoin de PESD2** » **Politique Etrangèr**e, N° 02, 2004.P.366.

(2)– عبد الرقيق كشوط، "**مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها**"، **من أعمال الملتقى الدولي**:" الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق"، جامعة قسنطينة، أفريل 2008، ص286.

و قد ساهمت هذه الأحداث بشكل فعّال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية فقد صنّف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحدّيات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرّض العديد من العواصم الفرنسية إلى اعتداءات و تفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة.و يتعلق الأمر: بتفجيرات باريس، مدريد، العمليات على قطار الأنفاق في لندن (2005).

2 – أسلحـــة الدمـــار الشامـــل:

على المستوى البشري و المادي و البيئي و امتداد تأثيراتها الزمانية و المكانية، تعتبر خطريفوق في حدته و مظاهره الإرهاب الدولي، و لذلك فقد وضعت على قمّة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلّح و ضبطية على مستوى الدولي و الإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، و ما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية ، و انعكاساتها خاصة من جانب امتلاك و استخدام و نشر السلاح النووي.[1]

و السيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة و استخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة.لهذه الأسلحة و تهديده لأمن و استقرار المنطقة[2].

أول من تعرّض إلى إشكالية فشل الدولة من مفهوم شبه الدوّل ''Robert Jackson''3**– فشل الدولة**: يعتبر "روبرت جاكسون" " حيث يوضح هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة "Quasis- States لوظائفها في ضمان الاستقرار و درجة الكفاءة على المستوى الداخلي .[3]

بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء و فرض قوّتها السياسية و العسكرية كما ينبغي، لذلك طرح باري بوزان في 1991 موضوع أهمية التمييز بين مفهومي الدولة و "القدرة" باعتبار أن تقدير القوّة أو الضعف يرجع إلى قدرات النظام السياسي في المجالين العسكري و الإقتصادي و إضافة إلى درجة التناسق الإجتماعي السياسي الذي يرتكز بدوره على قدرة النظام في خلق شعور سياسي و اجتماعي، كما طرح بوزان ثلاث مؤشرات لضعف الدولة هي:

---

(1) - Monika Haupel. « **Adapting to transnational terrorism : the UN security cancil's evolving approach to terrorism** », security dialogue.vol,38. N°04, Décembre 2007,P.481.

(2) – جمال ساسي، "**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، من **أعمال الملتقى الدولي**: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص156.

(3) – محمود عبد السلام،"**الأسلحة النووية و عالم القرن الحادي و العشرين**"، **السياسة الدولية**، العدد 101 جويلية 2005، ص232-233.

.

- الافتقار إلى مصادر الشرعية

- العجز عن مراقبة الإقليم.

- طبيعة الهياكل المؤسساتية و قدرتها على ضمان أداء جيّد للوظائف بجميع فئات المجتمع دون استثناء. [1]

4- الجريمـــــة المنظمـــــة :

تعتبر كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتشمل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤثرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطات الدولة.

و يخشى المملكون و الخبراء من إمكانية وجود تنسيق و تحالف ضمني بين ضده التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية و العمل الجماعي . [2]

و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أصبح الحديث عن الإرهاب الدولي الحديث و الجريمة المنظمة الجديدة كظاهرين تعتمدان وسائل تتجه نحو التقارب و التقاطع كإشارة إلى وجود علاقة بينهما، فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الإرهاب تطورت في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث اكتسبت خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة و الثورة التكنولوجية ، و أصبح بمفهوم

الجريمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المتخصصة و مراكز الدراسات. [1]

أدى إلى بروز اتفاق دولي حول محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر بالارم Palerme في ديسمبر 2000، حيث

نشاطات في مواد محظورة و غير شرعية. (تهريب المخدرات، الأسلحة، البناء، و المهاجرين غير الشرعيين).

---

(1) - Herbet M.How.Ambigous order : **Military force in African states**, **USA**, Lynne Rienner, 2001.P11.

(2) - Luke Van Longue Hove, »**Reginalizing Human Security in Africa** »,**UNU CRIS Occasional papers**, **2004**,**P7**.

(3) - Doron Zimmermam, « **The Transformation of Terrorism**, **the new terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal threat perception zuncher beitrage**, 2004.P23.

و مثل هذه النشاطات الإجرامية ترتبط عادة بالدول بالدول الضيقة أو الفاشلة كما أشارت إليه الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي ، حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين ضعف الرقابة على الحدود و يصبح كمحفز لهذه الظاهرة و النشاطات المرافقة لها، كما تبين الوثيقة أن 90% من الهيروين الموجود في أوروبا يأتي من نباتات أفغانستان، حيث تمويل التجارة المخدرات الجيوش الخاصة ، كما تم توزيع معظمه عبر شركات إجرامية في البلقان مما يشكل تهديدا مباشرا لأمن أوروبا.

و انتشار الدول الضعيفة و الفاشلة إلى توثيق الرابطة بين ظاهري الإرهاب و الجريمة المنظمة، و التفاعل بينهما في عدد من الدول ، ليصبح الإرهاب و الجريمة و الفساد ، التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم .

و قد أرجع بعض الدراسيين أمثال : Ted Robert, Gury Ly Bon,

العلاقة بين ظاهري الإرهاب و الجريمة إلى نظرية "الحراك الإجتماعي" و تحليل النزاعات، و علم الإجرام.

و يقدمون تفسيرات بأنّ الإنكماش الإقتصادي ، و الظروف الإجتماعية الصعبة ، و غياب فرص العمل للأفراد، يساهم في تزايد الجريمة المنظمة و التجارة غير الشرعية ، و إمكانية التقاطع مع المنظمات الإرهابية التي تتقاسم نفس الحيّز

الجغرافي حيث الإمكانيات اكبرلخلق هياكل ارهابية واجرامية متقاربة الإهداف والوسائل والإهداف[1]

4- الهجـــرة غـــير الشرعية: في منطقة المتوسط ، تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة في منطقة شمال إفريقيا و دول الساحل الإفريقي ، و خطر انتقالها إلى أوروبا التي تفرض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، و ذلك بما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن في منطقة المتوسط و الأمن داخل القارة الأوروبية، فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا.فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين و الذي يولد أزمة تعدّد ثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، إذن فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية و التقاء الثقافات. [1]

---

(1) - Gilles Favoral Garrigues, **la criminalité Organisée Transnationale** : un concept à enterrer ? l'économie Politique N°15, 2002,P.09.

(2)- Bassma Darwich, »**l'EURO-Mediterranée comme Enjeu de Société Politique Etrangère** », N°11, 1998, P39.

لذا فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا و صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا بإجماع 82% من أعضاء الأوروبي.[1]

فقد تصدرت قمّة الأجندة السياسية الأوروبية ، و عدا عن أهميتها الجوهرية، فقد أصبحت مؤخرا واحدة من مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي، و اعتبرت إدارة الهجرة "كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون و تنسيق على أكثر المستويات و مع أكثر الفواعل باعتبار بأنه يمكن التحقيق من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك.

و مسألة الربط بين الأمن و الهجرة في الدراسات الأمنية الجديدة، تعود إلى العلاقة بين الهجرة و التقادم الحضاري، و الأمن، أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز و الجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق بمسألتي "الهجرة و التقادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، و اعتبار أنّ الهجرة التي مصدرها الأطراف، و من أهم المخاطر المهدّدة للأمن الإجتماعي للمركز، و ذلك لتهديدها الهوية الحضارية و ثقافة المجتمعات الغربية.

---

(1) - Adam Luedtke, »**Eurogean Integration**, **public Opinion and Immigration Policy** : Testing the Impact of national Identity », **Security Dialogue**, Vol 6 N°83, 2005, P84..

إن الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط يعكس تحوّل الإهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، و تنبيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن ، و لكن تحليل باري بوزان للأمن العالمي يوحي بأنّ الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط و هو المهدد الوحيد أما أمن الجنوب فهو غير مهدد. و هو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد[1] بين الشمال و الجنوب من جهة و أصبحت التهديدات التي هي عبارة عن بناء ذهني و تركيب لخطابات سياسية و اجتماعية ، الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوروبية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، و ضمان استمرارية المؤسسات الأمنية ، و تبرير سياسات الأمنية في المنطقة المتوسطية من جهة أخرى.و بسبب طبيعة هذه التهديدات العابرة للحدود و الأوطان أصبح العامل العسكري غير كاف لحماية الدول لنفسها، فالقوّة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتأسس على مصادر من قبيل القوّة اللينة (Soft Pawer) و أصبح الأمن الّين (Security Sot) يعني **التهديدات غير المباشرة:** كالتهريب ، المخدرات ، الهجرة غير الشرعية الجريمة المنظمة...هذه التحوّلات السنوية مست بدورها منطقة المتوسط لتعرف ديناميت تحوّل نحو هيكلة ترتيب أمني متوسطي جديد يرتكز أساسا على قضايا و مسائل الأمن اللّين .[2]

- **الإدراك الأوروبي للتهديدات الأمنيـةالجديدة في غرب المتوسط :**

إنّ التهديدات الجديدة الناتجة عن مسار العولمة مصدرها كثافة و تعدّد مستويات التفاعل في النظام الدولي، كما وصفها "أولريك بيك" و اعتبرها مجرد مخاطر ذات طابع سوسيو اقتصادي ناتجة عن وجه الحداثة الثانية". محاولا تمثيلها بيانا لتوضيح التحوّل في كطبيعتها، حيث تراجعت الجوانب المادية العسكرية في كتل هذه التهديدات الجديدة و بدأت هيمنة التفسيرات العسكرية المعادلة الأمنية (الشكل 1).[3]

---

(1) - Michela Ceccorulli, »**Migration as a security threat** : **International and External Dynamics in European Union** », Carnet Working Paper, N°65/09/April 2009,P02.

(2) - Barry Buzan,"**New Patterns of Global Security in the Twentu– First Centrury" International Affairs**, Vol 67, N) 03, 1991.PP 447- 448

(3)-عبد النورين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص32.

الشكل رقم 1: رسم بياني يمثل التحول طبيعة التهديدات حسب ULRICK – BECK

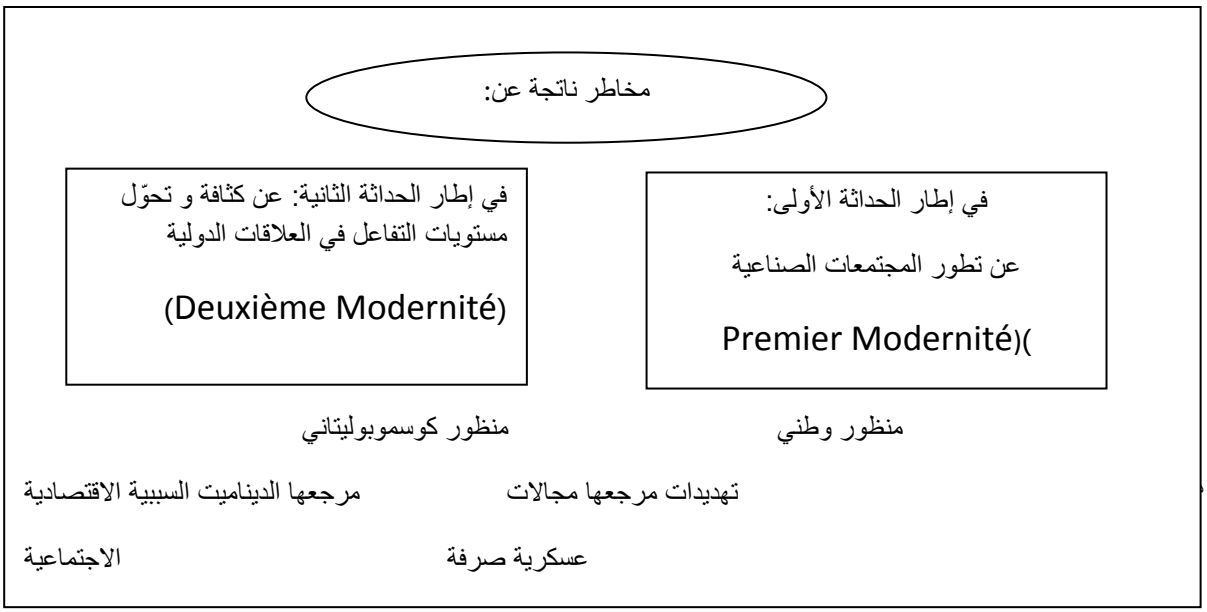

الأوروبيين.[1] الأمن الذي يعكس تأويل هذه التهديدات وفق تغيرات المحيط الدولي .

و مع ذلك لم تبرز البيئة الأمنية الجديدة تغيرا في التهديدات العسكرية للدول أو الأفراد في الدول ، أظهرت وجها جديدا لمخاطر تمثلت في :

- الإرهاب ، الجرائم ، النزاعات و العتق (و علاقاتها بالأمن الشخصي و الفردي للإنسان)

- البطالة، عدم تساوي الموارد و المداخيل، الفقر، المجاعة ، الأمراض و الأوبئة.

- مشاكل الهوية الاجتماعية الأقليات و الهجرة .

و كل هذه المخاطر بمستوياتها السياسية ، الاقتصادية و الثقافية تعد تهديدات للأمن الإنساني ببعده الشامل.

---

(1)- Frederic Vandenbergue, **Introduction à la sociologie cosmopolitique du risque d'unik Beck** **http://www.carin.info/lood.PDF.PHP?!D.Article RDM017-0025-20-01-2008**.

طوّر الإتحاد الأوروبي ضمن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تبناها سنة 2003 مفهوما للتحديات العالمية، افترض. [1]

– **الأمن كشرط مسبق للتنمية** : حيث يعمل الصراع على تدمير النسبة ..... و يشبع النشاط الإجرامي و يراعي الاستثمار و يجعل النشاط الاقتصادي الطبيعي مستحيلا.

– **التنافس على الموارد الطبيعية** : الذي قد يخلق المزيد من الإضطرابات و حركات الهجرة في مختلف المناطق خاصة المنطقة المغاربية تجاه أوروبا.

–**الإعتماد على الطاقة كمصدر قلق** : حيث تعد أوروبا أكبر مستورد في العالم للنفط و الغاز وارداتها تشكل نحو 50%، لذا تزيد مخاوف الإتحاد الأوروبي الذي يستوجب عليه بحلول 2030 استيراد ما يقارب 75% من حاجياته من الغاز و البترول (من خشية تبعيته الخاصة بالطاقة لدول المغاربية)

إلى جانب هذه التحدّيات العالمية، يواجه الإتحاد الأوروبي التهديدات الرئيسية و المتمثلة في:

– **الإرهاب**: خاصة في ظل سعي الحركات الإرهابية على نحو متزايد إلى حيازة الموارد الكافية عبر الشبكات الإالكترونية، و استعدادها لإستخدام العنف غير المحدود.

– **أسلحة الدمار الشامل** : التي يحتمل أن يشكّل تهديدا كبيرا لأمن أوروبا، قد يزيد من احتمال حدوث سباق تسلح بأسلحة دمار شامل، انتشار تكنولوجيا الصواريخ أيضا يضيف عنصرا آخر لعدم الإستقرار: قد يضع أوروبا في خطر متزايد.

– **أمن الفضاء الإلكتروني** : كون الإقتصاديات العصرية تعتمد بصورة واضحة على بنية تحتية قوية من ضمنها وسائل الإتصال و الانترنت، تعدّ الهجمات ضد أنظمة تكنولوجيا المعلومات في دول الإتحاد بعد جديدا لسلاح اقتصادي و سياسي و عسكري محتمل . [2]

---

(1) - Marie- Cerile Milliat, »**Analyses Critique** », **Revue Horizons stratégiques**, Paris, N) 06, Octobre 2007.P5.

(2)- Secure Europe in a better world, European Security Stratégy.op.cit, P2.

– تغير المناخ : وصف بـ عامل مضاعف للتهديدات فالكوارث الطبيعية، تدهور البيئة و التنافس على المصادر قد تزيد من النزاع و في حال اقترانها بالفقر و نموّ السكان تزيد التداعيات الإنسانية . الصحية.و السياسية و منها زيادة الهجرة ، و هكذا أصبحت الهجرة تمثل تهديدا أمنيا بفعل الخطاب الأمني الذي يرتبط عبور المهاجرين و ألاجئين بظواهر الإرهاب، الجريمة الإتجار بالمخدرات ، العنف المدني ، التخلف ، تمرد الأقليات [1]

هكذا تستند التصوّرات الأمنية الأوروبية المتعلقة بالمتوسط على الأسباب الهيكلية غير العسكرية و المحتمل أن تأخذ طابعا عسكريّا مثل انتشار الأسلحة، خاصة أسلحة الدمار الشامل ، إضافة إلى الأسباب غير المباشرة و غير عسكرية كالهجرة و الإرهاب ، انطلاقا من الإدراك الأوروبي بأهميته المنطلقة كاملة لأمنه و استقراره .

و عموما تخص هذه التهديدات وفق المنظور الأوروبي وفقا للجدول التالي : [2]

---

(1)- Didier Bigo, **Polices en réseau**, Paris, Press de Sciences Politiques, 1996, chap v, pp. 258-266.

(2) - بلال قريب ،"**السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور اقطابه – التحديات والرهانات**"، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 2011 ، ص123.

	المـهـددون			
التهديدات	**الأفراد**	**المجموعات الاجتماعية**	**الحكومة**	**العالم**
الأفراد	الجريمة جرائم			الحروب النووية
المجموعات الاجتماعية	الجرائم	الإبادة الجماعية	الحروب الأهلية	
الحكومة	انتهاكات حقوق الإنسان	الإبادة، الجرائم السياسية	الحروب، العقوبات الاقتصادية	
العالمية	الفقر، الحوادث، التلوث	الاحتباس الحراري	الاحتباس الحراري	
غير بشرية	المرض، الكوارث الطبيعية			كوارث الفضاء كاصطدام المذنبات

المطلب الثالث : مفهوم الأمن و مدركات التهديد لدى الدول المغاربية :

إن مفهوم الأمن و كما لاحظنا سابقا، يتميّز بالغموض و الفوضى و غياب الإجماع بين.الدارسين حول الهدف و هو بقاء الدولة غير أن هذا المفهوم الضيّق و الذي يمكن توسيعه عبر تعريفات Buzan و Wolffers كون التهديد مرتبط بالقيم المركزية و التحرر من الخوف، لكن السؤال هو حول ماهية و المعاير التي تهدد خصوصا في دول المغاربية .

إنّ المقصود بمدركات التهديد هو كما يحلل Buzan الأمن، حيث يقول: أنّه لما للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات و الإنكشاف الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه، عندما يمكن أن تعطي معنى الأمن القومي كمشكلة سياسية، فللا أمن يعكس التهديدات و الإنكشافات الدولية منه يمكن القول بأنّ سياسة الأمن القومي إمّا أن تتجه نحو الداخل لتخفض من انكشا فات الدولة نفسها، و أمّا نحو الخارج لتنقص من حدّة التهديد الخارجي، بالتصدي لمصادره، و إذا كانت الانكشافات محدّدة و ملموسة فإنّ التهديد قد يكون صعب التحديد و ذلك لسببين [1].

1- مسألة الذاتية و الموضوعية في التهديد، أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أنّ التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

2- صعوبة التميز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي، و تلك تظهر كنتيجة للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية . [2]

---

(1) - بونوار بن صابم ، بن بختي، عبد الحكيم،"**رهانات الأمن في المنطقة المغاربية**"، من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009،ص77.

(2) - عبد القادر بن حمادي ،"**التوازنات الإقليمية في المغرب العربي من منظور إستراتيجي**"، من أعمال **الملتقى الدولي** حول : التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، يومي:03- 04 نوفمبر 2009،ص23.

و في هذا الإطار يمكن الربط بين مسألة مدركات التهديد و هوية المهدّد، أي القيّم المهددة و التي يعتبر إشكالا في حدّ ذاتها و تطرح أسئلة عند التطرق لمفهوم الأمن لدى الدول المغاربية، أي هذه القيم التي يتعين حفظها و حمايتها: البقاء الدولاتي أو الرفاه الاقتصادي أو الهوية ... و الحريات الأساسية ... أو امن النظام السياسي . [1]

- **خصائـــص الـــدول المغاربيـــة :**

تحدّد الجغرافيا و التاريخ عموما ملامح البيئة الأمنية لأي بلد أو منطقة معنية، و بحكم موقعها المركزي في العالم . (موقع الدول المغاربية) و أهمية فالدول الذي يمكن أن تلعبه مجموع دول هذه المنطقة في المسألة الأمية في غرب المتوسط بمختلف أبعادها، هو دور محوري و لا يمكن تجاهله أو الاستهانة به، لكن يشترط أن تدرك هذه الدول مكانها المتميزة التي تحتلها ثم أن تعرف كيف توظف كل إمكانياتها و تتصرف بعقلانية في الجولات التفاوضية التي تخوضها مع الأطراف خاصة الطرف الأوروبي .

لهذا يمكن توضيح النقاط التي تعتبر هامة لهذه الدول و التي يجب تنميتها و استقلالها بطريقة ناجعة و الجانب الثاني يشمل نقاط الضعف و التي تستلزم على هذه الدول تجنبها و تطويرها لتفادي استقلالها من الأطراف الأخرى بشكل يهدّد أمنها بشكل عام .

الجانـــب الأوّل :

*** ما تشكله الدول المغاربية[2]**

و هي نقاط القوة التي من خلالها إذا أحسنت استغلالها يمكن تحقيق جانب من التقدم و ... على مستويات عدّة ساعد على الخروج من دائرة الفقر و التخلف و من بين أهم هذه النقاط :

*** الموقـــع الجغرافـــي :**

يعتبر الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه المجموعة من الدول هو موقعا ممتازا بكل المقايس ممّا جعلهم في صدارة الاهتمام من طرف كل القوى الدولية بدون استثناء ، و من بين أهم المؤشرات التي تبين مدى أهمية هذا الموقع نجد :

---

(1) - ينون مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 343 – 334.
(2) - المرجع نفسه، ص 345.

*** الثـــــروات:**

توجد لدى الدول المغاربية ثروات طبيعية هائلة و على رأسها البترول و الغاز و الدول الشمالية و كذلك القوى العالمية الأخرى هي في أشدّ الحاجة إلى هذه السلع الأولية ممّا يجعلها تحرس على إقامة علاقات مع الدول المغاربية ، و إضافة إلى هذه الثروات نجد المساحات و المناخ اللازمين لخلق ما يعرف بالطاقات الممددة لشساعة مناطق الصحراء في بعض الدول المغاربية بالاعتماد على الطاقة الشمسية ، الأمر الذي جعل من هذه الدول مركز استثمار حقيقي من الطرف الأوربي و باقي الأطراف الفاعلة الأخرى . [1]

*** الســـــوق الإقتصاديـــــة :**

هي المجموعة من الدول تمتلك سوقا، اقتصاديا واسعا يعتبر هدفا لكل الشركات العالمية الكبرى، و كذلك الدول الصناعية التي كثيرا ما تعاني من عملية تسويق لمنتجاتها الصناعية، لأن هذه الدول ... دولا مستهلكة و تملك في نفس الوقت قاعدة شعبية واسعة و سوق استهلاكية لمليون ساكنا بالإضافة المدركات الاجتماعية لهذه التركيبة السكانية المتأثرة بنمط العيش الغربي ممّا يزيد في أهمية هذه الدول كسوف ناجح بكل المعايير . [2]

*** المسافـــــة القصـــــيرة من أوروبـــــا:**

و هذا يعتبر عاملا مشجعا سواء فيما يخص عملية تسويق المنتجات و تكاليف نقل هذه السلع أو فيما يخص البحث عن فرص الاستثمار غير المكلفة و ذات العائدات المضمونة.

*** العامـــــل البشـــــري:**

إنّ نسبة الشباب لدى سكان الدول المغاربية ... في حين نجد هذه النسبة عكسية لدى الدول الأوروبية، ممّا يجعلهم في بحث دائم على يد عاملة مؤهلة في احتياجاتهم المختلفة، المر الذي تريد من أهمية العامل البشري في الدول المغاربي ، حيث يعتبر الاستثمار في هذا الجانب

---

(1) – أحمد سليم البرهان، **مصادر القوّة العربية و السياسية الخارجية الأمريكية: إمكانية التأثير و التأثر، المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، 2007،ص ،87.
(2) – ينون مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 245.

بكل المقايس و ممّا يساعد في ذلك زيادة التقارب و التداخل بين السياسات الأوروبية و سياسات الدول المغاربية في التعامل مع قضايا الهجرة و تطورها .

*** السياحة كمصدر بديل:**

تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق جاذبية للسياحة العالمية إذا ما استغلت المعطيات و الموارد السياحية بشكل فعال من طرف الدول المغاربية ، و التي تستقطب عدد مناسبا فيما يخص عدد السياح و هذا راجع إلى المناخ و كذا جملة الموارد السياحية المرتبطة بهذه المنطقة خصوصا ، و بالتالي يمكن الإعتماد على الجانب السياحي كبديل للموارد الإقتصادية الأخرى من العملة الصعبة و تحقيق التنوع في مصدر المداخيل الوطنية

الجانـــــب الثانـــي :

النقاط السلبية لا تدعم دول المغرب العربي:

هذه النقاط على تعددها و تنوّعها يصعب ترتيبها و الجزم بها، ممّا يفتح الباب واسعا للنقاش حولها لكن تبقى مثل هذه النقاط هي التي تضعف صفهم و قوتهم التفاوضية مع بقية الأطراف الأخرى، ممّا يجعل حصّة مكاسبهم هزيلة و لا تفي بالفرض المطلوب و من بين أبرز هذه النقاط نذكر:

– حالة الإنقسام و التفتت الذي تعرفه هذه الدول، فلم تستطع إلى حدّ الآن بناء جبهة موّحة أوضع إستراتيجية تفاوضية موّحدة، عكس الإتحاد الأوروبي و عليه نجد نتائج معظم اللقاءات و المفاوضات بين الطرفين تسير في اتجاه واحد، يصب في مصلحة الطرف الأوربي ، و هذا راجع بالأساس إلى غياب النضج الإستراتيجي و الفكري للقادة السياسي و تبني معايير من شأنها النهوض بالجانب التفاوضي لهذه الدول . [1]

* معظم الدول المغاربية هي دول تابعة للدول الأوروبية في مختلف تعاملاتها الإقتصادية.

---

(1) – رضا عبد السلام، **مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية: تحليل اقتصادي .... مصر و الدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية**، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، 2007، ص 103.

* أغلب الدول المغاربية تفتقر إلى قاعدة اقتصادية و صناعية قوية، ممّا يؤثر على خلق و تفشي المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مختلف أنواعها.

- **طبيعة الأمن جنوب المتوسط المنطقة المغاربية:**

– الدول المغاربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحّدّة إذ هناك غياب تصور و مشترك لدى الدول المغاربية كما يشكل تهديدا لأمن شعوبها و قيّمها ، و يبقى هاجسها و انشغالها الأمني الوحيد هو تأمين و ضمان بقائها.

– لم تبادر الدول المغاربية بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها أو تفعيل الأطر الموجودة (الإتحاد المغاربي) الذي هو أطر عطلة .

– إن البيئة الأمنية المغاربية لها محدّدات ترتبط أساسا بطبيعة تكوين هذه الدول، و طبيعة المخاطر و التهديدات التي تهدد الأمن الوطني ، و تشكل في الوقت نفسه عقيدتها الأمنية التي تتبلور نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية ، الجغرافية ، الاديولوجية ، و الإستراتيجية ، إضافة إلى العامل الجغرافي الذي يتمثل في الموقع الاستراتيجي و المركزي الذي تحتله المنطقة المغاربية.

و للمفارقة لم تساهم العوامل الاجتماعية (وحدة اللغة ، الموارد الطبيعية، الثقافية ، الحضارة، الدين) و الاقتصاد (الثروة النفطية، الموارد الطبيعية، المساحات الزراعية و القدرة السياحية) ، في خلق نظام مغاربي قادر على حفظ الأمن للدول المغاربية، أو إعطائها منزلة و دور في صياغة التوازنات الدولية سياسيا ، ثقافيا و حضاريا .

و بذلك تستحيل إن لم نقل تنعدم إمكانية إيجاد بناء أمني مغاربي يماثل البناء الأمني الأوروبي. أطلسي..و خلق هوية أمنية مغاربية بسبب مشكلة انعدام الثقة الشك بسلوك الآخر، بذلك يبقى الاحتمال القائم في إمكانية بناء مركب أمني إقليمي فرعي غرب المتوسط، و مع ذلك و كذا اليوم لم يتم التوصل في الضفة الجنوبية عامة و المنطقة المغاربية خاصة بعد إلى مستوى الأقلمة الناجحة أو إلى ملامح لتشكيل أي بنية أمنية مغاربية لأن منطق التحرك الفردي هو السائد.

ما يبرز سيطرة تصور أمني ضيّق و غلبة الشك المتبادل فيما بين الدول المغاربية أدى إلى سعي الدول المغاربية للانخراط في أطر تعاونية أمنية مع دول أورو–أطلسية ، في الوقت نفسه تفشل في القيام بمثل هذا التعاون فيما بينهما.

- **التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية :**

ترسخ الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية بفعل الاعتماد الأمني المتبادل بينها و تأثرها بما يأتي منها من تهديدات و يبقى التهديد المغربي كتهديد وجودي صلب و كامن على بقية التهديدات في المنطقة المغاربية.

1- الانعكاسات السلبية على الأمن في المنطقة المغاربية عن النزاع المغربي الصحراوي:

يشكل الاحتلال المغربي للصحراء الغربية المشكل الأمني الإقليمي ضمن المركب الأمني المغاربي .[1]

و تعتبر الصحراء الغربية بؤرة التوتر الساخنة في الإقليم المغاربي و لو بمستويات متفاوتة من العنف من فترة إلى أخرى كان أشدها بين سنتي 1976-1978.

و نشوب النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 غداة الانسحاب الاسباني منها و تقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى و موريتانيا ممّا أدى إلى توتر شديد في علاقات الدولتين الجارتين الجزائر و ليبيا نتيجة رفض الآخرين للاحتلال ثم مساندتها للبوليزاريو (Polisario)[2] في مقاومها ضد المغرب و مطالبتها باستقلال الصحراء الغربية.

2- تهديدات ناشئة عن الخلاف مع المغرب الأقصى :

يعود التناقص الجزائري – المغربي حول قضية الصحراء الغربية إلى التعارض الحاصل بين إرادتيهما في تزعم المغرب العربي، إذ ترى كل منهما في نفسها قوة إقليمية في مقابل دول جوزها و بالتالي فهي أجدر بزعامة تاريخيا، يمكن القول أن منشأ تخوف الجزائر من نوايا المغرب هو المطالبة الترابية حيال الجزء الغربي من اقليمها (تندوف وبشار) و التي نشبت بينها حرب الرمال في أكتوبر من عام 1963 بينهما و حكم هذا الشعور بعد ثلاثة حوادث: الأوّل سنة 1975 بعد الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية و تقاسم إقليمها بين المغرب و موريتانيا ، و الثاني سنة 1976 بعد احتلال المغربي لمدينة أمقالا جنوب الجزائر و المعركة دارت بين الجيشين الجزائري و المغربي و ما صاحبها من تصعيد في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحول إلى حرب لو لا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة.. و الثالث سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيرس الفرنسية).

---

(1) - Barry Bouzan and ole waever, op cit, p 193.

(2) – أسست سنة 1973 من طرف المناضلين الصحراويين الغربيين و طالبت باستقلال الصحراء الغربية عن اسبانيا و استمرت مطالبها مع المغرب فيما بعد، و "البوليزاريو" كلمة مشتقة من اللغة الاجنبية . Polizario و هي اختصار لـ Front Populaire Pour la Libération de la Sagnia El-Hamra et du Rio de Ore"أو جبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب.

أكّدت هذه السلوكات النوايا التوسعية للمغرب الأقصى من جهة و حجم هذا التهديد من جهة أخرى على المنطقة ككل.

- **التهديدات في المنطقة المغاربية ذات البعد اللين و الإنساني:**

تتضمن المنطقة المغاربية مجموعة من التهديدات اللّينة (سياسية، اقتصادية، شخصية و غيرها) تؤثر سلبا على الأمن الأوروبي و التي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى بوزان و أول و بعد إذ تتميز البيئة السياسية عموما بضعف : [1]

- **الأداء السياسي و الديمقراطي** نتج عن ضعف التعدّدية ، نقص الشفافية و غياب دولة الحق و القانون، يبقى احتمال بروز تهديدات داخلية للأمن و الاستقرار المغاربي في أية لحظة وارد بقوّة لأن قمع الحقوق و الحريّات العامة و الانسداد في قنوات الإتصال السياسي التفاعلي بين الأنظمة السياسية و المجتمعات بفقد- أو على الأقل يضعف الثقة في مؤسسات الحلم و يقوي من احتمالية اللجوء إلى خيار العنف لتحصيل الحقوق.

- **حالة ضعف التماسك السوسو- السياسي** ناتجة أيضا عن ضعف التنشئة السياسية في هذه البلدان وفق مبدأ المواطنة "و الإنتماء المطلق" مما ترك المجال مفتوحا أمام التوظيف السياسي للقيم الدينية و المجتمعية لأغراض تغيير الدّولة و المجتمع و هنا نبرر استخدام الدين الإسلامي (في الجزائر، ليبيا، تونس و المغرب) اللّغة و الهوية (أزمة القبائل في الجزائر و أزمات الريف في المغرب) كمسوغات للانفصال و ظهور حركيات للعنف السياسي و أشكال جديدة من التطرف الديني أو اللّغوي ، و احتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية و بالتالي إضعاف أكبر للاستقرار و التجانس السوسيو سياسي على هشاشة .

- **ضعف الأداء الاقتصادي** للدول المغاربية الذي ينتج حالات من الفقر الإقصاء و التهميش لدى الأفراد و الشرائح الإجتماعية و الفقيرة تقذي بدورها مختلف أشكال العنف المسلح و السياسي و تؤدي إلى ديناميكيات متصاعدة من الهجرة الداخلية (من المناطق المهمشة إلى المدن) ينتج عنها تهديدات مختلفة لأمن الأفراد الشخصي على مستوى المدن الكبرى و المناطق الحضرية (جريمة ، فساد أخلاقي ، مخدرات ، دعارة ، و غيرها).

---

(1) Barry Buzan and ole waever, op cit, p 193.

و قد قاد الضعف المسجل على مستوى الأداء و البنى الاقتصادية للدول المغاربية إلى انكشاف رهيب لإقتصادياتها،

إذ تعاني هذه الأخيرة من تبعية إنتاجية شبه مطلقة (النقط في الجزائر، الزراعة و السياحة في تونس ، الزراعة و السياحة و الفوسفات في المغرب) و تبعية نحو الأسواق العالمية تقززت أكثر بسبب الاستقطاب الأفقي الممارس من القطب الأوروبي[1]. و بسبب مستويات التعاون البيئي المدنية لدول المغرب العربي في كافة المجالات الإقتصادية نتيجة لعلاقاتها المتشنجة الذي يؤدي تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء – الغربية) .

و تعود هذه الحالة من االإنكشاف الإقتصادي إلى ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية المتركزة في الخارج و إلى مواجهة صعوبات قمة عزل التخطيط الإستراتيجي للتنمية و ذلك لتذبذب أسعار المواد المنتجة مغاربيا في الأسواق العالمية .

- **العامل الديمغرافي :**

علمّا باللا توازن الديمغرافي القائم ما بين دول شمال غرب المتوسط و جنوبه .

ترتبط مؤشرات اقتصادي أخرى ذات الصلة بالحقائق الديمغرافية بينما يوجد لدى دول شمال المتوسط فائض غذائي، يواجه الجنوب تراجعا ملحوظا في معدلات الكفاية الغذائية، كما تتسع الفوارق من الناتج الإجمالي إلى أكثر من عشرين ضعفا في بعض حالات دول الشمال مقارنة ببعض دول الجنوب، هذا إلى تزايد مشكلة الإسكان، و ضعف مؤسسي و تنامي الحاجات الإجتماعية و الغذائية .

عموما تعرف كل دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط تعرف سبب نمو تقل عن 2% (فرنسا 0,5%، اسبانيا 0,6%، ايطاليا 0,2%، مالطا 1%، البرتغال 0,5%) و كل دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط تعرف نسب نموّ سكاني كبير [2].

(الدول المغاربية: الجزائر 2,5%، تونس 2% المغرب الأقصى 2%، ليبيا 3%).

---

(1) -Bichara Khader ,**LEurope et la Méditerranée : géopolitique de la proximité**, Paris: Editions l'Harmattan, 1994, PP (67-68).

(2)- Chedly Ayari, **Enjeux méditerranéens: Pour une coopération euro-arabe**, **Tunis: les éditions de la méditerranée**, Alif, 1992, pp 34-37.

على الرغم من البيانات المعلن عنها في مجلة Futuribles بخصوص الفرق ما بين فئات السّن مقارنة بينت الدول المتقدّمة و الدول المتخلفة، فإنّها .... مشكلة التقدم في السن الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص، هذا إلى جانب تراجع عامل ... لدى المرأة بالشمال و اليوم أصبحت فئة 60 سنة فما فوق تزداد من 12 مليون شخص سنة 2000 إلى 17 مليون شخص متوقعة لسنة 2020.

و في هذا الصدد قام البروفسور Chedly Ayari بمقارنة لفئات السكان ما بين دول ضفتي المتوسط و من خلال الدراسة التي قام بها توصل إلى أنّ الديمقرافيا بالضفة الجنوبية تقدر ما بين 6 إلى 7,5 مرّة أكثر من الديمغرافيا لدول أوروبا الغربية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط (فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا) و حسب توقعاته خلال الخمس و عشرين سنة المقبلة تكون الديمغرافيا للضفة الجنوبية هي الغالية، أي أنها ستطغى على الأوروبية في منطقة المتوسط و هو ما يزيد من تخوف الدول الأوروبية من نزوح العرب إليها .

و أنّها تعاني من نسبة متفوقة جد مرتفعة مقارنة بالفئة الشطة التي تتمتع بها دول المغاربية : الجزائر 312%، تونس 27,5%، المغرب الأقصى 31,9%، ليبيا 30,8% في حين لا تصل إلى نسبة 19% من مجمل سكان دول أوروبا الغربية.

التعامل مع ظاهرة الهجرة من منظور أمني، فالشمال ينظر إلى فيضان الهجرة البشرية القادمة من جنوب المتوسط، نظرا لفقدان الفرص الاقتصادية بها، باعتبارها تهديدا أمنيا، خاصة و أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين اكبر بكثير من تقدير حكومات دول الشمال بما فيها المغاربية و الأوروبية.

- **عامل التخلف غياب التنمية :**

حسب ما جاء في تقرير كلف الشمال الأطلسي، فإنه ينظر إلى الضفة الجنوبية للمتوسط على أنها تشكل تهديدا للغرب و ليس خطرا، تهديدا ضد أمن الدول الأوربية من خلال الإرهاب، الحركات الاسلاما وية، المخدرات، الهجرة النمو الديمغرافي، الفقر... أي من خلال عدد من المشاكل التي تهدد الأمن و السلم الدوليين .

"فجنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم يسمى بـ "العالم الثالث" و حسب التقرير لشمال الحلف الأطلسي، فإنّ التحلف و الفقر يشكلان تهديدا حقيقيا ضد الأمن و السلم الدوليين. ليبيّن أن غياب الأمنية من أسباب التي شكل خطرا على الأمن في المنطلقة يطبع دافع الفقر غالية تحركات المهاجرين من دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط باتجاه شمالية كونها تعاني من الحلف و الفقر، هذان الأخيران يحتلان الصدارة في دراستنا لمسببات الهجرة في غرب المتوسط.

إنّ وضعية الفقر تضع فرقا بين شعوب جنوب غرب المتوسط الدول المغاربية / و شمالية (حسب ما يتضح من الجدول)، بحيث نلاحظ أن الفرق كبير ما بين قيمة الناتج الفردي الخام بالجزائر 6107$ أو بالمغرب الأقصى 4004$ و نظيره بدولة كفرنسا أين يقدر بـ: 27677$ أو ألمانيا : 27756$ و غيرها فالواضح أن قيمة الناتج الفردي الخام في كلّ من الدولتين: ألمانيا و فرنسا يتعدى أربعة أضعاف قيمته بالجزائر و ستة أضعاف قيمته بالمغرب الأقصى.

يتضح أنه لا يمكن المقارنة بين دول ضفتي غرب المتوسط كون أنّ الهوة الإقتصادية كبيرة، ليجلب هذا النموّ الإقتصادي و مستوى المعيشة الراقي الأفراد للترشح للهجرة.

هذا التخلف الذي يتجسد من خلال عدّة خصائص، منها : انخفاض مستوى المعيشة لغالبية السكان (كمستوى الدخل المتدني، أزمة السكن، انعدام التغطية الصحية، ارتفاع معدل الوفيات، انتشار الأمية ...) كذلك من خلال انخفاض إنتاجية العمل، معدّل النموّ السكاني الذي عادة ما يعرف انفجارا سكانيا لارتفاعي الكبير، معدّل البطالة المرتفع، التبعية الاقتصادية للخارج في المجالات، التجارية المالية، التكنولوجية. [1]

- **الرهانات الثقافية و الحضارية :**

إنّ التخوف. الغربي يمكن في احتمال وقوع أو تحقيق نظرية صدام الحضارات التي جاء بها المفكر صامويل هنتغتون باعتبار أنّ الصراعات الدولية المستقبلة ستقوم على أساس الاختلافات الحضارية و الثقافية بين شعوب ضفتي المتوسط، و تقوم نظرية صدام الحضارات على عدة فرضيات واقعية و هي : [2]

أ/ الفروق الحضارية، حيث تتميّز الحضارات عن بعضها بعوامل عدّة منها تاريخ، اللغة، الثقافة، و التقاليد و أهمّ من كلّ هذه العوامل نجد عامل الدين، و على هذا الأساس هناك فروق جوهرية بين ضفتي المتوسط.

---

(1)- وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق الذكر، ص 112.

(2)- وليد محمود عبد الناصر "**التعاون المتوسطي بين ... الهجرة و سندان التطرف، مجلة السياسة الدولية، العدد 124**، أفريل 1996، ص34 .

(3) - Human Development report 2005, op cit, pp 233-234-235

ب/ حركات الصحوة الدينية:

من هذه الزاوية يمكن الرهان في التعامل الأوروبي إزاء قضية الهجرة من أخطر و أهم الرهانات بما تحمله الجالية المغاربية من خصوصيات دينية تختلف عما هو كائن لدى المجتمعات الأوروبية.

إنّ تزايد النموّ السكاني في المنطقة المغاربية سيؤدي إلى ارتفاع تدفقات الهجرة المسلمة نحو أوروبا بالتحديد ممّا ينتج عنه قدر أكبر من الاحتكاك بين الحضارتين الإسلامية و الغربية و ينمي روح العنصرية التي بدأت، آثارها تظهر في شكل موجات من البعض العنصري موجهة ضد المسلمين المغاربة خاصة في البلدان الأوروبية التي تعرف تنامي لموجة التيار اليمني المتطرف.

و في ظل التحوّلات الدولية الراهنة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وجد المسلمون أنفسهم في قفص الاتهام لأنّ الحضارة الإسلامية هي حضارة مغايرة للقيّم الروحية و المعتقدات الدينية تعالم ... قيم فرضها العولمة و منطق الليبرالية المتوحشة إلى جانب هذه العوامل التي من شأنها أن تسبب في صدام حقيقي بين الحضارتين الإسلامية و المسيحية.

فهناك أطراف تروج لفكرة عودة الحروب الصليبية التي قادها "ألبابا نيقولا الخامس" في عام 1453 و من اجل إعطاء تفسير أعمق على رهانات الموقف الأوروبي إزاء الهجرة المغاربية و على مستوى أعلى و المتعلق بإمكانية تشكيل جماعات ضغط ذات قوة تأثير كبيرة على حكومات الدول الأوربية حيث من شأنها قلب موازي القوى لصالحها في إطار مجتمعات تتسم بقيّم ثقافية و حضارية مغايرة للفئات المهاجرة، فإنّ الدول الأوروبية تنص و بكل طاقتها إلى فرض سياسات متشددة إزاء المهاجرين النهارية بسبب تمتع هذه الخيرة و على اختلاف مستوياتها الاجتماعية و المهنية تملك كل المؤهلات و المزايا التي تخلو لها للعب دور الجماعات .الضاغطة مع عدم الاستقرار للمنتجات الصناعية المستورد منها.

– كما تساهم مجموعة من المصادر الخارجية في ...:انتشار: التطرف.الإرهاب.الصنف المسلح.و منها نذكر:

– السياسة الأمريكية في المنطقة.

– حالات الأزمات السياسية التنموية و الاثنية في دول الساحل و إفريقيا و التي تنتج حركيات من الإنتقال السرّي و غير الشرعي للأشخاص في ظل ارتباطها بعصابات الجريمة و المافيا التي تتاجر في المخدرات و الأسلحة الحقيقة.

و في هذا الصدد يتأثر الأمن الأوروبي بما تعانيه دول المغرب العربي من إنشار للجريمة المنظمة على مستويات تبيض الأموال بالأسلحة الحقيقة.

– التركيب بكافة أشكاله (خاصة على الحدود الجزائرية، المغربية و الجزائرية، التونسية) بحكم ما يوجد من تداخل و ارتباط بين الشبكات الإجرامية المحلية و الجهوية (بين المغرب و إفريقيا) و العالمية، مع كلّ ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على النسيج الاقتصادي على

مستوى المجتمعات المغاربية، و هنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديد ليّن يواجه الأمن في المنطقة المغاربية، إذ تعتبر المنطقة المغاربية نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) الآتية من المغرب الأقصى الذي يعتبر واحدا من اكبر منتجي القنب الهندي في العالم[1]. هذا فضلا عن تحوّل موانئ مطارات و حدود بعض الدول المغاربية إلى منفذ لهذه الموارد السامة القادمة من آسيا و أمريكا اللاتينية نحو أوروبا. [2]

- **بيئة اللا أمن و اللا استقرار في منطقة الساحل و إفرازاتها على الأمن في منطقة غرب المتوسط :**

منحت منطقة الساحل الإفريقي مكاسب للمنطقة المغاربية، فإنها فرضت عليها تحريات أمنية جسيمة، فناهيك عن التهديد البيئي الناجم عن التصحّر و زحف الرّمال نحو المنطقة المغاربية الشمالية و ما ينجر عنه من تهديد، فإنّ موقع الصحراء الرابط بين الشمال و الجنوب الإفريقي، زاد من حدّة تأثر المنطقة المغاربية بما يجري في كلّ الصحراء الكبرى و جعلها طرفا معينا بما بدور في القارة و بالأخص غربها، لأن الصحراء المغاربية متصلة مباشرة بمنطقة الساحل (حدود مع مورتيانيا، مالي، والنيجر) و قد قاد هذا من مقاربة جيو سياسية كما رأينا إلى جعل الأمن في المنطقة المغاربية حساسا لأي تهديدا أمني يصدر عن دول الساحل الإفريقي أو حتى الدول المتاخمة لها.

و ما يزيد من هذه الحساسية هو الانكشاف الأمني المغاربي جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي و حدوده الممتدة صعبة المراقبة و سهلة الاختراق، بالإضافة إلى توفر العديد من مسببات التهديد الناجمة ممّا نشهده إفريقيا من إرهاب، نزاعات حدودية، صراعات أثنية مسلحة، حروب أهلية، تهديدات متعلقة بالأمن الإنساني يضاف لها انهيار سلطة بعض الحكومات و احتمالات فشل بعض الدول.

- **المشكلات الأمنية عبر الحدودية المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق :**

- تعتبر أزمة الطوارق من أقدم و اعقد التحديات التي تواجه المن في المنطقة المغاربية و التي تعتبر حضورها ضمن الشواغل
- الأمنية قديما مقارنة بمشكلات و تهديدات مناطق أخرى كتهديدات الأمن في المتوسط الغربي، و تعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخية إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 و الجزائر 1992
- ، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى..... مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة و التي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منطقة الوحدة الإفريقية سنة 1963[3]

---

(1) – جمال الذهبي. **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ص ص 14-16 .

(2) – صدام مرير ، **جبهات الصدام و أسباب صدام الحضارتين الفرنسية و الإسلامية، مجلة قضايا دولية**، عدد 202، 15 نوفمبر 1993.

(3) – Vanessa Kent and Mark Malan, « **The Africa stand by force** : **progress and prospects** », African security review, vol. 12 n°03, 2003, p 71.

- **تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة للتهديد للأمن في المنطقة الساحل الإفريقي:**

أصبحت الدول المغاربية خاصة منذ سنة 2003 أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية:

– الجماعة السلفية للدعوة و .....والقتال [1]

و المغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة المغربية المقاتلة) إلى الصحراء و الساحل، عبر مدّ مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر، و الشاد، بعد ما كانت هذه التظلمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية تدعيم عملياتها لوجستيا و للتدريب العسكري و استقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيو سياسية إقليمية عبر قومية و دون دولية ذات ارتباطات فكرية، مادية و عنصرية مع الإرهاب العالمي، تؤثر يشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمتوسط. [2]

تثير عمليات الجماعات الإرهابية و علاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام و التهريب في الصحراء و الساحل الإفريقي تخوّفا للدول المغاربية خاصة الجزائر من أن يستغل هذا الوضع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا كمسوّغ لانتهاك سيادتها و عسكرة منطقة الصحراء، لا سيما الولايات المتحدة تبين منذ أحداث 09/11 ما يعرف بمبادرة عموم الساحل (PSI) الموجهة إلى أربع دول هي موريتانيان مالي، النيجر و الشاد، و التي تهدف إلى تعاون عملياتي معها لتعزيز قدراتها في الحرب على الإرهاب، و التي تقررت سنة 2005 بما يعرف بـ " الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء". (ISCIP).

و هي الآن تبحث جاهدة و منذ سنة 2007، عن إقامة قاعدة لـ " الأفركوم" في المنطقة. و إن كانت الولايات المتحدة تتطلع لبناء "الأفركوم" في تمنراست و التي شكل أفضل نقطة لمراقبة المنطقة ككل [3].

فإنّ الرفض الجزائري لاحتضان هذه القاعدة و تصاعد الظاهرة الارهابية في المنطقة قد يدفعانها إلى بناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما و الساحل خصوصا، و تبقى مالي إحدى الدول الأكثر احتمالا لاحتضان واحد من هذه القواعد. [4]

---

(1)- برقوق أمحند،"**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**"، الجزائر، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية**، العدد الأول، جانفي 2006

(2) - TSCTP: Trans Sahara counter-terrorisme partnership.

(3) – الخبر الأسبوعي، **الساحل الإفريقي**، "، **الخبر الأسبوعي** (أسبوعية جزائرية)، العدد 596، من 2010/07/28 إلى 2010/08/03، ص 04.

4)- شيعي، عبد الجبار،"نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة/ 29- 30 أفريل 2008.ص 88

إن انتشار الإرهاب من الجزائر نحو ما وراءهاالذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة و القتال يعود تاريخه إلى سنة 2003 بعد اعتلاء المالك درودكال الملقب بـ "أبو مصعب" قيادة التنظيم و الذي انتهج نهجا جديدا يقوم على توسيع

التنظيم إلى الصحراء ليشمل مجال نشاطه لشمل الدّول المجاورة، و كانت عملية اختطاف 32 سائحا أوروسيا (منهم 14 ألمانيا و 04 سويسريا) بين جانت و إليزي في أفريل 2003 التي قادها عمار الصايفي المكني بـ " عبد الرّزاق المظللي" (البارا) و حصوله على فائدة قدرها (04 ملايين و 250 ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة من عمل الجماعة السلفية للدعوة و القتال.

فإن هذا التحوّل بسبب الأهمية التي تكتسبها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلّحة، فمن جهة تسهل التضاريس لمنطقة الصحراء. [1]

– إلى جانب غنى الصحراء بالموارد الإقتصادية الأولية (النفط و الغاز) بالإضافة إلى ما تشهده من نشاط سياسي غربي ساعد الجماعات الإرهابية على تحقيق الصدى لأعمالها عبر ضرب الحكومة داخليّا و إحراجها خارجيّا. [2]

– خضوع نشاط الجماعات السلفية منذ سنة 2007 إلى إشراف تنظيم القاعدة بعد أن صارت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و أصبحت تهتم بالإضافة إلى الجماعات السلفية للدعوة و القتال، [3]الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة، و الجماعة المغربية المقاتلة، و لم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجأ يتوجّه إليه سوى منطقة الساحل و الصحراء بعد الإغتيالات، و الإعتقادات و الملاحقات التي طالت قياداته و عناصره في البلدان المغاربية. [4]

---

(1) – رياض حمدوش ، نحو شراكة أورومتوسطية أمنية وانعكاساتها على منطقة المتوسط"، من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

(2) – ميلود ولد الصاديق، "توصيف البيئة الأمنية المغاربية: التهديدات الأمنية الجديدة في مواجهة جرائم العولمة، من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

(3) – نبيل بورية، ،"المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"، **مذكرة** مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010- 2011، ص 87.

(4) – إبراهيم تيقمومين ،**المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة:التوافق والتنافس الفرنسي والأمريكي انموذج، مذكرة ماجستير**،جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر،1426هـ-2005، ص 122.

سعت الجماعة السلفية تم تنظيم القاعدة في المغرب العربي، جاهدة لإثبات وجودها في الصحراء و الساحل و شمال إفريقيا و لتظهر و كأنّها غير متضررة باعتقال أحد أهم قيادتها في المنطقة الصحراوية، و قد واصل مختار بلمختار الملقب بـ "بلعور" النشاط الإرهابي بإسم التنظيم في الصحراء الجزائرية وصولا إلى موريتانيا غربا و دول الساحل جنوبا، و أقام علاقات مع مهربي السلاح، المخدرات و السجائر. و لعّل أهم عملية قام بها هي الهجوم على ثكنة (المغيطي) بموريتانيا سنة 2005.

- **علاقـــة الإرهـــاب بالجريمـــة المنظمـــة:**

ما يثير التوجس من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى، و الدليل على العلاقة بين الطرفين فجماعات الجريمة تموّل و تمويل الجماعات الإرهابية و هذه الأخيرة توفر الحراسة و تؤمن طرائف و مسالك التهريب لها.

و تشكل الجريمة المنظمة و بالأخص المتعلّقة بالإتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن في المنطقة في عصر العولمة يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع، الأفراد) و قد ساهمت عوامل الغرب الجغرافي من مناطق إنتاج و عبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء إلى جانب إنكشاف الدول المغاربية من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثر السلبي للمخدرات على أمن المجتمعات و الأفراد المغاربية.

هذا و زيادة على الإتجار بالمخدرات، أصبحت منطقة الصحراء و جنوبها فضاء خصبا للإتجار بالبشر من نساء و أطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي و العمل الرخيص عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالبا نحو دول الخليج العربي و يمرّون في هذه المرحلة بالجزائر عبر موريتانيا أو نحو أوروبا عن طريق مالي، الجزائر، ثم تونس لتكون الوجهة إلى إيطاليا، أو نحو المغرب إسبانيا.

- **انتشـــار الأسلحـــة الخفيفـــة :**

إذ تثير تقديرات تقرير "مسلح الأسلحة الحقيقية"(و هو برنامج بحث متنقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون سلاح حقيقي في القارة الإفريقية.

فإن 80% من الأسلحة الموجودة الجزائر مصدرها في إفريقيا الغربية..... التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي و النيجر و ليبيا بعد الأزمة الليبية .

و الجدير بالذكر فيما يتعلق بالأسلحة الموجودة في إفريقيا و المسوقة في الدول المغاربية في الغالب هو الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة التي تتخلص من مخزونها إمّا المستعمل أو من الجيل القديم.

التبعات الأمنية من إفريقيا نحو و عبر المنطقة المغاربية :

تعتبر الهجرة و التي تتم بسرية و غير شرعية من أهمّ التهديدات التي تهدّد الأمن في المنطقة ككل و القادمة من منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى.

و ممّا يزيد الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن المنطقة المغاربية هو موقعها الاستراتيجي إذ يعتبر منطقة عبور و ممرا أساسيا نحو أوروبا.

- **التسلح في المنطقة المغاربية:**

في إطار سعي الجزائر لتدارك تأخرها و تحدّيت ترساتها منذ سنة 2001 على المستوى الداخلي أو الإقليمي. اتجهت الجزائر نحو روسيا، الصين، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك و بعض دول أوروبا بالغربية (أيطاليا، فرنسا، و اسبانيا) لاقتصاد أسلحة و معدّات عسكرية جديدة، بيد أن أهم ضفة كانت تلك أبرمت مع روسيا في أفريل 2001 في إطار الشراكة الإستراتيجية (أسلحة، تعاون عسكري و اقتصادي) بين الجزائر و موسكو. [1]

و التي تقوّت أكثر منذ 2006، بعد زيارة للرئيس الروسي فلادمير بوتين (Vladimir Poutin) إلى الجزائر توصل

خلالها مع نظيره الجزائري إلى اتفاق يقضي بإلغاء الديون الروسية المستحقة على الجزائر (تعود إلى فترة الإتحاد الروسي) مقابل التزام الجزائر بشراء أسلحة روسية، و بعدها بسنة ، و في تمام زيارتها إلى موسكو، أبرمت الجزائر صفقة قيمتها 7,5 مليار دولار و هي الأكبر التي عقدتها روسيا منذ تحلل الإتحاد السوفياتي لشراء طائرات حربية (مقاتلة مقنبلة) طائرات تدريب، دبابات، رادارات، أنظمة صواريخ، صواريخ مضادة للطائرات و كميات أخرى من العتاد، بالإضافة إلى صياغة جزء من الترسانة الجزائرية و السفن الحربية روسية الصنع.

على أن تتم عمليات التسليم في 2010 و 2011، كما أعقبت هذه الصفقات صفقات تسلّح أخرى للجزائر منها تلك التي أبرمت مع إيطاليا سنة 2009 بقيمة 04 ملايير أورو لاقتناء 100 طائرات مروحية و فرقادات حربية مجهزة بأنظمة صواريخ أمريكية الصنع مضادة للغواصات و السفن الحربية ،

---

(1) – إدريس ولد القابلة ، **المغرب–الجزائر:أمريكا، روسيا و فرنسا تشمل سباق التسلح بالمنظمة، الحوار المتمدن**، العدد 2791، 2009/10/06، ص04.

كما اقتنت معدّات الكترونية، أجهزة رؤية ليلة و طائرات تجسس أمريكية حديثة ، و هي طائرات استطلاع تجسس أمريكية حديثة، و هي طائرات استطلاع دون طيار من الجيل الثاني مجهزّة بصواريخ جو – أرض، إضافة إلى طائرات قتالية متعددة المعالم مصممة للتعدي لتهديد الإرهاب في الصحراء و الساحل.

صفقات تسلّح الجزائر هذه،منذ تحسن وضعيتها المالية و الأمنية الداخلية و رفع الخطر الدولي عنها تدريجيا بعد أحداث 09/11 ، كانت في جزء كبير منها تداركا لتأخر عسكري حقيقي كابدته جراء الأزمة المحلية لسنوات التسعينات، ففي تلك الحقبة تراجعت القدرات الدفاعية للجزائر بشكل رهيب بسبب الأزمة الأمنية الداخلية التي أذن إلى اهتلاك ترسانتها و نفاذها ناهيك عن تكريس معظم جهدها و نفقاتها العسكرية لاحتواء العنف الداخلي، و حتى السلاح الذي اقتنته لم يكن يطرح للحروب بل كان مخصصا لمواجهة حرب العصابات و كشف الإرهاب المسلح الداخلي .

هذه العينة من الصفقات التي عقدتها الجزائر من أجل التسلح و نوعية الأسلحة التي اقتنتها تؤكد أن مغزى تسلّحها أمران أساسيان :

أولا: السعي للتزود بنضم .تكنولوجية متطورة لحراسة الحدود و مراقبة كل تحرّك عليها (برّا، بحرا، جوّا) و هذاالضمان تعطيه أمنية لكامل الإقليم الجزائري ، و تعقد تحركات و تنقلات الجماعات الإرهابية سيما في الصحراء و على الحدود مع دول الساحل، فمنع انتقال نشاطات الجماعات الإرهابية نحو الساحل و الصحراء، و في ظل انكشاف هذه المنطقة بسب بوعورتها التضاريسية و اتساعها، فإن الجزائر بأمس الحاجة لنظام تكنولوجي متطور لمراقبة حدودها البرية خصوصا.

ثانيا : تحديث و تجديد المعدّات العسكرية التي بحوزة القوات المسلحة الجزائرية حتى لا يصبح أمنها القوي مهدّدا و الحفاظ على مستوى معقول من التأهب بشريا و ماديا في.التكنولوجيات العسكرية .

أما إقليميا، فإن التسلح الجزائري يمكن أن .يقرء من باب استدراك التأخر و الحفاظ على توازن عسكري إقليمي نسبي مع المغرب، يقال بأنّ الجزائر تسير بالمنطقة نحو سباق للتسلح ، و بالتالي نحو معضلة أمنية .

بالتأكيد تعي أوروبا انعكاسات ظاهرة العولمة على الدول الجنوبية بصفة عامة و الدول المغاربية بصفة خاصة. هذه الظاهرة (العولمة) التي تفسر لا سيما من زاوية تدويل السوق و الإنتاج و التسيير و التمويل، لكن الحقائق و الضروريات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية لبلدان الجنوب التي توضح عدم امتلاك القدرة التنافسية لتوجيه السوق بسبب افتقارها لعامل الإبتكار و التكنولوجيا، و في ضل هشاشته. هيكل اقتصاديات الدول المغاربية. تكون النتيجة النهائية تفاقم الاختلالات و تداخلها في درجة أن تطرح المسألة .

يعتبر الإتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة عاملا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الإندماج في أوروبا موازية مع المشاكل الإقتصادية و الاجتماعية للسنوات القادمة حيث أنّ المهاجرين من الذين يواجهون مشاكل الإندماج (خاصة غير الشرعيين) يتوجهون نحو الأوساط الإجرامية و الجريمة المنظمة أو استقطاب التنظيمات الأصولية لهم من خلال التأثير النفسي للعامل الذي إضافة إلى زيادة معدّلات التوترات و المواجهات بين التأثير النفسي للعامل الذي إضافة إلى زيادة معدّلات

التوترات و المواجهات بين المهاجرين و السكان الأصليين لهذه البلدان [1]

ثالثا : ملـــــف المخـــــدرات:

لقد طغى المخدرات بشكل كبير خلال التسعينات من القرن الماضي على المسلح السياسي و الدولية بالذات نهاية الحرب الباردة ، إذ نجد تقرير الأمم الأمم المتحدة الصادر سنة 2004 ينبه إلى الإنتشار الواسع و المتزايد لتجارة المخدرات في العديد من المناطق مثل أفغناسان ، و ما يصاحبها من انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية و السياسية في العالم، إضافة إلى التكلفة االإقتصادية، الإجتماعية و المالية الهائلة... لمواجهة هذه الظاهرة .

كما كان لتوظيف مظاهر العولمة دور سلبي في القيام بأعمال خارج نطاق القانون ففي الوقت الذي تدعو إليه العولمة إلى التحرير الإقتصادي و التجاري، فإن أكبر المنظمات الدولية ساعدت تحرير التجارة الدولية على سهولة تحرير و تبادل المواد المخدرة، و استفادت من ظاهرة عولمة المال. لهذا أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدّي بالنسبة للدول على الرغم من جهود الدول المعنية بهذه و الظاهرة في مكافحة تجارة أشارها[2].

يمثل إنتاج و تجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان الأوروبية و المغاربية على حد سواء

و هذا الموضوع يخص بالذات المغرب الأقصى حيث يعتبر هذا الأخير من بين كبار البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات، إضافة إلى هذا يعتبر المغرب مصدرا و معبرا لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل الكوكايين و الهروين الآتية من أمريكا اللاتينية من أمريكا اللاتينية و الموجهة إلى السوق الأوروبية.

---

(1) – برهان غليوم، مرجع سابق الذكر ، ص 82.

(2) – وفاء سعد الشويتشي، **الأبعاد الأمنية في إتفاقيات المشاركة الأوروبية المغاربية في مجلّة دراسات أوروبية**، مركز الدراسات الأوروبية، القاهرة، نوفمبر 2008، ص46

حيث تأخذ طريقها عبر مضيق "جبل طارق" أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب إلى أوروبا.

على العموم يمكن حصر تنامي انتشار إنتاج و تهريب المخدرات إلى المنطقة المغاربية إلى سببين:

الأول: هو وجود طلب فعلي متزايد حدّته داخل المجتمعات الأوروبية سواء كان الطلب تجاريا أو استهلاكيا.

الثاني: الأرباح السريعة التي يحققها هذا النوع من التجارة في ظل غياب فرص خاصة بانعدام شروط انتعاش أنشطة إنتاجية بديلة، إذ أنّ شمال المغرب الأقصى يعاني من تهميش اقتصادي كلي من خلال الأسباب المذكورة تتأكد المسؤولية المشتركة للطرفين الأوروبي و المغاربي في زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات و ما تحمله من أمور خطيرة على المجتمعات في كلّ الأبعاد و من أجل احتواء هذا المشكل من الواجب القيام بمبادرة التنموية بين الجانبين الأوروبي و المغاربي ، لكن هذا الرهان ليس بالسهل نتيجة ضغوط العولمة ووجود شبكات الجريمة المنظمة التي تموّل حركات الإجرام .

- **مصادرات تهديد الأمن للدول المغاربية:**

يمكن تقسيم تهديدات الأمن للدول المغاربية المجموعة الأولى تتعلق **بالتهديدات الداخلية** أما المجموعة الثانية تتعلق **بالتهديدات الخارجية.**

بالنسبة للمجموعة المتعلّقة بالتهديدات الداخلية التي تواجه الدول المغاربية نجد أنّ التحديات السياسية التي تهدّد أمن هذه الدول كثيرة ، إضافة إلى **التحديات الإقتصادية** و **الإجتماعية.**

1- التحديات السياسية:

يمكن حصر أهم التحديات السياسية الداخلية التي تواجه البلدان المغاربية في القضايا التالية ، قضية الصحراء الغربية غياب الديمقراطية و تهديدات الإرهاب بالنسبة للقضية الأولى المتعلقة **بالصحراء الغربية**

فإنها أثرت في العلاقة بين المغرب و الجزائر بشكل سلبي، و تبدو من خلال محاولات تفعيل إتحاد المغرب العربي و تطويره منذ عام 1989، حيث تم في سنة 1994 تعليق اجتماعات القمة المغاربية بسبب الخلافات الناشئة بين الجزائر و المغرب حول القضية الصحراوية، إذ يرى المغرب أن نزاع الصحراء لا يتعلق بنزاع دولة استعمارية و شعب وقع عليه الاحتلال كما ترى في ذلك الجزائر، و إنما يعتبره مجّرد نزاع جيوسياسي بين الجزائر و المغرب حول المكانة الإقليمية و الدولية، و لذلك تطالب المغرب بتصفية هذا الخلاف من خلال .مباحثات تنائية.بين الجزائر و المغرب و إخراج البوليزاريو منها :

و نتيجة لخطورة هذا النزاع أدى إلى ما يلي:

– تجسيد اجتماعات قمة الإتحاد منذ عام 1994.

– السباق نحو التسلح و آثاره على مفهوم التنمية الشاملة.

– ضعف التبادل التجاري.

– ضعف التنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة لدول المغرب العربي.

أما بالنسبة لقضية غياب الديمقراطية : تعد من أكبر الأخطار التي تهدّد أمن هذه البلدان المغاربية و المظاهر و الأشكال التي تتخذها ظاهرة غياب الديمقراطية متعدّدة مثل غياب مفهوم المشاركة التي تعني مصادرة التمثيل السياسي لنخب حزبية أو قوى معينة و تيارات فكرية متعدّدة ، و في حال السماح بشكل من الأشكال التمثيل السياسي فإن المؤسسات التمثيلية تجرّد من كل الصلاحيات ذات القرارات الفاعلة كما هو الحال بالنسبة لتونس و المغرب أين نجد النظام السياسي يضع كل الصلاحيات في يد الرئيس أو الملك فلا أحد يستطيع محاسبته فهو فوق القانون، و بعدم وجود قنوات الاتصال بسبب غياب التداول على السلطة فإنّه يؤدي إلى مأزق خطير للأنظمة عادة ما تعكس نتائجه أزمة مستعصية الحلول داخل المجتمع السياسي أو المدني و في علاقتها معا .

إن في غياب الشرعية التي تعني غياب ما يتمتع به النظام السياسي من المقبول و الرضا و التأييد من القاعدة الجماهرية على أساس ديمقراطي من خلال المشاركة الفعّالة لمختلف القوى السياسية داخل المجتمع.

على هذا الأساس في غياب المشاركة السياسية و مسألة شرعية النظام التي تطرح في دول المغرب العربي، فإنّ ذلك يقضي بوجود تهديد يصل إلى أزمات حادة و مستعصية الحلول من خلال إتباع سياسات العنف و القمع و شل حركات مؤسسات المجتمع المني و الأحزاب و تغيب المؤسسات و الثقافات الفاعلة، كما تؤدي نتائج غياب الشرعية إلى ولجوء القوى للعمل السري و تعدّي بذلك ظاهرة العنف المضاد و التطرف السياسي بسبب غياب المشاركة السياسية و كبت الحريات.

أما بالنسبة **لقضية تهديدات الإرهاب** ، و نتيجة لغياب الديمقراطية السياسية و الإجتماعية ، مصادرة الحريات و إخفاقات السياسات التنموية الوطنية في التحديث و العصرنة....و غياب العدالة الاجتماعية، انتشار الأمية، و التخلف و استبعاد فكرة تداول السلطة ، و عدم إقناع الجماعات الراديكالية خاصة حركات الإسلام السياسي بفكرة الديمقراطية على اعتبارها فكرة مستحدثة تنتمي إلى الحضارة الغربية المفروضة في نظر هذه الجماعات فإنه يؤدي إلى بروز التطرف السياسي كوسيلة للوصول إلى السلطة أو الضغط عليها من أجل تحقيق أغراض شخصية .

لقد باتت لظاهرة الإرهاب تنظيمات و أساليب مختلفة تتوغل داخل المجتمعات المغاربية في ظل وجود بيئة ملائمة.

2- التحديات الاجتماعية و الثقافية :

تواجه دول المغرب العربي بحدّة مشاكل اجتماعية و ثقافية نتيجة للتطورات التي حصلت في حياتها و هذه المشاكل أهم هذه التحديات، التحدي العرقي، الذي هدّد و يهدد أكثر من دولة في المنطقة المغاربية، (الجزائر، المغرب، و موريتانيا) حيث يشكل عنصر البربر فئة كبيرة من سكان الجزائر و المغرب بالإضافة إلى موريتانيا التي يمثل فيها الأفارقة الزنوج نسبة 20% من سكان موريتانيا لا يمكن دور العوامل الخارجية من الاستفادة من هذا الوضع، إذ عادة ما تستعمل الدول الغربية مشكلة الأقليات لتحقيق أغراضها، ناهيك أنّ منظمات الجريمة المنظمة تفضل إشارة و عدم مثل هذا النوع من الصراعات لتضمن مكاسبها المادية ، لكن بعدما تستفيد من وضعية اللااستقرار التي تسعى الدول المغاربية إعادة الاعتبار لها عندما تأخذ في أولويتها مهمة محاربة المخدرات.

إن قبائل البربر في منطقة الجزائر هي هوية معلّقة على نفسها و الزنوج في جنوب موريتانيا، لكن و نتيجة شعورهذه الأقليات بالتمييز ضدّها و عدم الاستجابة لمطالبها مما أدى إلى اتساع الفجوة بين العرب، البربر، الزنوج في المنطقة المغاربية انعكس على الأمن المغاربي متمثلا في ضرب نسيج الوحدة الوطنية و إثارة الفتن و الاضطرابات و مطالبة هذه الأقليات بالحكم الذاتي و حتى باالإستقلال، و هذا يؤدي إلى تصاعد النزاعات الداخلية ، و التي تعد مصدرا من مصادر التدخل الخارجي نتيجة التنافس على مناطق النفوذ و المناطق الغنية بالثروات، لكن يحدث ذلك فعلا نتيجة لفشل السياسات الداخلية في تغيير شعور هذه الأقليات و بعدم الإحساس بالتمييز ضدّها.

قد عرفت الجزائر اضطرابات حادة عام 2001 قادتها القبائل في منطقتي تيزي وزو، بجاية أدّت إلى إخراج الأجهزة الأمنية من هذه المنطقة.[1]

كما تعاني المغرب من معارضة النزجية في الجنوب التي وصلت مطالبها إلى الاستقلال عن الوطن الأم، و يبقى تهديد قبائل البربر و الطوارق في المغرب و الجزائر و ليبيا ممثلا دائما في اضطراب عندما تحديد له الظروف الداخلية لكن التحدي الأكبر بالنسبة للدول المغاربية يتمثل إذا وجدت هذه القبائل دعما خارجيا لا سيما أنّ في المنطقة تتواجد فيها جماعات كثيرة من هذه الأقليات نتيجة للهجرة المكثفة الشرعية و غير الشرعية إلى شمال المتوسط[2]

---

(1) - Dawod Hoshars, **etats groupes et thinque.dans le monde arabe**, dans pascal boniface et didier billion, les défis du monde arabe arabe, Paris : Institu de relation International et Stratégiques (IRIS)

(2) - Ibid.

3- التحديات االإقتصادية:

يمكن حصر أهم التحديات الإقتصادية التي تواجه الدول المغاربية تتمثل في: العجز الإقتصادي ، البطالة، و ندرة المياه، فبالنسبة إلى العجز الإقتصادي فإن الأمن الإقتصادي بالتأكيد مرتبط بالأنس الغذائي بصورة خاصة و يمكن اعتباره

البؤرة الأساسية التي ينتمي عليها كل أشكال الأمن القومي ، و هذا يعني أن انتهاك أو تدهور أو تميز اجتماعي و عرفي و عدم توازن بين توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد في بلدانهم إلى حد الفقر عند بعض الفئات يمثل تحدّيا أمني خطيرا[1].

إنّ معدلات التبعية الاقتصادية و النمط الاستهلاكي للمجتمعات المغاربية قد بلغت في زمن العولمة الإقتصادية حدودا خطيرة مع العجز في ميزان مدفوعاتها ، حيث تزيد أرقام الواردات من الصادرات بنسب مالية مرتفعة مع التناقض الشديد في الصناعات التحويلية .

- إلحاق اقتصاديات الدول المغاربية باقتصاديات الدول المتقدمة.

- إرتفاع نسبة البطالة داخل المجتمعات المغاربية لا سيما فئات الشباب نتيجة التزايد المتصاعد في عدد السكان دون إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية داخل هذه البلدان و قد دفعت البطالة إلى الهجرة الخارجية و العمل بطرق غير شرعية أو شرعية

أوشرعية.ناهيك إن الشيء الذي يزيد في تعقيد الوضعية بالنسبة للبلدان المغاربية أنّ معظمها تقع ضمن المناطق المنافية الجافة و شبه الجافة التي تتم بندرة الموارد المائية إلا على سواحل البحار و تمثل ندرة المياه في المناطق المغاربية و انخفاض نصيب الفرد منها في ضوء معدّلات النمو السكاني المتزايد و مشاكل الأحواض الجوفية بين دول المغرب العربي من حوض الخزانات المشترك بين الجزائر و تونس عائق قد يؤدي إلى حدوث أزمات بين الدولتين مستقبلا. [2]

و تجدر الإشارة كذلك إلى القول أنّ الماء يعتبر موردها بالنسبة لقطاع الزراعة البذي تقوم عليه كثيرا من البلدان المغاربية للدفع بعجلة اقتصادياتها .

4- تهديدات وجود الأسطول السادس في المنطقة .

---

(1) - فتح اللّه و لعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو-متوسطية**، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1997، ص181.

(2) - نادية محمود مصطفى، **تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية**: القضايا و المسار و المحدّدات (1945-1991) الشريشي، الإتحاد الأوروبي و الوضع الجديد في الوطن العربي، مرجع سابق، ص52.

5– تهديدات إسبانيا للمملكة المغربية :

تعتبر إسبانيا أكثر الدول الأوروبية تهديدا لأمن المملكة المغربية حيث يدور بين البلدين نزاع تاريخي حول العديد من القضايا: ففي 11 جوان 2001 ، قامت إسبانيا بإرسال قواتها إلى جزيرة ليلى التي تبعد 200 متر فقط من الشواطىء المغربية ردّا على إرسال المغرب لبعض جنوده إلأى الجزيرة قبل ذلك بيوم واحد و قامت القوات الأساسية بطرد الجنود المغاربية معلّقة إلى الجزيرة أرض متنازع عليها بين المغرب و إسبانيا.

كما كان للبلدين نزاعات حول عدّة قضايا على رأسها النزاع حول مدينتي سبتة و مليلة المغربتين اللتان تحتلهما إسبانيا ، بالإضافة إلى ملف الصيد البحري و الإتهامات الأساسية المتكرّرة للمغرب بأنها قاعدة للهجرة الغير شرعية نحو إسبانيا و أوروبا .

6– التنافس الدولي على مناطق النفوذ في المنطقة المغاربية :

خاصة بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

وعموما يمكن تلخيص الإدراك المغاربي لتهديدات الأمنية في المنطقة:

بحيث تؤثر المشاكل المحلية سلبا على التصور المغاربي للأمن في المتوسط، إمكانية نظام السلم و الإستقرار فيه ، و المتمثلة في إشكالية النظام ، التماسك الاجتماعي ، و الأداء الاقتصادي و التي تمتد آثارها إلى المستويين الإقليمي و الدولي بسبب عدم تفعيل إتحاد المغرب العربي هكذا تتلخص **المخاوف الأمنية للتصور المغاربي في المتوسط في :**

1– التهديدات التقليدية /غير التقليدية و التي تمثل الجوانب العسكرية و غير العسكرية للأمن و الدفاع و تصنف ضمن فئتين:

ا– مشاكل الأمن الصلب:

كالإرهاب، و مشاكل الانتشار (سواء التقليدي أو الأسلحة الدمار الشامل، النزاعات عبر الدولة (الحدودية وحتى النزاعات الداخلية التي تؤدي غالبا بالأنظمة إلى اللجوء إلى استخدام القوّة العسكرية).

ب– مشاكل الأمن اللين:

الضغوط الديمغرافية، التفاوت الإقتصادي، و الإجتماعي، المشاكل البيئية.

هكذا يمكن ملاحظة اختلاف مدركات التهديد بين ضفتي المتوسط إلى حد التعارض ففي حين ترى الدول الأوروبية أن مدركات التهديد لدى الطرف المغاربي، بحيث تعترف الدول المغاربية أنّ مدركات دول الشمال لتهديدات قد تبيح لها التدخل يمكن أن تعبّر عن نوايا امبريالية غربية، في سياق نظام عالمي معولم يغيب فيه الاتفاق حول تعريف واضح أو نموذج للتهديدات التي قد تشكل فعلا تهديدا أمنيا .

المبحث الثاني : ا لتحديات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط :

يقوم التصّور الأوروبي للقضايا الأمنية المشتركة على مقارنة أمنية شاملة تقوم على

أساس"الأمن اللّين" القائم على أساس الدبلوماسية، الحصار ا الإقتصادي ، في بعض الأحيان على أساس التهديد الناتج عن عدم الإستقرار الجهوي القريب من أوروبا جغرافيا.

تقوم التوجهات الأمنية الأوروبية في المنطقة المغاربية على خلفيات يمكن حصرها في النقاط التالية :

– لا تحالف بدون عدو مشترك ووجود تهديد أمنية مشتركة .

– المحافظة على التحالفات و التصورات الإستراتيجية لتبرير و استمرار النفقات العسكرية الضخمة.

– أمار التعاون لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة ماهي إلا محاولة لإيجاد روابط بين الضفتين الشمالية والجنوبية لتفعيل العوامل التالية: ضمان التمويل بالطاقة، التنافس الأمريكي في المنطقة ، و كذلك محاولة إيجاد هوية مشتركة للدول الأعضاء من أجل خلق ولاء مشترك .

– محاولة بناء حزام أمني واقي للإرهاب و الهجرة الشرعية و الجريمة للمنظمة وبالتالي يمكن القول أن المبادرات التي جاء بها الإتحاد الأوروبي أساسها هو نشر قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان، الدبلوماسية الوقائية، مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، نزع السلاح .

– إن الرؤية الأمنية للإتحاد الأوروبي للمنطقة المغاربية تكون وفق الرؤية الفرنسية بالدرجة الأولى ثم دول القوس اللاتيني ، بحيث أن العلاقات الأورومغاربية هي علاقات تجاذبية مصلحية على مستوى الرؤية الفرنسية أوّلا ثم دول القوس اللاتيني، هذا لأن فرنسا أدركت أن مشاكل وسائل دول المغرب العربي من ويمكن حصر مؤشرات أهمية المنطقة المغاربية يما يلي :

1– التنافس الدولي في المنطقة ولكلّ طرف ادراكاته و تصّوراته.

2– تعتبر منطقة المغرب العربي نقطة ارتكاز إستراتيجية للدّول الفاعلة في المنطقة .

3– تحتوي منطقة المغرب العربي على العديد من المواد .

4– وجود التهديدات الأمنية .

وعلى الرغم من وجود مؤشرات وعوامل القوة للمنطقة المغاربية إلاّ أن الدّول المغاربية لا تعمل على تفعيلها في ظل غياب وتفعيل إتحاد المغرب العربي و لهذا فإنّ استجابة المتلقي بسبب غلبة الإتحاد الأوروبي في هندسة المبادرات و فرضها بحيث يتعامل مع الدول المغاربية فرادى مقابل قطب موقّد، كما الطرح السّائد هو الطرح الأمني البحث ثم تأتي مشتقات الجانب الأمني والإستراتيجي الذي يكون حاجز أمام الأمن الاقتصادي المغاربي.

المطلب الأول: الهجرة

أولا : الإطار النظري لدراسة ظاهرة الهجرة:

1 – التصورات الإقتصادية للهجرة:

في إطار الدراسة الإقتصادية ظاهرة الهجرة فإن التحليل النيوماركسي (الحدي) المبني على المفاضلة بين المزايا و التكاليف و تحطيم المنفعة بأقل الأثمان يرى أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي إيجابي عن طريق الفرق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصلي ؤ الدخل المتوقع الحصول عليه في بلد مضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل و التنقل ، و قد تطورت هذه المراقبة لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مراقبة المردود المتوقع في ظاهرة الهجرة، مع زيادة الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف على المدن و التي زادت من حدة البطالة (الحضرية) .[1]

من جهة أخرى يرى أصحاب نظرية الهجرة الدولية خاصة ما تعرف ب « La théorie endogne » أن هجرة العمال ذوي الكفاءات له تأثير إيجابي دائم على اقتصاديات المجتمعات، فكلما استقطب بلد معين رأس مال بشري أي معارف و خبرات الأفراد المتنوعة كلما كان تطوره سريعا حيث أن هجرة اليد العاملة خاصة المؤهلة يمكن أن تساهم في عملية تطور المجتمعات من خلال أنها :

3 – تسمح بتنويع التخصصات في الدول التي تتوجه إليها.

4 – الإنتقال الدولي للمعرفة و الخبرات.

5 –تسمح بالتكليف مع تطور احتياجاتها الإقتصادية

---

(1)– عبد الفتاح العموص: المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة إشارة للبلدان
www.afharonline.org/arabic/archives/nouv de 2003/ammous. Html

و بالرغم من الأهمية الإقتصادية لظاهرة الهجرة إلا أن التطورات الدولية أدت لإكتساب هذه الظاهرة أبعاد سياسية و اجتماعية و عرقية فربطت بمفاهيم الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

2- النظريـــــــــة البنيويـــــــــة:

يرجع أصحاب النظرية البنيوية الهجرة إلى هيمنة الدول الفقيرة، حيث يرى "جون جالتون Johan Galtung " البنيوي أن العالم ينقسم إلى أمم المركز و أمم المحيط، و كل أمة منقسمة بدورها إلى مركز و محيط (برجوازية، وطنية و بترولياتارية وطنية) و تنشأ بين مراكز أمم المركز أمم المحيط علاقات امبريالية بنيوية حيث تعمل بين الأمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط و استغلالها والهيمنة عليها و هذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط و إنما هي موجودة داخل الأمم أيضا. (1)

وفي هذا الصدد أشار "قالتون" إلى مفهوم العنف البنيوي Violence Structurelle حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف الغير مادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشك يمنع الأفراد من تحقيق المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية.

و على المستوى الدولي، فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط، و اللاتماثل بينهما يجسد من خلال أربع مظاهر:

1) تحديد إنتاجية دول المحيط كما و كيف بما يخدم مصالح دول المركز
2) بناء مؤسسات سياسية حسب طالب المركز الدولي حيث الشروط التي تفرضها لمؤسسات الإقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معنية و طبيعية حكم معين(الحكم الراشد) مما يخلق تناقض بين البنية السياسية و البنية المجتمعة لدول المحيط.
3) زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط .

تصدير المعايير و القيم من المركز إلى المحيط وبذلك فإن العنف البنيوي الذي تتعر له شعوب دول المحيط الذي يؤدي للاعدالة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الهيمنة التي تفرض على دول المحيط بشكل يؤدي لزيادة الهوة بين الطرفين، تؤدي لزيادة حركة هجرة الشعوب المحيط نحو المركز،

---

(1) - D ario battistella ;**théoies de relation internationales**.5eme ed.paris : montchostion.2004pp44
-Violence structurelle.**obtenu en parcourant**; http//h.wikipidia.org/wihi/violence

هذا الأخير الذي يعمل على استقطاب الموارد البشرية لدول المحيط لتعزيز نموه الإ قتصادي و تقدمه التقني المتسارع . [1]

3- الإطار النظري لعلاقة الهجرة السرية بمضامين الأمن الجديدة:

وصف ستيفن والت "Steven Walt " مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنها مرحلة نهضة الدراسات الأمنية فنهاية الحرب الباردة أدت لتوسيع مفهوم الأمن إلى الأبعاد غير العسكرية و أعيد النظر في المستويات غير الدولية فبعد صمت أو شبه صمت طويل بدا الإهتمام برهانات أمنية ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي كانت مهيمنة على الحقول الأكاديمية خلال فترة الحرب الباردة.

و من أبرز المقاربات التي سادت بعد فترة الحرب الباردة هي المقاربة التي قدمها المفكر باري بوزان"Barry Bouzan" حيث رأى أن فكرة الأمن التي تكون مرتبطة بالمستويات الدولاتية فقط، و بالمسائل العسكرية لا غير تعتبر عاجزة و قاصرة لأن ظاهرة الإعتماد المتبادل خلقت نوع جديد من الأمن هو أمن الجماعات الإنسانية la sécurité des collectives humaine تأثر بعوامل تتفاعل في خمسة أشكال: عسكرية، سياسية، اقتصادية، مجتمعية و بيئية.

و هنا يمكننا الحديث عن عدة أنواع من التهديدات :

1) **تهديدات سياسية:** أو ذات طابع سياسي و التي لها امتداد تحتي"Dimension Inférieure" و هي تشمل النشاطات المناهضة للديموقراطية تمس مؤسسات الدولة ورموزها أو إيديولوجيتها ، و امتداد فوقي Dimension Supérieure يتعلق بالنظام الدولي.
2) تهديدات ذات طابع اقتصادي: و مرتبطة بمدى توفير الموارد الطبيعية و الحاجات الأساسية للأفراد و مدى تحقيق مستويات معيشية مقبولة لسكانها و التي تهددها غالبا البطالة و الفقر .[2]
3) تهديدات ذات طابع مجتمعي : و هي التي تخص التكامل الثقافي للجماعات الاجتماعية.

4تهديدات بيئية : تتعلق بالنشاطات الإنسانية المدمرة للطبيعة و المسببة في التوث و التحولات المناخية. [3]

---

(1) - D ario battistella ;**théoies de relation internationales**.5eme ed.paris : montchostion.2004pp44
-Violence structurelle.**obtenu en parcourant**; http//h.wikipidia.org/wihi/violence

(2)-1Amandine Scherer, **leg8 face au crime organisé** N°11 février 2005 p (1-40) obtenu en parcourant : **www.g8.utovonto.ca/gouvernance/sheener-g8g.pdf**.

(3) -Dario Battistella ; op-cit pp 448-449.

ينتمي بوزان إلى مدرسة كوبنهاجن التي ترى أن الأمن ليس مفهوم ثابت بلهو بناء اجتماعي يتشكل بالممارسة و بشكل ديناميكي و تفاعلي و بذلك فبوازن يرى أن ديناميكية الأمن الوطني هي بكل وضوح عقلانية تقوم على علاقة الاعتماد المتبادل بين الدول و تصبح مسألة الأمن الدولي ترجع للشروط النظامية التي تؤثر على الطريقة التي تشعر بها الدول اتجاه بعضها البعض بالأمان أو بعدمه .

ويرى أصحاب مدرسة كوبنهاجن أن أثار العولمة تمس أمن المجتمعات أكثر من الدول حيث أن المجتمعات أصبحت مهددة على طول المسار انطلاقا من تدفقات الهجرة إلى التصدير الإجباري لثقافات خارجية مرورا بالسيطرة على الثروات الوطنية لصالح الدول الأجنبية و بذلك يصبح الأمن عند أصحاب هذه المدرسة هو أمن مجتمعي المرادف البقاء للهويات الذي يبحث للضمير نحن فكل ما يهدد هذا الضمير سواء كان أمة ، جماعية دينية هو مسألة أمنية . و بذلك فقد أصبحت تدفقات المهاجرين رهان أمني، تمت مانتها خلال فترة الثمانينات حيث أصبح ينظر أليها كتهديد للهويات الوطنية في حين كانت قبل ذلك تعالج ضمن القضايا الاقتصادية(مسألة اليد العاملة) .[1]

الهجرة و توزيع المخاطر: أشار عالم الإجتماع الألماني أولريخ بيك Ulrich Bech [2] في كتابه مجتمع المخاطرة العالم" La société du risque" إلى أن المجتمع الصناعي بدأ في الاندثار ليحل محله مجتمع المخاطرة فبينما كان الإشكال في المجتمع الصناعي توزيع الثروات فإن الإشكال المركزي لمجتمع المخاطرة هو توزيع الخطر هذا الأخير الذي لم يعد تهديد خارجي من فاعل دولاتي و إنما أصبح عامل ذو تكوين مجتمعي أي نابع من المجتمع . فالأخطار ذات الطبيعة الجديدة تستدعي إعادة النظر في الديناميكية الاجتماعية و السياسية للعلاقات الدولية

فالتغير الثقافي في تقدمه المتسارع جلب معه أنواع جديدة من المخاطر تشمل سلسلة من التغيّرات الإجتماعية و السياسية : التقلب في أنماط العمالة و الإستخدام ، تزايد الإحساس بإنعدام الأمن الوظيفي إنحسار تأثير العادات و التقاليد على الشخصية حيث أن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقرا و ثابتا نسبيا كما كان في المجتمعات التقليدية فقد أصبح الأفراد في عصرنا هذا أكثر قدرة على تغيير مسارات و خيارات حياتهم و هذا ما يسميه بيك بالفردانية INDIVIDUALISME و انحصرت وطأة التقاليد و القيم الراسخة بعد تزايد التفاعل بين الجماعات في إطار نظام عالمي جديد، حيث أن حركات الهجرة لا تسمح بالتنوع الإ ثني و الثقافي في كثير من المجتمعات كما تساهم في إعادة تشكيل الأوضاع الديموغرافية . [3]

---

(1) -Amandine Scherrer ; op-cit.

(2) **– Risque Globale et Politique mondiAle**.p1-9.obtenu en parcourant : www.devloppement/Elurble.sciences-po.fr/httppublications/cahier4smouts.pdj.

(3) – أنطوني غدنز، **علم الاجتماع**(تر:فايز الصناع) ط4.بيروت المنظمة العربية للترجمة.2005.ص142.

و بذلك تصبح الهجرة أحد سمات عصر الحداثة الإنعكاسية"La modernité réflixive" التي تحدث عنها "أولريخ بيك" فيصبح بذلك الأفراد و ليست الجماعات الدولية هي التي يجب أن تستجوب عن الأمن . [1]

و في إطار إجماع الأكاديميين و المراقبين الدوليين على ظهور مخاطر و تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة عبر وطنية تستدعي تعاون فيما بين الدول لمواجهتها فقط ظهر مفهوم "الأمن الشامل" "La sécurité globale" و التي ترجع جذوره لسنة 1982 عندما قامت لجنة "palme" التابعة للأمم المتحدة بتقرير حول نزع السلاح و مفهوم الأمن الشامل يشير إلى مواجهة الدول للتهديدات هي ذات طبيعة سياسية، اقتصادية ، اجتماعية أو بيئة التي تؤثر على بقاء الدول كما تشير إلى المخاطر التي تزعزع استقرار المجتمعات. هذه المخاطر يجب مواجهتها بطريقة شاملة، حيث أن السياسات الأمنية الفردية لم يعد بإمكانه مواجهة هذه التحديات، حيث أن الأمن أصبح يبنى على قاعدة عبر وطنية و متعددة الأطراف و المستويات . و بذلك فالهجرة السرية كظاهرة عبر وطنية تحمل مخاطر على أمن الأفراد و المجتمعات و الدول، تتطلب استجابة شاملة تضم جميع الأطراف المعنية، و تستدعي العمل في إطار تحقيق مفهوم الأمن الشامل .[2]

ثانيا – الهجرة و الهجرة السرية :

تعرف الهجرة علم الديمغرافيا Démographie[3] بأنها : "الإنتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا" أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية و غيرها

كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض ، و هي تلعب دورا هاما في تلقي مجموعات بشرية منوعة الثقافات ، مما يسمح بالتلاقح الثقافي و بناء حضارة إنسانية مشتركة .

---

(1) -Risque global, op-cit

(2) -Charles.Philippe David: Jean, Jaques Roche; **Théorie de la sécurité**: **Définition**; **approches et concepts de la sécurité** internationale. Paris: Montchrestien. 2002. p116.

(3) - **'الهجرة غير الشرعية من أحلام الثراء إلى الهلاك في قوارب الموت'**. متحصل عليه من:/http://www.alwatan.com/data/200801404/index/asp

لكن ثمة وجه سيء أيضا لهذه الظاهرة التاريخية، و هذا الوجه السيئ كان هو السبب في أن يحضى هذا الموضوع في العقود الأخيرة أهمية كبرى ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية و اللقاءات الدولية و محور اهتمام العديد من المؤسسات حكومية كانت أو غير ذلك .[1]

تمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد أبعاد السيئة لهذه الظاهرة و التي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة أصبحت تعتمد على شبكات منظمة و مهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه .

إنّ الهجرة السرية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا .[2] عبر (قوارب الموت ، شاحنات البضائع، عقود عمل مزورة، الزواج الأبيض، ذهاب سياحة دون عودة....).

و تتضارب التقديرات بشأن الهجرة السرية ما بين 10/إلى 15/ من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص ، و حسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوربي يصل إلى نحو 5.1 مليون فرد، و تقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 155 مليون شخص.[3]

1- الهجرة السرية نحو مقاربة شاملة :

تعتبر الهجرة ظاهرة معقدة ذات أبعاد بشكل يعكس تعدد و تنوع الحركيات السببية المنتجة لهذه الظاهرة وهو ما نحاول التطرق إليه عبر جملة التصورات الآتية:

ا- التصور السوسيو اقتصادي:

---

(1) - بداوي 'الهجرة، العولمة:أية مقاربة ?!' تحصل عليه من: **http://www.tanmia.ma/article-imprim.php3**

(2) - سناء العروسي'المغرب و تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا' متحصل عليه من:**http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp**

(3) - حمادة منتصر 'مهاجرون برسه الموت. ضحايا التهريب و سفراء للخلايا النائمة' متحصل عليه من:
http//www.al-majalla.com/printnew.asp ?DB :Newstahqeeq&News/D/70.

الشباب المغاربي سئم من بؤس الجنوب ، مبهور بالضفة الشمالية لحوض المتوسط ، و لأنه لا يتمكن من الوصول إليها بطرق شرعية، فإنه يحاول عبور المتوسط بالطرق الغير الشرعية و ذلك لجملة من الحركات السببية :

- البطالة و غياب الأمن الوظيفي، حيث تعاني الدول المغاربية من ارتفاع حجم البطالة و عدم توفر فرص العمل، حيث تبلغ نسبة البطالة في تونس 15% ، بينما في المغرب 12%، أما الجزائر فقد وصلت نسبة البطالة 23,7%.[1]

بالإضافة إلى سياسة وظيفية مرنة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية ، و عدم استقرار الدخل، و غياب الإستقرار الوظيفي ، مما يدفع الشباب للانتحار جماعي في البحر على انتظار وعود الحكومات.

– زيادة الإختلال بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي في الدول المغاربية أدى لزيادة ظاهرة الفقر و انخفاض المستوى المعيشي للأفراد حيث أن الضغوطات السكانية في ضل هذه الاقتصاديات الضعيفة أثرت على الإمتيازات المادية و أدت تناقص الرصيد النفعي للفرد مما يجعل الهجرة رهان للارتقاء الاجتماعي للفرد و أسرته .[2]

– يعاني الأفراد في الدول النامية عموما من عدم المساواة في توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية، بالإضافة لوجود عقبات في قضاء المصالح و ضرورة الواسطة في إيجاد فرص عمل مناسبة .

– تتمتع الدول الأوربية باقتصاديات متطورة تمكنها من توفير مستوى معيشي كريم لسكانها، بينما تعاني الدول الطاردة من اقتصاديات ضعيفة و قدرات تنموية محدودة ، مما يجعلها تخضع لضغوط مالية بسبب تعاظم قيمة الديون الخارجية مما أدى لوضع قيود صارمة على الإستهلاك تناقض مع ما تبشر به وسائل الإعلام من نمط حياة ترفي في الدول الأوربية، مما يجعل الشباب يسعى بكل الطرق للوصول لأرض النعيم"eldorado".

---

(1) -Immigration clendistine: Introduction Générale.obtenu en parcourant : **www.canal blog.com/cf/fe/tb ?**

(2) – هبة محسن، مرجع سابق الذكر ، ص44.

– انعدام التخطيط الواقعي في مجال القوة البشرية و في ميدان التخطيط التربوي، أو الفشل في إيجاد التكامل و التنسيق بين مدرجات التعليم و متطلبات سوق العمل

– مظاهر الترف التي يظهرها المهاجرين عند قدومهم لأوطانهم، مما يولد لدى الشباب الرغبة في الاغتناء السريع و إثبات الذات .[1]

– وجود شبكات لتجارة الأوهام، توهم الشباب بتجاوز العوائق الجغرافية و الأمنية للوصول إلى الضفة الشمالية، حيث يقدم الشباب إلى هذه الشبكات المنظمة مبالغ تتراوح ما بين 600 و5500 دولار للمرور عبر مضيق جبل طارق مثلا .[2]

–عدم المساواة بين دول الشمال و دول الجنوب في النمو و التطور و استغلال الدول الغنية لثروات الدول الفقيرة، حيث أن 20% من سكان العالم يمتلكون 80% من الناتج العالمي ، بالتالي فإن الهجرة هي منتوج لتبعية الجنوب للشمال و النظام الاقتصادي العالمي القائم على هيمنة الشمال على الجنوب.

ثالثا – الآثار عبر الوطنية للهجرة السرية :الهجرة السرية بين الاقتصادية و المخاطر الأمنية

على الدول الأوربية :

إن الحديث عن حوالي 5 آلاف من المهاجرين كعدد سنوي شبه ثابت في مطلع التسعينات (من دول جنوب المتوسط العربية نحو أوروبا) يحيلنا في جانب آخر إلى أزمة النمو الديمغرافي في الدول الأوربية، فمقابل النمو الهائل المتوقع للسكان النشطين في مجتمعات جنوب المتوسط و انخفاض نسبة الفئات التي يجب أن تحصل على الإعالة، نجد أن أوروبا تعيش انخفاضا مستمرا في الخصوبة و في قوة العمل و ارتفاعا ملحوظا في نسبة الإعالة و بخاصة فئة المسنين (مما يرسخ مأزق "مجتمع المسنين" و نقرأ في تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2000 إقرارات رسمية بأن المجتمعات الأوربية "سوق تحتاج في جميع الحالات إلى جلب قوة عمل بأعداد مهمة خلال الخمسين سنة المقبلة من الدول النامية"، و لكي تتمكن بلدان الإتحاد الأوربي من إعادة إحداث التوازن المفقود بين السكان

في سن العمل و السكان المسنين خلا الخمسين سنة المقبلة عليها أن تستقبل سنويا في المتوسط 14 مليون مهاجر في سن العمل من الدول النامية و 674 مليون خلال 50 سنة المقبلة، و أخيرا الإقرار يكون "اجتياح الإتحاد الأوربي من الكفاءات لا يقل عن 1,700 مليون سنويا".

---

(1) – حمادة منتصر، مرجع سابق الذكر، ص111 .

(2) – المرجع نفسه ، ص112 .

أما تقرير الأمم المتحدة لعام 2005 فقد حذر من أنه "حتى مع معدل 600 ألف مهاجر نحو أوروبا ، فإن عدد السكان في أوروبا سينخفض إلى حدود 100 مليون نسمة في غضون 50 سنة المقبلة .

كما يشير تقرير أممي آخر في نشر أبريل الماضي إلى أن المهاجرين الذين يتخوف منهم يشملون قوة الدفع وراء أي نمو سكاني تشهده الدول الأوروبية المتقدمة خلال ال 30 سنة المقبلة .

ثم إن الإحصائيات الأوروبية التي أنجزت في النمو الديمغرافي الأوروبي تؤكد أن حوالي "ثلث سكان أوروبا سيتجاوزون سن 50 سنة بحلول 2015" و هذه النتائج هي التي تزكي المقولة التي يطلقها الخبراء في كثافة السكانية بكون أوروبا تواجه شيخوخة مخيفة في العقود المقبلة بشكل يهدد الحركة الاقتصادية و الاجتماعية إلى حد خطير.

وفقا للمعطيات و الإحصائيات المقدمة سابقا، فإن الدول الأوروبية تعاني من انخفاض نسب النمو الديموغرافي ، و ارتفاع نسبة الشيخوخة في مجتمعاتها، مما يجعلها بحاجة ليد عاملة خارجية تسد حاجيات سوق العمل الأوربية، ولهذا تعتبر الهجرة الاقتصادية أحد الحلول العملية لهذه المشكلة، و يمثل المهجرون السريون فرصة للمستخدمين الأوربيين و الاقتصاد الأوربي ككل ، و ذلك في الجوانب التالية :

أولا : إن الوضع غير الشرعي للمهاجر يجعله في تبعية كبيرة لصاحب العمل، حيث أن عدم إتقانه اللغة في غالب الأحيان إلى جانب نقص مؤهلاته، وعدم معرفته لحقوقه، و ضعف تجربته السياسية و النقابية، يضعف مركزه التفاوضي و سلطته و يجعله عرضة للممارسات العنصرية فيما يخص انخفاض الأجور و التي قد تصل أحيانا تحت المستوى القانوني ، و عدم تمتعه بحقوقه الاجتماعية بما فيها التأمين أو العطل المدفوعة الأجر و أيضا مدة العمل. فحسب معطيات متوفرة حول إسبانيا مثلا تظهر أن عقود العمل غير المحدودة الشروط بين المستخدم و صاحب العمل تمثل 4% من الخدمات المنزلية و 46% من أعمال الفندقة و هي من أكثر الأعمال استقطابا للمهاجرين.

و بذلك فإنه على مستوى المخطط الضريبي ، و الميزانية الحسابية للعمال الأجانب سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، يعتبر عموما شيء إيجابي للميزانية الوطنية بحيث لا توجد نفقات كبيرة لأولئك الذين هم في وضعية غير شرعية ، إلا بعد تسوية وضعيتهم القانونية و التي عادة ما تأخذ وقتا كبيرا.

ثانيا: اليد العاملة الوطنية ترفض العمل في بعض القطاعات التي تقع الترتيب الأخير لسلم الوظائف و الأعمال، أما ما يعرف بأعمال الدرجة الثالثة ، و هي أعمال غير ثابتة ، و لا تتطلب مؤهلات و لكن في نفس الوقت تعتبر قطاعات مهمة لاقتصاديات البلدان الأوربية و حياة مواطنيها، و هذه الأعمال تتمثل أساسا في مربيي الأطفال، الزراعة، أعمال التنظيف ، أعمال البناء... و يعتبر قبول اليد العاملة المهاجرة هو الحل لسد احتياجات العمل.[1]

و تشير لإحصائيات إلى أن تسعة (9) من أصل عشرة (10) مغاربة يعملون في قطاع الدرجة الثالثة، حيث يوضح الدول التالي نسبة العمال المغاربة في هذا

القطاع في فرنسا من إجمالي عدد المهاجرين المغاربة : [2]

وبذلك فإن اليد العاملة المغاربية تساهم بالشكل كبير في ضمان التوازن بين طلبات وعروض العمل ليس فقط في فرنسا وإنما في جميع الدول الأوروبية مع اختلاف النسب.

	الجزائريون	المغاربة	التونسيون	المجموع
الفئة النشطة	64830	52235	20864	137929
العمال في قطاع الدرجة الثالثة	59773	45868	16912	12256
1/2	%92,2	%87,8	%81,1	%88,8

---

(1) - Georges Tapinos ; Immigration et marche du Travail P'o observateur de l'OCDE.N°29.Dec99.Obtenu en parcourant : www.observateurocde.orgfullstory.php/85/;Immigration et marché%e9.

(2) - Mohamed Khachani ; la femme Magrbine Immigrée dans l'espace économique des pays d'accueil. Obtenu en parcourant :

ثالثا: يساهم المهاجرين المغاربة

ليس فقط بجهدهم و إنما بأموالهم أيضا في بناء الإقتصاديات الأوربية سواء من ناحية دفع الضرائب أو من ناحية ممارسة المهن الحرة، كالتجارة و المقاولة، حيث يمثل المغاربة التجار في الدول الأوربية 32% من مجموع المهاجرين.

كما أن التجارة كأحد مصادر الإستثمار داخل الفضاء السوسيو ثقافي من شأنه أن ينهي كذلك العلاقات و التواصل بين مختلف الدول الأوربية و كذلك بين الدول الأوربية و الدول المغاربية.[1] إن الدول الأوربية تدرك جيدا هذه الحقائق، و تدرك أهمية اليد العاملة المهاجرة، حيث أشارت المديرة العامة للعمل و القضايا الاجتماعية للجنة الأوربية إلى أن الهجرة قد تسد حاجيات الدول الأوربية لليد العاملة في بعض القطاعات و بعض القطاعات و بعض المناطق و التخفيف من الآثار السلبية للنمو الديمغرافي البطيء في هذه الدول ، و لكنها ترى أن الهجرة ليست مسألة أرقام، و لكنها قبل كل شيء رهان سياسي، اجتماعي و ثقافي، و لذلك فبالرغم من اعترافها بحاجة للدول الأوربية لاستقبال عمال مؤهلين أو يعملون في قطاعات يرفضها المواطنين المحليين، إلا أنها أضافت أن الدول الأوربية في حاجة لسياسة تجعل من هؤلاء المهاجرين مواطنين أوربيين مستقبلا يتمتعون بحقوق و واجبات و خاصة يتقاسمون القيم و اللغة و الثقافة لهذه الدولما يجعل هذه الدول تتبع سياسة انتقائية اتجاه المهاجرين الغير شرعيين، حيث يتم تسوية أولئك الذين ترى الدول الأوربية أنهم يخدمون اقتصادياتها و لا يشكلون تهديدا على مجتمعاتها.[2]

فخلال فترة 97-98 تمت تسوية وضعية 80000 شخص من 140.000 ملف في فرنسا، كما تمت تسوية وضعية مئات الآلاف من المهاجرين الغير شرعيين في كل من إيطاليا و إسبانيا في الفترة الممتدة ما بين 2003-2005.

2- علاقة الهجرة السرية بالجريمة المنظمة و التطرف:

بالرغم من الأهمية السوسيو اقتصادية للهجرة في الدول الأوربية إلا أننا نشهد منذ بداية الثمانينات و خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و بالأخص الدول الأوربية من الخطر الشيوعي،حيث بعد ما كان ينظر إليه كيد عاملة مرحبا بها أصبح ينظر إليه كعدو للإ ستقرار المجتمعي، السياسي و الإقتصادي للمجتمعات الصناعية.

حيث أشارت Anasstasia tssakoula إلى أن أمننة الهجرة"La sécurisation de l'Immigration" تتركز أساسا على السياسات الرمزية للدول الأوربية و تحول منطق المراقبة، على مستوى المخطط الرمزي يمكن أن تدور حول أربع محاور:

1- **محور سوسيو اقتصادي**: حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة و أزمة الدول الحارسة. على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين و كونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من اليد العاملة. و من جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الإجتماعية للمهاجرين الشرعيين تشكل عبئا على خزينة الدول الأوربية.(1)

2- **محور أمني**: حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود، الأمن (الداخلي و الخارجي).

3- **محور هوياتي** : يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الديمغرافي، فقدان الهوية.

4- **محور سياسي** : حيث تصبح النقاشات حول العنصرية و التطرف و ربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية. (2)

فأكثر ما يتخوف منه الأوربيون في الجماعات غير الظاهرة Les groupes Souterraines و التي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين أولئك غير المندمجين في المجتمع الأوربي لأن نقص الإندماج الإ جتماعي و الإقتصادي في دول الإقامة يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية و العمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوربية في تكاملها و توحدها و استقرارها.(3)

---

(1)- Anastassia tssakoula. **Control de l'Immigration** : mythes et réalités. Cultures et conflits. Introduction n°26-27(1997) pp.9-14 obtenu en parcourant : **www.conflicts.org/index.35html**.

(2) - Ibidem

(3) - Amandhin Scheeneve le G face au crime organise, N11 février 2005 ; obtenu en parcourant : **www.g8u to vonte ca/gouvernance/sherrer-g8g.pdf**.

حيث يربط الأوربيون الهجرة السرية بالنشاطات الدولية للجماعات الإيطالية، و المافيا الروسية، تجارة الهيروين و العائلات التركية إنتاج المخدرات من طرف الجماعات البولونية و أوروبا الشرقية و المنطقة المغربية (المغرب الأقصى) و الجرائم بدوافع سياسية للجماعات المتطرفة التركية ، الكردية ، المغاربية.[1]

وإذا حاولنا تطبيق نظرية(باري بوزان :BarryBuzan) وفق الرؤية الأوربية نجد أن الجريمة المنظمة و الهجرة السرية تمسان القطاعات الخمسة للأمن :

فهما تهديد سياسي فيما يخص الفساد و الرشوة و تزوير وثائق المهاجرين الغير شرعيين.

هما تهديد إقتصادي فالجريمة المنظمة تعتبر عنصر طفيلي على النشاطات الشرعية للتجارة و الأموال بالإضافة إلى أن الأوربيين يرون أن الهجرة السرية تساهم في تفعيل الإقتصاد الغير ظاهر و الغير شرعي (L'économie Souterraines) كما أن الجريمة المنظمة تمثل تهديدا إيديولوجي بيئي. حيث أنها تستغل ثروات التشريعات البيئية و تتوجه للتجارة في البقايا النووية و الكيميائية أما الهجرة السرية فهي تمثل تهديد بيئي من حيث انتقال الأمراض المعدية .

---

(1) - The ocde.**les aspects Economique et sociaux Des Migrations.conférnance organisée Conjointement par l'ocde et la commission Européinne.obtenue en parcourant** : **http//www.ocde.og/dataoecd/2/17/15923767.paj**.

و بذلك فإن الأوربيين يرون أن الهجرة السرية و الجريمة المنظمة يتقاسمان عدة خصائص:

- هما ظواهر مائعة و حركية تتجاهل الحدود و كلاهما مشجع بشكل واسع بالفرص التي يحملها عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين المناطق و الدول هذا يؤدي إلى النظر إلى كلاهما كتهديدات قادمة من خارج الجماعة المستقرة و المتطورة و كلاهما يغذي الآخر فهي ظواهر دخلت المجتمعات الغربية ينظر إليها كفيروس يتطلب قدرة دائمة من التبادل

إن المدافعين عن طرح ربط الهجرة السرية بالجرائم التي تحدث في المجتمعات الأوربية من رأسماليين و مقاولين سياسيين كثيرا ما يرجعون لتقارير الشرطة و وكالات الأمن، حيث يمكن أن تشير على سبيل المثال إلى أنه في إيطاليا وصلت نسبة الأجانب الذين ألقي عليهم القبض 25,4% من مجموع المسجونين عام 1988، و فاقت نسبة اعتقال الأجانب نسبة اعتقال المواطنين الأصليين بـ 19 مرة ألمانيا عام 1997 فبلغت نسبة المسجونين الأجانب 33,6 % بينما كان حجم اعتقال هؤلاء أكبر ب 5 مرات من حجم اعتقال الألمان .[1]

في جانفي 1995 قدرت نسبة المسجونين الأجانب 29%،أما حجم الاعتقالات فقد كانت أكبر بخمس أو ستة مرات حجم اعتقال المواطنين الأصليين، أما في بلجيكا فقد بلغت نسبتهم 41,1% ، و كانت حجم الاعتقالات أكبر 5 مرات من حجم اعتقال المواطنين الأصليين.[2]

في الحقيقة إن هذه الأرقام ليست كافية لتجريم المهاجرين بصفة مطلقة، فكما لاحظنا أن نسب الإعتقالات تفوق بكثير حجم المسجونين أي الذين أثبتت عليهم التهم، هذا يظهر طبيعة و منطق الإجراءات القانونية و الأمنية للدول الأوربية التي تسعى لتجريم المهاجرين خاصة إذا كان من أصول عربية و إسلامية، أكثر من ذلك إن هذه الدول في كثير من الأحيان ترتكب فيها انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المهاجرين حيث أشارت دراسات أجريت في إيطاليا خلال التسعينات أن أغلب تجارب دفاع المحامين الإيطاليين باءت بالفشل و خلال نفس الفترة أشارت دراسات إلى أنه هناك محاكم يونانية ترفع فيها قضايا الأجانب دون مترجمين . [3]

---

(1) - Monica den boer **; Crime et Immigration dans l'union Européenne**. obtenu en parcourant : **http://www.ciaonet.org/olj/CC/3132.cc-Fallnin 98/bom 01.pdf**

(2) - Anastassia tssakoula **; Crime et Immigration en Europe**. Obtenu en parcourant : **www.cedem.lg.ac.be/m/wp/27/pdf**.

(3) - Ibidem.

إن هذا لا ينفي أن المهاجرين لا يقومون باختراقات للقوانين الأوربية، و لكن أعمالهم في غالب الأحيان ترجع للظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي يعيشونها من بطالة و تهميش و فقر و تفكك أسري، و أولئك الذين يعانون من أزمة الهوية فلا بلداتهم قادرة على استيعابهم و لا بلدانهم الجديدة وفرت لهم شروط الاندماج ، مما يؤدي لتراكمات اجتماعية و اقتصادية قد تنفجر في شكل أحداث عنف، بحيث يغلب على هؤلاء المهشمين طابع الكره و الحقد على كل ما يمثل سلطة عمومية، و ما حدث في فرنسا في 27 أكتوبر 2005، حيث كان وراء اندلا ع أعمال العنف تلك ، مهاجرين بين إفريقيا و المغرب العربي . (1)

بالرغم من هذه الحقائق و بالرغم من أن بعض الجهات الأوربية تسعى لتضخيمها لإعطاء صورة لعدو جديد يعيش داخل مجتمعات بشكل يسمح ببناء هوية أوربية من خلال مواجهة ثقافية جديدة، إلا أن الدول الأوربية تدرك حاجياتها للمهاجرين و المزايا الإقتصادية و الديموغرافية التي يقدمها هؤلاء لهذه البلدان مما يجعلها تعمل على تنظيم و ليس توقيف بشكل نهائي هذه الهجرة و استقبال من توجه إليهم الدعوات، حسب حاجيات هذه البلدان .

حيث وضعت اللجنة الأوربية عام 2005 "الكتاب الأخضر" Le livre vert" الذي أشاد بالدور الإيجابي للهجرة (الإرادية) و الإنتقائية. و تم اقتراح "نظام الكوطا/Système des quotas" حيث تقوم الحكومات بتحديد حصص أو نسب سنوية من المهاجرين، استشارة الشركات، منظمات العمل، النقابات وكالات العمل و هذا يسمح للدول الأوربية بتنظيم الهجرة حسب المناطق الجغرافية و المناطق الأصلية للمهاجرين .(2)

التطرف/ العنف/ الهوية:

إن تصاعد معدّلات الهجرة نحو العديد من الدول الأوربية أثار من جديد مخاوف الإتحاد الأوروبي من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، و بالتالي تراجع قيمه و حضارتها مقابل تنامي القيم الإسلامية.[3]

---

(1) - Mohden dridi ;op-cit

(2) - Bichara khader ; **l'Europe et la méditeranée géoipolitique de la proximité** ; l'harmattan/1994/p78.

(3) – عبد الله التركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية" تحصل عليه من **http://www.Arraee.com/modules/php**

إنّ البعد الثقافي/الهوياتي للهجرة السرية (و حتى الشرعي) يتعلق بكتل بشرية كثيفة تملأ الفضاء الأوروبي، و تصبح مطالبة في حقها بالإختلاف الثقافي، الذي ينعكس في المأكل و الملبس و العادات و إقامة مراكز العبادة أي ما يتعلق بالمظهر الخارجي لوجود التعدد الثقافي المقبول نظريا، و لكنه يستقطب الانتباه بل يحث على التحرك المضاد، على حساب القيم "الديمقراطية" المعمول بها في أوروبا [1] ، فالإحساس بتزايد خطر "الغزو" l'envahissement أو عودة البرابرة "Le retour des barbares" قد أصبح يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية المواطنة...

على اعتبار أن الأوروبيين يرون إن المهاجرين غير أوروبيين و بالتالي غير قابلين للإندماج و غير قابلين للمراقبة، حيث تفيد استطلاعات الرأي إن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا، حيث يرى أغلب الرأي العام الأوروبي إن تلك العددية الثقافية قد أنتجت غيتوهات معزولة و بؤر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها و تحقد عليها، بل و مستعدة للتآمر ضد سكانها.[2] إن هذا الإحساس المتزايد بخطر الغزو الثقافي، تولد لدى الدول، المجتمعات، النخب و دعمته وسائل الإعلام، ففي أحد إعداد صحيفة "Le figaro" الفرنسية نشر مقال بعنوان : "هل سنكون فرنسيين في عام 2025 ؟" عارضين صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب "serons nous français en 2025 ?" [3] .

كما يظهر هذا الإحساس من خلال التوظيف السياسي لهذه المسألة في ظل تنامي التيارات السياسية و الثقافية المعادية للأجانب فقد ركّز مثلا الرئيس الفرنسي السابق

نيكولا ساركوزي الذي ركز في حملته على الجمع بين الهجرة و الهوية الفرنسية... و فور انتخابه قرر إنشاء وزارة للهجرة من أجل السيطرة على تدفق الهجرة، و إنجاح خطط للتكامل و صيانة الهوية الفرنسية.

---

(1)-Bichara khader ;op-cit ;p78

(2)- محمد مسلم ، "**الحكومة الفرنسية تقرر طرد25 ألف مهاجر غير شرعي**". **الشروق**. العدد2010.4 جوان 2007، ص24

(3) - وليد محمود عبد الناصر "**التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف**،"**السياسة الدولية**،العدد 124. أفريل ،ص 114 ، 2000 .

و مع تصاعد الحملة العالمية في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب و ما يصاحبها من دعايات إعلامية سلبية قد تساهم في تعميق المشاعر السلبية تجاه المهاجرين من أصول عربية و إسلامية وقد ربطت معظم النخب السياسية و الثقافية هذه الفئات من المهاجرين "بالتطرف الإسلامي" على اعتبار قابليتها للتسييس من قبل الحركات الإسلامية، و التي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد (المجتمعات) المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية و الحضارية المتميزة ، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية "الهوية" و من ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى شمال المتوسط خاصة عندما يرتبط بمسارات العنف .[1]

إذ أصبح البعد الأمني يطغى على الكواليس و الاتفاقيات التي تعقد بين الدول الحوار المتوسطي ، و السعي ترويج شعار "حماية المجتمعات الأوروبية من خطر التهديدات الإرهابية" خاصة و أن منطقة لا تزال تعيش على إيقاع تبعات أحداث 11 سبتمبر، و التي إحدى تجلياتها تفجيرات مدريد والتي عرفت تورط مغاربة ، دون الحديث عن تهديدات القائمة اليوم و الصادرة عن إتباع "أسامة بن لادن" في المنطقة ضد فرنسا و إسبانيا على الخصوص إلى درجة الحديث عن استعادة "الأندلس"[2] عبر عمليات و تهديدات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

---

(1) – منتصر حمادة، **مهاجرون برسم الصوت.. ضحايا الترهيب و سفراء للخلايا النائمة**، تحصل عليه من:
http ://**www**.**al**.**majalla**.**com**/**list muajaha**.**asp**.

(2) -Ibidem.

2-الهجرة السرية بين الحسابات الداخلية لدول المهجر و الضغوطات الخارجية :

كما تحقق الهجرة مكاسب اقتصادية للدول الأوربية المستقبلة فإنها تحقق مزايا لإقتصاديات الدول المغربية كذلك، و هذه المزايا تتمثل أساسا في التحويلات و الإستثمارات في عام 2001 بلغت نسبة مساهمة التحويلات إلى الدول المغاربية كما يلي :

9,63 % بالنسبة للمغرب

4.66% بالنسبة لتونس

2,36% بالنسبة للجزائر و الملاحظ أن المغرب أكبر مستفيد من مسألة التحويلات بالنظر للسياسة التي تتبعها هذه الدولة اتجاه التحويلات

و تعتبر هذه التحويلات أحد المكاسب الاقتصادية التي يجب الإهتمام بها و تنظيمها، حيث أصبحت أحد مصادر الدخل للكثير من البلدان مما يجعلها تشجع حركات الهجرة، كما أنها تؤدي بصفة عامة لتخفيض مستوى و شدة الفقر حيث أن هذه التحويلات كثيرا ما تؤدي لزيادة تراكم رأس المال البشري، و الاستثمار و تنظيم مشروعات العمل و تخفيض تكلفة إجراء التحويلات يحقق مكاسب كبيرة لأسر المهاجرين، بالإضافة إلى مستويات الاستهلاك فإنه يمكن أن يؤدي لتحسين درجة الجدارة الائتمانية للبلدان المعنية بالاقتراض الخارجي[1]

من الناحية الأمنية تمثل الهجرة السرية عامل لا استقرار على المجتمعات المغاربية، فالدول المغاربية تمثل محطة تقليدية للانطلاق نحو القارة الأوربية، ليس فقط للأبناء المغاربية و إنما للأفارقة أيضا. فالجماعات، و النزاعات المسلحة الحروب الأهلية بالإضافة لبرامج إعادة الهيكلة المفروضة على الدول الإفريقية، أدت لزيادة وتيرة الهجرة و حركة اللاجئين سعيا لتحسين ظروفهم المعيشية هروبا من الواقع الذي يعيشونه مما يجعل آلاف الأفارقة كل سنة يقطعون مئات الكيلومترات و حدود عدة دول للوصول إلى المناطق الساحلية للدول المغاربية و التي تشكل نقطة انطلاق مغامرة جديدة نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

---

(1)- البنك الدولي للإنشاء و التعمير "**الهجرة و التحويلات الدولية**" متحصل عليه من :
www.Worldbank/j6ecoocl70.

و بذلك فقد تحولت الدول المغاربية بحكم القرب الجغرافي من الدول الأوربية إلى منطقة عبور « zone de transite » ففي تونس عام 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الإنتقال للقارة الأوربية عبر الموانئ التونسية 17.000 شخص و في عام 2000 ارتفع عددهم إلى 50.000 شخص ثم وصلوا إلى 100.00 شخص عام 2001[1] أما في الجزائر فخلال ستة أشهر الأولى لسنة 2005 استطاع رجال الدرك الجزائري توقيف 3234 مهاجر غير شرعي من أصول إفريقية، حيث مثل 2244 منهم أمام القضاء، و أشارت السلطات الجزائرية أن نسبة المهاجرين الأفارقة الغير الشرعيين قد ارتفعت ب 9,6% عام 2005 مقارنة بالسنوات السابقة.و المخاطر الأمنية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية تتمثل أساسا في عمليات التهريب (مخدرات،سجائر، كحول ، بنزين ، مواد غذائية) التي يقوم بها هؤلاء سواء أثناء رحلتهم نحو القارة الأوربية أو عند سعيهم للإستقرار في دول المغاربية بعدفشل محاولاتهم للوصول للضفة الشمالية. بالإضافة إلى مخاطر انتقال الأمراض و الأوبئة و التأثير على التركيبة السكنية للبلدان المغاربية خاصة في الجنوب و إثارة مشاكل حدودية فيما بين الدول.

من جهة أخرى فإن للهجرة السرية أثار سلبية مستوى الفرد أو الجماعة ككل. حيث تنتهي رحلات المهاجرين السريين عبر قوارب الموت بمآس، فكل سنة مئات الشباب يموتون بسبب غرق قواربهم، أو بسبب اختناقهم في حاويات نقل البضائع أو الشاحنات ، و هذه تمثل كارثة على الحياة الداخلية للبلدان المصدر. لأنه يكون قد تم التخلص من يد عاملة نشيطة بلا مقابل، بل تتحول أمال و أحلام العبور إلى ماسي عائلية و هذا يمثل تفريغ للشعوب المغاربية و الإفريقية من قوة عاملة كان بالإمكان استغلالها في عمليات البناء الإقتصادي و الإجتماعي لهذه المجتمعات، و حتى في حالة نجاة هؤلاء المغامرين فإنها تشكل خسارة للدول الإنطلاق .[2]

---

(1) -Mohsen dridi ; opcit

(2) - Kaci racelma ; l'Immigration clendistine Véritable plaie en Algérie.

خاصة أنها لم تعد تقتصر على الجنس الذكوري فقط و على البالغين فقط، حيث أصبحت قوارب الموت تقل النساء و حتى الأطفال و المراهقين. كما أنها له هذه الظاهرة تأثير على العلاقات الدولية بين الدول المغاربية و الدول الأوربية، حيث كثيرا ما وجهت هذه الأخيرة إتهامات للدول المغاربية بتشجيعها لهذه الظاهرة، و هو ما قد يؤدي لاندلا ع أزمات دبلوماسية بين هذه الدول، كما حدث في العديد من المرات بين المغرب و إسبانيا. و في 2002 مثلا صرح وزير الخارجية الإسباني "خوسيه بيكي" بوجود تواطؤ بين قوات الأمن المغاربية و مافيا الهجرة السرية و أن عائدات المغرب تفوق عائداتهم من السياحة و الفوسفات. (1)

3-آليات مواجهة الهجرة السرية:

إنّ تهديدات تدفقات الهجرة إلى أوربا ينظر إليه من زوايا النتائج المستقبلية لهذه التدفقات و انعكاساتها السلبية على هوية و رفاهية المجتمعات الأوربية مما دفع دول الإتحاد الأوربي إلى محاولة وضع حد لهذه الظاهرة، فاتخذت إجراءات عديدة في ما بينها كما دعت الدول الإفريقية إلى ضرورة مكافحة الهجرة السرية بكل السبل، من أجل ذلك عقدت لقاءات جماعية و ثنائية على عدة مستويات إتخذت خلالها عدة تدابير عقابية و وقائية و استباقية هدفت كلها إلى محاربة الهجرة السرية و التخفيف من حدتها و انعكاساتها.

و قد تعاملت هذه الدول مع ظاهرة الهجرة السرية فرادى أي بشكل فردي على مستوى الدولة الوحدة حيث اتخذت كل دولة الإجراءات التي رأت أنها ضرورية و لازمة لمكافحة الهجرة السرية،كما عقدت عدة إتفافيات ثنائية جمعت بين دولتين سواء كانت دولتين أوربيتين أو دولتين إفريقيتين أو دولة من إفريقية و دولة من أوروبا. (2)

---

(1) - منتصر حمادة، مرجع سابق

(2) -Plan globale de lutte contre l'immigration clandestine. Obtenu en parcourant : **europa.eu.scadplus/leg/.FR**.

لكن نظرا لطبيعة هذه الظاهرة للحدود و انعكاساتها على العديد من الدول تطلب الأمر تعاون دولي لمكافحتها، لتوحيد الجهود و تفعيل خطط العمل المتبعة، حيث يظهر هذا من خلال اللقاءات و المؤتمرات العديدة التي جمعت الدول الإفريقية، و الدول الأوروبية في هذا الإطار، و نصت كل هذه اللقاءات على ضرورة التعاون في هذا المجال. "خطة العمل لمنع مكافحة الهجرة السرية و الإتجار بالبشر داخل الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تحديد نهج مشترك و متكامل يوفر التدابير و الإجراءات اللازمة لإتباعها. [1]

كما أكد على ذلك اللجنة الأوروبية المشتركة أمام البرلمان الأوروبي المعقد في بروكسل في 2001[2].

إن مكافحة الهجرة السرية إلى أوروبا بدأ يظهر بوضوح في شكل جماعي خلال السنوات الأخيرة من الحوار العربي الأوروبي الذي انطلق بعد أزمة النفط سنة 1973 و استمر حتى عام 1990، حيث طرح الطرف الأوروبي للمرة الأولى قضية الهجرة بشكل واضح خلال المؤتمر الذي دعت إليه فرنسا في ديسمبر 1989 الذي انعقد في باريس، و قرر تشكيل مجموعتين عمل كلفت إحداهما بإعداد مجموعة مشاريع أهمها يتعلق بموضوع الهجرة و مع أن الحوار العربي الأوروبي توقف إلاّ أنّ الانشغال بموضوع الهجرة السرية لم يتوقف و قد استمر الحديث عنه خلال مؤتمر 5+5 الذي جمع دول أوروبية هي فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، مالطا و البرتغال المطلة على السواحل الشمالية للمتوسط خمس دول تقع جنوب المتوسط "دول المغرب العربي و هي الجزائر، تونس ، المغرب ، ليبيا و موريتانيا. و من خلال منظمة الأمن و التعاون الأوروبي OSCE*

---

(1) **–Communication de la commission au conseil et au parlement européen/concernant une politique commune en matière d'immigration clandestine**. **Obtenu parcourant** : **www.europa.u**.

(2)– سمير صارم، **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة**. دمشق: دار الفكر العربي: 2000، ص114.

* .Organisation de sécurité et de coopération Européenne.

و من خلال الشراكة الأورومتوسطية التي تناولت موضوع الهجرة السرية ضمن مجموعة من المواضيع حيث تضمن أول مؤتمر للشراكة الاورومتوسطية المنعقد في برشلونة سنة 1995، مشكلة الهجرة السرية، حيث يعقد موظفون اجتماعيات دورية لدراسة التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية و القضائية، و الجمركية و الإدارية و غيرها لمقاومة الهجرة السرية، و ستعتقد هذه الجلسات آخذة بعين الإعتبار ضرورة توخي مقاربة تقر بالتباين و مراعاة الوضع الخاص بكل بلد .

كما تناولتها بقية مؤتمرات الشراكة التي تلت مؤتمر برشلونة هذا ناهيك عن المؤتمرات الاوروفريقية التي تناولت الهجرة السرية بشكل مباشر اتخذت هذه الدول و اللقاءات عدة طرق في التعامل مع ظاهرة الهجرة السرية، سواء بشكل عقابي، وقائي أو استباقي.

أ.تعامل عقابي: عملت الدول الإفريقية و الأوروبية على معاقبة المهاجرين السريين و شبكات المتاجرة بالبشر من خلال القبض عليهم و إيداعهم السجن أو دفعهم لغرامات مالية، و قد تصل أحيانا هذه العقوبة إلى درجة القتل في بعض الحالات حيث تم إطلاق النار على مهاجرين سريين أفارقة من طرف قوات الأمن المغربية أثناء محاولتهم اقتحام أسوار مدينة ملیلية.

. سياسة العودة: (العودة إلى أرض الوطن)

تعمل دول الإتحاد الأوروبي على محاولة إعادة المهاجرين سرا بعد عقد اتفاقيات مع دول العبور أو المنشأ من أجل إعادة استقبال هؤلاء المهاجرين." و تمثل العودة حجر الزاوية في سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة. و انتهاج سياسة عودة فعالة ضروري لجلب تأييد الرأي العام للقواعد القانونية في مجال الهجرة الشرعية و اللجوء السياسي، و من أولويات الإتحاد الأوروبي إبرام المزيد من اتفاقيات العودة، و قيام رحلات عودة مشتركة إلى جانب تسهيل الحصول على الوثائق اللازمة

لعودة المهاجرين الذين لا يملكون وثائق سفر، مع تحديد معايير مشتركة لتكوين الضباط الذين يشاركون في العودة". [1]

إن إجراءات العودة إلى الوطن تخضع لمعايير محددة وفق حقوق الإنسان و احترام كرامته، و العودة الطوعية من خلال" اعتماد إجراءات مشتركة لضمان الامتثال و الالتزام بإعادة قبول مواطنيها وفقا لقواعد القانون الدولي ." [2]

---

(1) - **Lutte contre l'immigration clandestine**. **Nouvelles mesures Européenne**. (Bruxelles, le 19 juillet 2006). **www.libertysecurity.org**

(2) - Plan global de lutte contre l'immigration clandestine. Op.**Cit www.libertysecurity.org**

و في هذا الصدد عقدت عدة اتفاقيات ثنائية بشأن إعادة استقبال المهاجرين السريين مثلما ما هو الشأن بين المغرب و اسبانيا حيث "عقد المغرب مع اسبانيا اتفاقية ثنائية تتضمن إعادة استقبال المهاجرين السريين الموجودين في اسبانيا، من طرف المغرب الذي كان يهدف من وراءه هذه الإتفاقية إلى تعزيز التعاون مع اسبانيا في مواجهة الهجرة السرية ، و من ثم تجسيد مفهوم المسؤولية المشتركة، كما يهدف إلى تبديد المهاجرين السريين في البقاء داخل اسبانيا و الحصول على إقامة شرعية مما يقلص تدفق المهاجرين على المغرب، و في هذا الصدد استقبل المغرب 73 مهاجرا تم استبعادهم من اسبانيا في أكتوبر 2005". [1]

اتفاقية بين المغرب و نيجيريا، اتفقتا على قبول نيجيريا إعادة استقبال مهاجرين سريين نيجيريين، حيث قامت نيجيريا في جانفي 2007 بخمس عمليات ترحيل تمت خلالها استقبال 1700 مهاجر كانوا في وضعية غير قانونية في المغرب . [2]

- كما أعلنت ايطاليا على أنها تعيد في المتوسط ما بين 200 و 300 مهاجر إلى مصر كل أسبوع.

و مع ذلك تبقى إعداد المهاجرين السريين سواء في الدول الأوروبية أو دول العبور "شمال إفريقيا" كبيرا جدا، رغم كل هذه التدابير المتخذة لذلك حاولت الدول الأوروبية اتخاذ إجراءات أخرى تمكنها من القضاء على الهجرة السرية . [3]

هذه المعسكرات المهاجرين السريين إلى حين عودته إلى بلدانهم الأصلي بمعنى أن هذا المقترح هو إجراء سابق على سياسة العودة.[1] و في هذا الصدد تجد معسكرات المهاجرين في مناطق متفرقة من جبال الأطلس المغربية ، كما تحدث دانيال كوهين بنديت عضو البرلمان الأوربي عن وجود معسكرات في ليبيا و أن الوضع فيها كارثي، هذا بالإضافة إلى المعسكرات الموجودة في جزيرة صقلية و التي يطلق عليها جوانتانامو إن هذه الإجراءات الأمنية من مراقبة و ملاحقة و اعتقال لم تكن كافية لخلق الأمان لدى السلطات الأوروبي فشددت إجراءات الدخول على مواطني دول الجنوب و كثفت مراقبتها لشواطئها و حدودها البرية حتى تمنع دخول المزيد من المهاجرين سرا إلى أراضيها و هذا ما يطلق عليه الإجراءات الوقائية .

ب– تعامل وقائي : أرادت الدول المعنية بالهجرة سواء منها دول العبور أو المنشأ بالوقاية منها لمنع حدوثها حتى لا تتعامل معها كأمر واق (لا بالعقاب و لا بالإدماج) فاتخذت عدة إجراءات ي إطار فردي ثنائي جماعي.

---

(1) – محمود معروف، **المغرب يحترم الكرامة الإنسانية و القواعد الدولية في مجال الهجرة السرية**، متحصل عليه:**www.arabandaloucia.com**

(2) – محمد بوبوش، "الهجرة السرية تشخيص الظاهرة".

www.maec.g

(3)– رشيد خشانة "هجرة سرية مصالح و مقايضات (سبتمبر 2004)".**www.swisinfo.org**

مكافحة الهجرة السرية و الإرهاب يتصدران اجتماعا لوزراء داخلية أكبر خمس دول أوروبية في فلورنسا, **الشرق الأوسط** العدد9456، 18 أكتوبر 2004 متحصل عليه من **www.aawasat.com**

–إقامة مخيمات للمهاجرين السريين و اللاجئين: نظرا للأعداد المتزايدة للمهاجرين السريين و طالبي اللجوء السياسي الذين لم تنظر في طلباتهم بعد أو الذين قوبل طلبهم بالرفض، قي الدول الأوروبية و كذلك المتواجدين في دول المغرب العربي و المرشحين للهجرة السرية دع الأوروبيين مع عدم كفاية سياسة العودة في التخلص من هؤلاء إلى اقتراح سياسة أخرى تتمثل في إقامة معسكرات لجمع هؤلاء "حيث اقترح اجتماع وزراء داخلية خمسة دول أوروبية و هي (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إسبانيا) في أكتوبر2004 في فلورنسا و الذي بحث ملفات الهجرة والإرهاب و الجريمة المنظمة، اقترح وزير الداخلية الألماني أوتوتشلي فكرة إقامة معسكرات لاستقبال اللاجئين و الراغبين في الهجرة إلى أوروبا في الدول المغاربية (ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب ، موريتانيا).

هذه المعسكرات المقترحة توفر اللاجئين الحماية و احتياجاتهم الأساسية إلى حين البث في قبول لجوئهم، في حين وافقت ألمانيا و إيطاليا و بريطانيا على هذا المقترح إلا أن اسبانيا و فرنسا عارضته.

كما أيدته سويسرا عما أن هذا لمقترح قد قدم من قبل طرف بريطانيا سنة 2003 . و تضم :

1- تعامل فردي: عن طريق سن القوانين لردع المهاجرين و العاملين في شبكات المتاجرة بالبشر: مثلا:

– تونس: عملت على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر جريمة الهجرة السرية و الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم متهمي بارتكاب تلك الجريمة (المنظمين المساعدين و المسترشدين) إضافة إلى تشديد العقوبة عن طريق السجن و الغرامات المالية.

جاء هذا الإجراء بعد انتهاء قمة (5+5) في ديسمبر 2003 [1]في تونس مما أدى ببعض المنظمات الحقوقية التونسية و ناب المعارضة في البرلمان اعتبروا أن هذا القانون استجابة لرغبة الدول الأوروبية في محاربة الهجرة السرية كما اعتبروه قانون يزيد من ضرب الحريات الفرية و حرية التنقل.

– المغرب: وضع تشريع من شأه تحريم تهريب المهاجرين، حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال معرضين عقوبات قد تصل إلى السجن المؤبد. كما تم إنشاء مؤسسات منها مديرية لشؤون الهجرة و مراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية و مرصد الهجرة . [2]

---

(1) – **مكافحة الهجرة السرية و الإرهاب يتصدران اجتماعا لوزراء داخلية أكبر خمس دول أوروبية في فلورنسا, الشرق الأوسط** ، العدد، 9456، 18 أكتوبر متحصل عليه من 2004 **www.aawasat.com**

(2) – محمد فواتي: **تونس مشروع قانون لمواجهة الهجرة**. متحصل عليه من:**www.islamonline.net**

– بالإضافة لحملات التوعية بمخاطر الهجرة و استغلال شبكات التهريب .[1]

– بالإضافة إلى هذه الإجراءات الفردية أبرمت اتفاقية ثنائية لاتخاذ إجراءات للوقاية من توافد المهاجرين، خاصة بين الدول المتجاورة، و البلدان القريبة من القرية من أوروبا و لتي تعتبر مناطق عبور مثل المغرب و اسبانيا عبر مضيق جبل طارق، و بين تونس و إيطاليا، و بين ليبيا و إيطاليا لقرب سواحلهما من جزيرة صقلية لذا أبرمت إيطاليا مع كل من تونس و ليبيا اتفاقيتين بشأن حراسة الحدود، و تقديم مساعدات تقنية في هذا المجال .[2]

– **إيطاليا – تونس** : منحت إيطاليا عدة أجهزة و معدات متطورة للمراقبة و الرصد، إضافة إلى تسيير دوريات بحية مشتركة في المياه الدولية بين البلدين[1].

رغم ذلك تبقى أعداد المهاجرين أكبر من قدرة إيطاليا على التحمل.

الحدود البرية و البحرية على السواء.

دخول و خروج الأجانب، عقود العمل، و مدة التأشيرة، و في السنوات المقبلة ستعتمد مستوى عال من الرقابة باعتماد التكنولوجيا البيومترية مثال البصمات و التصوير الرقمي.

– **المغرب– اسبانيا:** اتفقتا على القيام بدوريات مشتركة جوية و أرضية و كانت أول دورية مشتركة بين اسبانيا و المغرب في جويلية عام 2004 في مضيق جبل طارق إضافة إلى إنشاء مجموعة عمل دائمة مغربية اسباني حول الهجرة لدار السبل الكفيلة لمكافح الهجرة السرية .[3]

– في إطار جماعي: ركزت المؤتمرات الأورو إفريقية و بشكل خاص المؤتمرات الأوروبية على ضرورة إتخاذ تدابير وقائية أمنية راعية لمنع المرشحين للهجرة السرية من القيام بذلك، و رغم تعدد هذه المؤتمرا**– إيطاليا ليبيا:**اتفقتا على إلزام ليبيا باتخاذ تدابير صارمة لمراقبة سواحلها البرية و شواطئها البحرية، إلا أن الليبيين اشتكوا من ضعف التجهيزات المتوفرة لديهم بسبب طول فترة العقوبات التي خضعوا لها و قلّة خبرة حراس سواحلهم و قد اعتبر البعض أن هذا الموقف نوعا من الابتزاز الذي يرمي للحصول على تجهيزات متطورة و تكنولوجيا حديث لتعزيز قدراتهم

---

(1) – رشيد خشانة، **لهجرة السرية معضلة أوروبية** (أوت 2004) متحصل عليه من: **www.swissinfo.com**

(2) -Communication de la commission au conseil et au parlement européen concernant une politique commune en matière d'immigration clandestine; op.cit.

(3) -Plan global de lutte contre l'immigration clandestine; op.cit.

البحرية و تحسين مستوى حراس سواحلهم .

و في هذا الصدد تسلّمت ليبيا تجهيزات و معدات عسكرية لتحسين قدرتها على مراقبة ت إلا أنها أجمعت كلها على الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد، هذا ما يغنينا عن التطرق لكل المؤتمرات بل نكتفي بالتعرض لما جاء في عضه فقط. و قد حدّدت اللجنة الأوروبي أمم المجلس و البرلمان الأوروبي في 2001 ستة ميادين لمكافحة الهجرة السرية و هي : سياسة التأشيرات ، تبادل المعلومات و التعاون و التنسيق ، إدارة الحدود ، تعاون الأجهزة الأمنية ، تشريعات الأجانب و قانون العقوبات، سياسة العدة و القبول .

– كما حددت بسبع مجالات و هي : سياسة التأشيرات، و تبادل المعلومات ، و سياسة القبول و العودة إلى أرض الوطن، مراقبة الحدود، التدابير الواجب اتخاذها أثناء العبور–اليوروبول– و الجزاءات– **مراقبة الحدود الخارجية** :

أخذت حيزا هاما في كل مؤتمرات مكافحة الهجرة السرية ، و هي في تطور مستمر نتيجة التطور التكنولوجي–تطور الأجهزة المستعملة في عملية المراقبة، و تقوم خلالها بمراقبء نظام عام و آلي للدخول و الخروج لتسجيل دخول و خروج المواطنين الأجانب له ميزتين : الأولى أنه يسمح للدول الأعضاء –الإتحاد الأوروبي– من التحقق من إذا كان هناك مهاجر أجنب تجاوز مدة الإقامة المسموح بها بعد انتهاء مدة التأشيرة، و من جهة أخرى إن مثل هذا النظام يمكن أن يسهل إدارة الهجرة القانونية، فهو بمثابة سجل للعمال خاصة الموسمين منهم القادمين من الدول الأجنبية.

و بما أن أكبر عدد من المهاجرين يأتي من جزيرة صقلية قادمين من تونس و ليبيا، "كما أن أكثر من 23% من المهاجرين تأتي من اسبانيا قدمين من المغرب عبر جبل طارق، و جزر الكناري، نظرا للقرب الجغرافي بين هذه المناطق مما دفع الإتحاد الأوروبي إلى مطالبة هذه الدول – المغرب العربي– باعتبارها مناطق عبور للمهاجرين السريين القادمين من جنوب الصحراء، إلى تعزيز مراقبة حدودها و كان رد هذه الدول يتمثل في عدم قدرتها على المراقبة الدقيقة لذا كانت تطالب دائما بالدعم المالي و التجهيزات خاصة من طرف المغرب و إسبانيا اللتان تستعملان الهجرة السرية كورقة ضغط على الإتحاد الأوروبي للحصول على أكبر قدر من المساعدات.

و هذا المجال – مراقبة الحدود– كانت كل دولة تتهم الأخرى بأنها عاجزة عن مراقبة حدودها، مثلما حدث مع المغرب و إسبانيا في 2001 حيث اتهمت إسبانيا المغرب بأنه لا يقوم بحراسة الحدود بالشكل الكافي و هذا ما يؤد إلى مزيد من أفواج الهجرة في حين نف المغرب هذه التهمة، و اتهم اسبانيا بأنها هي من تشجع الهجرة، لأن الزوارق المطاطية المستعملة في الهجرة مصنوعة في إسبانيا و أن البحرية الملكية المغربية نفسها ل تملك مثل هذه الزوارق.

تبادل المعلومات : في هذا المجال تقدم الدول الأعضاء معلومات موثوق بها تسمح بالتحليل الدور لكل من الهجرة القانونية من لهجرة غير المشروعة. يهدف هذا التعاون و التنسيق الأمني على مستوى المعلومات بتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار، و في هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز معلومات و التفكير المتبادل يهدف إلى تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية و تنظيم الإنتقال عبر الحدود.

و يكون تبادل المعلومات خاصة في مجال التعاون العملياتي، فهذا التعاون لن ينجح إلا إذا كان قادرا عل تبادل المعلومات التقنية و الإستراتيجية بسرعة و سهولة.

استخدام الأجهزة القائمة مثل "iconet" و هي شبكة متصل بالأنترنيت من أجل تبادل المعلومات الإستراتيجية و التكتيكية و العملية بين الدول الأعضاء حل تدفقات الهجرة السرية، و شبكات الضباط للربط بين الدول الأعضاء المتواجدة في دول المنشأ و دعم اليوروبول. اعتماد نظام الإنذار المبكر بشأن الهجرة غير الشرعية[1]

و قد تم في هذا الإتفاق على قيام دوريات أروبية بحرية لتفتيش السفن المشبوهة في المياه الدولية القريبة من تونس و ليبي م طرف الإتحاد الأوروبي إبتداءا من أكتوبر عام 2004 م

يوروبول: يجب إعطاء اليوروبول وسائل العمل في مجال التحقيقات التي تجريها السلطات المختصة في الدول الأعضاء فيما يخص الهجرة غير المشروعة و تهريب البشر و تقديم الدعم للدول الأعضاء و تبادل المعلومات.[2]

من خلال قراءة نتائج هذه لمؤتمرات يلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تركز على الحلول الأمنية سواء العقابية أو الوقائية، غير أن هذه المقاربة الأمنية أثبتت قصورها في وضع حد لهذه الظاهرة لأن لمسألة أعقد بكثير، فتطوير دول الإتحاد الأوروبي للأجهزة المعتمدة في مراقبة الحدود لم تجد نفعا مع مافيا تهريب البشر التي تجد دائما حلولا لمواجهة سياسة التضييق التي تمرسها عليها الدول ، [3]

---

(1) – الحسن بوقنطار، **آليات مكافحة الهجرة السرية**، متحصل عليه من: **www.aljazeera.net**

(2)- Lutte contre l'immigration clandestine nouvelles mesures européenne. Op.cit.

(3) -Plan de lutte contre l'immigration clandestine op.cit.

كما أن مراقبة كل الحدود تتطلب تنسيقا دقيقا و تكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول الإفريقية، هذا إلى جانب عدم قدرتها على أن تشمل كل الحدود البرية و البحرية مما يحد من فعاليتها .

بالإضافة إلى أن معظم المهاجرين يدخلون بطريقة قانونية و لا يخرجون من دول الإتحاد الأوروبي بعد انتهاء مدة إقامتهم .

1- رغم أن المقاربة الأمنية قلصت ليلا من حدة الهجرة إلا أنها لم تقضي عليها، فأفواج الهجرة لازالت تتدفق على أوروبا مادامت الأوضاع السياسية و الاقتصادية في إفريقيا مازالت على حالها"متدهورة".

1 -إن تشدد الإتحاد الأوروبي في المراقبة الأمنية دفع المنظمات الإنسانية و الحقوقية و على رأسها منظمة العفو الدولية إلى مطالبة الدول الأوروبية بوضع مسألة حماية اللاجئين و المهاجرين السريين و الحفاظ على حقوقهم الإنسانية على رأس جدول أعمال تلك المؤتمرات.

2 - كما قامت مجموعة الجمعيات في أوروبا بمطالبة دول الإتحاد الأوروبي بتسوية وضعية كل المقيمين السريين، حيث ماتوا وجدوا بأوروبا و أن تضمن دول الإتحاد احترام كل الحقوق المنبثقة عن تواجدهم بأوروبا و اشتغالهما بها.

3 - أن تتم تسوية وضعية كل من لا يتوفرون على بطاقات إقامة عن طريق توصيات تحر دول الإتحاد الأوروبي على اتخاذ الإجراءات اللازمة ن أجل تسوية وضعية الجميع .

4 - و قد جرت بعض عمليات تسوية وضعيات المهاجرين السريين في أوروبا لكنها تبقى محدودة جدا.

5 - ففي إسبانيا و منذ وصول الاشتراكيين للحكم في مارس 2004 أعلنت إسبانيا عن خط واسعة لإدماج المهاجرين غير الشرعيين الذين حصلوا على عقود عمل تمكن من تسوية أوضاعهم القانونية.[1]

6 فالتركيز على لجانب لأمني يعن التعامل مع أعراض الظاهرة فقط في حين أن المحاولة الحقيقية تتطلب التعامل مع المسببات و عدم االإكتفاء بالأعراض ، مما أدى تبني مقاربة سوسيو إقتصادية تعتمد على أحداث تنمية في بلدان المنشأ للقضاء على البطالة و الفقر و هي من المسببات الرئيسية للظاهرة و بالتالي تم اعتماد مراقبة إستباقية تربط ظاهرة الهجرة بعملية التنمية.

-(1) رشيد خشانة، **الهجرة السرية معضلة أوروبية**، مرجع سابق الذكر ، ص55.

ج- تعامـــل استباقـــي:

في حين كان الطرف الأوروبي يركز الحلول لأمنية لمعالجة الظاهرة كان الطرف الإفريقي يلفت الانتباه إلى أهمية الجانب الإقتصادي لأن هجرة الأفارقة كانت في الأساس هروبا من الفقر و البطالة و ضيق الأفق و انتشار الأوبئة، و يلاحظ هذا من خلال نتائج المؤتمرات الأوروبية التي كانت في أغلبيتها تركز على التدابير الأمنية الواجب اتخاذها للقضاء على الهجرة اللامشروعة، أما المؤتمرات الإفريقية و الأوروبية تتعرض لقضية التنمية و ربطها بالهجرة.

و قد أشار مؤتمر الخبراء الأفارقة الذي انعقد في الجزائر في 5-6 أفريل 2006 إلى أنه بالرغم من أن الهجرة و التنمية مرتبطتان بصورة معقدة، [1] و لكن الأمر تم التعامل معه بصورة منفصلة و مختلفة بناء على اهتمامات و أولويات شركاء إفريقيا من الأوروبيين و غيرهم".

و قد حاول المؤتمرون خلق موقف إفريقي موحد حول الهجرة و التنمية و أكدوا أن مكافحة الهجرة تقتضي إيجاد حلول لمسبباتها".[1] كما انتقد توسينغ عضو الوفد الألماني في المؤتمر الأوروإفريقي المنعقد في طرابلس في نوفمبر 2003 انتقد طريقة الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة فبذل تشديد الرقابة على الحدود الأوروبية التفكير في وضع برامج تنموية، فسياسة التوقع التي تنتهجها أوروبا ستزيد في الواقع من الضغوطات عليها". [2] و قد انعقدت عدة مؤتمرات تربط ظاهرة الهجرة السرية بالتنمية فقد نصت وثيقة المؤتمر الإقليمي الأوروإفريقي على عدة إجراءات في إطار مكافحة الهجرة بإتباع إجراءات تنموية أهمها:

- إن إدارة تدفقات الهجرة بين إفريقيا و أوروبا في المقام الأول جزء من الشراكة من أجل مكافحة الفقر و تعزيز التنمية المستدامة.

- تطوير المعارف و الخدمات الإفريقية في جميع المجالات، و تشجيع نقل رأس المال الخاص بالمهاجرين لأغراض إنتاجية بالتالي مساهمة المهاجرين في تنمية بلدانهم.

- تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاستثمارات المنتجة كما في ذلك تلك التي يديرها المهاجرون المؤدية إلى التنمية و الإستقرار السياسي.

-(1) **المؤتمر الأوروإفريقي حول الهجرة يخرج بنتائج هزيلة. متحصل عليه من: www.dw.world.de**

(2) **-La conférence régionale euro-africaine « la migration et l développement**.

– و من أجل الوصول إلى سوق العمل الأوروبية دعا المؤتمر إنشاء آلية تبادل المعلومات في احتياجات أوروبا و إفريقيا المادية الذي من شأنه تعظيم إمكانيات الهجرة الشرعية طويلة و قصيرة المدى". [1]

– و في المؤتمر الإفريقي المنعقد في لرباط 10/11-05-2006 التوصيل تقريبا إلى نفس النتيجة، و هي تعزيز التنمية.

– تناول المؤتمر نفس الموضوع بربط ظاهرة الهجرة بالتنمية و دعا إلى تعزيز التنمية وتطوير المعرفة و الدراية من خلال اتخاذ تدابير كافية لضان تدعيم التدريب للتنمية في البلدان الإفريقية و إنشاء أدوات مالية لدعم التنمية".

– هذا المؤتمر لم تحضره الجزائر لأنها تفرض المشاركة في أي مؤتمر خارج إطار الإتحاد الإفريقي و هي تؤكد على عقد كل المؤتمرات في إطار الإتحاد الإفريقي لبلورة موقف موحد للقارة من ظاهرة الهجرة السرية كي تكون القارة في موقف قوة .

– إن الهدف من تعزيز التنمية في الدول الإفريقية هو خلق مشاريع اقتصادية من أجل توفير مناصب شغل و الحد من الفقر و تطوير التعليم، و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة لتحقيق الرفاه الاقتصادي، بغرض تثبيت المواطنين المرشحين للهجرة السرية، كما أن "تدابير مكافحة الهجرة السرية ينبغي أن تكون ضمن سلسلة من الجهود بما في ذلك عن طريق تعزيز السلام و الاستقرار السياسي و حقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لأحداث تنمية مستديمة في بلدان المنشأ". [2]

– فالتنمية ضرورية إلا أنها تتطلب توفر الشروط معنية لتحقيقها فقد أشار المؤتمر الأوروإفريقي إلى أن تعزيز القدرات الإدارية و القضائية و الحكم الراشد في البلدان الإفريقية ضروري لتهيئة مناخ مواتي للتنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي و المحلي". [1]

– فمبادئ الديمقراطية و الحرية و احترام حقوق الإنسان تساعد على جلب االإستثمارات و أحداث التنمية، كما أنها تشجع على بقاء الأفارقة في بلدانهم ، لأن عدم توفر مثل هذه الأمور يدفع للهجرة.

---

(1) -Conférence ministérielles euro-africaine sur l'immigration et le elopement.w.naec.gov.ma

(2) -Plan global de lutte contre l'immigration clandestine op.cit.

– لهذا نجد أن دول الإتحاد الأوروبي كثيرا ما تطالب الدول الإفريقية باحترام الديمقراطية و حقوق الإنسان و كرامته و حريته.

و في هذا السياق دعا مؤتمر خبراء الأفارقة في الجزائر إلى توسيع دائرة الحكم الديمقراطي في القارة منعا للمهاجرين أسباب سياسية تتعلق بحجر لرأي و لمطاردة و التهرب، و أقر مضاعفه الجهود من خلال مجلس السلم و الأمن الإفريقي لحل و درء النزاعات الإفريقية التي تسبب في الهجرة".

– علما أن القارة الإفريقية من أكبر المناطق التي تعرف النزاعات المزمنة و ما يرافقها من نزوح و هجرة جماعية و انتشار الأوبئة، الأمراض و التلوث.

– مما يجعل عملية معالجة أسباب الهجرة السرية في إفريقية ليس بالعملية السهلة ة لا الظرفية.

– كما انتقد المؤتمر الإجراءات الأخيرة التي اعتمدتها أوروبا بشأن تشجيع هجرة الصفوة و الخبراء.

و هي بذلك تنبع سياسة انتقائية بتشجيعها لهجرة البعض و حرمان البعض الآخر تشجع هجرة الكفاءات و بعض العمال اللذين تحتاجهم الاقتصاديات الأوروبية . [2]

– و في هذا الصدد ذكرت سلفينا رويال s.Royale عضو الحزب الاشتراكي الفرنسي "إن سياسة الهجرة التي يتبعها ساركوزي تشكل نهبا لأدمغة الدول النامية بعد أن تم نهب مواردها الطبيعية خلال فترة الاستعمار". [3]

---

(1)- جمال موساوي، **حيث نفى الدول الأوروبية بالتزاماتها لمحاربة الهجرة السرية؟ Jamal a moussaoui.mktobblog.com**

(2)- جمال موساوي، **هل ستقطع إفريقيا مع التخلف و الفقر و الجوع؟Jamal a moussaoui.maktobblog.com**

(3)– **المؤتمر الأوروإفريقي حول الهجرة يخرج بنتائج هزيلة متحصل عليه من www.dw-world.de**

– و في إطار هذه المقاربة إلي تربط الهجرة بالتنمية و علاقتها بسياسات الهجرة و قوانينها في الدول الأوروبية فجهود التنمية لن تكون مجدية بتقديم مساعدا مالية من جهة و انتهاج السياسات الانتقائية الهادفة إلى استقطاب الكفاءات الإفريقية بتسهيل هجرتها و إقامتها من شأن هذا أن يترك أثار جد سيئة على هذه الدول و يعيق التنمية.[1]

– كما يندرج في هذا الإطار المساعدات المالية التي تقدمها الدول الأوروبية للدول الإفريقية سواء في شكل استثمارات أو هبات أو قروض و قد وضع الاتحاد الأوروبي عدة برامج للتعاون المالي، يهدف من خلالها إلى علاج أوجه الفقر و القصور الاقتصادي لدى هذه الدول كما يهدف إلى الحد من هجرة مواطنيها.

– و قد تعهد المؤتمر الأوروإفريقي حول الهجرة الذي عقد في طرابلس في 23 نوفمبر 2006 بزيارة المساعدات المالية إلى الدول النامية بمعدل5,6 % من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2010 و بمعدل 7% في 2015 مع تخصيصه ما لا يقل عن 50% من هذه الزيارة للدول الإفريقية". [2]

– كما شهد التعاون بين أوروبا و العرب دفعة قوية بتوقيع معاهدة برشلونة عام 1995، حيث طرح الإتحاد الأوروبي برنامجه الأول للمعونة و التعاون و المعروف باسم ميدا، التطوير الوضع الإقتصادي في الدول الواقعة جنوب الصحراء و يمول بنك الإستثمار الأوروبي جزءا كبيرا من ميزانية البرنامج الذي خصص مبلغ 3,5 مليار يورو للمساعدات المالية و المنح خلال الفترة الممتدة من 1996-2000 .

– أما برنامج المعونة الثاني ميدا 2، فقد قرر تخصيص مبلغ 5,5 مليار يورو للفترة ما بين عامي 2000-2006 مع إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي . [3]

---

(1)- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة**. الاسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفني، 2001، ص 247.

(2) – الإتحاد الأوروبي يمنح للجزائر 106 مليون يورو في إطار برنامج ميدا.**www.semide.d3**

(3) –برنامج ميدا لمعونة العرب من أوروبا_مرجع سابق.

– ترتكز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية على زيادة المعونة المالية و تعبئة القدرات الإقتصادية الداخلية حيث رصد الاتحاد الأوروبي مبلغ 7685 مليون يورو لهذه المساعدة خلال فترة 1995-1996.

– و كان الإتحاد الأوروبي يهدف من خلال هذه الشراكة و المساعدة المالية هو الإسراع في تنمية دول جنوب و شرق المتوسط بما يضمن تخفيض للضغوط التي تتعرض لها أوروبا من الجنوب في ظل تفاقم المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأوروبي و المتمثلة في الهجرة السرية و المخدرات و الإرهاب، مع العلم أن هذه المساعدات المالية لا تقدم بالتساوي لكل الدول و قد استفادت بعض الدول الإفريقية من هذه المساعدات على الشكل التالي :

– الجزائر منح الإتحاد الأوروبي للجزائر 106 مليون يورو في إطار برنامج ميدا 2 سنة 2005-2006، و قد خصص مبلغ 11 مليون يورو من هذا المبلغ لدعم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و كذا لبرنامج منطقة الهجرة الأساسية، التي تسجل نسبة عالية من البطالة بهدف تحسين ظروف المعيشة و استقرار الشعوب و بإنشاء نشاطات اقتصادية معينة.

– كما تم تخصيص هذه الميزانية إلى المساهمة في مكافحة تدفق الهجرة من خلال تكوين شرطة الحدود و تبادل الاجتهاد و مكافحة الهجرة غير المشروعة و لصالح تبادل المعلومات المتضمنة من بعد تحركات الهجرة غير المشروعة و لصالح تبادل المعلومات المتضمنة من بعد تحركات الهجرة و الإجراءات الملموسة الردعية [1]

– كما منح الإتحاد الأوروبي للجزائر غلافا ماليا قدره 40 مليار يورو و نظرا للنتائج الإيجابية لبرنامج ميدا 2. [2]

---

(1) – المؤتمر الأوروبي إفريقي يخرج نتائج هزيلة. مرجع سابق

(2) – برنامج ميدا لمعونة العرب من أوروبا_مرجع سابق.

– تونس : قدر حجم المساعدات التي قدمت لمصر بمقتضى برنامجي ميدا 1 و 2 خلال الفترة 1995-2004 880,5 مليار يورو منها 686 مليون يورو في إطار برنامج ميدا 1 و بالباقي في إطار برنامج ميدا 2 ، و تحرص الدول الإفريقية دائما على المطالبة بزيادة الحصص المالية في حين أن الإتحاد الأوروبي يتحفظ على هذه الطلبات ، و قد طالبت الدول الإفريقية بإنشاء صندوق خاص للتنمية لكن الإتحاد الأوروبي اعترض على إنشاء مؤسسة جديدة بحجة أن الصندوق سيقلص الوسائل المخصصة لسياسات التنمية". [1]

– إن هذه المبالغ التي يخصصها الإتحاد الأوروبي للدول الإفريقية تبقى غير كافية نظرا للحالة المتدهورة لإقتصاديات الدول الإفريقية التي تتطلب مبالغ أكبر .

– لهذا تبقى هذه السياسات و المعونات غير فعالة.

– لكن عدم فاعليتها لا يقتصر على أن حجم المعونات قليل و إنما راجع من ناحية أخرى إلى انتشار الفساد الإداري في الدول الإفريقية ، فالمبالغ الممنوحة لا تصرف في المواضع المخصصة لها بالضبط و لا تصل إلى مستحقيها.

– و في هذا الشأن عضو الوفد الألماني يان توسينغ "المهم هو بحث كيفية إيصال المساعدات المالية لفقراء القارة الإفريقية بجدية عوض دعم الأنظمة الإفريقية الفاسدة و السلوطية فلا يكفي إقرار المساعدات، بل ينبغي البحث عن آلية لضمان وصولها إلى مستحقتها" [2]

– صحيح أن مكافحة الهجرة السرية لا تقتصر على الجانب الأمني فقط تتعداه إلى جوانب أخرى و هي بذلك تتطلب إستراتيجية تندرج ضمن منطق شمولي يجمع بين الأوجه القانونية و المؤسساتية و الأمنية و السوسيو اقتصادية و التواصلية و لهذا عمدا الطرفان الأوروبي و الإفريقي على تبني إستراتيجية شاملة رغم أن الأول يركز على الجانب الأمني في حين أن الثاني يركز على الجانب التنمية إلا أن هذه الإستراتيجية لن تكون فعالية بمجرد إقرارها بل تتطلب تفعيل و تنفيذ.

– فالملاحظ لنتائج المؤتمرات يرى أن هذه البنود ما هي إلا أهداف عامة معظمها لا ينفذ على أرض الواقع و لم يحدد لها على الأقل برنامج زمني لتحقيقها.

---

(1)– صلاح المصري، **بنك الأوروبي يستثمر. أكثر من 12,86 مليار دولار في دول المتوسط حتى عام 2006**. متحصل عليه من : www.alsarqualawsat.com

(2) – المؤتمر الأوروبي إفريقي يخرج نتائج هزيلة. مرجع سابق.

المطلـــب الثانـــي: الجريمـــة المنظمـــة

لا يوجد تعريف واضح للجريمة، يحض بموافقة دولية بسبب اختلاف رؤية الدول لها تبعا لواقعها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ، في مصطلح الجريمة للمنظمة عبر الوطنية مستخدم بصورة مختلفة سواء لإظهار مجموع العلاقات الموجودة بين المنظمات الإجرامية ذات الطابع عبر الوطنية أو لتحديد مجموعة من النشاطات غير القانونية التي تقوم بها هذه الجماعات.

غير المشروع، بالاعتماد على تقنيات العنف والفساد وقدرتها على الدخول في أي نشاط إقتصادي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. [1]

أمّا الثاني فيعتمد على عناصر المنظمة الإجرامية دون الإشارة إلى النشاط الإجرامي الذي تقوم به ويعرفها على النحو التالي: جماعة من الأشخاص تتفق على تشكيل مجموعة أشرار لها تنظيم يهدف إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة بدافع الربح المالي . [2]

1- تعريف المنظمات الدولية للجريمة المنظمة :

سنتطرق إلى تعاريف للمنظمة العالمية للشرطة الجنائية، تعريف الإتحاد الأوروبي، تعريف الأمم الأوروبية:

تعريف المنظمة العالمية للشرطة الجنائية (أنتربول) الجريمة المنظمة عبر الوطنية :

"مجموعة من الأشخاص لها تركيب مؤسسي تمارس أنشطة غير مشروعة لهدف الحصول على الأموال، تستخدم عادة التخويف و الفساد.

2- تعريف الإتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة غير الوطنية :

في سنة 1993 وضعت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة للمنظمة التابعة للإتحاد الأوروبي هذا التعريف:" جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسدية عدّة طويلة أو غير محدّدة، ويكون لكلّ عضو مهمّة محدّدة في إطار التنظيم الإجرامي و ذلك بهدف الحصول على السيطرة وتحقيق الأرباح وتستخدم عند اللّزوم في ارتكاب الجرائم.

---

(1)- مفيد نايف الدلمي، **غسيل الأموال في القانون الجنائي– دراسة مقارنة** ، عمان : دار الثقافة 2006، ص 49 .

(2) - يوسف داود كوركيس، **الجريمة المنظمة**، عمان : دار الثقافة، 2001، ص 17.

1-الجريمة المنظمة :

إنّ مصدر تهديد الأمن الأورومغاربي لا تتوقف فقط على الهجرة أو الإرهاب الدولي فظاهرة أخرى ونتيجة لتطورها بفعل العولمة أصبحت تشكل تهديدا للأمن في هذه المنطقة، وهي الجريمة المنظمة فالعالم المعاصر أصبح يواجه تحديات جديدة في المجال الأمني بسبب ظهور مهدّدات أمن جديدة ذات علاقة بإجرام منظم دائم التوسع.

إنّ عولمة الإقتصاد و تطوّر وسائل الإتصال وظهور أسواق مالية جديدة أدّى إلى كسر الحواجز وتوسيع الجريمة. ما سمح بتحويل ظاهرة الجريمة المنظمة من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عابرة للحدود، حيث ظهرت جماعات إجرامية خطيرة لا تعترف السياسية للدول، و هذا أدّى إلى إضعاف اقتصاديات الدّول وتهديد استقرارها وأمن أفرادها وممتلكاتهم، حيث إن الهدف الوحيد لهذه الجماعات هو تحقيق الرّبح. [1]

لقد أدّى تطور الجريمة المنظمة بتحولها إلى ظاهرة عابرة للحدود إلى اعتبارها من الأعمال التي تهدد أمن المجتمع الدّولي، حيث شهدت استحداث أنماط جديدة من الإجرام الدّولي المنظم كالنفوذ إلى النظم المصرفية، تهريب المهاجرين والأسلحة، القرصنة المعلوماتية بالإضافة إلى الأنماط التقليدية التي تتمثّل أساسا في تهريب المخدرات.

أنّ هذه الأنماط التقليدية والحديثة من الجريمة المنظمة نجدها في المجال الأورومغاربي خاصة بوجود ظواهر الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدّولي حيث زادت هاتان الظاهرتان من نشاط وحجم الجريمة المنظمة في هذه المنطقة.

وفي هذا الصدد سنتناول ظاهرة الجريمة المنظمة بالتعرض إلى خصائصها وسنركز على أهمّ وأخطر نشاطات الجريمة المنظمة على الأمن الأورومغاربي. [2]

---

(1)- شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، القاهرة: دار النهظة، 2001، ص 43.

(2)-francois falletti, frédiric debov, **planète criminelle**, **le crime phénomène social du siècl**e ?paris :pve, 1998, p 56 .

ا– تعريف الجريمة المنظمة غير الوطنية:

يعود ظهور مصطلح الجريمة المنظمة غبر الوطنية إلى التسعينات من القرن الماضي وهو ترجمة المصطلح الأنجلوسكسوني (Transnational organised crime) الذي ظهر و بتطوّر الجريمة المنظمة واتخاذها صفة عبر الوطنية .

الأنشطة التجارية، العنف وغيره من وسائل التخويف، ممارسة التأثير في الأوساط السياسية ووسائل الإعلام والإدارة العامة والسلطات القضائية. (1)

– تعريف منظمة الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية:

من خلال اتفاقية باليوم (conversation de Palerme) أنّها:"جماعة محدّدة النّسبة، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزّمن و تقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى....." (2)

3– التعريف الوطني للجريمة المنظمة: يوجد ثلاثة اتجاهات في التشريعات الوطنية في تعريف الجريمة وهي:

أ–القانون الإيطالي:

يعرف القانون الإيطالي في مادته 416 الذي عدّل سنة 1992 المنظمة أنّها:

"قيام منظمة إجرامية مكوّنة من ثلاثة أشخاص فأكثر، تتخذ أسلوبا المافيا وتتميّز باستعمال قوة وسلطة العصابة المتمثلة في قاعدة الصّمت لكي يستمدوا منها القدرة على ارتكاب الجريمة أو الحصول بطريقة مباشرة على الإدارة و السيطرة غير العادلة على الأنشطة الإقتصادية أو العقود الإدارية أو المرافق العامة سواء لها أو للغير بمناسبة عملية الإنتخابات.

---

(1)– قرايش سامية، "**التعاون الدولي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية" مذكرة** لنيل شهادة الماجستر، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2005، ص 9 نقلا عن: **cussun taurice la nation de criminalité organiser** : **criminalité organiser et orde dans la société**, colloque d'aix-en – Provence « 5-7 juin 1996 », presse université d'aix, Marseille ,1997, p 31

(2) – سامية قريش مرجع السابق الذكر، ص 17 ، نقلا عن: alexeandro politi, nouveau risque transnationaux et securité européenne, revue cahier de chariot, octobre 1997, dans : **www .iss.europa. en /uploods/media/ cp 029f.pdf.p7**

2- خصائص الجريمة المنظمة عبر الوطنية : يوجد 03 أنواع من الخصائص، خصائص مرتبطة بالجماعة أو التنظيم الإجرامي المنظم وخصائص متعلقة بالبحث عن الكسب المادي

ا- الخصائص المتعلقة بالتنظيم الإجرامي المنظم: تعد الجريمة المنظمة عبر القومية شكل من أشكال الجريمة الجماعية إذ تتوفر على أشخاص ذو تنظيم محكم وموجودة لفترة من الزمن تخطط للارتكاب أنشطة غير قانونية وتكون تحت تسميات التنظيم الإجرامي أو المؤسسة الإجرامية وتتمثل الجماعة الإجرامية المنظمة في التنظيم، التخطيط، االإستمرارية، المرونة والقدرة على التكيف.

ب- خصائص متعلقة بالنشاط الإجرامي: بفعل العولمة وفتح الحدود السياسية تعولمت معها الجريمة المنظمة فأصبحت عابرة للحدود وبهذا فكل جماعة إجرامية منظمة قامت بإنشاء علاقات مع مثيلاتها في مختلف الدول بهدف توسيع نطاق نشاطها وتقويته .

*- **طابع عبر الوطنية:** بأتساع نطاق حرية حركة الأشخاص والأموال والتجارة وثورة تكنولوجية المعلومات و الإتصال تزايدت أنواع وأعداد الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة، حيث أصبحت هذه الأنشطة لا تقتصر فقط إقليم الدولة الوحيدة فحسب بل تتعده إلى أقاليم آخري.

*- **التركيز على التحالفات الإستراتيجية** : تقوم الجماعات الإجرامية المنظمة بعقد تحالفات إستراتجية بينها حيث أن نشاطاتها تتطلب وجود شبكات متصلة تضمن إنتاج السلع المحظورة والأخرى تؤمن تحويلها وآصالها غلى المستهلك وبهذا تقوم الجماعات الإجرامية بتقسيم مهامها قصد تحقيق التبادل في المنفعة وتقسيم مناطق نفوذ كل جماعة إجرامية كل هذا يتم إدراجه في مفوضات واتفاقات محدودة في الزمن التي لا يمكن بدونها استمرارية كل جماعة إجرامية

ج- الخصائص المتعلقة بالبحث عن الكسب المادي: إن الهدف الأساسي الذي تسعي إليه الجماعات الإجرامية هو تحقيق الأرباح المادية ومضاعفاتها ، ويعتبر هذا الهدف أهم ما يميز الجماعات الإجرامية المنظمة عن غيرها من المنضمات الإجرامية.

*- **القوّة المالية للجماعات المنظمة:** تسعي الجماعات المنظمة من وراء نشاطاتها جني الأموال الطائلة وتتمثل أساسا في النفوذ والسلطة لضمان بقاء أعضائها بعيدين عن الملاحقات القانونية وضمان موارد جديدة لتخزينها يكون مصدرها الأموال العامة وهذا بالرشوة الموظفين والمسؤولين في القطاعات العامة.

*– **الربح كمعيار تميز الجماعات الإجرامية المنظمة:** إن الجماعات الإجرامية لا تقتصر فقط على الجماعات الإجرامية المنضمة فقط فهناك جماعات إجرامية أخرى كالجماعات الإرهابية والجماعات التمرد لكن ما يميز التنظيم الإجرامي المنظم كونه يهدف إلى التحقيق الربح المادي من وراء جرائم وأعمال غير مشروعة. [1]

3 – مخاطر نشاطات الجريمة المنظمة على الأمن الأورومغاربي:

ترتكب المنظمات الإجرامية عدد لايحص من الجرائم وهذا يعود أساسا إلى تطلعها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي، في المنطقة الأورومغاربية فإن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية،السياسية، والمعطيات الجغرافية قد ساعدت كثيرا الجماعات الإجرامية المنظمة في تنويع نشاطاتها وتوسيع نطاق نفوذها خاصة بالوجود ظواهر مثل الهجرة الغير الشرعية والإرهاب الدولي، ونجد في هذه المنطقة تجارة وتهريب السلاح، والمهاجرين السريين وتبيض الأموال والتي أصبحت تشكل تهديد خطيرا علي أمن الدول الأوروبية والمغاربية علي حد سواء.

1– تبيض الأموال : إن تبيض الأموال جريمة اقتصادية منظمة عبر وطنية ذات صلة قوية بالقطاع المصرفي وبرزت بالشكل واضح منذ الثمانيات القرن المنصرم استفحل أمرها في الآونة الأخيرة مستغلة انفتاح الدول اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا إلي جانب ثغرات العديد من التشريعات الوطنية بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الحديث ويعود ظهورها إلى الثلاثينات من القرن العشرين وكانت مرتبطة بأنشطة عصابات المافيا الأمريكية و الإيطالية وأعمال القراصنة البحرية في المحيط الأطلسي والهندي يقصد بتبيض عملية التي يقوم بها شخص معنوي أو طبيعي من أجل إضفاء صفة المشروعية علي أموال متحصله لنشاط إجرامي وإخفاء مصدرها غير المشروع وذلك بأية وسيلة كانت وهي عموما اكتساب أو حيازة أو استعمال أو تحويل أو استبدال ممتلكات بهدف إخفاق مصدرها عندما يتم تحصيلها عن طريق الأتجاز والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والرشوة واستعمال النفوذ واختلاس وتزوير النقود أو السندات ووسائل أخرى كأعمال المشروعة عن طريق الاستثمارات في العقارات والشريكات التجارية،

---

(1) – محمد الأمين البشري، **التحقيق في جرائم غسل الأموال، مجلة الشرطة**، الإمارات العربية المتحدة، عدد383،نوفمبر، ص 38.

وتظل الغاية من التبييض والبحث عن تغطية مشروعة وقانونية لهذه الأموال حتى تبدو كأنها من مصادر مشروعة غالبا ما تتطلب عملية تبيض الأموال سلسلة من المراحل و العمليات التي تستند على الغش والتزوير والتلاعب بالقوانين حيث تبدأ بإيداع الأموال غير المشروعة وتوظيفها في أحد الجهات الاقتصادية المشروعة كالبنوك، ثم فصل تلك الأموال المشبوهة عن مصدرها الإجرامي كإجراء تحويلات بنكية من حساب بنكي أخر وأحيانا عبر عدة دول أو بإنشاء شريكات وهمية للإضفاء الشرعية عليها [1]

– مخاطر ظاهرة تبيض الأموال علي الأمن الأورومغاربي :

إن الآثار الإقتصادية واالإجتماعية والسياسية المترتبة عن ظاهرة تبيض الأموال وخيمة ذلك أنها تشكل صورة من صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية إضافة إلى كونها عامل مساعدا لنشاطات الإجرامية الأخرى إذ تغذي نشاطات تجارة المخدرات، إن تبيض الأموال يساهم بشكل كبير في ترسيخ الفساد وتكريس الرشوة وشراء الذمم هذا النشاط يؤدي إلي تكوين جماعات الضغط ولوبيات تؤثر أحيانا على أصحاب القرار وعلى السياسيين كالحصول على امتيازات اقتصادية ذات تأثير عبر وطني.

رجال الشرطة و الدرك و الجمارك في البلدان المغاربية مع الجماعات الإجرامية يضع أمن هذه الدول في خطر. فإن بعض هذه الأرقام تشير إلى وجود أزيد من 150 مليار درهم من الأموال المبيضة إن الدول الأوروبية كذلك تعاني من الفساد لكن بدرجة أقل عنها في البلدان المغاربية المغاربية و هذا لكونها جهازها القضائي و قاعدتها الشعبية قوية و مستقلة حيث لا تفرق بين الشخص العادي و المسؤول في الدولة و من أبرز هذه الدول نجد إيطاليا و الفضائح التي تتبع رئيس وزرائها "تبير لسكوني"، و تعد إيطاليا من أبرز الدول الأوروبية التي تعاني من الفساد مخلف أشكاله، فالشركات الكبرى و أصاب رؤوس الأموال فيها هم من عصابات ألمافيا،يكن خطر آخر لهذه الظاهرة في قدرتها على اختراق الأجهزة الأمنية للدول مما يضع أمن هذه الدول في خطر آخر حيث يلاحظ تنامي تورط عرفت طريقها إلى المغرب بين 2006 و 2007 و معظم هذه العمليات تتم بأوروبا و سجلت الجزائر ستة آلاف مليار من المعاملات التجارية غير القانونية سنة 2009 .

---

(1) – راقية زكرك، "**البنوك وعمليات تبيض الأموال**"، **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال،جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق، تيزي وزو 2006، ص 37.

2- تهريـــــب المخـــــدرات:

يعتبر الإتجار غير المشروع بالمخدرات و تهريبها من أهم الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإجرامية المنظمة، و كشفت تقارير دولية إلى أن تجارة المخدرات في العالم تقدر بـ 500 و800 مليار دولار،يبلغ عدد المتعاطين له 5,5 مليون شخص عام 2008 ، [1]كما يجعل موقع إفريقيا الجغرافي منها معبرا ممكنا للتجارة الكوكايين من كولومبيا و فنزويلا عبر المحيط الأطلسي و كذلك للأفيون من أفغانستان و تايلاندا عبر الشرق الأوسط و هذا بسبب ضعف آليات الرقابة الإفريقية خاصة دول إفريقيا السوداء و بسبب طبيعة الحدود الصحراوية بينها و بين الدول المغاربية و شساعتها زاد ذلك من حجم هذه الظاهرة في هذه البلدان و من حجم عبورها إلى الدول الأوروبية ، فلقد غيرت شبكات التهريب الناشطة على المغرب-الجزائر إستراتيجيتها حيث بد تضيف الأمن الجزائري على منافذ و طرق عبور تلك العصابات على الجهة الغربي للجزائر كالنعامة و تلمسان اختارت العبور عبر أعاق الصحراء ذات التضاريس الصعبة لتعقيد مهمة مصالح الأمن و تمرير سلعته و تختلف جنسيات المهربين من جنسيات مغاربية، إلى إفريقية و حتى أوروبية. [2]

إن انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات بالدول المغاربية راجع إلى الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمواطنين و لوفرة العرض من هذه المادة حتى تعرف حدود الدول المغاربية مع جنوب الصحراء حركة نشيطة في عبور الكميات التي يتم تهريبها مباشرة من دول التصدير إلى أحد الدول المغاربية و منها إلى الدول الأخرى خاصة خط المغرب-الجزائر و هذا راجع بالإضافة إلى كون المغرب دولة عبور للمخدرات فهي كذلك دولة منتجة لها أين تعرف المناطق الريفية النائية خاصة بالشمال المغربي إنتاج كبير للمخدرات بمختلف أنواعها، كما يجري محاولات لجعل الجزائر بلدا منتج للمخدرات و هذا بزراعتها في بعض الولايات عمق الصحراء إلا أن مصالح الأمن قد تمكنت من القضاء عليها نهاية 2009.

---

(1) - دانييل كورتز، "**إفريقيا معبر مخدرات آسيا و أمريكا اللاتينية إلى أوروبا**"، وكالة أنتريبست سيرفيس، بيث على قناة BBC ARABIC يوم 2009/12/21.
(2) - محمد بن هدار، **الجزائر مهددة بتسونا مي من الكيف المغربي**"، **الخبر**، العدد 5994، 13 ماي 2010 ، ص14.

7 **مخاطر تهريب المخدرات على الأمن في المجال الأورو– مغاربي:**

تصاعد القلق اتجاه المخدرات في هذه المنطقة، حيث لا تكمن مخاطرها فقط على الأمن الصحي و الإجتماعي لشعوبها رغم أن أخطارها تكون بدرجة أكب ر الدول المغاربية لعدم توفرها على مراكزها إعادة التأهل و الشفاء من الإدمان على المخدرات و ما ينجز عنه من أثار جسمية، نفسية و عقلية و اجتماعية وخيمة، كما بترتب عنها الانحلال الخلقي و ما خلقه من أمراض "الإيدز" و التفكك الأسري و ظهور آفات اجتماعية أخرى كالسرقة، السطو و القتل ما يشكل عائق أمام التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

بإضافة مخاطرها على أمن الدولة و الأمن الإقليمي حيث صرح "مايكل براون" مدير العمليات السابق بوكالة مكافحة المخدرات الأمريكية أن ظاهرة تنامي تجارة لمخدرات في إفريقيا تزامن مع التطور المتواصل "للمنظمات الإرهابية و العصابات المختلطة" أي تلك التي تجمع بين مصالح التنظيمات الإرهابية و عصابات تجارة المخدرات و هذا ما يحدث في جنوب الدول المغاربية و شمال دول جنوب الصحراء حيث نقوم المجموعات الإرهابية بتأمين مسالك عبور عصابات التهريب مقابل مبالغ مالية و بهذا أصحت الطرق التقليدية في تلك المناطق تحت سلطة هذه المنظمات الإرهابية، كما أنها تهدد الأمن الإقليمي المغاربي.

إن تنامي استهلاك المخدرات في البلدان المغاربية تقضي على تنمية المجتمع فقد وحظ أن الأموال التي دفع ثمنا للمخدرات التي تعبر إلى الداخل تساوي كل دخل الجزائر خارج قطاع المحروقات، كما أن عائدات هذه التجارة تعد مصدرا رئيسيا لتبييض الأموال و تأشيرها السلبي على الأمن الاقتصادي و السياسي بإزدهار الرشوة و الفساد.

يشكل تهريب المخدرات تهديدا على أمن أوروبا خاصة الدول الجنوبية منها كإسبانيا و فرنسا و إيطاليا كدول بور و مستهلكة و هذا يشكل خطرا على اقتصاد تلك المناطق نظرا لتداخل اقتصاديات تلك الدول في تعاملاتها.

3– التجارة غير المشروعة للأسلحة :

اتخذت التجارة غير المشروعة بالأسلحة بعدا منذ التسعينات نظرا لكثرة النزاعات المسلحة و زيادة الطلب عليها، إضافة إلى ضعف الرقابة على بيعها بالسوق السوداء خاصة في إفريقيا التي فيه النزاعات الداخلية المسلحة و ما ينتجه ذلك من ضعف فرص رقابة الدولة على حدودها و هذا بوجود جماعات متمردة تفرض دولة أمر الواقع و التي تسهل من عمليات تهريب الأسلحة كما يساعد الفساد على تدفقها.

إن هذا النشاط يهدد استقرار و أمن الدول المغاربية و هذا على جبهتين رئيسيتين تتمثلان في النزاعات المسلحة التي يعرفها الجوار المغاربي من جهة و الأنشطة الإرهابية و الإجرامية المنظمة من جهة أخرى، فالحدود الجنوبية الإفريقية للدول المغاربية تشهد حروبا و نزاعات داخلية

مسلحة بين القوا الحكومية لهذه الدول و الجماعات المتمردة كما هو الحال في التشاد ، مالي، لنيجر و تحصل هذه الفصائل المسلحة على الأسلحة من خلال الاتجار غير المشروع بها و يتمثل خطر هذه النزاعات المسلحة على الأمن و الإستتقرار المغاربي في كونها تحدث على حدودها.

إضافة هذه القضية تمثل أكبر تهديد الوحدة الترابية للدول المغاربية لأنه إذا تغيرت المعطيات الجيوسياسية في منطقة شمال إفريقيا فإن هذا سيخلق اللاأمان و اللاإستقرار في كامل المنطقة ما سيؤثر حتما على أمن أوروبا.

إن ما يزيد من خطورة هذا النشاط إتجاه المنظمات الإجرامية إلى تهريب السلاح و احتمال تلاقي الإجرام الدولي بالإرهاب الدولي في المنطقة.

فيتوفر السلاح في السوق السوداء العالمية التي تعد إفريقيا أحد أهمهم نقاط تسويقه ازدادت خطورة الجماعات الإجرامية و الإرهابية على الأمن المغاربي ، حيث طورت عصابات تهريب المخدرات من أساليبها متطورة و حديثة، إن هذا التطور زاد من إستفحال آفة المخدرات في المجتمعات المغاربية و آثارها الجسيمة على أمنها و أمن شعوبها و زاد من حجم تهريبها نحو أوروبا.

و تسلّح المجموعات الإرهابية في المنطقة من خلال السلاح المهرب و ذلك عبر قنوات الإجرام الدولي، إن هذا السّلاح مكن تلك الجماعات المتطرفة الأصولية من استخدامه لتهريب الدول و شعوبها في شمال إفريقيا من أجل تحقيق أهدافها السياسية و تجسيد رأياها الإيديولوجية.

4- تهريب المهاجرين و تمويل الإرهاب:

تشكل الهجرة غير الشرعية و الإرهاب مجالين لنشاط الجريمة المنظمة في الإطار الأورو-مغاربي حيث تقوم عصابات مختصة في تهريب المهاجرين السريين نحو أوروبا و تقوم جماعات إجرامية منظمة بتمويل المجموعات الإرهابية.

يعتبر تهيب المهاجرين أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و تقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط حولي 3,5 مليار دولار سنويا،و يعني تهريب المهاجرين تدبير كيفية دخول شخص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية من أجل مقابل مادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة يتم تهريب المهاجرين في المجال الأورو-مغاربي على مستويين فالأول من دول جنوب الصحراء الإفريقية نحو أحد البلدان المغاربة والثاني من الدول المغاربية إلى أحد الدول الأوروبية.

أما تمويل الإرهاب فيتم عبر قناتين أساسيتين، قناة مشروعة و تتمثل في تبرعات أعضاء الجماعات الإرهابية و نشاطاتهم المشروعة، أما القناة الثانية فهي الأموال الناتجة عن بعض نشاطات الجريمة المنظمة كتمويل الإرهاب عن ريق عائدات المخدرات ، تهريب المخدرات ، و تقوم حاليا

المجموعات الإرهابية في الدول المغاربية بنفس نشاطات الجريمة المنظمة أحيانا كابتزاز المواطنين، خطف الأثرياء ، سرق الممتلكات ، و في الصحراء المغاربية تنامت ظاهرة خطف السياح الأجانب و فرض الفدية مقابل الإفراج عنهم. [1]

إنّ هذه النشاطات الإجرامية المنظمة التي تناولتها ليست الوحيدة الموجودة في المجال الأورو–مغاربي، إلا أنها الأبرز و الأكثر تهديدا للأمن في هذه المنطقة فإلى جانبها نجد مثلا : تجارة الأعضاء البشرية ، الجرائم المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة ، الاتجار بالبشر

المطلـب الثالـث: الإرهـــــاب الدولـــي :

يعد الإرهاب من مكامن التهديد للأمن الأورو– مغاربي، حيث تعرف هذه المنطقة نشاط إرهابي متنامي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تغيرت المعادلة الإرهابية بشكل كلي لتتحول إلى ظاهرة عابرة للحدود و تتغير معها المعطيات الميدانية.

و في هذا الصدد سنحاول الإحاطة بهذه الظاهرة الأمنية بالتطرق أولا إلى تعريفها ، أسبابها ، ثم وسائلها و أخيرا توضيح كيفية تهديدها للأمن الأورو– مغاربي.

–1مفهوم ظاهرة الإرهاب الدولي:

لقد تعدّدت التعريفات المقدمة لظاهرة الإرهاب لتعد مصالح و مطامع الدول، لم يمكن المجتمع الدولي من وضع تعريف جامع مانع له، محاولة الوصول إلى تعريف للظاهرة، و للعلم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اصطدمت بخلافات عميقة بشأن وضع تعريف للإرهاب من طرف اللجنة المتخصصة المعنية بالإرهاب . [2]

---

(1) – سامية قريش مرجع السابق الذكر، ص 17 ، نقلا عن: alexeandro politi, nouveau risque transnationaux et securité européenne, revue cahier de chariot, octobre 1997, dans : **www .iss.europa. en /uploods/media/ cp 029f.pdf.p7**

2)– محمد عبد المطلب الحسن، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 23

في معالجتنا لتأثيرات الظاهرة الإرهابية على علاقات التعاون الأمي الأورو-مغاربي مما يتطلب الموضوع وضع تعريف للإرهاب و سنحاول قراءة و تمحيص عدد من التعاريف المقدمة له من طرف كتاب و رجال القانون و منظمات دولية و استخلاص تعريف بعيد عن مصالح معينة، يمكن حصر التعريف من خلال الخصائص التي تميّز بها عن غيره من الظواهر الأخرى، إنّ ظاهرة الإرهاب تعد من أبرز التهديدات الأمنية التي لا تتمتع بتعريف محدد و واضح، إنما هناك عدة مفاهيم أطلقت عليها نتيجة إختلاف رؤى الدول خاصة بين القوى الكبرى و العالم الإسلامي و هذا نظرا لتضارب مصالح الفواعل الدولية و هنا تمكن صعوبة تحديد مفهوم ظاهرة الإرهاب و علاقتها بمواضيع التهديد الأمني للعلاقات بين الدول، و التعاون الأمني منها.

أ- تعريـــــف الإرهـــــاب:

و مما لا شك فيه أن تعريف الإرهاب يبدأ في معرفة الحقيقة اللغوية للكلمة و معرفة مدى التباين أو الإتفاق لمعناها بين مختلف الدول و مختلف لغاتها، و الواقع أن المعنى اللغوي لكلمة الإرهاب لا يختلف كثيرا بين لغة و أخرى فمدلول الكلمة في اللغة العربية لا يختلف عن مدلولها في اللغات الأجنبية، حيث أقر مجمع اللغة لعربية كلمة "إرهاب" ككلمة حديثة في المعاجم العربية، وأساسا "رهب" أي خاف و كلمة الإرهاب هي مصدر هي مصدر الفعل "أرهب".

كما عرف مجمع اللغة العربية في مجمعه الوسيط "الإرهابيين" بأنهم الذين يسكون سبيل العنف، الإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية، و بصفة عامة فالإرهاب هو إجراء عنيف يتم عن تطرف الفكر أو السلوك و هذا الأمر ليس حكرا على ثقافة معينة أو دولة أو أمة بعينها لمصطلح الإرهاب معاني عديدة فهناك من يعرفه على أنه الاستعمال غير الشرعي للعنف المدعوم من أجل هدف سياسي.

و هناك من يعرف مصطلح الإرهاب بربطه بطبيعة الفاعل – الإرهابي- فالإرهاب الدولي يعرف بالقوى الفاعلة غير الحكومية ، هناك من يعرفه بربطه بهدف الفاعل بمعنى أن الإرهاب هو محاولة نشر الذعر و الفزع لأغراض سياسية و هو وسيلة تستخدمها حكومة إستبادية أو لإجبار أو إرغام الشعب على الاستسلام لها أو تستخدمه جماعة ما لنشر الذعر بين المدينتين من أجل تحقيق أطماعها. [1]

أما عن نظرة رجال القانون فلقد صيغ مصطلح الإرهاب في إطار القانون الدولي ليعني هجمات موجهة ضد مدتين أثناء النزاعات المسلحة الدولية و الداخلية، كما يشير معنى الإرهاب إلى أفعال تقوم بها مجموعات ليست جزءا من الدولة.

---

(1) – فراس البيطار، **الموسوعة السياسية و العسكرية**، ج1، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004. ص 15.

ب- مفهـــوم الإرهـاب الدولـــي :

هناك تبان كبير حول مفهوم مصطلح الإرهاب الدولي ، فهو مصطلح حيث الإستعمال في اللغات الحية في عالم اليوم و قد باتت من المصطلحات الأكثر شيوعا في الخطاب و الإعلام الدوليين، و المحليين على السواء، و كان ذلك كنتيجة لطبيعة الأحداث الإجرامية المتصاعدة و الإشكاليات المتعلقة بالظاهرة بالإضافة للممارسات السياسية للدول و خصوصا الدول الكبرى و التي تمتلك الوسائل الإعلامية و التي تتحكم في توجيه الخطاب الإعلامي، لذا وجب وضع مفهوم عام متفق عليه دوليا لمصطلح الإرهاب الدولي فوضع تعريف متفق عليه نسبيا على أنه العمل الإرهابي عمل عنيف يعرض الأرواح و الممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له و هو موجه إلى أفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما و يقوم به أفراد أو جماعات مستقلة أو مدعومة من دولة ما و قصده تحقيق أهداف سياسية.

إن الظاهرة الإرهابية تبقى في صميم التهديدات العديدة المهددة لدول ضفتي المتوسط خاص بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، التي تعتبر المنعطف الذي أخذه المسار المحدد للعمليات الإرهابية و الذي عكس مدى ضخامة هذه الآفة

2- أسبـــاب و دوافـــع الإرهـاب في المنطقـة :

توجد عدة دوافع تكمن وراء ظهور الإرهاب و توفر هذه الدوافع البيئة المواتية لممارسة الإرهاب.

ا- الأسبـــاب الاقتصاديـة و الاجتماعيـة :

يتفق علماء الاجتماع و النفس و الاقتصاد أن الأسباب البيئية المرتدية (الاجتماعية و الاقتصادية) هي الأسباب المحركة لإتحاد أساليب القوة و العنف ضد الدولة أو الجماعة الحاكمة.

ب- الدوافـــع السياسيـة :

يبقى للدوافع الممزوجة بالدوافع الثقافية زاد في دفع إلى استعمال العمليات الإرهابية خارج حدود الدول .

ج- الدافـــع الدينـي :

و قد أدى انهيار الإيديولوجيات القديمة و البحث عن عدو جديد يسبب في تنامي حركات الإرهاب ، و قد كانت المدارس الفكرية الأمريكية قد وجدت من تلصق به التهم (العدو الجديد) إنها الحضارة الإسلامية.

د- **الدافـــــع العرقـــي :**

3- أنـــواع و وسائـــل الإرهـــاب:

إن الإرهاب لا يأخذ شكلا واحدا و يمكن أشكاله و صوره، فمن حيث مرتكبيه ينقسم إلى إرهاب الدول و يسمى ب "إرهاب الدولة" مثل الذي تمارسه إسرائيل ضد العرب و المسلمين و الذي يمثل أبلغ صور إرهاب لدولة.

و هناك المجموعات و الأفراد، و من حيث الهدف فقد يكون الهدف منه إرهابا إيديولوجيا أو عقائديا، و قد يكون إرهابا انفصاليا يهدف إلى تحيق انفصال إقليم معين أو قد يكون إرهابا إراميا تحركه دوافع شخصية اقتصادية و اجتماعية و من حيث نطاقه فقد يكون إرهابا محليا مقصودا على إقليم الدولة و قد يكون إرهابا دوليا بسبب وقوعه على رعايا أو مصالح أكثر من دولة.

و يعتبر الإرهاب ظاهرة معقدة شديدة التباين من بلد لأخر رغم اختلاف أساليبه و اختلاف أهدافه إلا أنه يبقى دائما جانب مشترك فهو يشير العب كجوهر للعمل الإرهابي.

- **الاغتيـــالات السياسيـــة:**

إن الاغتيال السياسي يشكل إرهاب تستخدمه الدولة، كما يستخدمه الأفراد و الجماعات السياسية، و كانت أشهر عمليات الاغتيال السياسي في الضفة الجنوبية للمتوسط اغتيال المرحوم الرئيس "محمد بوضياف" في جوان 1992، و كذلك الرئيس المصري "أنور السادات" في أكتوبر 1981.

- **استخـدام المتفجـرات و العمليـات الانتحاريـة :**

إن استخدام المتفجرات من أكبر الوسائل و الأساليب التي يلجأ إليها الإرهابيون في ممارسة الأعمال الإرهابية، إن المتفجرات في شكلها المتمثل في العبوات النافسة من الوسائل التي تحدث أصداء كبيرة تؤدي إلى تحقيق هدف المنظمات الإرهابية في الترويح و التخويف و عدم الاستقرار و زادة التوتر لأن أسلوب التفجيرات من أساليب الصراع السياسي،و استخدام أسلوب التفجير في دول من المغرب العربي كالمغرب الأقصى تفجيرات دار البيضاء أما بالنسبة لدول أوروبا فهي الأخرى عرفت هذا النوع الإرهابي في فرنسا و تفجيرات 11 مارس 2004 في محطات القطارات في العاصمة الإسبانية (مدريد) و تفجيرات أخرى بتاريخ 07 جويلية 2005 بمحطات المواصلات في العاصمة البريطانية (لندن).

- **احتجـــــــاز الرهائـــــن:**

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطف و احتجاز الرهائن و استخدامهم كوسيلة ضغط و ابتزاز ضد الدول و الحكومات لتنفيذ مطالب الخاطفين، عبر القبض على الرهائن و احتجازهم و التهديد بقتلهم أو إيذائهم و بدأت تتزايد على مستوى الساحل الإفريقي ضد رعايا الدول الأوروبية.

لقد أصبح احتجاز و خطف الرهائن أسلوبا من أساليب الإرهاب في العصر الحديث، و ذلك بأسس و تهديد مجموعة من الأشخاص بهدف ممارسة الضغط على طرف ثالث، و أصبحت هذه الإستراتيجية مفضلة لدى معظم الحركات الإرهابية لتوفير الأموال لدم أهدافها السياسية و تحقيق الدعاية فعمليات الاختطاف من أجل الفدية تمول الإرهابيين بملايين الدولارات. و اختلطت عمليات الاختطاف الإرهابية من أجل الفدية مع العمليات الإجرامية، و ذلك نظرا للإنتشار المتصاعد للجماعات الإرهابية في الضفة الجنوبية من المتوسط خاصة في دول الساحل الإفريقي ، حيث أرتفع منحى الإجرام وتصاعدت الأعمال الإرهابية خاصة فيما يتعلق بعمليات الاختطاف المربوطة بالإفراج عن الرهائن.

4- مخاطر الإرهاب على الأمن الأورو- مغاربي:

إن الإتحاد الأوروبي يساورها القلق بشأن حوادث الإرهاب في شمال إفريقيا، و يصف القاعدة كأخطر تهديد إرهابي تواجه أوروبا خاصة بعد أحداث 2001/09/11 و التحولات التي أفرزتها على ظاهرة "الإرهاب" في المنطقة فأصح ينظر إليه كتهديد إستراتيجي لمصالحه في المغرب الكبير و لأمنه القومي خاصة أوروبا.

إن الإرهاب يهدد أمن الدول الأوروبية على المستويين الداخلي و الإقليمي، فهو يهدد أمنها عبر تهديد رعاياها خارج حدودها و كذا إمكانياتها و إستراتيجياتها في مجال الاتصال أو التجارة و قنوات الإمداد بالطاقة،و يبرز التهديد بشدة بسبب تنامي دور الحركات الأصولية في شمال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي ما يهدد الوجود الأوروبي و استماراته في المنطقة، فحدوث أعمال عنف من طرف حركات إسلامية مترفة قد يؤدي إلى مخاطر انزلاق إقليمي يهدد استقرار و أمن الضفة الجنوبية و الذي يؤدي بدوره إلى التأثير بشكل و بآخر على الضفة الشمالية للمتوسط بحكم الموقع الجغرافي إذ تعتبر الضفة الجنوبية للمتوسط العمق الإستراتيجي الجنوبي لأوروبا. [1]

---

(1) - مصطفى بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 120.

إن الأمر الذي تتخوف منه أوروبا بشكل كبير هو إمكانية تصدير التطرف و العنف من شمال إفريقيا إلى ول أوروبا الذي يؤدي إلى حدوث أعمال إرهابية خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار أن أكبر جالية في أوروبا هي الجالية المسلمة و أغلبها من شمال إفريقيا.

فبعد أن كانت تهديدات الإرهاب للأمن الأوروبي من خارج حدود أوروبا أصبح اليوم تهديد داخلي، و هذا بتطور إستراتيجية عمل تنظيم القاعدة ، فبوجود عدد كبير من الشباب المهاجر في حالة البطالة و المعاناة الاجتماعية لهم في أوروبا و إلصاق هذه الأخيرة الإرهاب للإسلام.

المبحث الثالث: الإطار الجماعي للتحرك لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و تكييفه مع متغيّر الأمن

إن ما يميز الواقع الأمني في منطقة غرب المتوسط هو تعدّد المبادرات الأمنية، سواء الأوروبية أو الأطلسية و التي أطلقت باتجاه المنطقة ، و التي يصل الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل الأولية في التهديدات الراهنة للأمن العالمي، بعد أن أوجدت أحداث 2001/09/11 ، حوادث و أشكال جديدة للاعتداءات و التهديدات المرتبطة أصلا بالمنطقة أو ما يعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة، و التي لا تستثني أي طرف في انعكاساتها الأمنية ، و على هذا الأساس فإن هذا التعامل مع هذا الواقع بالنسبة للمبادرات الأمنية يرتكز أساسا على ثلاثة أعمدة للتصورات الأمنية الجديدة [1]

1- التعامل مع المخاطر في منابعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول.

2- الحاجة إلى تطوير قدرات جديدة.

3- التعاون بين الدول و الكيانات الدولية.

و لهذا يجب علينا فهم هذا السلوك و التركيز الإستراتيجي جنوب المتوسط، و الذي دفع أوروبا و الحلف الأطلسي إلى الاهتمام بالضفة الجنوبية بالحوار و الشراكة بدل خطاب التهديد، فهناك عدّة اعتبارات رئيسية .....هذه الحوارات : [2]

- بعد نهاية الحرب الباردة و الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، رأت أوروبا و الحلف الأطلسي بضرورة أخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحي الجنوبي يتوقف عليه.

- ازدواجية دور عملية السلام العربية الإسرائيلية، فهي سبب و هدف في نفس الوقت بالنسبة للمبادرات المتوسطية، بسبب انطلاقها جعل من الممكن الشروع أو على الأقل التفكير و التشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية و هدف القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة كوسيلة فعّالة و مكملة لعملية السلام و التطبيع العربي الإسرائيلي.

- الإحساس المتزايد لدى الغربيين بأهمية الترابط الوثيق بين أمن أوروبا و أمن المتوسط بعد تأمينها للجبهة الشرقية، توجهت العناية بالجناح

---

(1)- محمد صسون،"**استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، المجلد 24. العدد الأول، ص497-498.

(2)- عبد النورين عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 157.

الجنوبي، و كذلك طمأنة البلدان المتوسطية و التأكيد على أن التمركز في المنطقة ليس على حساب أمنها.

و عليه فإن المبادرات الأمنية في منطقة غرب المتوسط هي كثيرة و متنوعة مثل:

- حوار إتحاد أوروبا الفرنسية مع الدول المتوسطية.
- الشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا.
- الحوار الأطلسي-المتوسطي.
- المشاريع الاقتصادية ذات الأبعاد الأمنية،(مشروع برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، الإتحاد من أجل المتوسط).

كل هذه المبادرات التي أطلقت باتجاه دول جنوب المتوسط تتميز بنوع من تقسيم العمل بل حتى التنافس[1] ففي المجال الاقتصادي شرع الإتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال مسار برشلونة ففي المجال الأمني بدأ الأوروبيون حوارا أمنيا عبر إتحاد أوروبا الغربية مع البلدان المتوسطية.

فمنذ مشروع برشلونة و التداولات الأورومتوسطية تِأكد على أن المبادرات الإقليمية المتوسطية متكاملة و ترمي كلّها إلى تحقيق الاستقرار و السلام. و أن المسارات المتتالية تكمل بعضها بعضا و لا يتقي بعضها البعض ، و إنما ليساهم في إنجاحها و يعمل من أجل تعاضدها.

من الواضح أن كل فاعل يسعى لإنجاح مبادرته و لو اقتضى الأمر تداخلا في الصلاحيات و ازدواجية العمل، فمن الصعب تفادي هذه الازدواجية كون كل هذه الحوارات الأمنية الأوروبية و الأطلسية و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا مع دول المتوسط و الشق الأمني لعملية برشلونة و الشق الأمني لعملية السلام في الشرق الأوسط كلّها تناقش مسائل أمنية.

و بما أن ما يهمنا في الدراسة هو التعاون الأمني الأورومغاربي سوف نركز في هذا المطلب على المبادرات الأمنية الأوروبية ، علما كما أشرنا آنفا أن المبادرات الأمنية في غرب المتوسط تعدّدت.[1]

---

(1)- زيد مرهون، عبد الجليل،"الأمن الأوروبي في معادلة الراهنة"، في الوقع:

http://www.alriyadh.com/2003/06/27/article 20810.html

المطلـــــب الأول: من مؤتمـــــر برشلونـــة إلى االإتحـــاد من أجـل المتوسـط: الآليـات و الرؤيـة الجديـدة

إن المبادرات الإقليمية المتنوعة التي تم التطرق لها تعكس إعادة الإعتبار للمتوسط الغربي كقيمة جيواستراتيجية خاصة بعد فترة الحرب الباردة و أحداث 2001/09/11 و مع ذلك فإن هذا الاهتمام بهذه المنطقة كان له تأثير سلبي على بناء الأمن الإقليمي حيث أن الإنتشار الواسع و السريع المتنامي للمبادرات نتج عنه جملة من الانعكاسات السلبية التي يمكن اختزالها فيما يلي :

الإشكال متعلق بمجالات التعاون، فأصحاب المبادرات هم الذين يحدّون أجندة التعاون وفق مصالحهم و بالتالي فما هو جدواها و ما هي القيمة المضافة بالنسبة إلى الهندسة الأمنية في غرب المتوسط؟

إنّ هذه المجالات للتعاون هي تجسيد و فرض لمصالحهم مثلا: مسألةخطر أسلحة الدمار الشامل و ذلك نظرا لاختلاف مدركات التهديد لطرف المغاربي و الأوروبي إلى جانب التنافس بين الفاعلين الأساسيين في هذه المبادرات خاصة بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا : مســـــار برشلونـــــة

* **النشـــــأة** : انعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 ببرشلونة جمع 27 وزيرا للشؤون الخارجية ممثلين عن 15 دولة مشكلة للإتحاد الأوربي آنذاك و12دولة واقعة في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وهي : الجزائر ،قبرص ،مصر،إسرائيل،الأردن،مالطا،المغرب،سوريا،لبنان،تركيا،تونس،إضافة إلى السلطة الفلسطينية ،

خلص المؤتمر إلى الإتفاق على النص التأسيسي للحوار الأورو– متوسطي كقاعدة للمسار الذي من شأنه تحديد إطار متعدد الأطراف للحوار والتعاون بين الإتحاد الأوربي وشركائه من دول حوض البحر الأبيض المتوسط والذي دعا إليه تصريح المجلس الأوربي لأول مرة في لشبونة1992 إذا كانت أهداف الشراكة بين الدول قد تبدوا واضحة في جوانب منها ،فإن الإجراءات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف غالبا ما تكون متباينة ويتوقف ذلك على البلدان المعنية وطبيعة العلاقة بينها ، ففي الشراكة المقترحة في مؤتمر الأورو– متوسطي ببرشلونة سنة 1995 تم وضع إطارين لتحقيق ما أمكن من المصالح التي يسعى كل طرف تعظيمها لصالحه.

فعلى المستوى الثنائي ،جرت مفاوضات بين الإتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية ،إذ تم إبرام عدة اتفاقيات في الفترة الممتدة من 1992– 1996 مع تونس ، المغرب ، إسرائيل وتركيا، وقد بقيت اتفاقيات أخرى في مرحلة المفاوضات مع الجزائر ، الأردن ، مصر ، والسلطة الفلسطينية.

أما على المستوى المتعدد الأطراف ، فقد أكد إعلان برشلونة إقامة حوار منتظم يغطي الميادين السياسية الأمنية ، الإقتصادية ، المالية ، الثقافية ،و الإنسانية للعلاقات الأورو- متوسطية ،وفي هذا السياق ،لم يمر شهر على اختتام أشغال برشلونة حتى جرت لقاءات بين رجال الأعمال وأطراف أخرى علمية ورسمية.

* **الأهداف والآليات**:تبدوا أهمية الاجتماع الأنف الذكر في خروجه بصيغة تحدد أهداف وآليات الشراكة الأورو- متوسطية والتي تتمثل فيما يلي : [1]

- تقوية الحوار السياسي وإجرائه بشكل منتظم.

- العمل طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية.

- تطوير حكم القانون والديمقراطية والنظم السياسية والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي ،الإقتصادي ، الإجتماعي والقضائي.

- عدم التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون الدول وتنمية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

- احترام الخصوصيات الكائنة في كل مجتمع وتنمية روح التسامح وكبح جماح التطرف والعنصرية.

- دعم الأمن الإقليمي بالتصدي لانتشار الأسلحة النووية ، الكيميائية و البيولوجية من خلال الإنظمام إلى المعاهدات الدولية.

أسست الشراكة الأورومتوسطية في شكلها العام عل أساس الربط بين المقاربة الأمنية والمجالات السياسية ، الأمنية ،الإقتصادية ،الإجتماعية، والثقافية ،فمن خلال هذه الإرتباطات يمكن تحسين شروط الأمن والإستقرار في المنطقة.

---

(1) - محمد علي حواتي ، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي** ، ط1،القاهرة : مكتبة مدبولي ،2002،ص118.

وقد ركز مؤتمر برشلونة على العموم على ثلاث محاور أساسية هي المحور السياسي الأمني ويرمي إلى إقامة منطقة مشتركة للأمن والإستقرار ،المحور الإقتصادي المالي ويرمي إلى إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر في حدود 2010 ،المحور الإجتماعي الثقافي والذي بدوره يرمي إلى إقامة علاقات تعاون وتعايش بين شعوب المنطقة .

* **الآليات**: لقد تم وضع الآليات التالية من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر : [1]

الحوار		السلام		الديمقراطية
المبادلات	تضمن	الإستقرار	تضمن	التنمية الإقتصادية
التعاون		الرفاه المشترك		التنمية الإجتماعية
				التنمية البشرية والثقافية

إقترحت لجنة المجموعة الأوربية إنشاء فضاء إقتصادي أورو–متوسطي جديد يقضي بإقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين في حدود العام 2010 والتي ستصبح فيما بعد أحد أكبر التجمعات الإقتصادية في العالم باحتوائها على 700 إلى 800مليون نسمة في حدود عام 2030.

شملت القضايا المعالجة مجالات تحقيق التنمية المتوازنة

وتقليص الفوارق بين معدّلات النمو في دول أوربا والدول الجنوبية لحوض المتوسط ،إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المطقتين ،لذلك تم الإتفاق على إقامة شراكة مالية واقتصادية ترتكزعلى:

---

(1)- محمد الأطرش، **حول التوجه الإقتصادي العربي والشراكة الأوروميتوسطية** ،**المستقبل العربي** ،عدد2001،341،ص84.

– التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر .

– تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي.

– زيادة المعونة المالية من طرف الإتحاد الأوربي .

أما بالنسبة للمعونات المالية فقد اعتبر المشاركون في ندوة برشلونة أن تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية ونجاحها يرتكز على زيادة المعونات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوربي لشركائه في المنطقة ،وهذا لتحريك الفعاليات الإقتصادية المحلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتجاوز الفوارق في معدلات النمو بين دول الجنوب ودول الشمال،هذا شريطة أن تخصص المبالغ المالية المقدمة لإحداث التنمية في مجالات أساسية وذلك لتعميم الفائدة القصوى للتعاون المالي .

المحـــور الإجتماعـي والثقافـي في إعـلان برشلونـة:

تم الأكيد فيه على الإستقرار الإجتماعي هو الترجمة الحقيقية لإستقرار المجموعة ،كما تم فيه إبراز أهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية وإجماجها في المجتمع والعمل على مكافحة العنصرية والتطرف وكراهية الأجانب والاهتمام بتنظيم الهجرة والسيطرة عليها ،والنظر في أوضاع المهاجرين غير الشرعيين ،فضلا عن التعاون على مكافحة الجريمة المنظمة المهدّدة لإستقرار الحوض .وكل هذا يكون باحترام ومراعاة خصوصية كل دولة مع أخذ الإهتمامات والتطلعات العامة بعين الاعتبار ،ويشمل التعاون هنا المجالات الثقافية ،الإعلامية ،الصحية،الشباب،الهجرة،التعاون القضائي والبحث العلمي. [1]

بالإضافة إلى ذلك ،ركّز المشاركون في ندوة برشلونة في هذا المحور على ثلاث مستويات [2]

---

(1) – من بيان برشلونة 1995.

(2) – مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم،**الشراكة الأورومتوسطية:النتائج وردود الأفعال**،ط1،بيروت،معهد الإنماء العربي،2002،ص78

– مستوى التراث الأورومتوسطي والقائم على أساس الحوار والإحترام بين الثقافات والأديان والتقارب بين الشعوب. لكن ما نلاحظه هو أن الفكرة مجرد شعار وهذا يعود إلي تفشي ظاهرة العنصرية و التعصب داخل المجتمعات الأوروبية التي صاحبها في ذلك عودة التيارات المتطرفة.

– مستوى السمعي البصري الذي يتضمن التعاون المشترك في مجالات الإذاعة ،التلفزيون ووسائل الإعلام،وهذه كتمهيد لخلق منطقة إعلامية حرة على غرار منطقة التبادل الحر الاقتصادية ،وهذا لأهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري في تقارب شعوب المنطقة.

– هذا المستوى يتعلق بإدماج الشباب المتوسطي ،حيث اعترف المشاركون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم وتعهدوا بتأمين الحماية لجمل الحقوق المعترف بها في القانون والمواثيق الدولية إزاء المهاجرين ،لكن ورغم هذا يبقى الإتحاد الأوربي متشددا في التعامل مع هذه القضايا ،الشيء الذي يتعارض مع تطلعات الشركاء من الضفتين الشرقية والغربية.

المحـــور السياســـي والأمنـــي :

تم فيه التأكيد على أن الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والمبادلات والتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار وذلك يتطلب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من أجل العمل في جو ملائم تضمن إعلان برشلونة ستة نقاط أساسية بالنسبة للمحور السياسي والأمني وهي:

– الديمقراطية وحقوق الإنسان .

– الدبلوماسية الوقائية .

– مكافحة الجريمة المنظمة .

– معايير الثقة في المجال الأمني.

– نزع السلاح .

– مكافحة الإرهاب

الهدف من وراء الشراكة الأورو متوسطية هو إقامة منطقة يعمها السلم والأمن والإستقرار،وأمام التحديات التي تهدد المتوسط وحسب إعلان برشلونة فقد تم تحديد مجموعة من التهديدات التي يوضحها الجدول التالي :

مصادر تكرارها التهديد	عدد مرات التكرار	النسبة المئوية
-الإرهاب	6	23
-الهجرة	8	30.7
-الجريمة المنظمة	7	26.9
-المخدرات	5	19.4
المجموع	26	100 %

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة ان طبيعة التهديدات التي تؤثرعلى الأمن والإستقرار في المتوسط تتمثل أساسا في الهجرة ،الجريمة المنظمة والإرهاب التي ورد تكرارها في نص البيان وفقا للترتيب التالي:8-7-6 في حين كانت نسبة التكرار على التوالي:30.7-26.9-23 وهذا إن دلّ على شيء سيدّل على تغليب الإنشغالات الأوربية على حساب دول الجنوب .ولأجل التصدي لهذه التهديدات وضعت الدول الأورومتوسطية مجموعة من الوسائل أدرجتها ضمن إعلان برشلونة حيث تضمن هذا الإعلان أنجع الوسائل لتحقيق أهداف مشتركة وهي الحوار الذي يسمح بتبادل وجهات النظر بين الضفتين.

الشكل رقم 04 يمثل : [1]

The Barcelona process

This vision can be articulated diagrammatically in the following manner

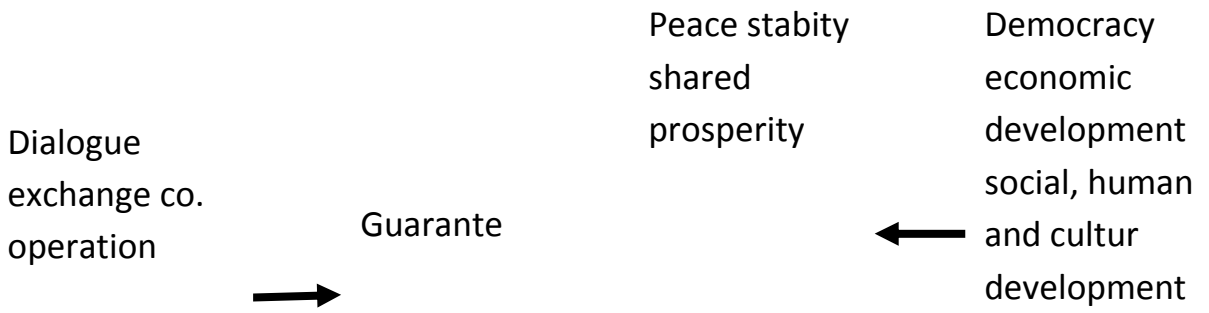

الحـوار + المبـادلات + التعـاون تضمـن السـلام + الاستقـرار + الرفـاه المشتـرك

---

(1) - Herkiki plomaiki m Ibidm p 21.

ثانيـــا: سياســـة الجـــوار الأوربيـــة.

- **النشأة:** كانت نقطة البداية في الاقتراب الشامل للإستراتيجية الأمنية الأوربية هي الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعاد الأمن السياسي ،الاقتصادي ،الاجتماعي ،الثقافي ،البيئي ،والعسكري،ومن ثم كانت الحاجة لتشكيل مجموعة سياسات متكاملة لكل هذه الأبعاد.وبالتالي ترجمة هذا الاقتراب إلى هدف عام في الإستراتيجية الأمنية الأوربية عرف بالتعددية الفعالة.

تمثل سياسة الجوار الأوربية تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوربية على المستوى الإقليمي ، حيث يمكن اعتبار الإتحاد الأوربي وجيرانه على أنهم مجتمع أمني متشابك.(1)

طرحت المفوضية الأوربية في مارس عام 2003 مبادرة سمتها "أوربا الأكثر اتساعا "،وتغير هذا المسمى في 01 مارس 2004 ليصبح "سياسة الجوار الأوربي" حيث تمت عملية توسيع الإتحاد الأوربي ليشمل 35 بلدا في جوان 2004 ، وهذه العملية لم تشمل بلدان شرقي أوربا فحسب ،وإنما شملت أيضا بعض بلدان جنوب المتوسط ،لمالطا وقبرص لتشكل جزءا من أوربا الواسعة ،ولهذا سارعت إلى طرح وسائل سياسية جديدة لتساير نتيجة هذا التوسع .(2)

وقد أشار تقرير اللجنة المنبثقة عن اجتماع المفوضية الأوربية والذي رفع إلى كل من المجلس والبرلمان الأوربي بأن هذا الإندماج والتوسع يمتد إلى طول الحدود الأرضية والبحرية (روسيا الإتحادية والدول الجديدة المستقلة في شرق أوربا والدول الغربية والمتوسط الجنوبي)،كما توجهت سياسة الجوار أيضا إلى ليبيا التي لم تقدم علاقات تعاون مع الإتحاد الأوربي بسبب مواقفها الخلافية مع الإتحاد الأوربي خاصة موقفها من الصراع العربي- الإسرائيلي وظلت تلعب دور المراقب فقط.(3)

- **الأهداف:** تتسم صيغة "الجوار" بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة "الشراكة " في إطار عملية برشلونة ،من حيث الهدف ،النطاق الجغرافي ،المنهج ،والمضمون ،مع إعلان الإتحاد الأوربي أن هذه الصيغة ليست بديلا عن الأخرى وإنما مكملة لها :

---

(1) – حفيظ صواليلي ، **تقرير أوربي يقيم التجربة : "الشراكة الأورومتوسطية لم تحقق أهدافا"**، **يومية الخبرالجزائرية**: ،العدد 5216 ،الأحد 13 جانفي 2008 ،ص 9.
(2) – وفاء سعد الشربيني،"**الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوربية المغاربية** "،في دورية دراسات مركز الدراسة الأوربية ،القاهرة ،العدد الأول ،(نوفمبر 2007) ،ص71.
(3) – نفس المرجع.

– من حيث الهدف : تسعى سياسة الجوار من المنظور الأوربي إلى تجاوز مستويات التعاون القائمة في إطار عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية ، والتي تقوم أساسا على تحرير التجارة في السلع الأساسية والحوار السياسي و الأمني ، إلى مستوى أكثر عمقا يسعى إلى تحقيق التكامل مع الإتحاد الأوربي باستثناء الانضمام إلى المؤسسات الأوربية .

ويمكن تحقيق هذا من خلال إجراء إصلاحات بنيوية في دول الجوار (من ضمنها دول جنوب المتوسط)، بما يساهم في تأمين الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي في تلك الدول، ومن ثم تأمين مصالح الإتحاد الأوربي وأمنه.

– من حيث النطاق الجغرافي : إن سياسة الجوار لا تضم شركاء جنوب وشرق المتوسط فقط بل تمتد لتشمل روسيا ،[1] أوكرانيا ،جورجيا ،مولدافيا ،أرمينيا ،ودول القوقاز،حيث تخص سياسة الجوار الأوربي 17 دولة في المجموع

– أما من حيث المنهج :تستند إلى تحديد مجموعة من الالتزامات المتبادلة خلال فترة محددة (من ثلاث إلى خمس سنوات)،بحيث يمكن فيها قياس مدى التقدم في التنفيذ من الطرفين من خلال الآليات المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة ، في حين أن صيغة برشلونة تضمنت مبادئ وصيغا عامة للتعاون لم يحدد لها جدول زمني محدد باستثناء منطقة تجارة حرة لعام 2010 ،وفي المقابل يطرح الإتحاد الأوربي ما يمكن تسميته بالحوافز التي تحقق قيمة مضافة لدول الجوار.

– من حيث الآلية :تنفيذ هذه السياسة يتم من خلال التشاور والإتفاق بشأنها والاتفاق مع كل دولة من دول الجوار ، أخذا بعين الاعتبار أولوياتها القومية لتحقيق ما يسميه الجانب الأوربي "الملكية المشتركة" لخطط العمل.[2]

---

(1) – سعيد اللاوندي ، "**عملية برشلونة الأورو متوسطية :الدوافع–الآفاق–والتحديات** "،**مجلة قضايا للمركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية**، العدد 13،جانفي 2006،ص19

(2) – نفس المرجع ،ص19.

إن سياسة الجوار الأوربي تكمل عملية برشلونة ،ولديها أهداف عامة تتشابه مع أهداف الشراكة الأورو–متوسطية ،بل وتعتمد عليها ، تتمثل في :تخفيض الفقر ،و إيجاد فضاء من الرخاء والقيم المشتركة يقوم على التجارة الحرة ، وتكامل إقتصادي متزايد ، وروابط سياسية وثقافية أكبر وتعاون عبر حدودي أكبر، ومسؤوليات مشتركة في منع وحل الصراعات. [1]

فالأهمية الكبرى والثقل الهام التي يوليها الإتحاد الأوربي لمخلفات الهجرة المتنامية دفعه لأن يجعل لهذه الأخيرة مكانة هامة وسط سياسة الجوار الأوربي.

و الهدف من المجهودات المكرسة في هذا المجال ليس تنظيم تدفقات المهاجرين الشرعيين والحد من السريين مع دول المنبع والعبور ،وإنما الهدف منها يكمن في تحقيق الأمن الداخلي للإتحاد ،في الوقت الذي ينتظر مواطنوه الكثير من السياسة وخصوصا في هذا المجال .

حسب اقتراح المفوضية ،على الإتحاد الأوربي الأخذ بثلاث أولويات : التنمية والعمل ،الأمن والحرية ، العمل الخارجي (سياسة خارجية)،وقد تم تخصيص مبالغ مالية لترتفع الميزانية المخصصة للأولوية الثانية من 1,4 مليار أورو سنة 2006 إلى 3,6 مليار أورو سنة 2013. [2]

وتتمثل المواضيع التي تحظى باهتمام أكبر ضمن أولويات الإتحاد الأوربي في التنسيق بين إجراءات اللجوء ،إنشاء وكالة أوربية لمراقبة الحدود محاربة المهاجرين غير الشرعيين ....،هذا الإقتراب الأمني تم تدعيمه باقتراحات بعض الدول الأعضاء بإقامة مخيمات انتظار على أراضي الدول المجاورة (حسب سياسة الجوار)،ليبيا ،المغرب الأقصى ،وغيرها ،وهي التي تجسد التناقضات التي على سياسة الجوار تجاوزها ،في الوقت الذي كانت تأمل الدول المجاورة المتواجدة في الشرق والجنوب لانفتاح أكبر لحدود الإتحاد الأوربي ،هاهي تعمل على تدعيم المراقبة وإقناع شركائها لاسترجاع المهاجرين غيرا لشرعيين.[3]

---

(1) – محمد مطاوع ، "**أوربا والمتوسط ..من برشلونة إلى سياسة الجوار** "،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 163،جانفي 2006،ص.41.

(2) – نفس المرجع السابق ،ص19

(3) – محمد مطاوع،مرجع سبق ذكره ،ص 41

وهكذا تفاوضت المفوضية في 2004 ،من خلال عقد سبع اتفاقيات استرجاع للمهاجرين غير الشرعيين،إلا أن الدول الشريكة (الجوار)غير راضية بهذه النظرة ،حيث اشترطت استفادة أكبر من سوق العمل الأوربي ،ومن هنا يظهر هامش استعمال سياسة الجوار يظهر ضيقا ،بحيث أن هذه الأخيرة تعمل على عصرنة الإدارات المعنية في الدول الشريكة (وهنا نخص بالذكر حراس الحدود والسواحل ، الجمارك ،وزارات الداخلية والعدالة بتشديد الرقابة على الحدود المشتركة) .[1]

لقد تم عقد العديد من الاجتماعات مابين دول ضفتي المتوسط والتي كان على رأسها معالجة إشكالية الهجرة لما تخلفه من نتائج وخيمة على أمن الدول المشاركة ،ولعل من بين هذه الاجتماعات نذكر:

الفوروم البرلماني الأرو- متوسطي الرابع ،الذي انعقد في باري بإيطاليا ،في 1-18جوان 2002.[2]

وأهم ما تم الإتفاق عليه بخصوص الهجرة السرية ،اعتبار دول الإتحاد الأوربي بأن محاربة الفقر الذي يعد من أهم مسببات الهجرة ذو مسؤولية متقاسمة بين الدول الغنية للضفة الشمالية للمتوسط ،و الدول الفقيرة للضفة الجنوبية للمتوسط ،مسطرا في ذلك أن إستراتيجيات التخفيض والحد من الفقر ،تحسين ظروف المعيشة والعمل على خلق مناصب الشغل ،تشجيع التكوين المهني في دول المنبع من شأنه أن يساهم على المدى البعيد في تطبيع تدفقات المهاجرين كما يدعوا هذا الفوروم إلى أن تنص اتفاقيات الشراكة الحالية والمستقبلية مع الدول الشريكة المتوسطية على تقاسم المسؤولية بخصوص محاربة الهجرة السرية والظواهر التي لها علاقات معها مثل : الجريمة المنظمة ،المتاجرة بالمخدرات و الأشخاص ، رشوة الإدارات العمومية ..، مع اقتراح بذل المزيد من الجهود في الميزانية المخصصة لأعمال الإتحاد الأوربي والدول الشريكة المتوسطية في محاربة الهجرة السرية وتدعيم الديمقراطية ودولة القانون .[3]

---

(1) - Gilles Lepesant , »L'Union européenne et son voisinage :vers un nouveau contrat «.**Revue** :**Politique étrangére** ,**N°4/2004**,**p771**.

(2) -17 éme From parlementaire euro méditerranéen,Bari(Itali),les 17 et 18 juin 2002.
www.europarl.europa.eu/delegations/noneurope/id/dmag/history mag fr .pdf.

(3) - Ibid

ويقترح الفوروم أن تتم معالجة مشاكل الهجرة الأكثر حساسية بالإشتراك بين الإتحاد الأوربي بدوله العضوة والدول غير العضوة من منبع وعبور ،بهدف التخلص من نهائيا من شبكات المجرمين التي تخلف ممارساتهم الإجرامية درامات إنسانية وتعود بالربح على مديريهم ،مستغلين في أعمالهم المهاجرين السريين ،ولأجل هذا يوصي دول المنبع والعبور على مضاعفة جهودهم لتسخير الوسائل الفعالة لمحاربة تدفقات المهاجرين المهاجرين السريين ، حيث يتوجب على الدول الشريكة تطوير رقابتها للحدود وتحمل أعباء إستعادة مهاجريها غير الشرعيين .

لقد تم تدعيم مكافحة الهجرة السرية والقضاء على الإتجار بالأشخاص لكونها في نظر الدول الأعضاء ميادين ذات أولوية ،حيث أصرت على ضرورة تنمية الثقة المتبادلة ،وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ،بما في ذلك ما يتعلق بتعديل وضعية المهاجرين السريين ،تحسين مراقبة الدخول إلى إقليم الإتحاد الأوربي ،وتطبيق العقوبات على أرباب العمل الذين يقترحون العمل على المهاجرين من الدول غير العضوة والذين هم في وضعية غير قانونية ،وإن كان العمل السري ليس بظاهرة تقتصر على المهاجرين لوحدهم ،إلا أنّه يعد من بين المسببات الجاذبة والمحفزة على الهجرة السرية.[1]

---

(1) - Commission des communautés européennes,communication de la commission au Conseil et au parlement européen , « L'approche globale de la question des migrations un an après :vers une politique globale en matiére de migration ».**COM(2006)735 final,p10**.

ثالثا : الإتّحاد من أجـــل المتوســـط :

1/النشـــــأة :

نحاول من خلال هذا المطلب أن نسلط الضوء على مراحل تطور فكرة الإتحاد المتوسطي كمشروع يهدف إلى توحيد ضفتي المتوسط وتوطيد التعاون بين شركائه،وذلك عن طريق تتبع مختلف المحطات الزمنية التي مر بها قبل ولادته رسميا في قمة باريس الفرنسية في شهر جويلية 2008،وذلك منذ أن كانت مجرد فكرة خام استلهمت فكر المرشح الفرنسي نيكولا ساركوزي ،سعيا منه لجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات الإنتخابية،وكذا حيازة أكبر مكانة ضمن اهتمام رجال الإعلام والصحافة من خلال تصور جديد للسياسة الخارجية الفرنسية ،من خلال استعادتها لدور الزعامة والريادة ضمن منطقة تأثيرها في المتوسط .

وقد مر هذا الإتحاد عبر مراحل متعاقبة ،كل مرحلة ساهمت في صقل جوهره النهائي وكذا تحرير محتواه،بل وحتى في تقرير التسميات التي تصطلح عليه،إذ تغيرت تسميته من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط،وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على على مراحل الشد والجذب التي ميزت المشروع منذ طرح تصوره لأول مرة إلى الإعلان عنه رسميا في شهر جويلية المنصرم بالعاصمة الفرنسية باريس.

خطاب طولون :وهو الخطاب الذي ألقاه المرشح الفرنسي نيكولا ساركوزي بمدينة طولون الفرنسية بتاريخ2007/02/07 محاولة منه إيجاد أكبر دعم لأطروحاته حول ضرورة إحداث تغيير في السياسة الخارجية الفرنسية،لاستعادة دورها ضمن المتوسط،كفضاء إستراتيجي يتضمن الكثير من الفواعل والتهديدات ،وذلك عندما قال:"عندما أدارت أوربا ظهرها عن المستقبل ،وذلك لأن مستقبل أوربا في جنوبها (....)،إنه على على فرنسا الأوربية والمتوسطية في الآن ذاته أن تأخذ بمبادرة اتحاد متوسطي،وبمشاركة الدول المتوسطية الأخرى ،إسبانيا،إيطاليا،اليونان،وقبرص،كما كان الأمر عند تأسيس الإتحاد الأوربي،(....)إني أريد أن أكون رئيس فرنسا الذي يفهم أوربا أن مستقبلها ومصيرها موهون بالمتوسط (....)أبدا لم يكن ضروريا ولا حيويا للعالم طرح التساؤل:كيف كانت أوربا لو لم يكن هناك رجل إسمه جون مونيي ، إذن لن يكون ضروريا وبدون شك إعادة الكرة هذه المرة في المتوسط...".

كما حاول الرئيس الفرنسي طرح ضرورة التفكير في جدوى التعاون في المتوسط ، من خلال هذا الخطاب سعيا منه للفت أكبر انتباه حول مشروعه في المتوسط ،خصوصا مع عجز مسار برشلونة عن تحقيق الأهداف المرسومة ، وضرورة استنباط رؤية جديدة تكرس تعاون حقيقي ما بين ضفتيه،متأسفا لتحويل المتوسط إلى مكمن للخطر والتهديد ،والذي حاولت كل من فرنسا وأوربا غلق حدودها وإدارة ظهرها عنه.

غير أنه بجدر التركيز أن الطرح الساركوزي للفكرة لم يتضمن سوى الإشارة و التأكيد على ضرورة اعتماد اتحاد متوسطي في المنطقة بغير تناول التفصيلات والتوضيحات المكملة ، الأمر الذي جعل من جريدة هيرالد تريبيون الأمريكية تصف المشروع بأنه مبادرة طموحة ولكن مبهمة.[1]

خطاب طنجة : وهو الخطاب الذي ألقاه هذه المرة الرئيس وليس المرشح الفرنسي نيكولاس ساركوزي أمام أعضاء هيئة البرلمان المغربي،بمدينة طنجة أثناء زيارة الدولة التي قام بها في شهر أكتوبر2007، وذلك كأول إعلان رسمي عن إطلاق المشروع،مؤكدا على خصوصية العلاقة الرابطة ما بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط.[2]

كما تناول الرئيس الفرنسي هذه المرة ضرورة تجاوز الماضي و نسيان أخطائه و التطلع للمستقبل عن طريق تبني إرادة قوية تتوجه نحو الشراكة والتعاون لبناء مستقبل أفضل ،في الوقت نفسه ،توجه لإعطاء ملامح أولى يراها في تصور المشروع من حيث أنه :

* يجب أن يكون الإتحاد المتوسطي مشروعا براغماتيا هادفا لتحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع وليس مجرد شعارات فارغة.

* أن يكون مشروعا قابلا للتغيير والتطوير،مفتوحا أمام اقتراحات الشركاء و الفاعلين ، وكذا الإستجابة للتطورات والتغيرات الطارئة على طبيعة النسق الدولي.

* أن يعطي الأهمية اللازمة للحوار الثقافي، التربية والتعليم، الصحة و الرأسمال البشري : الطاقة الحقيقية لكل تقدم.

* يجب أن يكون اتحادا للمشاريع ، و ذلك لجعل المتوسط مثالا يحتذى به عبر العالم في نموذج التطور المشترك .

* أن يكون المتوسط بديلا عن المشاريع المكرسة سابقا وخصوصا مسار برشلونة ،وإنما مكملا له ساعيا لإعطاء النفس الجديدة التي يحتاج إليها.

---

(1) - khader (bichara);**'de l'union méditerranéenne de Nicolas Sarcazyau processus de Barcelone** :**union pour la méditerranée 'In Union pour la Méditerranée**.**Pourquoi** ,**comment** ,**Edetion la fondation pour l'innovation politique** ,**Juin 2008 paris**,**P5–25**.

(2)- I bid P36.

تقرير أفيسان: هو التقرير الذي صدر في شهر أفريل2007 عن مجموعة السفراء الفرنسيين [1] والذي تضمن المعالم الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية ،منتقدا الكثير من جوانبها وخصوصا غيابها الكبير عن الساحة المتوسطية ،وإهمالها لمطالب شركائها الجنوبيين.

وقد حاول التقرير التركيز على أخطاء السياسة الفرنسية واقتراح ملامح جديدة عن طريق طرح مشاريع جديدة تنموية لفائدة الدول الجنوبية للمتوسط و خصوصا المغاربية ، ومساعدتها لتحقيق التطور و التنمية.

تقرير الجمعية الوطنية [2]:

وهو تقرير صادر عن الجمعية الوطني والذي استطاع فيه النواب الفرنسيون بلجنة الشؤون الخارجية – صياغة مقترحات تبدوا واقعية وبراغماتية من أجل عرضها على الأطراف الشريكة و المساهمة في مناقشتها.

وقد اقترح ثلاث صيغ لتحقيق المشروع :

– الصيغة الأولى تكون على شكل مسار برشلونة ،بمعنى أنها تجمع كل الدول الأوربية العضو في الإتحاد الأوربي إضافة إلى دول المتوسط الجنوبي

– الصيغة الثالثة و تشمل كل الدول التي لها ضفاف المتوسط.

نلاحظ أن الصيغة الأولى عبارة عن صيغة أخرى لمسار برشلونة ،في حين أن الصيغة الثانية تقود لا محالة إلى تهميش بعض الدول الأخرى من حيث إقصائها من المشروع .

والتفاوض حولها ،والذي تم الإعتماد عليه في استشفاف مضمون هذا المشروع الجديد .[3]

---

(1) - org /files /Moyen-Orient/Avienne-DBauchard0407.pdf.

(2) - **commission des affaires Etrangéres**,**Rapport d'Information** « comment construire l'Union Médeterranéenne N°449 présenté par la commission des affaires Etrangéres »,P30.

(3) - Duguzan (Jean François) , « **L'Union Méditerranéenne ou la stratégie de L'Electrochoc** ? »Note de la fondation pour la recherche stratégique en date du 17/12/2007.site internet **www.frstrategie.org/barreFRS/publications/.../17/12/2007pdf**

وقد أشار التقرير أن قيام المشروع على صيغة الدول المطلة على المتوسط أكثر موضوعية ،مع توفير أطر قانونية لمشاركة الدول الأوربية غير المتوسطية،كمنحها صفة العضو غير الدائم أو الملاحظ.

كما أنه من بين المقترحات الصادرة حول هذا الشأن انتهاج صفة التدرج في التنفيذ ،وذلك بالبدئ بإقليم المتوسط الغربي إضافة إلى مصر،قبل التعمق أكثر نحو دول المتوسط الشرقي،التي تعد أقل تجانسا مقارنة بالمتوسط الغربي .[1]

2/الأهـــــــداف: يمكن إجمال أهداف هذا المشروع في النقاط التالية :

***إعادة تموقع فرنسا خارجيا**:وهذا يعني التوجه الجديد الذي أراد الرئيس الفرنسي إضفاءه على السياسة الخارجية الفرنسية ومدى التغيير الذي يسعى لتكريسه مقارنة بتلك التي قادها الرئيس السابق جاك شيراك إذ يرجع الكثير من المحللين السياسيين المتتبعين لتطورات المتوسط أن "مبادرة إنشاء اتحاد متوسطي على يد الرئيس الفرنسي الجديد قد جاءت في وقت أرادت فيه الدبلوماسية الفرنسية تصحيح بعض أخطائها الماضية،وخصوصا في عهد الرئيس السابق جاك شيراك وفق سياسته العربية،

وفشلهذه الأخيرة الذريع في الشرق الأوسط ،وكذا هامشية دورها على الصعيد العالمي و الإقليمي، الأخير على رسم مشروع تعاوني معزز،يؤكد وزن فرنسا داخل هذه المنطقة الجغرافية،الأمر الذي لا يكون إلا بسلوك طريق مخالف للسابق و تمكين فرنسا من الاستجابة لتحديات محيطها الخارجي".[2]

فالإتحاد المتوسطي ،وفق ما يدعوا إليه الرئيس الفرنسي ساركوزي ،يعكس طريقة جديدة للدفاع عن المصالح الحيوية للسياسة الخارجية الفرنسية،والعمل على ترقيتها وذلك من خلال قيامها على عناصر جديدة...،ونستنتج أن تقديم المبادرة الأولى من طرف فرنسا ،وليس من طرف دولة أوربية أخرى ،حتى و لو كانت متوسطية هو أكبر دليل على الطموح الفرنسي المسجل والذي تسعى فرنسا من خلاله لتحقيق دور الريادة و القيادة والتي تحاول من خلال استغلال فترة رئاستها للمجلس الأوربي على الدفع بالمشروع وتكريسه ميدانيا.

---

(1) -(Dorothée) Schmidt ,la méditerrannée ;le retour des français In confluences Méditerranéenne N°63P23.

(2) **–Védrine ,Hubert,5+5;feuille de route pour une Union méditerranéenne/le Cercle des économistes et Hubert Védrine 'Edition Paris–Perrin,2007 P :50**.

***عدم ملائمة السياسات السابقة** : وهنا نشير إلى أنه من الأسباب الأساسية من وراء طرح مشروع اتحاد متوسطي هو عدم كفاية السياسات السابقة المنتهجة في المتوسط وعجزها عن الإستجابة للرهانات المطروحة ،ومن ذلك يثور النقاش أساسا حول العلاقة القائمة بين مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط ،حيث يشير مصممو المشروع إلى أن الإتحاد المتوسطي لم يأت من أجل تعويض أو إستبدال سياسات سابقة ،وإنما من أجل تدعيمها وتأكيدها ،وملء الفراغات الناجمة عن طريق اعتماد مقاربة مختلفة ،وبدون استعمالات مزدوجة للمؤسسات القائمة .

وعلى العموم فإن الخطوط الأولى للمشروع تشير إلى أهمية تحقيق تعاون معزز يقوم بين ضفتي المتوسط ،يعمل على تجاوز نقائص مسار برشلونة المسجلة سابقا .[1]

ما يمكن التركيز عليه في هذا السياق حول أهمية طرح فكرة الإتحاد المتوسطي وفي هذا الوقت بالذات من حيث أن هذا المشروع قد سمح ب :

– إلقاء الضوء على فعالية السياسات السابقة المنتهجة في المتوسط ، وضرورة بعث نفس جديدة في المتوسط.

– البحث في مسؤولية الإتحاد الأوربي ،ودفعه للتساؤل عن مدى فعالية دوره في المتوسط.

– التأكيد على الطابع البراغماتي الهادف للمشروع عن طريق قيامه على مشاريع تنموية هادفة .

– التدرج في التنفيذ وكذا إشراك كافة الشركاء بطريقة متساوية وهادفة.

3/المحتوى:أخذ المشروع صيغته النهائية من خلال مجموعة من التعديلات ،وهذا بعد عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات من بينها :

– نداء روما: انعقدت بتاريخ 2007/12/20 وتضمن ثلاث دول أوربية متوسطية : فرنسا،إيطاليا ، إسبانيا.وقد تضمن هذا النداء تغيير تسمية المشروع من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط،وما يلاحظ هنا هو مدى التغيير الاصطلاحي الذي طرأ على تسمية المشروع من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط ،والذي يرجع لعدول فرنسا عن طرح فكرة اتحاد أو اندماج إقليمي والاقتصار على تأسيس شراكة مكثفة تكون استمرارية لمسار برشلونة ، وليس هيئة موازية أو منافسة له،كما جاء ذلك على لسان وزير الخارجية الإسباني موراتينوس ،الذي لا يرى في هذا التغيير مجرد تعديل اصطلاحي ولكن رؤية جديدة لمحتوى المشروع بناء على التشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء ،

---

(1) - Bichara Khader (,L'UM une union de projets ou un projet d'union In confluences méditerranéennes le 23novembre 2007 P30.

فالقيمة المضافة التي سوف يتضمنها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ،تتضمن إعطاء مسار برشلونة النفس الجديدة التي يحتاج إليها ، مع توفير ضمانات جديدة تكون موجهة أساسا لخدمة شعوب المتوسط .

ونفهم من خلال نداء روما أن الاقتراح لم يعد اقتراحا فرنسيا محضا ولكنه أوربي تضمن ثلاث دول متوسطية(فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا)مع ضبط تاريخ اجتماع الدول الأوربية والمتوسطية الذي كان في شهر جويلية 2008 .

2- اجتمـــــاع المجلـــس الأوربـــي:

يمثل إرادة جديدة في جعل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط استمرارية لمسار برشلونة ، وذلك بعد إجماع الدول الأوربية على وضع خطة وصيغة نهائية للمشروع وفق القمة المقررة يومي13و14مارس2008،وقد صدر التقرير لعقد القمة التأسيسية للإتحاد من أجل المتوسط بتاريخ13جويلية 2008 .

3- قمـــــة باريـــــس:

وهي القمة التي شهدت الميلاد الرسمي لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط ، وذلك بالقصر الكبير بالعاصمة الفرنسية باريس ،وقد سعت فرنسا لاستغلال فترة رئاستها للمجلس الأوربي قبل انتهائها مع حلول عام2009،وقد حضرت كل الدول المطلة على المتوسط ،ودول الإتحاد الأوربي ، ممثلة بأعلى مستوى رؤساء الدول باستثناء ليبيا التي حضرت القمة كعضو ملاحظ ممثلة في وزير خارجيتها.

وقد اختتمت أشغال هذه القمة بتبني إعلان ختامي مشترك يتضمن الصيغة النهائية لمشروع الإتحاد المتوسطي،عن طريق تعزيز مسار برشلونة وتأكيد إستمراريته من خلال الإتحاد من أجل المتوسط.

المطلــب الثانــي: موقــف الــدول المغاربيــة من المبــادرات الأمنيــة الاوروبية

إن المعادلة الأمنية في غرب المتوسط تفترض وجود طرف واحد مبادر هوا لإتحاد الأوروبي و الطرف الثاني هو الدول المغاربية كل دولة على حدى في غياب إتحاد مغاربي مبادر فعّال.

و في إطار مواقف الدول المغاربية من المبادرات الأمنية في منطقة المتوسط، و في ظلّ التهديدات الأمنية الجديدة، نجد أنّ هذه الدول تحاور التكييف مع المستجدات الحاصلة في البيئة الأمنية أي على مستوى التغيرات الحاصلة التي لحقت بمنطقة التهديدات، غير أنها لا تملك آليات فعّالة تمكنها من تطبيق هذا التكييف في الواقع .

يبقى خذا التكيف مجرد بناء مواقف و ليس على أساس إدراك منظور يغيّر الوضع في المنطقة (توازن القوى).[1]

– مفهوم هذه الدول للأمن و مدركاتها للتهديد و الذي يعتبر تقليدي نظرا لما تعرفه الدراسات الأمنية من تطور كبير لم تعمل هذه الدول على مواكبته و مجاراته.

– إخفاق في التكيّف الأمني مع الأوضاع الجديدة بالنسبة في منطقة غرب المتوسط و التهديد عن تعديل مفهوم المصالح و إعادة تعريف مرجعيات محدّدة لمفهوم التهديد و التي تفتقد كذلك للإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع جميع أنواع التهديد و التكييف الأمني مع الأوضاع الطارئة.

أن بنية الموقف المغاربي من المبادرات الأمنية يجب أن يرتكز على مفهوم الأمن الشامل يراعي فيه كلّ المستويات و الأبعاد و يؤخذ الفرد البشري كوحدة مرجعية أساسية ينبغي أن يوفر لها الأمن في كل جوانبه[2].

1– دول المغرب العربي الثلاث (المغرب ، تونس، الجزائر) كلها كانت مستعمرات سابقة للبلدان الأوروبية ، الأمر الذي قد يثير قضايا حساسة . تتعلق بمبادرات التعاون.

---

(1) – عبد النورين عنتر:" **الدفاع الأوروبي و الأمن العربي**"، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، (سبتمبر 1996)، ص38.
(2)– المرجع نفسه، ص27–28.

– لا يزال الطرف المغاربي في وضعية المتلقي و يحرص الإتحاد الأوروبي على تعميق هذا و ليس تخفيفه لتحقيق المركزية الأوروبية.

بسبب غياب الدور الإقليمي الفعّال إتحاد المغرب العربي في تعامله مع الإتحاد الأوروبي.

استنادا إلى ما سبق ، هناك كتلة واحدة في الشمال متفاهمة و متجانسة فيما بينهما و دول من الجنوب تتقدم إلى هذه المبادرات الفردية فرادى و متخاصمة فيما بينها و تحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية على حساب الأطراف الأخرى.

عموما، ما يمكن ملاحظته في المغرب العربي أنّ هناك فكرة الخصومة مع الجار، و الشقيق هو العدّو، ما ولّد قناعة لدى الحكام في الجنوب بأنّ المسارات الثنائية أحسن من المتعددة مثل المغرب في قضية الشريك المتميز و الوضع المتقدم.

– غلبة الهاجس السياسي، الأمني لم يؤدي إلى بروز بنية أمنية مغاربية بل هدفت إلى محاولة تحنيد عوامل الشك و الريبة المتبادلة، أي الافتقار إلى أفق إستراتيجي بعيد المدى ما يظهر مدى ثقل الهاجس الأمني المحلي على الهواجس و الشواغل الأمنية الإقليمية. [1]

إذ تعكس الأزمة الجزائرية– المغربية مدى ضعف الإتحاد المغاربي و عجزه سياسيا و اقتصاديا، فقضية الصحراء الغربية لم تمنع تأسيسه في البداية تشكل اليوم عائقا أمام تفعيله.

يبدوا أن أغلب بلدان المغرب العربي أنها لازالت حبيسة العلاقة مع الآخر الاستراتيجي (أي القوى الغربية).

– لم يتم الوصول بعد في منطقة غرب المتوسط إلى مستوى الأقلمة (Régionalisation) الناجمة ، أو إلى ملامح لتشكيل أي بنية أمنية أو رد مغاربية لأن المنطلق التحرك الفردي هو السائد[2].

في ظل الهجرة العميقة بين أوروبا و دول المغرب العربي و المشاكل المتعدّدة التي يتخبط فيها هذه الأخيرة. (خلافات سياسية ، مشاكل اقتصادية ، اجتماعية ، غياب الديمقراطية).

---

(1) –عبد النورين عنتر، "**الاتحاد المغاربي**.....**بين الإفتراض و الواقع**:
http://Aljazeera.net/in.depth/arabic-work/2002/8/814.9.....

(2) – مناعي، لدييا، "**الإتحاد من أجل المتوسط**: **نحو جماعة أمنية متوسطية**" **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، 2008– 2009.

جاءت هذه الرؤية الأمنية الأوروبية كإستراتيجية أوروبية جديدة يثبت على أساس التصوّر الشامل للأمن الموجه أساسا لاحتواء تهديدات المنطقة المغاربية، تغييرا عن سعي أوروبي لبناء نظام أمن إقليمي عبر مراحل أوّلها: **إقامة ترتيبات لشراكة أمنية جهرية** مستقاة من تجربة هلنسكي حول الأمن الأوروبي بهدف تحسين شروط أمن المنطقة و ضمان الاستقرار الجيوسياسي، المرحلة الثانية هي بناء: **منظومة أمنية متوسطية** أوروبية المرجعية أحادية الاتجاه ، بمعنى تستجيب بالدرجة الأولى للشواغل.الأمنية الأوروبية، كما تستدعي بسبب **الاعتماد الأمني** المتبادل إشراكا مستمرا للشركاء المتوسطين لتحقيق مصالح مشتركة عن طريق تأسيس و بناء منظومات دولية، لكن هناك لا تناظر في مؤسسات الأمن بين بلدان ضفتي المتوسط بسبب كثافة التطوير في الشمال و الفراغ المؤسساتي في الجنوب إلا أنّ بناء هذه المنظومة يتطلب بناء **جماعة معرفية** كوسيلة للتنشئة" الاجتماعية لإيجاد معايير مشتركة و فهم جماعي للتحديات الأمنية في الجهة المتوسطية، لكن **الاختلاف في ثقافة الأمن السائدة** في ضفتي

أما الهدف الثالث البعيد المدى **المتعلق بناء "جماعة أمنية تعددية متوسطية"** فيعتمد نجاحه على الهندسة السياسية و الإجتماعية للهويات الجهوية ، و لكن و نظرا لاختلاف هويات دول ضفتي المتوسط التي تصل حد التناقض و العداء و إلى البغض و سوء الفهم الثقافي الذي جعل العالم الإسلامي يوصف بالعدوّ، و هذا ما يعيق بناء الثقة المتبادلة و تبني الهوية المشتركة ، ما يظهر أنّ منطقة المتوسط بعيدة عن خلق هوية متوسطية.

– يفترض أن يحقق التعاون الأمني الأورومغاربي في إطار **حوار 5+5** مصالح مشتركة لا مجرد ضمان المصالح الأوروبية، و أن يؤدي التعاون إلى الانفتاح على الطرف الآخر لتقريب وجهات النظر و التصورات و فتح قنوات الاتصال لتحقيق الأمن و القضاء على الاستقرار و لكن على الرغم من تعدد المبادرات في غرب التوسط. لم تتمكن في الجانب السياسي و الأمني من حل مشاكل الأمن في المنطقة و على رأسها قضية الصحراء الغربية و خلقاطر.جديدة و إعاقة إمكانية تشكيل بنية أمنية إقليمية في المتوسط الغربي.

و يبقى هدف التعاون الأمني الأورومغاربي في سعيه إلى ضمان الوقاية من الأخطار التي يمكنها أن يشكلها الجنوب المضطرب (المنطقة المغاربية) ضد أمن أوروبا.

و بذلك فإن خلفيات التعاون الأمني الأورومغاربي في إطار **حوار 5+5** هو إحتواء الأخطار الآتية من جنوب المتوسط ، المنطقة المغاربية ، و التي تهدد أمنه بأبعاده المختلفة.

– يتمتع الإتحاد الأوروبي بوضعه المهيمن على التعاون، فهو طرف واحد متحد. و لكنه يحرص على التعامل و التفاوض مع الدول المغاربية ، فرادى هي المقاربة التي تتبع في أي تجمع إقليمي آخر.

و نظرا لكون الطرف الأوروبي هو الأقوى و الأغنى و الأكثر تطورا.

– مبادرات التعاون في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب و يأخذ الأمر أحيانا صورة الوصاية و الإملاء على الطرف الضعيف.

المطلـــب الثالـث: العلاقـات الأورو– أمريكيـــة : تنافـس أم تقاســم للأدوار حـول إدارة المسائـل الأمنية في غـرب المتوسـط؟

أدركت الولايات المتحدة أهمية المتوسط الإستراتيجية، و عملت على تثبيت وجودها العسكري بإنزال أسطولها السادس في المنطقة و بناء قواعد عسكرية لمحاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في منطقة المغرب العربي.

بالنسبة للناحية العسكرية فنجد أنّ أمريكا تسعى إلى القيام قواعد عسكرية في منطقة المغرب العربي، و هو ما قامت به فعلا، و بالذات في المغرب الأقصى، و التي أصبحت هذه الأخيرة بطريقة أو بأخرى تحت المظلة الأمريكية على الأقل من الناحية الردعية في المقابل قرّر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في جوان 2004، منح المغرب صفة الحليف الإستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي، كما قامت الولايات المتّحدة الأمريكية بقيادة مناورات عسكرية مع الحلف الأطلسي و شاركت فيها كل من المغرب، تونس، و الجزائر، في عرض البحر الأبيض المتوسط على أساس محاربة الإرهاب.

تتسم العلاقات الأوروبية بمزيج من مظاهر التعاون و التنافس بعد انتهاء الحرب الباردة، تحكمها المصالح الحيوية للإعتبارات القرب الجغرافي و الروابط التاريخية الإستعمارية، و بالتالي تعمل على أضواء المنطقة عبر الشراكة و التعاون بينما شكل منطقة جنوب المتوسط في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيّا لا بدّ من ملئه بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، و ذلك على أساس عملية الهيمنة و الزعامة الأمريكية لهذه المنطقة و لباقي العالم ما بعد الحرب الباردة. من هذه الزاوية يمكن أن نفهم طبيعة السلوك بين الولايات المتحدّة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي بالذات في منطقة المتوسط.

فلما أصبح مستقبل القارة الأوروبية يرتبط أساسا بمستقبل الإتحاد الأوروبي مع المحافظة على العلاقات الإستراتيجية بين أوروبا و الولايات المتحدّة الأمريكية.

و لأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة و باعتبار المغرب جزء في مرحلة الحرب الباردة و بعدها فإنّ مفهوم حلف الأطلسي في سياق الحرب الباردة من منظور أمني كان مفهوما عسكريا صرفا في مواجهة أي عدوان سوفياتي محتمل، كما أنه محدود جغرافيّا بأوروبا، أي بالشواطئ الشمالية للبحر المتوسط، أما جنوب البحر المتوسط فقد ظلّ خارج الإطار الإقليمي لممارسة الحلف حتى نهاية

الحرب الباردة مع الأخذ في عين الاعتبار الأهمية الإستراتيجية لفضاء المتوسط ككل شرقا و غربا، شمالا و جنوبا بالنسبة للولايات المتحدّة الأمريكية إبان الحرب الباردة و ما بعدها في الحفظ على مكانتها و مصالحها و أمنها.

تسعى أن العلاقات الأمريكية- الأوروبية في المتوسط إلى تحقيق المصالح القومية المشتركة و تتمثل فيما يلي[1]:

1- الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوروبية و الأمريكية عبر المتوسط.

2- منع أي طرف إقليمي من السيطرة إلى إنتاج القدر الذي يسمح له بالتحكم في هذه الأسواق.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

و للمحافظة على هذه المصالح المشتركة كان لزاما على الأطراف الإرتباط بينهما بشبكة هائلة من المؤسسات في اطر مختلفة كمجموعة الثمانية، العلاقات الثنائية.بين كل دولة أوروبية و أمريكا، حوارات عبر أطلسية.

شعرت أمريكا (القوّة المهيمنة) أنّ هناك من يتحدّها، مما كان له الأثر على بروز- ممّا لا يدع مجالا للشك، تنافس أوروبي- أمريكي على منطقة جنوب المتوسط، لا سيما المغاربية منها: نتيجة التباين بين أهداف و مصالح الأطراف، تجدر الإشارة أنّ مظاهر التنافس الأوروبي - الأمريكي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.

قد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسا و تحوّلا جذريا لنوعية الخطاب و الممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد فعلى الصعيد الإقتصادي، السياسي، بنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 حرصت الولايات المتحدّة الأمريكية على التواجد السياسي و الإقتصادي و العسكري في شتى مناطق العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية، انطلاقا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي و بالنظر لتأثر المصالح الأمريكية في كل مناطق العالم.

و لأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمّة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة و باعتبار المغرب العربي جزءا منه فقد سارعت الولايات المتحدّة الأمريكية للتقرب من الدول المغاربية و سقوطها في إطار ما يسمى بالدوائر الأمريكية، نظرا للإعتبارات التالية :

---

(1) - عبد المنعم سعيد، **أمريكا و العالم، الحرب الباردة و بعدها** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2003)، ص174.

أ– إن البحر الأبيض المتوسط يعتبر وسيلة ربط عالمية ، و من ثم فإنّ أهميته الإستراتيجية لا تنحصر فقط في الدول المطلة على سواحله، بل باعتباره أنه محل تنافس اقتصادي و سياسي لقوى عالمية تنظر إليه على أنه جزء من أمنها القومي ، بما في ذلك الولايات المتحدّة الأمريكية ، إذا أنّه يمثل شريانا للإمداد بالنفط من مصادره الشرق أوسطية (منطقة الخليج عبر قناة السويس) و شمال إفريقيا و طريقا عالميا للتجارة الدولية و كذلك أهميته العسكرية في كونه ممّرا بحريا تتحرك فيه الأساطيل البحرية نحو مصالحها في أوروبا، إفريقيا، آسيا، لتؤمنها.

ب– أن المنطقة المغاربية غنية بمصادر الطاقة و الموارد الأولية و مصدر هام للعمالة الرخيصة بالإضافة إلى أنّها نقطة مرور إلى الدول الإفريقية الغنية بموارد هامل كما أنها تمثل سوقا مغربية لتسويق سلعها و منتجاتها.

ج– تعتبر المنطقة المغاربية منطقة غير مستقرة كونها مناطق تتخذ من العنف و الجريمة المنظمة و المخدرات و الهجرة غير الشرعية بروز ظواهر التطرف الذي و الحركات الأصولية المتشددة التي تعتبر الغرب عدوّا لها و ترفضه و سعى لمواجهته.

الأسباب و غيرها جعل من المنطقة المغاربية منطقة تباين و تنافس و اتفاق بين دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بعدين أساسيين :

البعد الاقتصادي – البعد السياسي ، البعد الأمني – البعد العسكري.

تمثل التنافس في إحياء صيغة أو **حوار (5+5)** تشجيع من أوروبا تهدف من وراءه زيادة و تركيز أكثر للنفوذ الأوروبي في المغرب العربي من ناحية ، و الحيلولة دون التسرب الأمريكي للمنطقة المغاربية و الحد من أهميته و دوره و آثاره من ناحية أخرى.

قد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 من الأسباب القوية التي بددت مخاوف دول المجموعة الأوروبية من المناقشة الأمريكية على النفوذ و المصالح في منطقة المغرب العربي ، و كان من الممكن أن تتزايد هذه المخاوف لولا هذه الأحداث التي أظهرت مدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة، و ذلك لانتقال أمريكا بأحداث أخرى في العالم كالحرب على الإرهاب في أفغانستان ثم الهجوم على العراق. يتضح لنا أيضا أنّ سياسات الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي متذبذبة مما يهدد بفقدان جزءا من نفوذها في المنطقة بسبب عدم انتهاج سياسة موحدّة من قبل الإتحاد الأوروبي حيال المغرب العربي.

إنّ السياسة الأمنية الجديدة في البحر المتوسط يضطلع بها الأسطول السادس الأمريكي و حلف الأطلسي للحفاظ على المصالح الأمريكية و الأوروبية المشتركة في هذه المنطقة و يمثل الأسطول السادس القوّة العسكرية الأساسية و الأولى لحماية المصالح الأمريكية في البحر المتوسط، بعد أنّ كان دوره في الحرب الباردة يتمثل في حماية أوروبا من الخطر الشيوعي و الحفاظ على دولة إسرائيل من أي عدوان خارجي.

و نتيجة لإدراك الدول الأوروبية المتوسطية عدم قدرتها التنافسية للأسطول السادس الأمريكي فقد جعلها تنسق فيما بينها على المستوى السياسي و العسكري لتعويض هذا النقص، حيث ما فتئت تعبر في كل اجتماعات حلف الأطلسي عن ضرورة تحقيق عدد البوارج البحرية الأمريكية في المتوسط.

لقد برّرت الدول الأوروبية المتوسطية إنشاء قوات التدخل السريع على أساس وجود توترات أمنية في الجنوب قد تهددها كانتشار جماعات الإرهاب، عدم الاستقرار و الأمن من جراء النزاع القائم بين المغرب و البوليزاريو، إلا أنّ الو لايات المتحدة الامريكية التوسع الأوروبي نحو الجنوب لم يرضيها..

في مرحلة أخيرة يأتي المنظور الاوروبي كرد فعل للانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة و يعبر زيادة حدّة التنافس بين باريس واشنطن في هذا الجزء من القارة الإفريقية خاصة و أن دعمت الاتصالات بين باريس و الجزائر و أخذت أبعاد عسكرية حيث اتفق الجانبان الجزائري- و الفرنسي في جويلية 2004 على إرساء قواعد مشتركة في مجال الدفاع و تشاور حول تطوير التعاون في الميدان العسكري و في مجال التكوين و التجهيز المخابرات، و تبادل المعلومات و مكافحة الإرهاب.

هذا التعاون يشمل تزويد الجزائر بأسلحة فرنسية ، و توقع إبرام معاهدة الصداقة بينهما.

ا- التنافس الأمني- الاقتصادي على منطقة المغرب العربي :

لقد كانت منطقة المغرب العربي و لعقود طويلة منطقة نفوذ أوروبية ، و كانت فرنسا، إيطاليا إسبانيا و البرتغال، أهم الدول الاستعمارية التي تولت اقتسام المنطقة على إثر مؤتمرين عام 1858، الذي كرّس الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية بوجه عام، و في المغرب العربي بصفة خاصة و تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية قوّة من حيث نفوذها في شمال إفريقيا و الأقطار المغاربية نظرا لعلاقاتها التاريخية بها و السياسية التعاونية التي انتهجتها مع هذه الدول بعد استقلالها في المجالات العسكرية الإقتصادية و السياسية. (1)

و بعد اتضاح الرغبة الأمريكية في اختراق منطقة المغرب العربي من خلال اتفاقيات الشراكة و التعاون مع بلدانها، لا سيما في ظل النظام الدولي الجديد، سارعت الدول الأوروبية إلى توزيع تواجدها التقليدي هناك من خلال ما يسمى بمشروع الشراكة الأورو- متوسطية الذي يضم البلدان المغاربية الثلاثة بالإضافة إلى بلدان المتوسط الأخرى. (2)

و قد طرحت أوروبا هذا المشروع كنمط جديد يختلف عن نمط العلاقات الاستعمارية التي كانت تربطها بتلك البلدان ، و كبديل عن فكرة الوحدة العربية ، و كذلك كمنافسة لفكرة الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

يعتبر المتوسط بالنسبة لأمريكا عبارة عن معبر اقتصادي- عسكري نحو الشرق. (3)

---

(1)- ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي"**، من أعمال **الملتقى الدولي** : الجزائر و الأمن: واقع و آفاق"، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2008، ص118.

(2) - المرجع، نفسه، ص118.

(3) - Abdennour Bennantar, **What's the role does the USA play in the Mediterranean? Med 2009**, **http.//www.iemed.org/amuri/2009/article/a40.pdf**

و مع ذلك فالحضور الأمريكي كان دائما في المتوسط (الأسطول السادس)، هذا الحضور القوي و المستمر يدل على اهتمام متأكد في المنطقة، بسبب حضوره التاريخي و قبل كل شيء قوته الفردية، الولايات المتحدة (USA) فاعل متوسط بامتياز حق و لو لم تكن له إستراتيجية متوسطية ، إضافة أنّ النزاعات المستترة و المفتوحة في المنطقة (نزاع الصحراء الغربية / لا يمكن أن تستقر أو حتى المحافظة على الوضع الراهن "Staus Quo".[1]

إذن المتوسط يعتبر كمعبر وليس كمنطقة، لكن كإستراتيجية ممر النفط من الخليج و شمال إفريقيا للقوات الأمريكية ، و بذلك فلا حاجة لتبني إستراتيجية لمّر على النقيض من ذلك يستخدم الأوورربيون المتوسط كمفهوم فعّال يتطلب إستراتيجيات إقليمية.

استنادا إلى ذلك، الولايات المتحدة تلعب لعبة ذكية في المتوسط، فهي تجيز حقيقة أنّه منطقة نفوذ أوروبية، لكن عن طريق المسارات الثنائية، تعوّض هذا النفوذ في مضمونه، هذه الثنائية الفعّالة ترتكز على السماح لأوروبا بموقف إقليمي ثانوي، لتجنب الدخول معها في تنافس مفتوح ، و لاستخدام مقاربة انتقائية للقضايا الإقليمية التي ستتعامل معها، و رغم ذلك فاختلافاتها مع أوروبا نسبية، إذن من الصعب إيجاد أي اختلافات رئيسية تعلق بالقضايا العالمية (أسلحة الدمار الشامل (WMDS)، و الإرهاب) ، لأن هذه القضايا هي التي تعرف مداهم الإقليمي، على سبيل المثال.

انتشار أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ تعطي أهمية إستراتيجية كاملة للمتوسط في الممارسة الأمريكية.

تعمل أمريكي على تثبيت أهداف عسكرية في المغرب العربي تتمثل في :[2]

– تواجد الأسطول السادس الأمريكي بمياه البحر المتوسط لمراقبة القوى المعادية .بشكل وقائي و التصدّي للإرهاب في الدول المارقة و تلك التي تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى إيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية و الإمدادات النفطية.

---

(1)- محمد الأمين لعجال أعجال،" 2008 **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة في المتوسط**"، من أعمال **الملتقى الدولي**:" **الجزائر و الأمن في المتوسط**": واقع و آفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل ، ص189. أنظر أيضا: خير الدين العايب،"**البعد الأمني في السياسة المتوسطية الأمريكية و انعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**".
http://www.reefinet.gov.sy/books projet/FIFR/18-15AMNY PDF.

(2) - Ratti, "**noto's developing role in Mediterranean and greater middle east**: **outof** area but not out Luca pp 910. of busness, "journal of middle easten geo politics, vol 2,N°03, January. March 2006.

– إلى جانب استخدام الحلف الأطلسي بمهام جديدة في المتوسط خاصة بعد أحداثخاصة بعد إدراج منطقة المغرب العربي في خانة المناطق الخطرة.

ما يهم الولايات المتحدة الأمريكية هو المتوسط الجيوسياسي، و التخومات فيه : أوروبا، الشرق الأوسط (إسرائيل و الدول الخليجية/ المغرب العربي، بالإضافة إلى الساحل الإفريقي و أهم هذه التخومات على الإطلاق و أكبرها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو التخوم.الشرق أوسطي الذي طعن على كل المتوسط، و أهمية تحددها طبيعة المصالح الأمريكية، بذلك بعض المناطق يمكن أن تكسب أهمية تقدم لقمة المتوسط، كحالة الساحل (SAHEL) الذي أصبح نقطة مركزية في الكفاح الأمريكي ضد الإرهاب و انتشاره في إفريقيا ، أعطى قيمة للمغرب العربي و بشكل غير مباشر للمتوسط.

لذلك المتوسط الأمريكي هو أكثر شرقية، لأن الأولويات الأمريكية شرقية جوهرها، و منع ذلك غرب المتوسط هو مركز جاذبية الوجود الأمريكية، باعتبار تشجيع مقاومة الإرهاب في الجزء الغربي للحوض، لذلك فان الانتشار الأمريكي في (الأمن و الإقتصاد) في المغرب ألحقت الضرر بأوروبا ، كما سعت واشنطن إلى التوغل في قلب الفرنكوفونية من خلال بعض الخطوات الذات الطبيعة الإقتصادية تجاه المنطقة المغاربية.

أثار التموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي و منطقة الساحل، و التطور السريع في العلاقات الأمريكية المغاربية (خاصة مع الجزائر و المغرب) تخوف فرنسا التي تعتبر هذه الدول مناطق نفوذ لها، فكان الدّرك الفرنسي لتعزيز العلاقات الفرنسية– للجزائرية التي أخذت أبعادا عسكرية، كرّد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة.

و في إطار عملها على عدم اقتصاد المغرب العربي من إستراتجيتها الجيو–إقتصادية العالمية،

اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي و المعروف **بإسم مبادرة أيزنستات** *
"Eizenstat" و التي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تتمثل الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من جهة أخرى ، مستبعدة على الأقل في المرحلة الأولية كلاّ من موريتاني و ليبيا. [1]

---

(1) – ABDENNOUR BENANTAR, « **le Maghreb entre le partenariat euro–méditerranièn et** partenariat américano–maghrébin», op.cit.p.86.

و تهدف المبادرة إلى : إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الإستعمارية ، تحريك التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكية–مغاربية ، تطوير القطاع الخاص و المساهمة في استقرار المنطقة .[1]

و مع ذالك فقد كسبت الولايات المتحدة الأمريكية الرهان بتوقيعها على إتفاقية للتبادل الحر (FAT) مع المغرب في جوان 2004 ، الأمر الذي أثار حفيظة الأوروبيون و الفرنسيين بالخصوص ، كما أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن عزمها على إقامة منطقة تجارة حرّة مع الدول الأعضاء في المغرب العربي في أفق 2013.[2]

إنّ المشروع في جوهره هو محاولة للاتفاق على الأوروميتوسطية في الضفة الغربية للبحر المتوسط و لترسيخ الحضور السياسي الأمريكي في المنطقة كفاعل أساسي إضافة إلى التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، و الفضاء الشرق الأوسطي عبر بوابته الغربية، و ما يلاحظ على المبادرة الأمريكية هو حرص الإدارة الأمريكي و على النظر إلى دول المغرب العربي الثلاث ككتلة واحدة من خلال تشجيع التجارة البينية بينها [3] .

كما أنّ توقيت.المبادرة جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة، كما أنّ إضفاء صيغة "شراكة" على المشروع يعتبر إستراتيجيا منافسا لمشروع الشراكة الأورو– متوسطية و موجها لمنطقة تعتبر تقليديا تحت النفوذ الإقتصادي الأوروبي .

أصبحت منطقة المغرب العربي أمام مشروعين يرمي كل واحد منهما إلى الإستحواذ على المنطقة، ففرنسا تحاول جاهدة أن يكون لها دور في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ على العالم. يمكن استنتاج ثلاثة أبعاد للدور الأوروبي في علاقته بالدور الأمريكي حيث [4].

يركّز الأوروبيون على القضايا المتعلقة "بالحكم الراشد" و منع الصراع، و إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، مع التقريب.بين الدول المغاربية و إسرائيل .

---

(1) – عبد الواحد الجاسور، ناظم، **الصراع الفرنسي– الأمريكي**"، **مجلة المستقبل العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 1، 2001، ص 70.

(2) -IBID.P87.)

(3)– ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأوروبية–الأمريكية على قضايا الأمة العربية**، مرجع سابق الذكر،ص 186.

4 -Sami Maki, « **La stratégie** Sami Maki, « **La stratégie Américaine en Méditerranée** », revue Confluence Méditerranée. Algérie, lharrnttan 2001-2002, p158.

إنّ طبيعة المدركات الأوروبية للمغرب العربي هي التي تحدّد السياسات الأوروبية اتجاهه و يبقى الحوض الغربي هو الموجه لها، عكس أمريكا التي يتحكم الحوض الشرقي في توجيه مصالحها، و تعرف أمريكا عمليا بتقاسم الأدوار مع أوروبا فهي تتمتع بهيمنة في الشرق و حصريا في إدارة شؤون الشرق الأوسط، و تطلق يد .الإتحاد الأوروبي في الحوض الغربي للمتوسط لإستخدامه أكثر من تقاسمه، فمن خلال تطوير مسارات استثنائية قوية مع الجزائر و ليبيا

ب – الحلف الأطلسي كإطار للتنافس أم التعاون الاستراتيجي الأوروبي (الغربي) الأمريكي إزاء المغرب العربي

1– الإطـــار التنافســـي :

يعتبر الحلف الأطلسي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الأداة الإستراتيجية التنظيمية الرئيسية لتأطير تعاونها الأمني و الإستراتيجي مع دول جنوب حوض المتوسط عامة و دول المغرب العربي خاصة فما يتعلق بالمنظار الإستراتيجي العام الشراكة الأمنية في المنطقة إلى جانب الإطار العلاقات الثنائية للتعاون العسكري و نظرا لتحفظ فرنسا على السيطرة الأمريكية على الأجهزة الأطلسية و تغليب الأولويات الإستراتيجية الأمريكية في الحلف الأطلسي على حساب الانشغالات الأوروبية لا سيما في حوض المتوسط، و كذا (حرص فرنسا على تأكيد استقلاليتها الإستراتيجية الأمنية تحت المضلة الأمريكية وفق للمبادئ الديغولية.التي كانت وراء سحب غصونها من القيادة العامة لمنظمة الحلف ألأطلسيي عام 1966 فإن الفرنسيين يعتبرون من أشد الأعضاء الأوروبيون دعوة لإيجاد إطار أمني أوروبي مشترك و مستقل على الحلف الأطلسي و بالتالي التخلص من الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية من خلال تعزيز دور مجلس الأمن و التعاون الأوروبي (OSCE) [1] و كان قرار فرنسا، اسبانيا، إيطاليا و البرتغال سنة 1998 بإنشاء قوات بحرية و برية مشتركة أوروفور "EUROFOR" و أورومارفور " EURO MARFOR" ينجم عن هذه الخلفيات الصراعية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا التي تنص بذلك للتكفل بإتصالات الأمية و الإستراتيجية في منطقة البحر المتوسط بعيدا عن المنطقة الأمريكية.

---

(1)– زبينغو بريز ينكي: " **حلف شمال الأطلسي**." **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 84 جوان 1999، ص 13.

و إذا كان هناك إطار للتعاون بين منظمة الحلف الأطلسي و مجلس الأمن و التعاون الأوروبي على الساحة المتوسطية في حدود هامش توزيع الأدوار الإستراتيجية الذي تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية في غرب المتوسط فإن التنافس يبقى معبرا بين هذين الجهازين.

ترى فرنسا أنّ المجال الأمني لغرب المتوسط بعد تراجع خلفيات الصراع الحرب الباردة بين الشرق و الغرب، هو منطقة نفوذ أوروبية و أن رهاناته تعني دول جنوب أوروبا العربية بالدرجة الأولى أكثر من الأمريكيين المنعكستين بالجهة الشرقية للمتوسط و إمداداتها المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط حيث تتولى واشنطن حماية إسرائيل و المصالح الأمريكية و إمدادات النفط في المنطقة و الخليج علما أن 05% من الواردات الأوروبية من خارج الضفة تعبر يوميا عبر المتوسط على متن 3000 ناقلة بحرية[1] .

الإطـــار التوافقـــي : هناك منظور استراتيجي آخر يدعم التوافق الأمريكي- الفرنسي في منطقة غرب المتوسط على أساس قاعدة "توزيع العمل" و تقاسم الأدوار من منطلق صعوبة التحرك و كذا الضعف النسبي لقدراتها العسكرية في التحرك مما يؤهل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر للعب هذا الدور الإستراتيجي بحكم تحررها من هذه العقدة تجاه دول المنطقة.

- تتأكد هذه الفرضية مع تخاطبهم خطر "الجنوب" في المنظار الإستراتيجي الأوروبي عامة و الفرنسي خاصة أو غياب إطار أمني أوروبي موّحد، الأمر الذي يجعل سهر الو م أ تحت الإطار الأصلي على استقرار المنطقة يخدم في نفس الاتجاه المصالح الأوروبية و الفرنسية[2] .

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة أولت المغرب العربي مكانا في استراتيجياتها و أصبحت لا تعترف بالتقييم التقليدي و احتكار فرنسا للمنطقة، إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 احتكرت البعد الاستراتيجي الأمني من خلال الحوار المتوسط للحلف الأطلسي و أصبح الدور الفرنسي مهما لكن دون أن يعني ذلك عدم وجود توافق استراتيجي أمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا في منطقة.

---

(1)- زكي، نبيل،"المنافسة تحترم حول المغرب العربي الكبير: مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة".

http://www.elmikhtar.net/modules, PHP ?marina : news & file : printrsil .

(2) - إبراهيم تيقموس، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق الذكر ،ص ص .55

ج – انعكاسات التنافس الأمريكي – الأوروبي على المنطقة المغاربية:

يرى بعض المراقبين لشؤون المتوسط أن تنمية توافق بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي في الأهداف و المقاصد في المنطقة المغاربية و الإختلاف البسيط بينهما يتمثل في حجم النفوذ الذي يتحصل كل واحد منهما في المنطقة.

تتفق الدول الغربية على الإنتماء الإديولوجي للمنظومة الرأسمالية و كخيار وحيد يجب تعميمه في جميع مناطق العالم بما فيها المنطقة المغاربية، لا سيما بعد انهيار المنظومة الإشتراكية و ذلك عبر مفهوم اقتصاد السوق، كما تتفق لإرساء القيم الليبرالية على العمل على تكريس الأسس الديمقراطية و حقوق الإنسان من المنظور القريبي بالإضافة إلى محاربة الإرهاب بين الطرق و الوسائل على اعتباره و الخطر الجديد الذي يهدد أمن و استقرار العالم عبر ضرب المصالح الغربية أينما كانت.

يبدو بعض الإختلاف بين الو لايات المتحدة الأمريكية و أوروبا خاصة فرنسا في المصالح الإقتصادية و على وجه التحديد النفطية منها، حيث سعي كل طرف للمزيد من الهيمنة على مناطق النفوذ في المنطقة المغاربية بشتى الوسائل و في مقدمتها محاولة كل طرف إرساء ما يميزه عن الآخر من الملاحظ أن أوروبا من خلال فرنسا سعى إلى تقسيم الأدوار مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن تترك له المغرب العربي كمنطقة نفوذ خاصة بها، مقابل عدم اختراق الشرق الأوسط بمبادرات تسمي لبها الدول العربية.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الجهة المغاربية على أنها منطقة خطر يتعين الإقتراب منها أمنيا و مراقبة التطورات فيها، لا سيما الجزائر و التي لا تزال المخاوف الأوروبية و الأمريكية على السواء باعتبار الجزائر تعتبر نقطة ارتكاز لمواجهة بؤر التوتر في المنطقة مثل الأزمة في مالي و اتساعه إلى الجنوب الجزائري، نشاط القاعدة و الحركات الإسلاماوية في المنطقة المغاربية و الساحل الإفريقي.[1]

---

(1) – عبد النور بن عنتر، ،"**الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي**"، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، لبنان،مركز دراسات الإستراتيجية، العدد 47، ديسمبر 1995.

خلاصـــة و استنتاجـــات الفصـــل الثاني :

حكمت العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية و الجنوبية, مجموعة من المتغيرات الإقتصادية ، الإجتماعية ، السياسية ،الأمنية... ، حاولت من خلالها بناء علاقات تعاونية عبر الفترات الزمنية المختلفة إلا انه بعد أحداث 11 سبتمبر 2004 ، التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية ، و أحداث 11 مارس 2004 ، التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد, و غيرها من الأحداث التي مست الأمن و الإستقرار على المستوى العالمي تم تأكيد الخيار الأمني في علاقات الضفة الشمالية للمتوسط (دول الاتحاد الأوروبي) مع الضفة الجنوبية له (دول المغرب العربي) و خاصة مع تصاعد

ظاهرة التطرف الديني في المنطقة و الذي أصبح يشكل ما يسمى ب"الإرهاب الدولي" ، و التساؤلات حول كيفية محاربته و القضاء عليه و منع انتشاره من منطقة لأخرى ،بالخصوص في عالم اليوم الذي يعرف بعصر العولمة و الإعتماد المتبادل و حرية انتقال الأشخاص و الأفكار و القيم ... من مجتمع لأخر و من دولة لأخرى و من إقليم لأخر. و في ظل طهور مفهوم جديد للأمن الذي يخص الأمن الشامل بكل جوانبه و أبعاده و مستوياته, فبعدما كانت قضايا الأمن تخص الدول في إطار حدودها الوطنية في فترات زمنية سابقة – في فترة ما قبل الحرب الباردة – أصبحت اليوم من اختصاص كل الدول على مستواها الجهوي, الإقليمي و العالمي.

على هذا, في فضاء غرب المتوسط عملت دول الإتحاد الأوروبي على بلورة مجموعة من الآليات تعمل من خلالها مع دول الضفة الجنوبية – بوجه الخصوص دول المغرب العربي– على احتواء التهديدات الأمنية المختلفة في مقدمتها التهديد الإرهابي و الهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة من خلال مكافحتها و القضاء عليه بشتى الوسائل و الطرق من اجل تحقيق السلم و الأمن في منطقة المتوسط.

الجديدة" في منطقة غرب المتوسط يتطلب تعاونا وثيقا منظما بين جميع الدول و بوجه الخصوص الدول الأوروبية و الدول المغاربية. خاصة أن هذه التهديدات عابرة للأقاليم و إدارتها ليست قاصرة على الدول المعرضة لها فقط بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة. هذا ما جعل دول الإتحاد الأوروبي في إطار سياساتها الأمنية ، تتعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبرها دولا مصدرة لمختلف التهديدات الأمنية الأخرى

هذه التهديدات الأمنية الجديدة فرضت أولوية إستراتيجية أمنية إقليمية و المتمثلة في ضرورة إعادة تعريف التهديد إلى جانب إجراءات الدفاع و ترتيبات الحماية وتامين الاستقرار بأوسع معانيه،

في ظلّ غياب الإتفاق حول تعريف و تحديد كل ما يمثل تهديد للأمن و مصادره هذه التهديدات مظاهرها و طريقة مواجهتها عمدت أوروبا على وضع آليات متعددة للخد من هذه التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي و الجريمة المنضمة و الهجرة غير الشرعية هذه

التهديدات ليست حديثة العهد كما يدعي البعض بل أقدم مما يمكن تصوره لكنها برزت أكثر بفعل العولمة لذا فهم و إدراك التهديد يلعب دورا أساسيا في بناء صورة الأخر ،

الأمر الذي جعل منطقة غرب المتوسط مركز اهتمام و تجاذب بين القوي الدولية فقضية الأمن تعتبر أولوية من أولوياتها خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و التي تسعي من خلال حلف شمال الأطلسي إلى تامين مصالحها في هذه المنطقة ما أكد حقيقة أن الولايات المتحدة فاعل استراتيجي و وزنه الخاص في الهندسة الأمنية لمنطقة غرب المتوسط

نتيجة لتعدد التهديدات الأمنية الجديدة و التي يمكن أن تمس الأمن و المصالح الأوروبية فان أوروبا أصبحت منطقة هشة قابلة للإختراق لذالك تبنى الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات كمحاولة للتكيف مع التهديدات الأمنية الجديدة التي فرضتها العولمة و التي تؤكد في مجملها على طروحات التحليل الإستراتيجي في كون المنطقة المغاربية بخصائصها و تحدّياتها الأمنية في ضل غياب هياكل وبنى للتنسيق عن رؤية مشتركة للتهديدات الأمنية لم تتمكن من التعبير عن مفهومها الخاص للأمن في المنطقة الأمر الذي فرض عليها مشاركة التصّورات الأوروبية للتهديدات الأمنية التي صنفت مؤسسات الإتحاد الأوروبي .

الفصـــــــل الثالث

حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي

مقدمة الفصل الثالث:

بحكم طبيعة المتوسط وخصوصية الجغرافية والجيوسياسية والحضارية، تجعل منه منطقة بالغة الحساسية لأي تهديد، سواء لأمن دولة المتشاطئة له أو لمصالح المجموعة الدولية في المنطقة ومن تم كانت الضرورة المسلحة للإتصال والتواصل بين أطرافه الفاعلة كان التعاون بمختلف صيغة من شراكة وحوار في مختلف المسائل السياسية والعسكرية، الإقتصادية، والإجتماعية، الثقافية للإتفاق حول المسائل المشتركة لتكون أرضية للتعاون والحوار للإحلال الأمن و الإستقرار والرفاه في المنطقة ولعلّ من أكثر مناطق المتوسط وتخومه خصوصية هي في قسمة الغربي بضفته الأوروبية والمغاربية.

فهذا الجزء من المتوسط بقدر ما تجمع أطرافه من قيم وقواسم مشتركة يقدر ما يسجل من التمايز والتناقضات، وعلى أصعدة متعددة فهناك اختلاف في مدركات التهديد كالإرهاب والجريمة والهجرة.....وبالمقابل تسجل المنطقة تباينا وصرخا في بعض جوانب ومستويات التنمية والتطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي التي تشكل تهديدا الدول الجنوب كما لدول شمال غرب المتوسط، رغم تعدد المبادرات الأمنية في غرب المتوسط لمواجهة التهديدات الأمنية ينفرد عن هذه المبادرات جميعا هو التعاون الأمني الأورو مغاربي و يعتبر **حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي** كحالة منفردة ومتميزة للحوار والتعاون في غرب المتوسط والذي يجمع بين خمس دول أوروبية (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا) والمعروفة إجمالا باسم دول القوس اللاتيني وخمس دول عربية (الجزائر المملكة المغربية، تونس، ليبيا، موريتانيا) والمعروفة بدول المغرب العربي إذ يعتبر الحوار الغير الرسمي الذي يجمع بين هذه الأطراف في شكل لقاءات دورية وزارية لتبادل الأفكار والرؤى في مختلف المجالات التعاونية، كما أن الحوار يعد من أقدم الحوارات في المتوسط وأكثرها نشاطا وانتظاما لعوامل واعتبارات الجغرافيا والتاريخ والحاضر والمستقبل وهي الخصوصية التي أعطت غرب المتوسط ومجموعة 5+5 حظوظا أوفر للنجاح والإستمرار عن بقية جهات البحر الأبيض المتوسط ويأمل من هذا الحوار بناء على ما سبق أن يؤسس لمركب أمن أو نظام أمن في غرب المتوسط ويقدم قيمة مضافة للإندماج الإقليمي.

إن الطبيعة الجغرافية والجيوسياسية للبحر المتوسط تدفع بالمجتمعات المتشاطئة له إلى الإحتكاك والتواصل سواء صراعيا أو تعاونيا وهي طبيعة العلاقات التي ميزته منذ زمن طويل ويعد تحرر شعوب المنطقة المغاربية وتطلعها إلى التطور والتقدم أقدمت على ربط علاقات متميزة مع دول شمال وخاصة الدول الإستعمارية السابقة ولوضع استراتيجيات للتعاون وتبادل المصالح حيث عرف المتوسط عديد من علاقات التعاون الأمني الأورومغاربي منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، ولعلّ أبرز صور التعاون الأمني الأورومغاربي **آلية حوار 5+5** لغرب المتوسط والذي يبدو أكثر المبادرات الأمنية حظا في النّجاح والقدرة على تحقيق قيمة مضافة، يمكن أن يؤسس لمبارات أمنية طموحة ومستمرة تبدأ بغرب المتوسط ثم تتوسع كباقي دول البحر الأبيض المتوسط كلما كان هذا التعاون يأخذ بعين الإعتبار كل مجالات مفهوم **الأمـــن الشامـــل** كلما أسرع نحو تحقيق نتائج نحو الشراكة واالإندماج الإقليمي ذلك ما سنتناوله بالدراسة والتحليل في المبحث التالي :

المبحـــث الأول: حوار 5+5 : البداية و المضمون

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية و الإستراتيجية لحوار 5+5

جاءت مبادرة الحوار في إطار **مجموعة 5+5** في ظرف دولي ميزته نهاية الحرب الباردة وظهور جملة من التهديدات الأمنية كالإرهاب الهجرة السرية الجريمة المنطقة بالإضافة إلى فشل بعض المبادرات الأمنية التي عرفها المتوسط وتسجيل أخرى التاريخ متواضعة لتمييز بمنطقة المتوسط بالعديد من التناقضات والنزاعات كما تزامن هذا الحوار مع تنامي الدراسات الأكاديمية حول مفهوم الأمن والدراسات الأمنية.

أ- الظروف الدوليـة والإقليميـة لظهـور مجموعـة 5+5:

يبقى الحوار العربي الأوروبي سنة 1973 كأول محاولة جادة بين ضفتي المتوسط للتواصل

والتعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وجامعة الدول العربية في إطار إقليمي، ورغم أن الحوار جاء نتيجة ظروف ودوافع تهم الطرفين خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 والأزمة النفطية، إلا أن المحاولة تعتبر مهددة ومعبرة لطريق الحوار والتقارب الإقليمي بين حضاريتين، وعلى الرغم من النتائج المحققة جراء هذا التقارب بإحداث هياكل و لجان للتشاور ضد العديد من المشاريع المؤهلة للتعاون بين الطرفين، إلا أنها اصطدمت بجملة من العراقيل التي حاولت دون تقدم الحوار في إطاره الإقليمية، **لكن نهاية الحرب الباردة** وتفكك الإتحاد السوفياتي وما حدث من تغيرات على بنية التنظيم الدولي والتحوّل في العلاقات الدولية، وتطور **مفاهيم الأمن الدولي** جراء الصعود المطرد للتهديدات غير التقليدية،

طرأ تغيير على أفكار وإستراتيجيات الدول المتوسطية والقوى الكبرى ذات المصالح في المتوسط، فكان المشهد الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة مشجعا على التقارب يمد جسور التواصل والتعاون والإندماج الإقليمي على الخصوص للدفع بالتنمية والتطور ومحاصرة مختلف التهديدات لاستبيان الأمني وإحلال السلام والاستقرار في الفضاء المتوسطي، وفي ظل هذه الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية، عرف الفضاء المتوسطي بشكل عام وقسمة الغربي بشكل خاص صراعا متواصلا للحوار والتعاون والشراكة من خلال الأطر المختلفة للتعاون والحوار بين ضفتي المتوسطي كالتعاون والحوار في **إطار مجموعة 5+5**،[1] حيث تعود المبادرة إلى سنة 1983 عندما طرحها الرئيس الغربي فرانسوا ميتران (François Mitterrand) أثناء زيارته للمملكة المغربية وانطلقت سنة 1990 **إعلان روما** ثم

تعثرت لأسباب عديدة تم التطرق إليها سابقا، بالإضافة **إلى الحوار المتوسطي لإتحاد أوروبا الغربية والحوار في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي**، فهاتان المبادرتان كانتا نتاج لتقارب المتوسطي خاصة في غربه وإلتقاءا عند تحديد التهديدات وتهدف المبادرتان إلى التنسيق والتعاون استخبارتيا و عملياتيا، لأن أمن أوروبا مرتبط **بأمن الحوار** الذي حسب أنه مصدر التهديدات واشتراك دول الضفة الجنوبية وخاصة المغاربة، كفيل بخفض مستوى التهديد والتكاليف والهام[2].

---

(1)- الدرقي المنذر، **من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5**، **مجلة البرلمان العربي**، العدد 102، دمشق، 2007.

(2)- Paul Balta, **le grand Maghreb des l'indépendance à l'an 2000**, Edition la phomic, Alger, P 236.

هذا بالإضافة إلى **ندوة الأمن والتعاون في أوروبا** والتي ربط فيها أمن أوروبا بالأمن في المتوسط ولإعتبارات إستراتيجية (رفض أمريكي، وتحفظ فرنسي) فشل المشروع، فكانت معظم هذه الحوارات ممهدة **لبعث مسار برشلونة نوفمبر 1995** كشراكة أورو متوسطية شاملة ولنتائجها المتواضعة ثم تفعيل مسارات أخرى وأهمها **مجموعة 5+5 لغرب المتوسط** وكذا الترويج لمبادرات جديدة كسياسة الحوار الأوروبية والإتحاد من أجل المتوسط، كانت هناك ظروف أخرى أكثر تأثيرا في صعود فكرة التعاون الضيق في البحر المتوسط وتتمثل في:

- تأسيس اتحاد المغرب العربي وكان ذلك في 17 فيفري 1989.

- المنافسة الأوروبية- الأمريكية في المغرب العربي.

- التجاذبات السياسية داخل الإتحاد الأوروبي بعد توسيعه.

1- تأسيس إتحاد المغرب العربي :

كان ذلك في 17 فيفري 1989 بمراكش، بحضور رؤساء دول المغرب العربي الخمس، وتشكل حدثا مميزا بعد تردد دام طويلا لتحقيقات تطلعات شعوب المغرب العربي في الوحدة لم يكن ميلاد إتحاد المغرب تسهلا نتيجة الجفاء الذي ميّز العلاقات الجزائرية المغربية، والحسابات الضفة لبعض قادة دول المغرب (تحالف ليبيا والمملكة المغربية 1984) كرد فعل على توقيع الجزائر وتونس لمعاهدة إخاء ووفاق 1983 ثم انضمت إليهما موريتانيا، لكن مشاركة ملك المغرب في القمة العربية المنعقدة بالجزائر سنة 1988 كان منعرجا حاسما في طبيعة بين البلديتين، وحتى دول المغرب العربي، وحصل اجتماع برؤساء الدول المغاربية في قمة زرالدة لأول مرة في تاريخ المغرب العربي، لكن ما جاء في معاهدة مراكش تعيد عبارات عامة حول التعاون الإقتصادي والسياسية المشتركة، ولم يعقد الإتحاد إلا سنة تم بعد القمة المؤسسة بيتهاوى بعد أخر قمة عقدت في تونس سنة 1994، بسبب الخلافات المغربية الجزائرية[1] بعد حادثة مراكش في صائفة 1994 وغلق الحدود البرية بين البلدين وبالرغم من المحاولات المتكررة مغاربيا وإقليميا لترميم العلاقات الجزائرية المغربية، ومن ثمة عودة الروح لإتحاد المغرب العربي، لم يعد الأمر المجاملات والأدبيات الدبلوماسية وتعود مسألة تعثر العمل المغاربي إلى عدة **معوقات**

---

(1)- عبد النور بن عنتر، الإتحاد المغاربي.....بين الافتراض والواقع، على الرابط : **http://Aldjazera.net.12-05-2010**

– طغيان الهاجس الأمني وضعف الإتحاد وعجزه سياسيا واقتصاديا.

– بعض المعوقات المؤسساتية كبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات.

– صعوبة تطبيع لعلاقات المغربية – الجزائرية.

– معوقات منهجية تتمثل في بناء الإتحاد على اعتبارات إيديولوجية بدل الدراسة العلمية المبينة على جدوى المشروع.

– الاستقطاب التجاري الأوروبي، اقتصاديات المنطقة مستقطبة من طرف الإتحاد الأوروبي بنسبة 70٪ ولا تتعدى المبادلات المغاربية النسبة بنسبة 3 ٪.

– الخلل البنيوي لإقتصاديات الدول المغرب العربي، اختلاف في السياسات الإقتصادية والعبارات إذا كان تأسيس الإتحاد المغاربي يصب في مصلحة للدول الأعضاء، لرفع مستوى التعاون والاندماج الاقتصادي من جهة ومواجهة الطرف الأوروبي **وتحديات العولمة** من جهة ثابتة من خلال اكتساب وزن **وقـوة تفاوضيـة**.

2– المنافسـة الأمريكيـة لفرنـسا و الإتحاد الأوروبي في المغـرب العربي كما أشرنا سابقا:

الفراغات الإستراتيجية التي خلقتها نهاية الحرب الباردة رفعت من حدة التنافس الإقتصادي والإستراتيجي بين أقطاب الإقتصاد العالمي والقوى الإقتصادية الصاعدة، وجعلت من منطقة المغرب العربي قبله هذا التنافس خاصة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والتواجد الصيني المتنامي، وفي هذا السياق جاء مشروع الشراكة الأمريكية – المغاربية والمعروف مشروع **"إيزنستات"** 1997، ويهدف المشروع إلى إقامة شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي لدعم أمن واستقرار المنطقة[2] يضاف إلى المنافسة الأمريكية تواجد متنامي للصين والهند وتركيا باتفاقيات ومشاريع.[1]

---

(1)– عبد النور بن عنتر، الإتحاد المغاربي.....بين الافتراض والواقع، مرجع سابق الذكر.

3- تجاذبات الإتحاد الأوروبي بشأن المتوسط ومنطقة المغرب العربي :

بالنظر إلى نتائج الأطر التعاونية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ومنها المغاربية بالنسبة لدول جنوب غرب أوروبا، يشكل استقرار منطقة المغرب العربي اهتماما بالغا خاصة لفرنسا، اسبانيا، إيطاليا، والبرتغال وهم أربعة من أطراف **مجموعة 5+5** والتي تضم إلى جانب هؤلاء الأربعة من الطرف الأوروبي دولة مالطا، فأي طارئ قد يزعزع أمن واستقرار المغرب العربي ستكون هذه الجهة من أوروبا أولى المتأثرين للغرب الجغرافي وكثافة المصالح الأوروبية والمنطقة، من زاوية أخرى تدفع القوى الكبرى في الإتحاد الأوروبي نحو ما يحقق لها مكاسب ويخدم مصالحها ففي هذا الإطار تنحو **بريطانيا** منحى **أطلسيا** ومنحى **ألمانيا** نحو أوروبا الشرقية وفي حين تخص الوجهة **الفرنسية البحر المتوسط وخاصة المغرب العربي** وتتضارب المصالح في هذا الشأن بين **ألمانيا و فرنسا** قاطرتي الإتحاد الأوروبي، حيث تحبذ ألمانيا الاهتمام بتوسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق ومرافقة الأعضاء الجدد وفي ذلك مكاسب عظيمة للاقتصاد الألماني بينما تراهن فرنسا على المتوسط بصورة عامة ومنطقة المغرب العربي بصورة خاصة لاعتبارات تاريخية وجغرافية واجتماعية (أهمية المعطى الغربي) [1]

بصورة عامة هذه الظروف الدولية والإقليمية الرئيسية التي ميزت الفضاء المتوسطي قبل وبعد نهاية الحرب الباردة تنوع وتعدد مبادرات التعاون والشراكة عبر الحوار في المتوسط كانت تسعى لتجسيد التقارب المتوسطي وتفعيله، وكان لها بالغ الأثر في ظهور مجموعة 5+5 مبكرا على الرغم تعبر الحوار في هذا الإطار لهذا عملت أطراف المجموعة على إعادة بقية ومواصلة نظير مؤثراته التي تبدو وإيجابية خاصة خاصة قمة تونس سنة ألفين و ثلاثة لرؤساء دول وحكومات المجموعة.

---

(1) - مولاهم مريم، "**السياسة المتوسطية الفرنسية التطور- الأبعاد- الإستراتيجيات**،"، **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009- 2010 .

4- أهميـــة الرؤيــة الفرنسيـة: المعطى العاطفي والتاريخي

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسية منذ عام 1830 تاريخ احتلال فرنسا للجزائر وعلى الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر، كما كان الشأن إبان الحقبة الإستعمارية كان بعد نهاية الحرب الباردة وضعت إستراتيجية جديدة وذلك لإبقاء تونس والمغرب والجزائر ضمن فلكها الإقتصادي، السياسي، الثقافي من خلال آليات جديدة طورتها خلال مرحلتي ما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي، تشكل منطقة المغرب العربي إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر 1994) حيث أكد للحاضرين أنه بدونها فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالمنطقة كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تحيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيما كانت توجهاتها بالتخلي عنها، ويبدو أنّ هذا الإدراك ليس مقصورا على ميتران فقط، بل هو استمرار لسياسة ثابتة، حيث سبقه في ذلك الجنرال ديغول الذي أرسى تقليدا لا يزال تساريا وصولا إلى الرئيس نيكولا ساركوزي.

وبهذا تحتل منطقة المغرب العربي حيزا مهما في الإستراتيجية الفرنسية الشاملة، من خلال سعي الدبلوماسية الفرنسية إلى استرجاع مكانتها في المنطقة بواسطة سلسلة من المواقف والسياسات التي كانت تستجيب لتطلعات سياستها الخارجية وتعتبر بوضوح عن تمسك فرنسا بالحضور فيها بشكل انفرادي ومؤثر لذلك يمكن القول أن منطقة المغرب العربي تعتبر من بين أولويات السياسية الخارجية الفرنسية، نظرا لارتباطها التاريخي معها، وأيضا لقرب المسافة بينها، وبالتالي فإن أي خطر يهدّد المنطقة يمكن أن يصل إلى فرنسا باعتبارها بوابة أوروبا من الجهة المتوسطية خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر مصدرا من مصادر التهديد مثل: الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الإرهاب، بالإضافة إلى المنافسة الدولية في المنطقة نظرا لموقعها الإستراتيجي المهم وامتلاكها لمصادر الطاقة والعديد من الموارد الإقتصادية المهمة. كما يشكل الدفاع عن المصالح الثقافية ميدانا أخر لتحديد بنية العلاقات الفرنسية المغاربية، وهذا هو هدف الحفاظ على مؤسسات علمية وتربوية عديدة، وتقديم المساعدات لتدعيم موقع اللغة الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الفرنكوفونية، وتطوير برامج تهدف إلى الإبقاء عن علاقات رعاية وحماية النخب الثقافية المحلية ، بهدف عزلها وإدخالها في دائرة النفوذ والتأثير والولاءات الفرنسية.

يرتكز إ هتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبولتيكية ، الإقتصادية، السياسية.....الخ ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيق لها عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون غيرهم ، أهمها عامل القرب الجغرافي وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة، بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الإستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول

منطقة المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، طيلة أكثر من قرن، ممّا يعطي للبعد الإنساني والثقافي، أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث حلب المكاسب أو تفادي المخاطر[1].

---

(1)- Jean- François Troin et autre, **le grand Maghreb** (**Algérie**, **Libye**, **Maroc**, **Mauritanie**, **Tunisie**) **mondialisation et construction des territorie**, paris : Armand colin, 2006, p 05

المطلـــب الثانـــي: أهـــداف حـــوار 5+5:

تعود الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الغربي فرانسوا ميتران خلا زيارته للرباط سنة 1983، عندما اقترح مباشرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط يضم المملكة المغربية، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا، وإسبانيا[1].

كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط خلال الثمانينات في عز الحرب الباردة وضعف نتائج الحوار العربي الأوروبي، وعلى خلفية تاريخية تؤهل فرنسا، وبدرجة أقل اسبانيا وإيطاليا لقيادة قاطرة الأمن والتعاون في غرب المتوسط كمرحلة أولى، ولم تلف المبادرة الترحيب من بعض دول المنطقة خاصة الجزائر كونها أقصت ليبيا وكذلك تجاهلها للصراع العربي الإسرائيلي، لم ترى هذه المبادرة النور من جديد، إلا بعد ما توفرت معطيات وسياقات دولية وإقليمية وما دون إقليمية جديدة، حيث عقد اجتماع في 1990/10/10 في روما لوزراء خارجية كلا من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والبرتغال، ودول إتحاد المغرب العربي (الجزائر، المملكة المغربية، تونس، ليبيا، وموريتانيا) وحضرت مالطا كعضو مراقب، لتنظيم رسميا في اجتماع الجزائر لوزراء الخارجية سنة 1991م وتصبح المجموعة تفرق بـ **5+5** للحوار والتعاون الخاصة بغرب المتوسط[1]، ويعتبر اجتماع روما اجتماعا مؤسسا منشأ لمجموعة **5+5** للحوار والتعاون في غرب المتوسط للاعتبارات والأهداف الآمنة[2].

– بعث مسار مكثف للحوار والتواصل اعتبارا للتطورات الإيجابية التي عرفتها أوروبا ومنطقة المغرب العربي والتي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة ويقدرون على أنه من الأهمية بما كان وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط، لوضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.

---

(1)– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق الذكر، ص 49.

(2)- Déclaration des neuf **sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale sur** :

http://www.maec.gov-ma/fr/europe/déclaration des 9htm 19-01-2010.

– ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط والالتزام بالعمل في إطار ترفيه السلم والتعاون في المنطقة على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للأمن الدولي ويجب استفادة دول المتوسط من المسارات الممكنة للأمن والتعاون التي تعرفها أوروبا.

– أخذ خصوصية غرب المتوسط وتمثيلها لجعل المنطقة فضاءا للسلم والتعاون والاستقرار واستفادة كل أطراف المنطقة من ذلك في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

– اعتبار مسار كل من الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي للمساهمة في حفظ التوترات وتعزيز الجوار.

– إنّ المنطقة تمتلك إمكانيات كبيرة لتعميق روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة وبين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي من جهة ثانية.

اعتبار الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط عوامل اختلال تؤدي إلى صعود عديدة التهديدات والإشكاليات التي تفوض الإستقرار والرخاء في المنطقة إلى الخطر، وبالتالي التعاون في غرب المتوسط يوّلد نوعا ما من التضامن لإمتصاص فوارق التنمية وتجنب المنطقة التهميش وأنّ مسار التعاون ولإندماج للإتحاد الأوروبي سيرافقها مجهود موازي في مجال التعاون تجاه المتوسط.

– بناء هذه الإعتبارات القناعات المشتركة توصل وزراء الخارجية في هذا الإجتماع إلى وضع إطار خاص، موجه لتعزيز الحوار السياسي وترفيه الحوار والتعايش والإلتزام بمجهود جماعي لترفيه وتطوير التنمية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية على مستوى المتوسط الغربي.

– تبني برامج ومشاريع متوسطية خاصة.

– تشجيع التنمية الاقتصادية والحوار الثقافي السياسي والأمني بين دول الحوار العشر.

– تبادل الرؤى والمعلومات التي تقود الحوار والنقاش السياسي وبرامج التعاون لضمان التعاون لضمان التمسك والفعالية.

– التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء الاجتماعية، الجماعات المحلية، والمؤسسات الثقافية، وتلتزم الحكومات يتوفر المناخ السياسي الملائم وتشجيع التعاون الاقتصادي، الثقافي والعلمي.

– ترقية الحوار للمساهمة في المسائل السياسي والأمنية ذات المكاسب المشتركة وتطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن في المجالات ذات الأولوية التالية.

في المجـال الإقتصـــادي:

– ترقية المبادلات التجارية (معايير مراقبة المنتوج و نظام الشهادة، العلاقات التجارية الشراكة والإستثمار، الطاقة، النقل، الفلاحة، الإكتفاء الغذائي، السياحة والحرف، نقل التكنولوجيا.

المـــوارد البشريـــة:

الشؤون الاجتماعية (الهجرة خصوصا)، التربة والتكوين، البحث العلمي، الاتصالات، الشؤون الثقافية وحماية التراث، الأنشطة الرياضية.

المـــوارد الطبيعيـــة:

البيئة (محاربة التلوث ، التصحر، والكوارث الطبيعية، الحماية المدنية المحافظة على الموارد الطبيعية.

التأكد على استقلال كل الإمكانيات والفرص المتاحة:

– إنشاء بنك المعلومات والمعطيات يربط بين دول المجموعة لتبادل المعلومات.

– التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني (التعارف، الإحترام، التفاهم بين الشعوب والثقافات دراسة مسائل الهجرة، الإقامة، حركة الأشخاص والعمل).

– دعم النقاش الجهوي بإرادة مشتركة للتوازنات الطبيعية في الحوض العربي.

– العمل على إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمتوسط.

– ترقية الحلول الملائمة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول المغاربية عن آليات لتشجيع إنشاء فرص ا لشغل.

– ترفيه إطار قانوني ومالي خاص بإنشاء مشاريع في دول المغرب العربي، لدفع الشراكة و**المناولة** ونقل التكنولوجيا.

– تثمين الحوار والتعاون الثقافي العلمي والتقني بين دول المجموعة، برامج عمل تسمح بتطوير العمل بين الجامعات والمؤسسات العلمية الثقافية، والتربوية، بتكوين الإطارات والتبادل بين الشباب وحماية وتأهيل التراث.

– إنشاء مجموعات عمل في المجالات ذات الأولوية التالية[1] مؤسسة مالية متعددة ذات بعد متوسطي، الاكتفاء الذاتي الغذائي، محاربة التصحر، مسألة الديون، مساءل الهجرة، حماية التراث الثقافي.

كانت هذه الخطوط العريضة **لإعلان روما** لإجتماع وزراء الخارجية للمجموعة والذي تتضمن ثلاثة سلال وهي ، سلة المسائل السياسية والأمنية، سلة التنمية الاقتصادية، والسلة الاجتماعية والثقافية، وبناء على تنظيم اجتماعات دورية سنوية لوزراء الخارجية، عقد الإجتماع الثاني بالجزائر يومي **26 + 27 أكتوبر 1991** وفي هذا الاجتماع، تم التأكيد على النقاط التي تناولها اجتماع روما، مع التشديد على أهمية الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية، وتوفير الشروط الضرورية للحفاظ على الإستقرار والأمن الإقليمي.

كما تثبت ندوة الجزائر جملة من المبادئ أهمها:

– الحفاظ على أمن دول المنطقة والمساهمة في توطيد استقرارها.

– ترقية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار تضامن لتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط العربي[2]، لكن ما أشار إليه إعلان الجزائر والذي يبدو مميز إلى حد ما، هو دعوة الجزائر دول المجموعة **5+5**[3] إلى التمسك بمبادئ الأمم المتحدة وحلّ النزاعات سلميا دون اللجوء إلى القوة واحترام سيادة كل دولة ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[4] وكان الاجتماع الموالي قد برمج لينعقد في تونس إلاّ أنه لم يتم بسبب تأثير تداعيات بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ولعلّ أبرزها حرب الخليج الثنائية سنة 1991 وتأييد بعض دول القوس اللاتيني (أعضاء في مجموعة 5+5) لهذه الحرب والمشاركة فيها، وأبرزها فرنسا، كما تأثرت اجتماعات المجموعة بأزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف حادثة لوكربي.

---

(1)- Déclaration des neuf, Ibid.

(2)- Fondation méditerranéenne des études stratégique (FMES) : histoire du dialogue 5+5 **www**

FMES.com.19/06/20//.

(3)- انضمت مالطا في اجتماع الجزائر ليصبح العدد (5 دول أوروبية + 5 دول مغاربية).

(4)- عبد النور عنتر، المرجع السابق، ص 99.

وحادثة الطائرة الفرنسية، ناهيك عن مشاكل وعراقيل أخرى داخلية وبينية أهمها تصاعد العنف في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وكذا تفجيرات مراكش بالمملكة المغربية في صائفة **1994** وتوجيه أصابع الإتهام نحو الجزائر والتي أعقبتها السلطات المغربية باشتراط التأشيرة على الرعايا الجزائريين المتوجهين إلى المملكة، وجاء الرّد الجزائري سريعا بغلق الحدود وزاد السجال بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية العلاقات توترا ممّا عطل نشاط اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار **المجموعة 5+5 لغرب المتوسط**، كذلك من التداعيات المؤثرة على سير اجتماعات المجموعة هو انطلاق مسار برشلونة سنة **1995** والذي بدوره فتح حوارا موسعا من حيث المضامين والجغرافيا وكان من بين الدول المنصوبة تحته الدول الأوروبية الخمس الأعضاء في الإتحاد الأوروبي باستثناء مالطا التي التحقت بالإتحاد سنة 2004.

والدول المغاربية باستثناء ليبيا للأسباب سالفة الذكر، فالإطار الموسع لبرشلونة غطى لفترة من الزمن على نشاطات **مجموعة 5+5** وكأنها جاءت كبديل في ذلك الوقت لانخفاض سقف الحوافز في مجموعة 5+5 باستثناء اجتماعات وزراء الداخلية ومن ثمة تعطل هذا الحوار لحوالي 10 سنوات، ولم تعد له الحرارة من جديد إلى سنة 2001 في شهر جانفي بمدينة لشبونة في البرتغال[1]، وإلى جانب اجتماعات وزراء الخارجية، شهدت اجتماعات **مجموعة 5+5** توسعا ليشمل قطاعات تعاون أخرى أهمها اجتماعات رؤساء الداخلية في تونس 2002 والمملكة المغربية 2003، والجزائر 2004 واجتماعات رؤساء المجالس البرلمانية بطرابلس 2003، وباريس 2004، وما يكاد يلمس في معظم هذه الحوارات واللقاءات التي سقفت طموحاتها وغاياتها بالاستقرار والأمن في المتوسط الغربي، والتنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي والتبادل الإنساني والهجرة، هو التقاء الرؤى بين أطراف الحوار في شمال غرب المتوسط وجنوب، لكن هل تكون الأولوية للأمن أم الاقتصاد؟.

ويبقى الحدث الأهم في لقاءات الحوار في إطار **مجموعة 5+5 لغرب المتوسط هو قمة تونس المنعقدة يومي 05– 06 ديسمبر 2003** والتي ضمنت رؤساء دول وحكومات مجموع دول غرب المتوسط العشر بمبادرة من الرتيب التونسي السابق زين العابدين بن علي.

---

(1)– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 100.

وحضرها رئيس المفوضية الأوروبية والأمن العام لإتحاد المغرب السوري، وبالطبع كان لهذه القمة دوافعها ومن أبرزها:

– الخيبة حيال عملية برشلونة.

– تفاقم الهجرة السرية وأثارها الإنسانية والأمنية.

– عقم شبه تام على مستوى عملية السلام في الشرق الأوسط[1] كون الحوار في إطار **مجموعة 5+5 لغرب المتوسط** متحرر لحد ما من ارتباطات وتداعيات عملية السلام، ومن **العوامل والدوافع** لهذه القمة كذلك تداعيات تفجيرات 11 سبتمبر 2001، التي أدت إلى تغيير في القناعات السياسية والخطاب السياسي لمعظم دول الغرب في أوروبا، وبالتالي فأوروبا تشكل بحوارها الجغرافي وسياساتها في المنطقة العربية هدفا رئيسيا لمثل هذه التفجيرات.

– عامل أخر يدفع بهذه القمة وهو : التوسعة المزعمة للإتحاد الأوروبي نحو الشرق آنذاك والتي ضمت بموجبها عشر دول أوروبية من الشرق القارة وجنوبها سنة 2004 دفعة والحدة، ومع بداية أشغال القمة أكّد الرؤساء على أن **الحوار 5+5** هو منتدى إقليميا للنقاش والتعاون والاهتمام الشامل بالمصالح المشتركة لمجموع دول الحوار، وإقامة شراكة تعاونية متميزة على قاعدة التضامن، إذا كانت نشأة **مجموعة 5+5** وليدة ظروف دولية وإقليمية متميزة طبعتها تداعيات نهاية الحرب الباردة ومعطيات تاريخية ميّزت غرب المتوسط وجمعت بين التعاون والصراع .

---

(1)– **Déclaration de Tunis** au premier sommet des chefs d'etat et de gouvernement de pays du bassim occidentale la méditerranée, sur : http://www,5 plus 5.tm/french/actualité.htm,20.2010.

المطلب الثالث : إعـــادة تكييف حوار5+5 مع مفهوم الأمن الشامل:

بعد حوالي عشرية كاملة من غياب الاتصال والحوار في غرب المتوسط في إطارحوار **5+5** باستثناء بعض اللقاءات التي تواصلت منذ 1995 وعلى هامش الندوة الأورو متوسطية بمدينة تشوتقارت (Stuttgart) بألمانيا في أفريل 1999[2] اقترحت تونس إعادة بعث **مجموعة 5+5** نظمت البرتغال في العاصمة لشبونة لقاءا لوزراء الخارجية يومي 25- 26 جانفي 2001 للنظر في نتائج الإجماع التحضيري المنعقد بتونس يومي 15 و 16 جانفي 2001 فكان اجتماع لشبونة يعدّ الثالث لوزراء الخارجية بعد لقاء **روما 1990 والجزائر 1991** وفي **اجتماع لشبونة** تحت المصادقة على نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد في تونس[3] وعن وزراء خارجية المجموعة أهمية إعادة بعث الحوار، والحفاظ على اللقاءات الدورية بالتناوب بين الدول المغاربية ودول القوس اللاتيني، لمواصلة **الحوار السياسي غير الرسمي حول المسائل الكبرى:** كالأمن والإستقرار الإقتصادي ، والإندماج المغاربي والتبادل الإنساني بعيدا عن خلق منافسة مع مسار برشلونة، وأكد الوزراء على أهمية التضامن بين بلدان المجموعة ، لمواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن العولمة.

---

(1)- Jean- François Troin et autre, **le grand Maghreb** (**Algérie**, **Libye**, **Maroc**, **Mauritanie**, **Tunisie**) **mondialisation et construction des territorie**, paris : Armand colin, 2006, p 05.

(2)**– commission** des affaires étrangère : assemblé national- rapport d'information sur l'avenir du processus Euromed N° 12, 97, paris, 2003.

(3)- Ibid.

وفي **يومي 29– 30 ماي 2002** انعقد الإجتماع الرابع لوزراء الخارجية أي الثاني بعد إعادة بعث المسار المجموعة من جديد وفيه طرقت **المواضيع الدولية الأساسية للنقاش:** كالأمن **والإستقرار في المتوسط الغربي**[1] والنزاع في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد اتضاح الرؤية والتجسيد العالمي ضد هذا التهديد بعد أحداث **2001/09/11** بالولايات المتحدة الأمريكية ، الإندماج الإقتصادي المغاربي، تحديات العولمة، الإستثمار في الدول المغاربية مسائل الهجرة وحوار الثقافات، فكانت العودة **منذ 2001** أكثر دينامكية فيما يخص الإتصال والحوار في المتوسط الغربي، إذ لم تقتصد اللقاءات على وزراء خارجية ، بل تعدت ذلك و خصت وزراء الداخلية لمعالجة تحديد المسائل وخاصة مسألة مكافحة الإرهاب والهجرة السرية، وتظلم الإجتماع الخامس لوزراء الخارجية للمجموعة بسانت مكسيم (Sant Maxime) بفرنسا ، وفيه تم التأكد على مواصلة الحوار واللقاءات المتعدّدة الخاصة **بالمسائل المشتركة** وتثمين كل تقدم يحصل على مستوى هذا المسار، وأكد الوزراء على ضرورة إقامة اندماج اقتصادي مغاربي مستمر، وذلك برفع مستوى وستقف التعاون الإقتصادي التجاري بين الدول المغاربية، أملا في بلوغ مستوى التبادل الحر فيما بينها مقابل الحصول على تعاون مدعم من طرف الإتحاد الأوروبي[(1)]، وبعد تبادل الآراء حول المواقيع الواردة على جدول أعمال القمة أعلنوا ما يلي[(2)] :

– إن التطور السياسي والأمني والإقتصادي الحاصل في العالم كفيل بإفراز تحدّيات ورهانات جديدة، تتطلب إرادة ودعما وتعزيزا أكثر لإجراء بناء الثقة في كل مجالات الحواريين دول غرب المتوسط، لتكون إدراك مشترك للمسائل المختلفة التي يشكّل تهديدا لأمن المنطقة ومعالجتها سليما والاستجابة لتطلعات وطموحات مجتمعات عرب المتوسط .

– إيلاء دول جنوب المتوسط العناية والاهتمام بعد التوسعية المستقبلية للإتحاد الأوروبي وذلك عن طريق السياسية الأوروبية للحوار التي يمكن أن توفر فرصا لتوطيد العلاقات بين ضفتي المتوسط في جزئه الغربي لبلوغ شراكة شاملة متضامنة ومتوازنة على مبادئ حسن الجوار والإحترام والثقة المتبادلة .

---

(1)**– Fondation méditerranéenne** des études stratégiques (FMES) OP. cit.

(2)- Ibid.

وتناول اللقـاء ما يلي :

1- الأمـــن والإستقـــرار:

أعرب الجميع عن وعيهم العميق بعدم الفصل بين السلم والأمن والتطور وأجمعوا على الإدانة الشديدة للإرهاب في جميع أشكاله، والجريمة المنظمة العابرة للأوطان التهريب والمخدرات وتهريب الأسلحة وتبييض الأموال والالتزام بالتعاون لمحاربتها لما تشكله من تهديدات حقيقية للسلم والإستقرار في المنطقة والالتزام بالاتفاقيات والتوصيات الدولية وفي إطار هيئة الأمم المتحدة حول الإرهاب، كما أكدوا على تعزيز التعاون الأمني بين دول غرب المتوسط والتشاور السياسي بين إتحاد المغرب العربي، وتكثيف التعاون الإقتصادي، الإجتماعي، والثقافي بالإضافة إلى النظر في المقترح الليبي الخاص بوثيقة السلم والإستقرار في الحوض الغربي للمتوسط .

2- الإندماج الإقليمي والتعاون الاقتصـــادي :

تعبيرا عن وعيهم بالاعتماد المتبادل الإجتماعي والإقتصادي في غرب المتوسط جددوا تمسكهم بمسار الإندماج الإقتصادي الإقليمي وتحت الإقليمي عبر إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحوّ كآلية لهذا الاندماج وعبر التعاون التضامني إلى تقليص الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين ضفتي المتوسط، وتكثيف التعاون المتبادل أكثر في المجالات ذات الأولوية : كثر فيه الاستثمارات، بإنشاء منتدى سنوي للأعمال والإستثمارات في غرب المتوسط، وتشجيع الحركة السياحية، وتسهيل التبادل وحماية البيئة، ودعم المنشآت القاعدية ، والإمكانات المتوفرة في قطاع الطاقة والبيئة والموارد المائية والنقل والإتصالات بهدف توفير الدعم اللازم للتنمية المستديمة في المنطقة .

3- التعـاون في المجـال الاجتماعـي والإنسانـي :

أكّد الجميع عن وعيهم بأهمية التبادل الإنساني بين ضفتي المتوسط الغربي ، وأفضله تدعيمه وتثمينه والتأكد على المقارنة الشاملة والمتوازنة للهجرة المتبنات في إطار إعلان تونس، والصادرة عن الندوة الوزارية المكلفة بمسائل الهجرة في أكتوبر 2002، والتأكد على إدماج الهاجرين الشرعيين في البلدان التي يقدمون فيها وحماية حقوقهم وتسوية مشاكلهم وفق الوطنية لبلد الإقامة ، لأن هذه التسوية والتطبيع عامل اقتصادي واجتماعي وإنساني للبلدان الأصلية، وأن الهجرة غير الشرعية والإنجاز بالبشر تتطلبان عملا مشركا وتعاونا صارما.

4- حوار الثقافات والحضارات:

أهمية الإرث الحضاري المشترك لشعوب المتوسط الغربي، تجعل فيه فضاءا للتسامح الديني ومهدا للحضارات والثقافات التي ساهمت في تطور الإنسانية، والمطالبة بدعم الحوار لنشر قيم التسامح والحداثة لترقية التفاهم المتبادل بين الشعوب واحترام التنوّع في إطار عالمية القيّم، دون تأثير ذلك على الوحدة الترابية للدول.

5- النقـــاش السياســي :

من خلال مختلف الجوانب المتبادلة في اجتماع قمة بتونس، يتضح الاقتناع والشديد على المضي بهذا التعاون إلى شراكة مميّزة، خاصة وأن القمة تزامنت مع إعلان رومانو برودي وباتن (Romano Prodi et Patten) عن سياسة الجوار الأوروبية التي تدعو إلى شراكة مدعمة (association renforcer) في مارس 2003 والتي تعني أقل من الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وأكثر من شراكة[1].

ممّا لا شك أنّ اهتمامات وانشغالات ضفتي عرب المتوسط تتميز بالتعدد والتنوع والإختلاف إلاّ أنّ تمسك أطراف **مجموعة 5+5** بهذا المنتدى غير الرسمي لجعل المنطقة فضاءا للسلم والإستقرار والرفاه المشترك، المبني على التنمية البشرية والإجتماعية واالإقتصادية والتدرج في إقامة منطقة غرب المتوسط المتبادل الحر، يبقى الاختلاف قائما في بعض مجالات التعاون مثل: عدم فتح الأسواق الأوروبية أمام بعض المنتجات (الزراعية خاصة) ومسألة الهجرة (الحرية الرابعة تنقل الأشخاص)، وبالتالي هل يمكن اختزال نشاطات **وحوارات 5+5** في هاتين المسألتين؟

وتعددت حوارات غرب المتوسط في إطار **مجموعة 5+5** لشمل الهجرة، الداخلية، الدفاع، السياحة، والتربية.

1- حـــوار 5+5 حــول الهجــرة:

لعلّ أبرز من أكثر الموضوعات مناقشته هو موضوع الهجرة لما يشغله هذا الموضوع الظاهرة القديمة الحديثة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي شهدت فيها حركة الأشخاص حيوية ملفتة للانتباه والاهتمام وتفسر أنّها نتاج ظروف اقتصادية، ديمغرافية، تاريخية، سياسية، جيوسياسية،

واجتماعية وقانونية، هذه الحقيقة تظهر جليا في غرب المتوسط الذي يتوفر على ظروف نشأة هذه الهجرة والتي أصبح ينظر لها على أنها تهديد جدي لأمن الأوروبيين خاصة الجنوبيين الفرنسيين جغرافيا من شمال إفريقيا (المغرب خصوصا) ناهيك عن الروابط المختلفة بين ضفتي غرب المتوسط، وهو ما جعل دول جنوب غرب المتوسط في إطار الإتحاد الأوروبي أو في إطار مبادرات أخرى وأبرزها **مجموعـة 5+5** تعمل على وضع إطار للحوار والتواصل والتعاون مع دول المغرب العربي لمحاربة الهجرة السرية، فكان ملف الهجرة يطرح في معظم الإجتماعات الوزارية

لوزراء الخارجية والداخلية والدفاع، ولحساسية الموضوع عقدت أكثر من 07 اجتماعات لمجموعة **5+5** حول الهجرة في المتوسط الغربي، وكان أول اجتماع في هذا الشأن بتونس يومي 16 و 17 أكتوبر **2002** والذي تناول نقاطا رئيسية يهدف من خلالها : [1]

النقطـــة الأولـى :

على مستوى المسارات الإقليمية: فحص وتبادل اتجاهات الهجرة بـ :

– دعم كلما أمكن أسس حوار متوازن، مدمج وشامل بين دول غرب المتوسط بهدف التعاون حول المسائل المشتركة للهجرة بطريقة منظمة ومنصفة .

– دعم القدرة المؤسساتية لدول المنطقة حول الهجرة عبر التعاون الفعال لتبادل المعلومات.

– البحث عن فهم جيد للهجرة من المصدر والعبور في المغرب العربي لترقية المعلومات حول الموضوع ، لتسمح بتسيير مشترك للظاهرة وترقية التبادل المنتظم لملفات الدراسة والمعلومات لفهم حركات الهجرة.

النقطـــة الثانيـــة:

الهجرة غير الشرعية ومعاملة الأشخاص:

– تبادل وتقاسم الخبرات التقنية بين بلدان الانطلاق والعبور والوجهة ، للوقاية ومكافحة الهجرة غير الشرعية بتبني مقاربة متوازية ومنسقة لوضع الإجراءات الملائمة التالية :

– تطوير إجراءات محاربة الفروع التي تنظم عمليات الهجرة السرية والمعاملات المسيئة للمهاجرين، وتقديم المساعدة لضحايا هذه السلوكات، بالإضافة إلى دعم التعاون التقني لتكوين وتعزيز الإمكانيات والوسائل الخاصة بالمراقبة والحراسة على حدود دول جنوب المتوسط.

– تطوير التعاون الفعلي بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والشرطة لدول المتوسط الغربي، والعمل جماعيا للاستعلام ومحاربة شيكات المنظمات الإجرامية التي تدعم الهجرة السرية والإرهاب والإيجار بالأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال.

---

(1)– **Déclaration de Tunis**, conférence ministérielle sur la migration en méditerranée occidentale, 16– 17 octobre, 2002, sur : http://www.maec.gov.ma/fr/europe/declaration 10– 03– 2010. PDF.

النقطـــة الثالثـة والتنميـة المشتركـة :

– فحص أسباب تدفقات الهجرة لإتحاد الإجراءات تنموية من شأنها دعم مجهودات التنمية المدمجة في دول جنوب المتوسط التي شهد حركة هجرة سرية كثيفة

– دراسة وسائل التدخل الممكنة في هذه المناطق المحاصرة الفقر والتهميش اللذين يشكلان مصدر نشأة الهجرة السرية.

– دعم الإدخار والإستثمار لدفع التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين وجعلهم يقدمون الإضافة لبلدانهم.

– تشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل الكفاءات لدعم النمو الإقتصادي في غرب المتوسط .

النقطـــة الرابعـة: حقـوق التـزامات المهاجريـن ومسـارالإندمـاج :

– دعم مسار الإندماج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين والسماح بالتجمع العائلي لتعزيز الإندماج الإجتماعي والثقافي.

– تحسين شروط التنقل وولوج سوق العمل للمهاجرين الشرعيين في غرب المتوسط طبقا للقوانين الوطنية.

– اتخاذ إجراءات ملائمة لتفعيل احترام حقوق العمال المهاجرين وعائلتهم المقيمين بطريقة شرعية ومحاربة التمييز العنصري والإستقلال ومعاداة الأجانب.

النقطـــة الخامســة : الهجـرة الخاصـة بالعمـل والتكويـن المهنـي :

– تنظيم هجرة العمل لتعويض النقص في بعض القطاعات في غرب المتوسط مع الأخذ بعين الإعتبار احتياجات بلدان الإنطلاق وبلدان الوجهة فيما يخص الكفاءات الإنسانية.

– ترقية وتعزيز الهياكل والفرص عبر مشاريع هادفة، وتكوين اليد العاملة في المناطق التي تشهد كثافة عالية من حيث الهجرة.

– وضع مرصد أورو متوسطي للعمل والتكوين المهني بتونس .

النقطـــة السادســة : الهجرة والصحة :

- الحماية والمتابعة الصحية للمهاجرين ضد الأخطار التي قد يتعرضون لها في مهنتهم.

النقطـــة السابعـــة: المساواة بين الرجال والنساء في المتوسط الغربي.

- كانت هذه النقطة الرئيسية التي تضمنتها إعلان تونس حول الهجرة في المتوسط الغربي، وبعد سنة من ذلك، انعقد اجتماع أخر بالرباط يومي **22 و 23 أكتوبر 2003** وجاء لتدعيم وتعزيز المقاربة الشاملة والمتوازنة لمعالجة مظاهر مسألة الهجرة، وذلك عن طريق 03 موضوعات رئيسية.

- معالجة نفقات الهجرة عبر تسيير مشترك لحركة الأشخاص، وتعزيز التبادل الانساني ومحاربة الإتجار بالبشر.

- حقوق والتزامات المهاجرين ومسار الاندماج.

- الهجرة والتنمية الجماعية

---

(1)- 2eme, **conférence ministérielle** sur la migration en méditerranée occidentale,rebat 22- 23 octobre, 2002, sur : http ://www.iom Jahia/Webdav/Shared/Mainsite/Policy And- Research/RCP/5+5. Relev ./. A9- Conclusions De La PR./. C 3./. A9 Sidence-2003- Fr. PDF. 10-02-2010.

في ديسمبر من السنة **الموالية 2004 في يومي 15 و 16** سبتمبر **انعقدت الندوة الوزارية الثالثة** بالجزائر حول مسألة الهجرة في المتوسط الغربي وجاءت هذه الندوة لترتقي بالرؤى المتفق عليها في ندوتي تونس والرباط، نحو تحديد وتعبئة الوسائل لتحقيق خطوات تعاون فعلية في مجال الهجرة، وتتمحور الندوة حول[1] :

– دعم التعاون وتبادل المعلومات حول مسائل الهجرة وتنظيم لقاءات وندوات للخبراء من الضفتين حول المسألة، وتنظيم حملات نوعية حول مخاطر الهجرة السرية.

– إجراء دراسة في البلدان المعنية بالهجرة لتنسيق السياسات الوطنية في هذا المجال لإعطاء الأولوية لبرامج التنمية ذات الأهمية لمحاصرة الفقر وتثبيت السكان، وترقية الأشكال الجديدة لتسيير الهجرة في إطار التعاون الثنائي بين أعضاء **مجموعة 5+5** في مجال الشغل .

– ضرورة توسيع الحوار حول الهجرة يشمل دول الساحل والصحراء[2] ، وجاءت ندوة باريس **يومي 9 و 10 نوفمبر 2005** لدعم مكاسب الندوات السابقة وتحقيق دعم إضافي للحوار غير الرسمي لمجموعة 5+5 حيدة التقارب بين **مجموعة 5+5** ومسار برشلونة، وكذا التقارب مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي خاصة في مجال التمويل، وتم التأكد على التمسك بالتعاون الثنائي حول مسائل الهجرة والتي يمكن أن تتطور إلى التعامل مع الأطر المتعددة للتعاون وفيه تم التأكيد على[3] :

*** تسييـر الهجـرات والكفـاءات:**

هجرة عمل وحركة الأشخاص: التعاون في هذا الإطار يقوم على أساس مصالح دول المصدر ودول الاستقبال، حسب الحاجة الاقتصادية ووضعية العمل والديمغرافية وتبادل المعلومات حول هجرة الكفاءات، باشتراك الشركاء الاجتماعيين لتحليل الاحتياجات المنظورة لليد العاملة المؤهلة لبلدان الضفتين.

---

1)- 3eme, **conférence du cadre du dialogue 5+5 sur la migration en méditerranée occidentale**/ Alger 15 et 16 septembre 2004 : sur http://www. Mec gov.ma/FR/Europe/confinigr 04.htm 14- 05- 2010

(2)- Ibid.

(3)- **conférence ministérielle du dialogue 5+5** paris 2005 sur http://www.europe: jeunes décideurs. Com/ IMG/ PDF/ dialogue 5 plus 5 – 2005 conclusion. 14- 05- 2010.

* **الإستقبال والإندماج في بلدان الشمال:**

معالجة الصعوبات التي تفترض المهاجرين في البلدان المستقبلية وضمان العدالة في المعاملة وممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق القانون الدولي وقوانين البلد المضيف، ووضع آلية تسهيل اندماج تشترط معرفة المعابر للغة وثقافة وقيم البلد المضيف.

* **التعاون والتنمية الإجتماعية:**

إيلاء الأهمية الكبرى للمكاسب المعرفية والكفاءات المهنية الملائمة لاحتياجات الدول (جنوب المتوسط) التي تسهل ولوج عالم الشغل، أي تشجيع ومرافقة كل الآليات التي من شأنها تخفيف الهجرة في غرب المتوسط من جنوبه نحو شماله، وكانت ندوة "إيفورا" (Evora) بالبرتغال في 26 و 27 ماي 2008 فرصة أخرى لدعم الحوار غير الرسمي، والدفع بالمبادئ والأهداف المحددة في الندوات السابقة للتجسيد وبعد التأكيد والتثمين لكل الخطوات والإجراءات المتخذة في الندوات السابقة ألحّ المجتمعون على سرعة تنفيذ الإجراءات التالية[1] :

– تطوير موقع إلكتروني **للحوار 5+5** لدعم شبكات الاتصال الثنائي والمتعدد لجمع المعلومات المتعلقة بالمشاريع قيد التنفيذ في المتوسط الغربي، وتنظيم اجتماع للخبراء غير المجموعة المتابعة لانجاز ملف عن الخصوصيات التقنية حول هذا الموقع.

– التعاون مع منطقة العمل الدولية ومنطقة الهجرة الدولية لتحديد وتقويم منتظم لمشاريع ومبادرات حيّز التنفيذ في المنطقة.

واتبعت هذه الندوة بأخرى احتضنتها مدينة طرابلس الليبية وحضرها وزراء **مجموعة 5+5** وخصصت للحوار حول التوصيات التي تقدم الخبراء، وتحمل التوصيات جملة من النقاط الهامة، والتي تبدو وكأنها نقد لكثير من الرؤى والتوصيات السابقة ، حيث أكّد الخبراء على أنّ الهجرة ليست ظاهرة سلبية بالمرة بل يمكن أنّ تكون مفيدة لكلّ الأطراف (مصدر، عبور، استقبال) كما أكدّوا على أنّ الحل الأمني للهجرة ليس كافيا بل يجب إقحام مقاربات أخرى للمعالجة، كمشاريع تنمية البلدان الأصلية، وإيجاد أسواق عمل وإنتاج وتشغيل لجنة المتابعة للمتوسط الغربي لمتابعة وتفعيل التوصيات المتخذة خلال الاجتماعات الوزارية وذلك لإيجاد دعم للمقاربة الأمنية في معالجة ظاهرة الهجرة في المتوسط العربي[1].

---

1)- 6eme, **conférence sur la migration d**ans méditerranée occidentale 26 et 27mai 2008 Evora Portugal sur : **http://www. Emploi.gov. ma / def. ASP ? Cod langue : 23 et info : 1009. 26. 05. 2011.**

2- حـوار 5+5 دفـاع:

يعد من بين الإجتماعات الوزارية والندوات الأكثر نشاطا في إطار **حوار 5+5 لدول غرب المتوسط**، لأن الحاجة إلى تدعيم الأمن والإستقراري المتوسط عبر التعاون بين الدول المتشاطئة له ثابت تشكل تحديا كثيرا نهاية الحرب الباردة، التي صاحبتها تغييرات إستراتيجية وجيوسياسية ورافقها صعود لكثير من التهديدات خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، ففي هذا السياق الدولي والإقليمي **جاءت المبادرة الفرنسية 5+5 دفاع** وهي المبادرة التي يرفعها البعض إلى الفترات المسجلة في إطار الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة) الأمر الذي دفع بفرنسا إلى تحريك الترتيبات الأوروبية في مجالات الأمن والاستقرار الإقليمي عبر نشاطات عملية للتعاون، وكان الهدف هو الإستجابة كأنه دعم التعاون والشراكة بين دول الضفتين للمتوسط الغربي في تشكيله الضيق لتسهيل الحوار[2]، ويرجعها آخرون إلى تدعيم وتوثيق العلاقات الدبلوماسية الجزائرية – الفرنسية[3]

التي يصفونها **بالتعاون العسكري الحذر بين الدولتين**، حيث أن اتفاقيات الدفاع السابقة الموقعة بين البلدين في عام 1967 وعام 1983، لم تكن في مستوى الآمال المعلقة عليها، فكانت زيارة وزير الدفاع الغربي ميشال أليوماري (Michel Alliot Marie) إلى الجزائر 19 جويلية 2004 بوضع أسس تعاون عسكري يقوم على **03 سلاسـل**:

- تكوين الفرق العسكرية الجزائرية ، ضباط وصف الضباط في المدارس العسكرية الفرنسية.

- عصرية الأجهزة والمعدات العسكرية.

- إدارة تمارين عسكرية مشتركة.

---

(1)**– la migration entre les pays du groupe 5+5 en discutions** sur http://www. Le Maghreb DZ com. imprimer, PHP ? ID : 31890. 26- 08- 2011.

(2)- **5+5 défense** : www c2 @ sga.defense.gov.fr.

(3)- Jean- sylvestre mon grenier, l'union pour méditerranée et ses impasse : une approche 12- 10 géopolitique, sur : **htpp**://**www**. **Agrbiosciences**. Org/article.php3 ?id- article : 2863.2010.

وهي نيّة واضحة من الرئيس الغربي السابق "جاك شيراك" لتوسيع حصة فرنسا في الواردات الجزائرية من الأسلحة والأمن الذي تغطى له شركاء فرنسا في **الأوروفور و الأورومارفور** (إيطاليا، اسبانيا والبرتغال) وعملوا على الالتحاق بفرنسا وتحويل الصيغة: مجموعة **دول القوس اللاتي** مقابل دول المغرب العربي، لتتحوّل إلى مجموعة **5+5 دفاع** أي الشراكة دفاع في غرب المتوسط[1]، وذلك ما شكل ظروف نشأة وظهور **الحوار 5+5 دفاع رسميا في باريس يوم 2004/12/21** بحضور دول القوس اللاتي الخمس ودول المغرب العربي الخمس، ونتج عن الإجماع إعلان مشترك ونظام داخلي يعطي الشركاء مرونة كبيرة في العمل، كل بلد حسب إمكانياته وطموحاته وجاء ليكمل المبادرات الرئيسية متعددة الأطراف في المتوسط، كالحوار في إطار الإتحاد الأوروبي وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا[2]، **إن التعاون الأمني المتعدد إلى تونس له هذه المبادرات** يرتكّز على مخطط عمل يفعل كل سنة من طرف وزراء الدفاع لغرب المتوسط وينفذ عن طرق لجنة مديره: يتكون من ممثلي لوزراء الدفاع، وتقوم هذه اللجنة بتكوين وإنضاج الإقتراحات حول النشاطات المستقبلية للمجموعة في ثلاثة مجالات رئيسية[3]:

– المراقبــة البحريــة في المتوســط :

يهدف التعاون في هذا المجال إلى تخفيض الأخطار التي تهدد غرب المتوسط، الناتجة عن الإستعمال المخالف لحرية الملاحة التي تؤسس الحقوق البحرية، وخاصة استعمال البحر لأغراض إرهابية والاستغلال غير القانوني لمناطق الصيد، ونقل المخدرات والاتجار بالممنوعات، كما يهدف إلى تعزيز التعاون للوقاية والاستجابة في **حالة الكوارث** كالتلوث والغرق، والحوادث البحرية، كون فعالية المراقبة البحرية في المتوسط الغربي تتوقف على تبادل الدول المعنية للمعلومات الموثوقة، تعرض وضع الآليات والإجراءات المناسبة، خاصة في تقديم المساعدة من طرف الدول الغربية من المناطق المنكوبة[4].

---

(1)- Ibid.

(2)- Olivier Déneve, **l'initiative du ministre français de la défense sur a sécurité en méditerranée** occidentale, in pierre pascallion, P 416.

(3)**– 5+5 défense**, OP. cit.

(4)- Olivier Déneve, op. cit, p 147.

2- الحمايـــة المدنيـــة :

في حالة الكوارث الكبرى كالحرائق والفيضانات والزلازل تكون الإمكانيات والوسائل المدنية غير كافية، وبالتالي يصبح ضروريا اقتحام القوات المسلحة حتى يكون الدخل سريعا، وخاصة عند التنسيق والإستعانة بقدرات الدول الأعضاء للحدّ من أثار وتداعيات الكارثة[1] كما تتطلب **العملية التعاون وتبادل** المعارف بمقارنة إمكانيات وقدرات كل طرف، بهدف وضع شبكة فعّالة وعملية في حالة وقوع الكارثة، وتبادل التجارب وتدعيم الهياكل ودفع التعاون إلى أقصاه، وتحديد طرائف وأشكال التدخل، وتنسيق الجهود بهدف اختصار أجال بلوغ أماكن الكوارث[2].

3- الأمـــن الجـوي في المتوسـط :

الفكرة مستوحاة من هجمات 11- 09- 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية باستعمال الإرهابيين لطائرات مدنية، فالظاهرة تشكل خطرا كثيرا وفعليا على المتوسط وعلى أي مكان أخر، والأمن يتطلب **التعاون الإقليمي** السريع، فالتعاون والحوار وتبادل المعلومات بين المراكز العسكرية كفيل بتخفيض الأخطار والخسائر تجاه **الإرهـاب الجـوي**.

---

(1)- **5+5 défense**, OP. cit.

(2)- Olivier Déneve, op. cit, p 418.

بعد ندوة باريس **في ديسمبر 2004** لمجموعة **5+5 دفاع لغرب المتوسط** انعقدت الندوة الوزارية الناشئة في **12– 12– 2005 بالجزائر** برئاسة عبد المالك قنايزية الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، وفيها أشار إلى أنّ **مبادرة 5+5 دفاع** يمثل مؤشرا إيجابيا للنّجاح، على اعتبار أنّ المسار بدأ يتشكل فعليا على ضفتي غرب المتوسط على أن تلتزم جميع الأطراف بهذا المجال الحساس والمتعلق بالأمن والاستقرار بإقليمنا، وأن الجمع على وعي بمختلف الرهانات التي ترتبط بأمن المنطقة وحماية سكانها، وبروز الإرادة الضرورية لدعم الشراكة لمواجهة فعّالة لمختلف الأخطار والتهديدات التي ستهدف غرب المتوسط [1]، كما أكّدوا في اجتماع الجزائر على أنّ مخططها العمل للسنة الجارية 2005 قد أعطى الأولوية للمراقبة **البحرية وللتعاون على مستوى القوات المسلحة وحماية المدنية وأمن الجوّ** وقدمت اللجنة المديرة لمبادرة **5+5 دفاع** برنامجا ثريا بالنشاطات لسنة **2000** حيث ارتفع عدد النشاطات من 04 سنة 2005 إلى 14 نشاطا سنة 2006 و 30 نشاطا سنة 2007 و 32 نشاطا سنة 2008[2]، فالنتائج المسلحة على مستوى التعاون والتنسيق شجعنا كثيرا على المضي وسرعة زيادة ومضاعفة عدد النشاطات في إطار هذه المبادرة، ومن بين هذه النشاطات بعث **مدرسة 5+5 دفاع** في ديسمبر 2007، **5+5** collège) défense) على أن ينظم أول مقياس في ربيع 2008لا بفرنسا وهو عبارة عن آلية بيداغوجيةا تسمح للإطارات العسكرية والمدنية للدفاع باقتسام وتبادل المعارف والخبرات، لفهم أعمق للرهانات المشتركة للأمن في المتوسط العربي[3]، بالإضافة إلى إنشاء مركز أوروبي مغاربي **للبحث والدراسات الإستراتيجية للمتوسط الغربي** وبهدف إلى إقامة شبكة افتراضية Virtuel وقاعدة معلومات/ ومعطيات، كما عرفت سنتا 2008 و 2009 العديد من الاجتماعات المنظمة على مستوى اللجنة المديرة ورؤساء أركان الجيش والخبراء لضبط المشاريع[4]، ميدانيا في مجال المراقبة، وبهدف تطوير التبادل المباشر بين مراكز العمليات البحرية **والتبادل العملياتي** بين الوحدات العملياتية نظمت بفرنسا بقين 24 و 28 نوفمبر 2009 عملية **forefingr 07***.

---

(1)**– Dialogue 5+5 défense**, Alger, 12- 12- 2008, sur : http://www. Mae. Dz- FR. PHP. Story.

(2)- Salah Eddine ben m'barek, la coopération en méditerranée occidentale : 5+5 bilan et perspective sur : www.cidob.org.espagne, 2009. P 59.

(3)- **Initiative 5+5 défense**, sur : http. Défense Gouv. Fr/ euro- de- la- défense/ lay-out/ set.

(4)- Salah Eddine ben m'barek, OP, cit, P 51.

(*)- Fore Fin Ger 07, Exercice de surveillance martine visant à développer les échanges directs entre les centres opérationnels navals et à améliorer l'interopérabilité entre unité opérationnelles.

وفي مجال **الأمـن الجوي**: تنظيم **مجموعة 5+5** تمارين متعددة الجنسية أي اشتراك لخبراء أطراف 5+**5 دفاع** في إطار البرنامج العسكري لوزراء دفاع **مجموعة 5+5** خدمة **للتعاون متعدد الأطراف حول مسائل الأمن في المتوسط الغربي** : وهي مجموعة تمرينات تهدف إلى تبادل المعلومات بين نقاط الاتصال في الدول الأعضاء في المبادرة لتسيير الظروف الفعلية لتهديد إرهابي جوي لقضاء **مجموعة 5+5**، وذلك بتعزيز نتائج التمارين المنظمة في هذا الإطار تطوير الفعل والنشاط **العملياتي المشترك** لمعالجة وإدارة تهديد إرهابي جوي بواسطة طائرات مدنية، وتوطيد التنسيق بين المؤسسات المدنية والعسكرية على المستويين الوطني والدولي ضد كل تهديد جوي غير عسكري والاستفادة من الوسائل البشرية والمادية المتوفرة[1] هذه التمارين تنظم بيانا من طرف أعضاء مبادرة **5+5 دفاع** منذ سنة 2007 حيث نظمت فرنسا أوّل تمرين ثم في إيطاليا 2008، والبرتغال 2009، والجزائر 2010 واسبانيا 2011[2].

3- حـوار 5+5 سياحـة :

ومن بين المواقيع الأخرى التي تخطى بالحوار والتعاون في غرب المتوسط السياحة التربقية والبيئة، لتدعيم الحوار والاتصال والتقارب في غرب المتوسط وتنويع مواضيع المناقشة والتعاون حيث نظم أول اجتماع لوزراء السياحة **لمجموعة 5+5** بالجماعات في تونس يومي 05 و 06 ماي 2006، وعلاف بالإعلان الجماعات وتمثلت أهم نقاطه ما يلي[3]:

– جعل الساحة عامل تقارب وتفاهم بين الشعوب، ومحّرك للتنمية السوسيو اقتصادية والثقافية وترقية التنمية المستديمة، وحماية البيئة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

– وضع الآليات اللازمة لتطوير وتشجيع مشاريع السياحة البيئية والثقافية بمساهمة السلطات المحلية واحترام البيئة واستعمال المنتجات المحلية لتحسين الخدمات السياسية.

---

(1)– **Initiative 5+5 défense** : l'Algérie participe à un exercice de sureté aérienne sur://www.ap.s.d.z.24/09/2011.

(2)- Ibid.

(3)– **Tourisme dialogue 5+5 déclaration de hammet**, sur : http://www. Au dinet. Conseil. Com/ news/ articl. Php ? id : 426. 24/ 09/ 2011.

– بعث دراسة حول آلية للتكوين والبحث في المجال السياحي ، ومتابعة كلّ المؤثرات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية حول السياحة في غرب المتوسط:

– دعم تحديد فرص الإستثمار والشراكة في المجال السياحي ويمكن بعث وتثمين هذه النقاط عن طريق:[1]

– تثمين صورة حضارات غرب المتوسط وتشجيع الرحلات السياحية والثقافية في المنطقة.

– ترقية التعاون المشترك بين دواوين السياحة في غرب المتوسط والترويج للمنتوج السياحي في المنطقة، وإقامة التظاهرات السياحية المشتركة .

ونظمت الندوة الثانية الخاصة بموضوع السياحة بمدينة "أجاكسيو" (Ajaccio) بجزيرة "كورسيكا" بفرنسا يومي 15 و 16 ماي 2008 وتناولت موضوعين رئيسيين هما: السياحة الثقافية، الإرث المتوسطي والسياحة الملاحية (Tourisme nautique)[2].

حـــوار 5+5 تربيـة :

وفي هذا المجال اقترحت ندوة بياريتز « Biarritz » المنعقدة بفرنسا يومي 28 و 29 سبتمبر 2009 ما يلي[3]:

– ميثاق متوسطي لإستعمال الانترنت في المدرسة:

لرفع التحدي بتوفير الشروط التي تسمح لكل واحد باكتساب المعارف والكفاءات لتكوين مواطن مسؤول، وبذلك بتمكين المؤسسات التعليمية في غرب المتوسط من تكنولوجيا الإعلام والاتصال للقيام بهذه الرسالة.

---

(1)- Ibid.

(2)**– Pour une coopération méditerranée dans le secteur du tourisme**, **déclaration**, Ajaccio 15- 16 mai 2008, sur : http://. Adrets. Ney brèves. Htm 17/09/2011.

(3)- **5+5 éducation**, sur : http://www.media, education.gouv.fr/file/09- septembre 01/ 09/ 5+5- éducation- 10- 11- 2011.

- **شهادة مشتركة للكفاءات في تكنولوجيا الإعلام والإتصال للمؤطري التربية:**

وذلك بتمكين كل إطار تربوي في غرب المتوسط من هذه التقنية عن طريق:

- التحكم في الإشكاليات المرتبطة بهذه التقنية في ميدان التربية.

- البحث عن الموارد الرقمية واستعمالها في العمل التربوي.

- الخدمات المقدمة من طرف الفضاءات الرقمية في العمل.

- تكوين كفاءات طبية في مجال التقنية

- **مصلحة الإعلام والتكوين: مساعدة الإطارات:**

التربوية في المنطقة للاستعمال التربوي والتكنولوجي للإعلام والاتصال بوضع آلية تكوين مستحدثة على الشبكة الإلكترونية لتكوين إطارات التربية والتعليم للتمكن من حسن استعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الأقسام وعبر الشبكة.

- **التوأمة الإلكترونية المتوسطية:**

العملية سارية المفعول في الإتحاد الأوروبي وتربط أكثر من 50000 مؤسسة تربوية، وهي قابلة للتوسع للدول المتوسط، وذلك بعد عقد اتفاق مبادئ مع المفوضية الأوروبية للشروع في التجارب مع جنوب المتوسط، لتشجيع الاتصال بين الشباب والطلبة وبين اللغات والثقافات.

- **مضامين بيداغوجية رقمية مشتركة** : عن طريق وضع :

- أسس مشتركة للموارد لتكوين الإطارات التربوية والطلبة من المعلومة.

- موارد متعددة الوسائط لتعلم اللغات وتمكين الأساتذة والطلبة من سهولة الاتصال والتواصل واكتساب المعلومة.

- التفكير جماعيا في شروط إنشاء مضمون رقمي تربوي.

حـــوار 5+5 حول البيئة والطاقـات المتجـددة:

إضافة إلى الحوارات المتنوعة لوزراء الخارجية الداخلية، الدفاع والتربية حول عديد المواضع ذات الاهتمام والإشعال المشترك، شرعت مجموعة غرب المتوسط في إطار **الحوار 5+5** في تنظيم ندوات وزارية حول البيئة والطاقات المتجددة وكانت أولى هذه الندوات في مدينة وهران بالجزائر يومي **26 و 27 أفريل 2010** وترأسه الجزائر واسبانيا، وفيه سلطة الندوة الضوء على المسائل المرتبطة بالرهانات البيئية المتنامية في مجال الطاقات المتجددة وتضمن جدول أعمالها المتبني من طرف الخبراء ما يلي[1] :

التغيرات المنافية، التصحر، تسيير النفايات، الموارد المائية، التنوع الحيوي، حماية السواحل، محاربة تلوث البحر، مخطط تطوير الطاقة التنمية، ومعاينة الفرص المتاحة في مجال الشراكة والاستثمار بين دول المجموعة، نقل التكنولوجيا، الأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة والنشاطات الطاقوية، وفيها أكّد ممثلوا **مجموعة 5+5** على أهمية الطاقة في التنمية الاقتصادية، بإنشاء مرصد المتوسط والتنمية المستدامة ويكون مقره في **وهران** وإقامة مخطط تهيئة ساحلية للمتوسط ووضع إطار غير رسمي للحوار والتغيير بين دول غرب المتوسط حول المناخ، وحومصلة نظرة مشتركة أو متقاربة في هذا المجال للمنطقة، وعرضها في ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المنافية المزعم انعقادها "بكانكون" (Cancun) بالمكسيك بين 29 نوفمبر و 10 ديسمبر 2010.

---

(1)– **méditerranée 5+5**, première conférence ministérielle sur l'environnement les 26 et 27 avril 2010, sur : http://www.euro méditerranée, blogs pot. Com 30- 08- 2011.

المبحـــث الثانـــي: ردود فعـل الدول المغاربية من حــوار 5+5:

البناء الإجتماعي للأنظمة المغاربية هو بناء هش عموما ويتناقض في مجملة مع المعايير والقيم الأوروبية التي دائما ما نجد أن أوروبا تسعى لنشرها في هذه الدول غير أن التعامل المغاربي مع هذه القضية يبقى محل تساؤل، فالترحيب **بالتعاون الأمني** مع أوروبا تحكمه اعتبارات سياسية أخرى، ذلك أن الدول المغاربية ترى في قنوات الاتصال هذه وسيلة لمحاولة إسكان مناداة أوروبا بضرورة الإصلاح الديمقراطي، كما تسعى للمساومة على بعض القضايا: محاربة الهجرة والتعاون الأمني مقابل شطب المطالب الديمقراطية أو استعادتها من النقاشات، وقد تطورت هذه الفكرة أساسا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة وأن الحاجة الأوروبية للتعاون مع الدول المغاربية في مجال مكافحة الإرهاب أضعف من موقفها الضاغط عليها في مواجهة أوروبا، ومنه فالمطالب الديمقراطي الأوروبي عوض بالمطلب الأمني الإرهاب والهجرة.

كانت **موريتانيا** خارج دائرة الاهتمام المتوسطية و ركّزت اهتماماتها عل الدائرة الإفريقية فكانت منضوية إلى المجموعة الأفريقية للباسيفيك و الكاريبي AC P، Afrique caraïbes pacifique لذا كانت موريتانيا غير معنية و مهتمة كثيرا بالتعاون الأمني في إطار. **حوار 5+5**

أما النموذج **الليبي** : فبحكم طبيعة النظام الليبي السابق بزعامة العقيد معمر القذافي فليبيا كانت خارج دائرة الإهتمام.

رغم أنها عضو في **حوار 5+5**

وعليه سوف نركّز على تحليل مواقف الدول الثلاثة الموقف **الجزائري** و**المغربي** و **التونسي** باعتبارها النواة التي تشكل منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: المقاربات الجزئية المغاربية

أولا : موقف الجزائر من حوار 5+5 وتأثيرها عليه

تاريخيا تعود الجذور الأولى لفكرة إنشاء تعاون بين ضفتي المتوسط الغربي إلى خمسينيات القرن العشرين، حين اقترح رئيس الحكومة الغربي "بيار منداس فرانس" (Pierre Mendes France) عام 1954 العودة إلى روح قرطاجة وإزالة متعمقة للإستعمار لا تؤدي إلى استقلال دول المغرب العربي وإنما إلى تقوية روابط التضامن الإقتصادي والإنساني من ضفتي المتوسط عبر الحوار[1] وإن كان هذا الاقتراح نابع في واقع الأمر من خلفية استعمارية ورغبة في الإستيعاد على دول المغرب العربي أطول وقت ممكن تحت السيطرة الفرنسية والأوروبية عموما، فإن المبادئ التي عفها شكلت المكونات الأولى لما أصبح مسمى فيما بعد بـ "تعاونا" بين ضفتي المتوسط، وشهد وصول "فرانسوا ميتران" (François Mitterrand) إلى رأس السلطة سنة **1981** عودة فرنسا إلى المتوسط الغربي والمغرب العربي كمجالين منفصلين لحراكها الجيوسياسي، ترجمت هذه العودة في اقتراحها تأسيس **مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط** سنة 1983 على أن نضم دول القوس اللاتيني الثلاثة: (فرنسا، إيطاليا، واسبانيا) ونظيراتها في المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) لم يلق هذا الإقتراح الدعم من طرف الجزائر الذي عارضته بسبب استبعاده بعض البلدان مثل **مالطا** وليبيا وتجاهله الصراع العربي- الإسرائيلي[2]، على العموم فإنه فشل تأسيس مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، المقترح سنة 1989، والذي لم تكن فرنسا متحمسة له كثيرا[3]، ومع تغير الظروف الدّولية أواخر الثمانينات، أعيد إحياء المبادرة الفرنسية القديمة بروما عام 1990 في لقاء جميع دول القوس اللاتيني (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، في غياب اسبانيا) بدول المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا) وبحضور مالطا كعضو ملاحظ، حيث التزمت هذه الدول بالمساهمة في تحويل المتوسط إلى منطقة للسلم والتعاون[1]، وقررت بموجب ذلك إنشاء **مجموعة 4+5** (التي أصبحت **5+5** بعد انضمام مالطا على اثر اجتماع الجزائر العاصمة في أكتوبر 1991) كإطارين وبعد محدود، متعدد الأطراف وغير رسمي للتشاور الحوار والتعاون في العديد من المجالات بما فيها **المجال السياسي- الأمني** بغرض تأسيس نواة للاستقرار والأمن في الحوض الغربي للمتوسط، وليس من المبالغة في شيء القول أن وزن الجزائر كان كثيرا في تأسيس مجموعة **5+5**، وقد تشكلت علاقة الجزائر بفرنسا محورا وركيزة لتشكيل **مجموعة 5+5** تعطل الحوار داخل هذه الأخيرة لعدة سنوات بين أجواء حرب الخليج الثانية، الخطر الأممّي الذي ضرب على ليبيا بسبب أزمة لوكربي (ديسمبر 1988) وللإستقرار في الجزائر سنوات التسعينات لم يعد بعثة رسمية إلا في جانفي 2001 ببرشلونة في اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء محاولة لإعادة إحياء التعاون في مجال الأمن والدفاع، إعطاء نفس جديد لمسار برشلونة ضمن هذين المجالين، وتنشيط الدول الأوروبي في مجال الأمن والإستقرار الإقليمي عبر نشاطات عملية للتعاون الأمني والعسكري موضوعها المتوسط الغربي فقط، إذ نضرنا في الظروف الذي أعيد فيه بعث **حوار 5+5**، يمكن

القول أن دول جنوب أوروبا- باعتبارها الطرف المبادر يعين بطريقة غير إرادية عن إطار بديل لمسار برشلونة بعد الخيبة التي أصابتها منه، حتى وإن كانت قد أكدت على أن **حوار 5+5** مكمّل له ولا ينافسه حيث سيساعد على إعطاء ديناميكية جديدة خاصة في سلته الأمنية، فبالنسبة لها، يعتبر **المتوسط الغربي** فضاءا مناسبا لإقامة تعاون خاص مع الضفة الجنوبية ضمن ظروف محلية أكثر ملائمة، بعيدا عن النفوذ الأمريكي الطاغي في الشرق الأوسط (دون استبعاد مناطق النفوذ بين القوسين)[1] وعن تعقيدات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي التي كانت السبب المحوري في تفويض المقاربة الأمنية الشاملة لمسار برشلونة، فيما يخص الجزائر فإن مشاركتها في تنشيط **حوار 5+5** كان بسبب خيبتها حيال مسار برشلونة ملائمة وفعالية في معالجته المشكلات الأمنية التي تهدد أعضاءه وبالتحديد الهجرة غير الشرعية بسبب اقتصاد مجال عملية على المتوسط الغربي وخوفها من أن تهمش من طرف الإتخاذ الأوروبي في ظل توجهه شرقا من جهة أخرى[2].

---

(1)- Barry Buzan and ole weaver, OP. cit. 215.

(2)- Jean- Robert- Henrey ; art. cit. pp. 07- 08.

وسرعان ما تحول **ملتقى 5+5** فعليا إلى منبر تنشيط لإيجاد الحلول المناسبة للأزمات المشتركة في الحوض الغربي فمنذ اجتماع لشبونة، تتلاشى الاجتماعات بين دول الملتقى: طرابلس في ماي 2002، تونس في أكتوبر 2002 (مؤتمر وزاري حلول الهجرة في المتوسط الغربي والذي تم فيه إعلان مشترك وأتبع آخرين حول الموضع نفسه بالرباط في أكتوبر 2003 والجزائر العاصمة في سبتمبر 2004)، "سانت ماكسيم" (Saint Maxime) في ماي 2003، كما تعزز نشاطه أكثر بعد أن تدعيم بمجموعة (5+5 دفاع) التي اقترحت فرنسا تأسيسها وأقرها رسميا وزراء دفاع الدول العشرة بباريس في 21 ديسمبر 2004، وعلى غرار المجالات الأخرى (كالخارجية والداخلية)، يعتبر التعاون والشراكة في مجال الدفاع غير رسمية وغير ملزمة تمنح لكل دولة مرونة في التحرك بما يتناسب وإمكانياتها وأهدافها، زيادة على تكاملها مع مسار برشلونة والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي[1]، من كل مجموعات العمل الأخرى، أصبح الحوار داخل مجموعة 5+5 دفاع الأكثر نشاطا والأكثر انتظاما، ويجد هذا سندا له في الواقع، لأن **ملتقى 5+5** استطاع- على خلاف باقي الحوار الأخرى- تطوير مشاريع مشتركة داخل مجموعة **5+5 دفاع** تسمح بتعزيز الثقة بين الأعضاء بالاعتماد على أبعاد عملياته ملموسة للتعاون في مجالات:

المراقبة البحرية، الأمن الجوي، عمليات البحث والإنقاذ في عرض البحر، مساهمة الجيوش والقوات المسلحة في المراقبة البحرية وفي حماية المدنيين وكذا التعاون الخاص في مجال البحث والتكوين الذي توّج بتأسيس **معهد 5+5 دفاع في ديسمبر 2007** [2]،

وكان الحوار في إطار **مجموعة 5+5** قد دخل مرحلة جديدة في السنة نفسها بإجراء تمارين تخص الأمن الجّوي، مكافحة الحيازة غير الشرعية وعمليات الإنقاذ في البحر بفرض عقوبة الثقة بين الشركاء عبر الربط لأول مرة بين المراكز العملياتية الوطنية والسماح بتبادل المعلومات بينها عبر شبكة خاصة، وقد نظمت في هذا الإطار مناورات « AIR 037 » في 23 و 24 أكتوبر 2007 بفرنسا، وهي تدرسان في الأمن الجوي لمكافحة التجارة غير الشرعية شاركت فيها الدول الأعضاء، أمّا في مجال المراقبة البحرية، فقد أقيمت مناورات بين الدول الأعضاء بقرب التواطؤ الفرنسية من 24 إلى 28 نوفمبر 2007، حملت اسم فورفينقر 07 (Forefinger) هي مناورات بحرية تسعى إلى تطوير التبادل المباشر بين المراكز العملياتية البحرية، وتطوير التوافق العملياتي (Interopérabilité) بين الوحدات العملياتية للقوات البحرية لدول المجموعة.

---

(1)- Malika Ait- Amirat, « Initiative 5+5 des avances concrètes ».

(2)- El Djeih, M 522, Janvier 2007. P.24.

زيادة على هذا تم تدارس العديد من محاور التعاون الأمني والعسكري، مثل مساهمة الجيوش في مكافحة الهجرة السرية، حماية البيئة، ومكافحة التلوث البحري في المتوسط الغربي، التعاون مع الكوارث الطبيعية، إزالة الألغام وحتى الطب العسكري، وتسمح اجتماعات قيادات أركان جيوش دول المجموعة التي تغيير منبرا مركزيا للتشاور على أعلى المستويات بإقامة علاقات بين جيوش المجموعة للاستجابة إلى التحديات والتوغل المشتركة ذات العلاقة بمجالي الأمن والدفاع، كانت **الجزائر حاضرة** في اجتماع بعث **حوار 5+5** بلشبونة 2001 ثم تونس 2003، كما شاركت في كل النشاطات العسكرية والأمنية **لمجموعة 5+5** دفاع منذ تأسيسها، وحتى في اجتماعات وزراء الخارجية والداخلية التي تعقد بصفة منتظمة، وهو ما يتم حرصها على العمل ضمن هذا الإطار متعدد الأطراف ذي البعد المحدود، كما احتضنت الجزائر اجتماعات لجنة الدفاع المكونة من وزراء دفاع دول المجموعة مرتين سنة 2005، وأكثر من هذا احتضنت وقادت لأول مرة في أكتوبر 2008 مناورات "أل ماد" « EL Med »[*]، وهي مناورات بحرية تكنيكية تركزت بالأساس على الإتصالات، التموين في عرض البحر وجر السفن، بغرض خلق توافق عملياتي بين القوات البحرية لدول المجموعة، و يوعز انضمام الجزائر إلى **مشروع 5+5** بعد بعثه، رغم إصرارها في جميع الحوارات والمبادرات الأمنية في المتوسط على مقاربة شمولية للأمن في المتوسط إلى احترامها لإالتزاماتها التي انخرطت فيها سنة 1990 من جهة وقناعة منها بلا فائدة من سياسية المقعد الشاغر

ثانيا الموقف المغربي من حوار 5+5 وتأثيره عليه:

يحض في العلاقات المغربية مع دول الإتحاد الأوروبي موضوع الأمن بشكل قوي وتعدد أوجهة لتشمل مجالات عديدة وفي هذا العرض سنركّز على التعاون الأمني الأوروبي– المغربي بصفة عامة تم التطرق إلى ردود الفعل المغربية من التعاون الأورو مغاربي في إطار حوار 5+5 ، يشكل المغرب في الرؤية الأوربية المتوسط أحد أهم المعايير التي يتم عن طريقها وضع حد واحتواء للتهديدات الأمنية الجديدة نظرا لموقعه الإستراتيجي كأقرب دولة جنوب المتوسط للتراب للعلاقات التاريخية وارتباطه منذ استقلاله باتفاقيات ومعاهدات مع أوروبا وعلى العموم يبقى المغرب عمليا حاضرا في السياسة الأورو– متوسطية وفي تقاطع الحسابات الأمنية باعتباره قاعدة متقدمة **"للناتـو"** وجبهة دفاعية في ترتيبات الأمن المتوسطي

انطلقت العلاقات التعاونية المغربية الأوروبية منذ أواخر الستينات من القرن الماضي وشهدت مراحل مد وجزر حسب الظروف وقد كانت توقيع اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي سنة 1996 ودخلت حيّز التنفيذ في مارس 2000، بمثابة قفزة هامة وغير مسبوقة في العلاقات المغربية – الأوروبية إذ غطت جميع ميادين التعاون بما فيها السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية،

(*)– شهدت هذه المناورات مشاركة سفن حربية وفرقات من كل **مجموعة 5+5** ما عدا ليبيا والبرتغال اللتان شاركتا كعضوين ملاحظين عبر إيفاد مجموعة من الضباط من فواتها البحرية.

في بنية متعددة الأطراف تخص فضاء يتضح جليا نقلها ودورها الجيوسياسي المحوري فيه.

إلا أن حضور موضوع الأمن كان جلّيا كإحدى وجهات التعاون الأورو– مغاربي حيث نصت الاتفاقية على عدة قضايا أمنية فيها: محاربة الإرهاب الدولي، الهجرة السرية حصل المغرب في عام 2004 على صفة **"الوضع المتقدم"** مع الاتحاد الأوروبي، تنفيذ الطلب المغرب القديم الجديد، حيث طلب الملك الحسن الثاني عام 1987 الانضمام إلى عضوية المجموعة الأوروبية، وعاود الملك الحالي **"محمد السادس"** في زيارته إلى فرنسا عام 2000 صياغة المطلب بمطالبة الأوروبيين بمنح المغرب وضحا أكثر من الشراكة وأقل من العضوية وينص مشروع **"الوضع المتقدم"** على فكرة توسيع دائرة العلاقة بين الاتحاد الأوربي والمغرب من تقوية العلاقات البيئة في مجال السياسية الخارجية لاسيما الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المشترك كالأمن بمفهومه الواسع، الهجرة السرية، الإرهاب ، الجريمة المنظمة.

يعتبر المغرب من البلدان المرحبة والمستقبلية بطريقة ايجابية للتعاون الأمني في إطار حوار 5+5 علما أن المغرب قد تقدم رسميا بطلب الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وهذا منذ جويلية عام 1987[1] ، كما كان المغرب من بين البلدان المتوسطية الأوائل الذين دخلوا في اتفاقية الشراكة الإتحاد الأوروبي ، تم الاتفاق بين الطرفين الأوروبي والمغربي على خطة العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية في نهاية 2004م حيث تبناها كل من الإتحاد الأوروبي في فيفري عام 2005 ، والمغرب في 27 جويلية 2005 ، من جهة أخرى عرفت العلاقات الثنائية الأورو– مغربية في السنوات إقحاما للتعاون الثنائي في المجال الأمني، أعطت الحكومة المغربية الأولوية لجماعات الاستخبارات وعمليات التنسيق ما بين الخدمات، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، ومراقبة وحماية المنشآت الإستراتيجية الرئيسية، بالإضافة إلى جريمة تقنية المعلومات وعلى أن يعمل الطرف الأوروبي على تزويد الطرف المغاربي بأفضل المعدات والأجهزة اللازمة، بالإضافة إلى التكنولوجيا، وتكثيف عمليات تدرس الشرطة والاستخبارات مع الأشكال الناشئة للنشاطات الإجرامية.

يعتبر المغرب بالنظر إلى موقعه المتميز ذو أهمية بالنسبة للإتحاد الأوروبي عند تعزيز التعاون الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، فهو مفترق لعدة طرق بالنسبة للمهاجرين ولذلك أصبح بلدا لعبور المهاجرين غير الشرعي من مختلف الجنسيات إلى أوروبا واستمرار تكاثر أعداد ضحايا قوارب الموت، ويمكن أن تقاس العلاقات الجيدة في مجال التعاون الأمني بين المغرب والإتحاد الأوربي من ناحية الأسلحة التي تعمل الدول الأعضاء للإتحاد على بيعها للمغرب في هذا الصدد استلم المغرب عام 2003 13 صنفا مختلفا من الأسلحة بموجب 124 رخصة تصدير لا تستعمل هذه الأسلحة لأغراض دفاعية فحسب، وإنما تستعمل أيضا لمراقبة الحدود مع الإتحاد الأوروبي من أجل منع المهاجرين من الوصول إلى سبتة ومليلة[1] ، في المقابل يتقاضى الطرق الأوروبي في التدخل لحلّ نزاع الصحراء الغربية حيث ترك بذلك مسؤولية البث في القضية الأمم المتحدة .

---

(1)- Sarah Wolff, Judical and police **cooperation in mediterranean** : **Eu's international actoiness by the back** door ?. OP. cit. P 07.

يقوم التصور المغربي على أهمية المغرب في الدور الريادي و القيادي الجهوي لذا قام بالموافقة و تبنى الطروحات و المبادرات الأوربية في المتوسط و عملت على تقديم نفسها كبديل استراتيجي في منطقة المغرب العربي.

و اعتمد المغرب على مبدأ المنافسة الجوارية و تعزيز علاقاتها مع دول الاتحاد الأوربي خاصة مع تطور التهديدات الأمنية عبر الإقليمية (الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة) و بحكم القرب الجغرافي من أوربا لجأت المغرب إلى أسلوب المقايضة و مبدأ البراقماتية في تعاملاتها مع دول الاتحاد الأوربي وفقا لما يخدم مصالحها الإستراتيجية و ذلك من خلال العمل وفق مبادرات شراكة ثنائية أو متعددة الأطراف من أجل وقاية الحدود و مناطق العبور الجغرافية، في المقابل يوفر الإتحاد الأوربي لها الدعم للحصول على الريادة الجوارية في المغرب العربي و كذلك على دور **الشريك المتقدم** إلى جانب تأييدها الدبلوماسي في ملف الصحراء الغربية.

ثالثا: الموقف التونسي وتأثيره عليه

ارتبطت تونس بعلاقات متميزة مع فرنسا بشكل خاص والإتحاد الأوروبي بشكل عام، من خلال اتفاقية التعاون "Cooperation Agreement" مع الجماعة الأوروبية، وقد حلت اتفاقية الشراكة لعام 1995 محل اتفاقية التعاون الأوروبية- التونسية لعام 1978، بعد دخولها حيز التنفيذ في 1998 حيث أصبحت تونس شريكا في مسار برشلونة.

وبالرغم من أن اتفاقية االتعاون الأوروبية- التونسية تهتم بتنظيم العلاقات في المجال الإقتصادي بشكل خاص، إلا أن نصوصها تطرقت أيضا لتنظيم العلاقات الأوروبية- التونسية في المجالات السياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية، وعليه فقد تعرضت للأوجه المختلفة للعلاقات والقضايا ذات الإهتمام الثنائي والمشترك

وإذا كانت اتفاقيات االتعاون تهدف إلى تأسيس منطقة ازدهار مشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أنها تعكس آلية ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية على حدة، وتؤكد التعاون الأمني الأورو تونسي عموما على أنها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط:

1- التأكيد على أهمية الروابط التقليدية بين كل من دول الإتحاد الأوروبي وتونس، حيث أن هذه الروابط تعكس وجود قيم مشتركة.

2- إن كلا من الإتحاد الأوروبي وتونس تحرصان على تقوية أواصر الروابط التقليدية، بما يكفل إقامة علاقات ثنائية قوية ومستديمة على أساس التبادل المصلحي، الشراكة والتنمية المشتركة.

3- أهمية التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان والحريات السياسية والإقتصادية.

4- الأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة في كل من أوروبا وتونس.

5- التقدم الذي حققته تونس بخصوص تحقيق الأهداف المتعلقة بدمج الإقتصاد التونسي الكامل في إطارالإقتصاد العالمي أو بالمشاركة في جماعة الدول الديموقراطية.

6- التأكيد على أهمية اتفاقية التعاون الأوروبية- التونسية التي تقوم على التعاون والحوار في مجال الإستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

7- أهمية العلاقة بين الدول الأوروبية والمتوسطية إلى جانب التأكيد على أهمية تحقيق التكامل المغاربي.

8- إن تنفيذ نصوص اللإتفاقية الأوروبية – التونسية كفيلة بتضييق الفجوة القائمة بين أوروبا وتونس في المجالين الإقتصادي والإجتماعي.

9- الرغبة في إقامة وتطوير حوار سياسي بشكل منتظم لمناقشة قضايا ثنائية ودولية ذات اهتمام مشترك.

10- التأكيد على عزم الجماعة الأوروبية تزويد تونس بالدعم اللازم لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية، التكيف الهيكلي والتنمية الإجتماعية.

11- تعهد كل من الاتحاد الأوروبي وتونس بتحرير التجارة الخارجية، وذلك تماشيا مع الحقوق والإلتزامات التي أقرتها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.

12- الرغبة في إقامة تعاون مدعم بحوار منتظم لمناقشة قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق أفضل مستوى للتفاهم المتبادل.

13- إيمان الطرفين بأن هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى وجود مناخ ملائم لتطوير العلاقات الإقتصادية، لاسيما في مجالات التجارة والإستثمار، والقطاعات الأساسية ذات العلاقة بالإصلاح الإقتصادي والتطوير التقني.

هذا وقد جاء في المادتين الأولى والثانية تحديد للأهداف التي ترمي إليها اتفاقية الشراكة الأوروبية- التونسية، وقد ورد ما يلي:

1- تعكس الإتفاقية الإطار الملائم لإقامة حوار سياسي أوروبي- تونسي، يمكن عن طريقه توطيد العلاقات الثنائية في كل المجالات ذات العلاقة.

2- تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة في مجالات السلع والخدمات ورأس المال.

3- دعم التجارة وتوسيع مجالات التعاون الإقتصادي والإجتماعي بين الجماعة الأوروبية، وذلك من خلال الحوار والتعاون، حتى يمكن تحقيق تنمية وازدهار تونس وشعبها.

4- تشجيع الإندماج بين الدول المغاربية عن طريق التجارة والتعاون بين تونس والدول المغاربية.

5- دعم التعاون في المجالات الإقتصادية، االإجتماعية، الثقافية والمالية. [1]

أما باقي الإتفاقية فجاءت من ثمانية أقسام، يعالج كل منها مجالا معينا من مجالات التعاون والحوار، وهذه الأقسام هي :

- الحوار السياسي.

- حرية حركة السلع.

- حق التأسيس والخدمات.

- المدفوعات ورأس المال والمنافسة.

- التعاون الاقتصادي.

- التعاون الاجتماعي- الثقافي.

- التعاون المالي.

- نصوص عامة ختامية.

---

(1) - ديباجة اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، المادة 1 و2.

ويحظى الحوار السياسي بالإهتمام والأولوية من طرف الإتحاد الأوروبي، حيث يلاحظ أن الإتفاقية أولت التعاون والحوار السياسي أهمية ملحوظة، لاسيما أن تحقيق السلام والإستقرار والأمن يعتبر من أبرز أهداف التعاون الأمني في إطار **حوار 5+5** ، فعن طريق الإنخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية وتونس أن تعزز من مستوى تلاحمها، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية والإستقرار والسلام والأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب المساهمة في إيجاد مناخ ملائم للتفاهم والتسامح بين الثقافات. (1)

هذا وقد أبدت تونس اهتمامها بالحوار السياسي أيضا، وتعهدت بالمضي قدما من أجل تطوير علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، والدول المعنية ب **حوار 5+5** ، وقد تجلى ذلك من خلال السياسات العامة التي وضعتها تونس ومجموع الإجراءات المتخذة من أجل دعم وترقية الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، وكذا مشاركتها في كل اللقاءات التي عقدت والتي تتعلق بالقضايا ذات الإهتمام المشترك.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتفق الأطراف على عقد لقاءات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وشكلت عدة لجان لهذا الغرض كما جرت عدة اجتماعات للوزراء وكبار المسؤولين في إطار الدبلوماسية الوقائية وخلق مناخ دائم من الإستقرار والثقة المتبادلة بين الشركاء.

يمكن القول أن تونس دخلت في المبادات الأمنية الأوروبية و منها مبادرة **حوار 5+5** بسبب تماشيها مع مصالح النظام التونسي رغبة منه في تعزيز سلطته بزعامة الرئيس التونسي السابق "زين العبدين بن علي". (2)

المطلب الثاني: عوائق قيام إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة:

لبيان طبيعة التعاون الأمني الأورومغاربي ومحدّداته الأمنية في ظلّ المعطيات الواقعية المتناقضة عن المعطيات النظرية التي رسمت لهذه العلاقات من طرف مهندس ومالك المبادرة في هذا الشأن هو الإتحاد الأوروبي وهو الطرف المؤثر والطرف المغاربي هو الطرف المتأثر والمتلقي للمبادرات.

---

(1) – مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **"الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة"**، معهد الإنماء العربي، لبنان، 2002، ص 473.

(2) -DESRUES Thierry, « **Le partenariat Euro– Méditerranéen ? Une approche illustrée par les cas Marocain et Tunisien** », dans : HERODOTE, N° 94, 3e trimestre, 1999, p 98.

1- اللا تـــوازن:

عند التطرق لتحليل التعاون الأمني الأوروبي- المغاربي في إطار حوار 5+5 إثر التهديدات الأمنية التي سبق تناولها، فإنه تواجهنا إشكالية خاصة ونحن بصدد تحليل علاقة دولة بإتحاد تعاقدي ينظم 27 دولة حيث تتداخل وتتشابك العلاقات التي تجمع الاتحاد الأوروبي مع كل دولة مغاربية على حدى، فالدول الأوروبية تنتهج في علاقاتها مع الدول المغربية على خلفية الأخطار الأمنية الحديثة تحت غطاء الكتلة الأوروبية "**الإتحاد الأوروبي**" الموحّدة العملاقة في مقوّمات قوّتها الشاملة، وهذا ما يزيد من وزن ثقلها في معادلة العلاقات التي تربطها بدول المغرب العربي وعلى العكس من ذلك فإن غياب"**الإتحاد الأوروبي**" وتعطيل مساري لعدة أسباب، زاد من ضعف الدول المغاربية اقتصاديا، عسكريا، وأمنيا وهذا ما يؤثر سلبا عليها، زاد من ضعف الدول المغاربية الموّحدة وقوّض من وزن موقعها في علاقاتها مع الدول الأوروبية وهذا ما يظهر جليا في واقع هذه العلاقات حيث تتسم بالمحرك "**الإتحاد الأوروبي**" والتابع "**الدول المغاربية**". (1)

فقيام كل دولة مغاربية بعقد اتفاقيات تعاون في المجال الأمني مع الإتحاد الأوروبي لم يسعفها في تحقيق مصالحها أو على الأقل الحفاظ على المصالح القائمة لها، نتيجة الضغوطات الأوروبية عليها مما يدفع بالدول المغربية القبول بإملاءات وشروط الإتحاد الأوروبي حول القضايا الأمنية، فالعلاقات الدولية اليوم أصبحت تحكم بشكل كلي إلى "**معيـار القـوة**" ونقصد بالقوة هنا "**القـوة الشاملـة**" لأي دولة أو تكتل إقليمي أو جهوي في العالم.

---

(1)- Ibid. P. 09.

2- الإستراتيجية الأمنية الأوروبية وغياب الإستراتيجية الأمنية المغاربية:

ترتكز السياسية الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي في تعاملها مع البلدان المغاربية على محاولة إيجاد تجمع إقليمي تلعب فيه دول الإتحاد الأوروبي بإمكانياتها المادية الدور المحّرك والرئيسي، إن أهداف السياسة الأمنية الأوروبية تنحصر في المحافظة على الإستقرار والأمن حيث تدرك أوروبا أنه لا يمكن تحقيق أمن دون استقرار سياسي (جدية الأمن والاستقرار) مرتكز على تماسك اجتماعي يحقق وضع اقتصادي جيد، لأن الأوضاع الأمنية المتدهورة والأوضاع الاقتصادية اللامتوازية بين الشمال والجنوب من شأنها انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار في بلدان جنوب حوض المتوسط هذا ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى تكيف سياساته وإستراتيجية الأمنية في المنطقة وذلك بالتركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، واعتبار أنّ مسألة الأمن لم تعد شأن عسكري بل تشمل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، يحاول الإتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع دول المغرب العربي التي تفتقر إلى إستراتيجية أمنية موحدة نتيجة غياب الإطار الهيكلي والتنظيمي الموّحد لها بسبب انعدام الرغبة السياسية المغاربية في ذلك وعليه فإن التعاون الأمني الأورومغاربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة غير متكافئ ويحمل طابع استغلاليا فالإتحاد الأوروبي ينفذ بكلّ دولة مغاربية على حدى ويمنع جمل شملها لأن هذا الوضع يخدم مصالحه وبالتالي فإن كفّة في محاولة التعاون الأمني تميل لصالح الطرف الأوروبي.

إن الإتحاد الأوروبي يسعى من خلال تعاونه الأمني مع الدول المغاربية في إطار حوار 5+5 يسعى لجعلها دول محورية توظّف ظرفيا لمصالحه الخاصة وتهميشها عند تحققها.

3- دول المغرب بين مصدر خطر والتعاون لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة :

تتعامل الدول الأوروبية مع الدول المغاربية من مبدأ أنها تشكل مصدر للأخطار الأمنية الجديدة وليس كشركاء معها في المشاريع الأمنية المختلفة، فتغلب البعد الأمني في العلاقات الأوروبية- المغاربية يبرز هذا النص، ففي اتفاقيات التعاون الأمني الأورومغاربي، يتموقع المغرب كحارس على جزء مهم من الحدود الأوروبية لمنع ما تعتبره أوروبا خطرا على أمنها مقابل بعض المساعدات المالية والامتيازات الاقتصادية، لا كشريك فعلى تتظافر جهود الدول الأوروبية، وهو الأمر الذي أعرب عنه العامل المغربي **"محمد السادس"** في حديث صحفي خص به مجلة **"تايمز"** الأمريكية بتاريخ 19 جوان عام 2000 إذ قال:" يتعين على الإتحاد الأوروبي أن يعاملنا كشريك حقيقي وحتى لا تريد من أوروبا أن تقدم لنا المساعدة ولأن تتفضل علينا بالصدقة، فكل ما نطلبه منها هو أن تعاملنا كشريك حقيقي، وما دام المغرب لا يلمس هذه الإرادة فسينتج عن ذلك نوع من القلق ومن ثم سيكون من الضروري بذل جهد إضافي من أجل اعتماد نظرة لعلاقتنا تكون مغايرة، ففي كثير من الأحيان لا تزال دول الشمال من حوض المتوسط عندما تنظر إلى دول الجنوب ترى فيها تهديدا محتملا لقد وقعت بالتأكيد أحداث يمكن أن

تفسر قلق بلدان الشمال وساد بسبب ذلك سوء تفاهم طال أمره، ويتعين علينا أن نطمئن أوروبا[1]، إنه تصريح يؤكد أن أوروبا لا تتعامل مع الدول المغاربية من قاعدة أنهم شركاء إستراتيجيين أو حتى قاعدة تعاون مصلحي إنما يطغى على النظرة الأوروبية اعتبار دول شمال إفريقيا خطر وتهديد للأمن الأوروبي ومنه فإن العلاقات الأوروبية- المغاربية لا تخرج عن هذا النطاق الذي تحيط به الهواجس الأمنية، إن التصور الأوروبي منافي للواقع، فالدول المغاربية ليست مصدر خطر على أمن أوروبا ولكن أيضا أوروبا كانت ولا زالت مصدر خطر على أمن الدول المغاربية.

4- مشكلة المفاهيم والمدركات الأمنية :

من المهم الحديث عن إشكالية المفاهيم والمدركات الأمنية الأورومغاربية كزنها تخضع للمعطيات المذكورة مسبقا أي فك الترابط على مستوى القوة للفواعل الجغرافي في هذه المنطقة والمقصورة منهم "**الإتحاد الأوروبي**" و"**الدول المغاربية**"، فالأول عبارة عن قوة اقتصادية عالمية ويجمع عناصر القوة المادية "**المؤسساتية خصوصا**" أما الثاني الدول المغاربية فهي تبقى مرتبطة وتابعة للضفة الشمالية للمتوسط إضافة في ضعفها في مجال العناصر المادية للقوة وهو ما يجعلها منطقة تلقي استقبال لكل عناصر القوة المادية بشكل عام، فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير المشتركة تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين واقع يمكن التحكّم فيه غير أن الاعتراض والإختلاف في **المدركـــات** وبناء المفاهيم يؤثر سلبا على فهم الواقع وتكوينه، وعليه يمكن التأسيس لفهم منطلق أخر لبناء جملة الإدركات المشوهة وعدم تطابقها في المنطقة المتوسطية كونها تتلقى بشكل عام مجموع المفاهيم من القوة الأولى التي تتحكم في عناصر القوة المادية والفكرية.

أي الولايات المتحدة ويكون تأثيرها أكبر على الدول المغاربية كون الإتحاد الأوروبية تشترك مع الولايات المتحدة في مصدر هذه المفاهيم المنطلقة أساسا من الفكر العربي، وهي صادرة عن مراكز القوى الكبرى والمركبة داخل المؤسسات البحثية التي تعطي لها محتوى ومضامين تتفق وزواها الفكرية والفلسفية منسجمة وموروثها التاريخي والثقافي، والذي لا ينفصل على تصوراتها ومقارباتها لمصالحها وأهدافها فمثلا **الإرهـــاب** مثلا والذي تثار حوله العديد من الإشكاليات والتساؤلات والتي تجعل منه مفهوما فضفافا ومطاطيا قابلا للتشكيل وإعادة التشكيل غير أن نشر هذا المفهوم المتجدد يخضع لمعايير القوة الكبرى[1]

---

(1)- الحراتي، ميلاد،"المبادرات الأوروبية المتوسطية: الأبعاد والمخاطر"في الموقع:

http://www.green book research.com/AR/Randan 5.php.

(1)- موقع وكالة المغرب العربي للأنباء.

إن غياب الإجماع حول عملية أي مفهوم ودقتة يجعله عرضة للتوظيف السياسي والانتهازي، والتي تخدم طرف على حساب أطراف أخرى، ومن هذا المنطلق يخلق هذا الوضع نوعا من الشك في التعاطي مع هذه المفاهيم لدى الدول المغاربية وهو ما يؤثر على مدركاتها الأمنية وبالتالي كيفية التعامل والانخراط في المبادرات العالمية، ويمكن وضع جانب أخر من المدركات الأمنية التي يختلف فيها الأطراف في منطقة المتوسط وهي **قضية الهجرة السرية** أو **غير الشرعية** فإن الطرف الأوروبي يربط الظاهرة ومفهومها بمفهوم **"الأمن"** أي خلق علاقة بين الأمن والهجرة أو ما يعرف بالأمنية وهنا نجد أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب للعلاقة بين الهجرة والنظام الحضاري والأمني ف**"بوزان"** مثلا يرى أنه من الأرجح أن تصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية في العلاقة بين المركز **"الغرب"**والأطراف **"الجنوب"** وذلك عبر مسألتي الهجرة والتقادم بين الهويات الحضارية المتنافسة إذ تغير الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية[2]، غير أن التعاطي الفعلي مع هذا المفهوم والظاهرة ككل لا يدل على هذا الاهتمام كون أن هذه الظاهرة تشكل وإلى حد بعيد مصدرا لليد العاملة التي لا تتطلب كلفة كبيرة في استقلالها على الرغم من كون هؤلاء المهاجرين هم غير شرعيين أصلا غير أن المصلحة العليا للدولة تؤثر على هذا المفهوم ومعيار محاربة الهجرة غير الشرعية. أما من **جانب المغاربي** فإن الإدراك مفهوم هذه الظاهرة يختلف من كونها تهديدا للطرف الأوروبي أو أن منشأها هو حالة من اللااستقرار الاجتماعي ونوع جديد من التفكير مدعوم بعناصر الندرة المادية للمجتمع والتي تبني هذه الظاهرة وتؤسس لمنطلقاتهاومنه فإن **مفهوم الهجرة** غير الشرعية لدول المغاربية لا يتطابق على المفهوم الأوروبي بل نجده يرتبط بكيفية الحصول فقط على مساعدات وإمكانيات مادية لمواجهة هذه الظاهرة وتطوير وزيادة هذه الإمكانيات، كما تستعملها كما رأينا من قبل لورقة ضغط على الجانب الأوروبي

---

(1)- محمد ناصر، **مفهوم التحرر والإرهاب وإشكالية مفهوم الإرهاب**، في الموقع :

http:// Pul Pit. Alwatan voice. Com/ ARTICLES/ 2009/10/07 176273. HTML

(2)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 32- 32.

دون النظر بوجه الخصوص إلى مصدر هذه الظاهرة ومحاولة دراسة منشأها ومصدرها داخل البناء الاجتماعي لهذه الدول وذلك يتأثر مباشر على مركز الذي يحدد مفهوم هذه الظاهرة، وما يمكن الإشارة إليه كذلك وكمدرك أمني مبين على مفهوم مزدوج التعريف بين الأطراف الأورو مغاربي **قضيـة الفديـة** ودفعها للجماعات المتعلقة بعمليات الاختطاف في الدول المغاربية خصوصا في الجزائر، وموريتانيا والمغرب، فإن التعامل مع المفهوم في حد ذاته يعتبر مشكلة أمام إدراك قضية الاختطاف والفرضية كمدرك أمني يهدد الأمن في هذه الدول ومنه فإن دفع الفدية للجماعات الإرهابية في نظر الأوروبية مرتبط بالأمن الاجتماعي وحماية الأفراد كمرجعية أساسية للأمن الأوروبي وهدف أساسي يتطلب تحقيقه التعامل مع هذه الجماعات بطرق غير عسكرية، أما الدول التي تقع فيها حوادث الاختطاف فهي ترى في هذه **الفدية** مصدرا لتمويل هذه الجماعات الإرهابية وبالتالي إعادة هيكلتها وتطويرها بالعتاد المادي والفكري، والتي يعتبر مصدر تهديد أساسي ومباشر للأمن في هذه الدول، ومن هذا المنطلق نظهر مفهوم مضاد وهو **تجريـم الفرديـة** وهنا يظهر الاختلاف الواضح في إدراك المفهوم كمدرك أمني بين أوروبا والدول المغاربية[1] وكيفية التعامل معه.

– إنّ هذا الوضع يمكن إرجاعه إلى الفجوة الفكرية وغياب **الثقافة الأمنية المشتركة** بين الدول المغاربية، إن هذه الفجوة الفكرية هي انعكاس لواقع سياسي واجتماعي واقتصادي، وبالتالي يصعب على الدارس أو المتتبع للواقع السياسي في المنطقة المغاربية الإقرار بوجود إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة نظرا لجملة من الأسباب يمكن ذكرها فيما يلي :

– لا يوجد منظومة أمنية مغاربية.

– الإختلاف يصل إلى حد التعارض في مدركات التهديد والشواغل الأمنية للبلدان المغاربية وأصبحت العلاقات البيئية تحكمها توترات بسبب غياب الثقة والشك في نوايا بعضها البعض وهذا ما يبرز سياسات التسلح لدى الدول المغاربية.

– غياب الإجماع المغاربي حول تحديد التهديدات الأمنية الجديدة وطبيعتها يعود إلى التباين في المواقف والتضارب في المصالح والمخاوف الأمنية مما ينعكس سلبا على الصياغة المستقبلية التصور الأمني في المنطقة خاصة المحلي منه والذي في مجمله هو من قبيل الأمن غير عسكري (الأمن اللّين).

---

(1)– جمال لعلامي، **صناعة الإرهاب بأموال الفدية وابرام الصفقات مع عصابات الإجرام**، في الموقع: http:www. DJazairess. Com/ ECHOROUK/ 28211

الشكل رقم 01 يمثل واقع التعاون الأمني الأورو– مغاربي في إطار حـوار 5+5

واقـــــع التعــاون الأمنــي الأ ورو- مغاربي فــي إطــار حـــــوار 5+5

حــوار ⟵ مبــادرة ⟵ شراكــة ⟵ جــوار لماذا تعددت هذه الصيغ؟

السبــب: الضعـف الهيكلــي للطـرف الجنوبــي وتعاملــه بصفــة فرديــة مــع الطــرف الشمالي

فمبـــادرة حــوار 5+5 طريقــة حسابيــة

وإنمـــا هــي صيغــة 1+5 + 1+5 + 1+5 + 1+5 + 1+5

الطرف الشمالي (الإتحاد الأوروبي)	الطرف الجنوبي (الدول المغاربية)
– يتعامل الإتحاد الأوروبي كقطب قوس لا تيني في صيغة (5+5). – تجمع خمسة دول دولتان منها: فرنسا وايطاليا تنتمي إلى سبعة دول الأكثر تصنعا في العالم والدخل القومي الخام PIB لهما يفوق 2000 مليار دولار. – تعتبر اسبانيا والبرتغال قوتان إقليميان. – يتعامل الطرف الشمالي كقوة سياسية وقوة دفاعية واحدة. – في سنة 2003 توسع الإتحاد الأوروبي نحو الدول الشرقية الأوروبية فانتقلت الدول المغاربية من صفة الشريك إلى صفة الجار المتلقي. – القيمة الإستراتيجية للطرف الشمالي تتحول من فترة إلى أخرى وبالتالي انتقال العلاقات شمال– جنوب من مرحلة إلى أخرى. – الأطراف الشمالية تتحكم في هندسة العلاقات. – تعامل الطرف الشمالي ضمن جدلية: الديكتاتورية مقابل الإستقرار	– لدينا 05 دول: تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا مجموع الدخل القومي الخام للمجموع يساوي نصف الدخل القومي الخام لاسبانيا الذي يفوق 700 مليار. – يتعامل الطرف المغاربي الطرف المغاربي في صيغته: دولة + دولة + دولة + دولة + دولة. – بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الدول المغاربية الخمسة طرف متلقي فقط. – الأطراف الجنوبية المغاربية تتلقى وتقبل وتتفاعل مع المبادرات.

الشكل رقم02 يمثل خلفية المبادرات الأمنية الأوروبية

هندســـــة المبـــــــادرات الأمنيـــــــة

– من الذي يحوّلها من فترة إلى أخر؟.

– من هي الدول الواقعة وراء ذلك؟.

أهميـــة التركيـــز الفرنســـي في المنطقـــة المغاربيـــة

– النفوذ الفرنسي : التأثير والخلفية

القضايـــــــا الأمنيـــــــة المشتركـــــــة

الديكتاتورية، النمو الديمغرافي، تجارة الممنوعات، الإرهاب، الهجرة، نزاع الصحراء الغربية، التوتر الإنساني– المغرب، التوتر الجزائري– المغربي.

التهديـــــــــد: بنـــــــاء جماعـــــــي

بنـــاء التهديـــــد: تصّـــور + تصّـــور + تصّـــور

المطلب الثالث: الإتحـاد المغاربي: هل هو إتحاد أم مجموعة دول في التعامل مع الطرفالأوروبي : القيمة المضافة والقيمة المفقودة عن اتحاد مغاربي حقيقي

تشهد العلاقات الدولية في سيرورتها شارعا نحو مزيد من التداخل وكذا التكامل بين وحدات النظام الدولي هذا التداخل والاندماج والتكامل بقدر ما تخفي منه الدول مكاسب فهناك أيضا دوافع عديدة تدفعها إلى طلب الإتحاد والتكامل مع بعضها البعض درئا للمخاطر الناجمة عن تعقد السياسية الدولية وتعدد الأخطار المتجددة، رغم هذا لا تزال المنطقة المغاربية أو ما يصطلح عليها بإتحاد المغرب العربي في حالة تمزق رغم وجود وتعدد دوافع التكامل والاتحاد وتوفر مقوماته، إلا أنه يبدو وبأن العديد من الكوابح أو القوى الكابحة تعيق تحقق وحدة هذا الأخير، وفيما يتجه الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من الوحدة والاندماج لتحقيق القوة التفاوضية مع الطرف المغاربي لا يزال هذا الأخير يتعامل مع الطرف الأوروبي بصفة منفردة وهو الأمر الذي يدفعنا للبحث عن قيمة القوة التفاوضية التي يستحقها إتحاد المغرب العربي في حالة إقامة اتحاد مغاربي حقيقي.

1- تعريـف إتحـاد المغـرب العربـي :

يقصد بإتحاد المغرب العربي الدول الخمسة: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى وموريتانيا ونحن بصدد دراسة اتحاد المغرب العربي أسس مع اتفاقية مراكش وذلك في 17 فيفري عام 1989م، إنّ هذه الاتفاقية المنشأة للإتحاد المغاربي لم تأتي صدفة بل لها سياقها التاريخي: فإتحاد المغرب العرب كان عبارة عن تواصل للآمال ورغبات بين شعوب المنطقة بالإتحاد، وتبلور مفهوم إتحاد المغرب العربي مع حركات التحرر المغاربية في تونس والجزائر والمغرب[1]، وانعقد مؤتمر طنجة سنة 1958 في 26 أفريل بحضور أحزاب مغاربية والملاحظ أنه جاء ردّ على إبرام الاتحاد الأوروبي لاتفاقية « Rome » سنة 1957م،

ورغم التناقضات الموجودة بين الجزائر والمغرب الأقصى، إلا الفترة بين 1964- 1970 شهدت محاولات للتعاون الإقليمي وبرزت إلى العلن لجنة تقنية سميت اللّجنة المغاربية الاستشارية الدائمة إلى جانب خط التعاون المتعدد الأطراف كانت هناك محاولات للتقارب الثنائي ما بين الجزائر والمغرب في اتفاقية "**الأخوة وحسن الجوار**" وبين ليبيا وتونس سنة 1974.

---

(1)- Abdenour Benanter « **comment explique un dispositif de blocage au Maghreb** ? Voir : www. Sed med.org/analisis- ssm(documents/ sem vi/ Abdenour Benanter. PDF.

دخل المشروع المغاربي بين 1974- 1988م في شبه غيبوبة وجموده لعدة اعتبارات ونتيجة للعديد من الأزمات التي أصابت دول الإتحاد وتراجع مداخيلها كان هناك محاولة لإعادة تفعيل وجود الإتحاد المغاربي، فكان هناك تقارب بين الجزائر والمغرب في 02 ماي 1987 ليتم انعقاد لقاء الرؤساء المغاربة في 12 نوفمبر 1988م بزرالدة لتتوج اللقاءات المغاربية باتفاقية مراكش في 17 فيفري عام 1989م، ومنذ قمة مراكش انعقدت ست دورات للمجلس الرئاسي من 1990- 1994م انتخبت حوالي 40 اتفاقية وقرار لم يدخل حيّزا التنفيذ[1]، ونتيجة للعديد من القضايا مثل قضية لوكربي وموقف دول الإتحاد الأوروبي منها والأزمة الجزائرية توقف المشروع المغاربي وأغلقت الحدود المغربية الجزائرية بقرار من الدولة الجزائرية وجمّدت مؤسسات الإتحاد المغاربي إلى إشعار أخر وإلى أجل غير محدود.

2- مقومـــات عوامـل ونجـاح إتحـاد المغـرب العربـي :

أ- التنـوع في حجـم الثـروات الموجـودة :

حيث يشتمل المجال الجغرافي للمغرب العربي على مناخات متعددة وموارد مائية وثروات معدنية وطاقوية تتباين من دولة إلى أخرى ممّا يساعد على الاعتماد المتبادل بين أقطار المغرب العربي، ويعتبر التباين في الموارد من العناصر الأساسية لانطلاق التكامل، حيث يستحوذ المغرب وتونس على إمكانات زراعية وحيوية لا باس بها وإمكانيات سياحية هائلة، وتمتلك موريتانيا والمغرب الجديد والفوسفات إلى جانب امتلاك الجزائر وليبيا احتياطات هائلة من النفط والغاز.[2]

ب- يضـم المغرب العربي عدد سكان يتراوح حاليا ما بين 80 و 100 مليون نسمة ممّا يشكل سوق استهلاكية واسعة، ويخلف الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويعزز القدرات التنافسية ويطور القدرات التقنية للصناعات إلى جانب وجود تباين في حجم هذه الطاقة البشرية، فالمغرب الأقصى والجزائر بهما نسبة سكان أكبر من باقي الأعضاء ممّا يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي.

---

(1)- فتح الله أولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، دار توبقال للنشر، المغرب، الدار البضاء، 1997، ص9.

(2)- فتيحة شيخ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2006- 2007، ص 125 – 126.

ج- **اختلاف الإمكانات المالية :**

فالدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل في إطار الإتحاد المغاربي لتحقيق الاقتصادية لأنّ الإتحاد يقلّل من تكاليف التمويل ويوفر الرأسمالي، كما أنّ المداخيل النفطية للجزائر وليبيا يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة، خصوصا مع تواصل ارتفاع برميل النفط إلى 100- 150 دولار حتى 2030، إضافة إلى الطفرة الشبابية الموجودة في البلاد المغاربية، كما أنّ المعاملة التفضيلية في إطار السوق الاندماجية يسمح بتطور اقتصاد مغاربي متخصص بدل الاقتصاد القطري.

ولهذا يمكن القول مع 100 مليون مستهلك و 3٪ إلى 4٪ من الاحتياطات العالمية للغاز والبترول و 50٪ من الاحتياطي العالمي للفوسفات المغاربي فإنّ الاتحاد المغاربي نظريا توفرت له كلّ المقومات الواقعية والاقتصادية للانطلاق[1] .

3- قيمة قيام إتحاد المغرب العربي: القوة التفاوضية والمكاسب من إتحاد مغاربي حقيقي:

أ- **تعريف القوة التفاوضية:** هي القدرة على التأثير في الطرف الأخر أو عليه، وهي حاصل ضرب القوة المادية والثقل في الواقع وكفاءة التواصل التفاوضي والقدرة على استثمارها، وبالنسبة للإتحاد المغاربي فإنّ القوة المادية تأتي إذا قام إتحاد مغاربي حقيقي من خلال القوة العسكرية، القوة المادية، القوة الاقتصادية وثقله في الواقع تستنبطه من: قانونية كيانه ومن رغبة شعوبه ومرجعية كيانه وتبقى له كفاءة التواصل التفاوضي والتي تعتمد على إستراتيجيات التفاوض وبناءا على ذلك فأنّ الواقع يبين أنّ الدول المغاربية لا زالت تتفاوض فرادى مع الأطراف الدولية خاصة مع الطرف الأوروبي الذي يقابلها ككتلة واحدة تصل إلى 27 دولة، وعليه ففي حالة قيام إتحاد مغاربي حقيقي يعطي للدول المغاربية إستراتيجيات لكسب القوة التفاوضية في إدارة علاقاتها التفاعلية مع الطرف الأوروبيين ومن هذه الإستراتيجيات نذكر :

---

(1)- Abdeslam bendiab Dellah, » **les pme maghrébines** : **un facteur d'intégration régional** », université de Tlemcen a bendiab Dellah@ yahoo.fr

- **تعظيـم الفائـدة المتبادلـة:**

عن طريق إيجاد بدائل مقبولة لكافة أطراف العملية التفاوضية وهذا يأتي من خلال وحدة الأقطار المغاربية في التعامل مع الطرف الشمالي: وهذا بمطالبتها لدول الشمال بتعويضات على التنازلات بمعنى تنازلات متماثلة لكلا الطرفين[1].

2- إستراتيجيــة الهيمنــة:

وهذا أمر مستبعد للدول المغاربية بحكم حداثة استقلالها وحداثة تكاملها لكن في الواقع يمكنها مواجهة إستراتيجية التي تتبعها دول الإتحاد الأوروبي التي تستخدم تكتيكات الضغط والانتهاك والاستنزاف للسيطرة و اخضاع الطرف الأخر.

3- إستراتيجيــة التسويق:

وتمكن هذه الإستراتيجية بقيام إتحاد مغرب عربي حقيقي من التشاور والتشارك لأجل المماطلة وتفويت الفرصة بهدف تعطيل المفاوضات وليس المسارعة إلى مشاريعه بطريقة فردية أو إملاله عمر المفاوضات لمعرفة نية المشاريع.

4- إستراتيجيــة التفاوض غيـر المباشـرة [2]:

عن طريق طرف ثالث للضغط به على الطرف المقصود بطريقة غير مباشرة كالتفاوض المغرب العربي مع الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية لتهديد الإتحاد الأوروبي في مصالحه وقبوله اقتراحات الضفة الجنوبية ولهذا فإن قيام إتحاد مغاربي حقيقي له فوائد من الناحية السياسية ومنها نذكر:

---

(1)- "**القوة التفاوضيـة** " أنظر:

http://www.ablse.CEU.K/b/ international– marketing –158. PDF.

(2)- نفس المرجع

http://www.Abache. EU.UK/B/ international.

01- تحقيـق الإستقـرار السياسـي والأمني:

وهذا بعد أن تتكاثف الجهود الإقليمية لدول الإتحاد في تحقيق الأمن والاستقرار لأعضائه خشية من ترك الدولة وحدها تواجه مشاكلها سوف تنتقل إليها العدوى وهذا غير موجود في الإتحاد المغاربي الحالي والمثال على ذلك الأزمة الأمنية الجزائرية حيث أن الجزائر أعلنت حدودها مع جيرانها وكذا لم تتخذ الدول موقف موّحد ومتضامن مع ليبيا في أزمة لوكربي، فعوض أن تتكاثف الجهود في الإطار الإتحاد المغاربي لا زالت الدول القطرية تواجه الأزمات لوحدها[1]، من خسائر ومن كلفة عدم تفعيل الإتحاد المغرب العربي نمو المبادلات التجارية الموازية عن طريق التهريب والتجارة غير الشرعية.

- ارتفاع نسبة البطالة الناجمة عن النمو الديمغرافي غير المتوازن للسكان الذي يفوق حجم مناصب الشغل ولهذا فقد ارتفعت نسبة البطالة المغاربية إلى 22.12٪ حاليا بعد ما كانت 12٪ في سنوات التسعينات[2]، إن كلفة الضعف في التجارة البينية المغاربية يترتب عنه من 02 إلى 03٪ من الدخل الوطني الخام للدول المغاربية بسبب عدم التنسيق في التجارة والمواقف الخارجية.

- تسخير الدول المغاربية من 06 إلى 10 ملايين دولار سنويا بسبب عدم إنشاء سوق مغاربية مشتركة[3].

5- مقومات العمل المغاربي المشترك: (الإندماج المغاربي)

لقد صاحبت ظهور فكرة المغرب العربي عدّة عوائق ومشكلات منها التي تستلزم إرادة قوية وفعّالة لتجاوزها ومنها البنيوية الظرفية.

---

(1)- محمد سليم حمار، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأوروومتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، ص 26- 27.

(2)- إبراهيم بلكلاين:" **العلاقات الأوروبية المغاربية مشروع بلا مستقبل**"، **مجلة المستقبل العربي**، العديد 1745، 2004.

(3)- عبد الله تركسان، "إتحاد المغرب العربي في عالم متغيرة"، ورقة مقدمة في المؤتمر 24 لمنتدى الفكر المعاصر حول من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي الدورة الثانية لمؤتمر كلفة اللامغرب، 14- 16 فيفري 2008 أنظر: **www.damender.org**

المعوقـات السياسيــة:

1- غلبة الهاجس السياسي، فالإعتبارات الإقتصادية كانت ثانوية في البناء المغاربي وعلى هذا فالإتحاد المغاربي أسس على أساس الهاجس السياسي دون الأمني الأمر الذي جعل تمسك الأعضاء به أمرا ضعيفا وأبدى إتحاد المغرب العربي عجز فادح في مقاومة للهزات السياسية رغم عولمة الإقتصاد وتعدد وتصلب التكتلات الإقتصادية الدولية.

2- غياب الثقة الذي لا يزال يطبع السياسات المغاربية أدى إلى تغيب الحوار وأدى إلى ظهور ما يسمى " **العون الذاتـي" Self** » « **Help** في العلاقات البينية المغاربية حتى في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية فيما نجد أن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي يدفعان إلى حوار بين المغاربة للمساعدة في مواجهة التهديدات المشتركة [1].

3- إشغال الدول المغاربية بالمشاريع المطروحة على المنطقة وانعكاس ذلك على مسيرة إتحاد المغرب العربي حيث أن هذه المشاريع جاءت لخدمة مصلحة أصحابها وليس خدمة الإتحاد المغاربي ورغم ذلك اشتغلت الدول المغاربية بها وتركت تكاملها الإقليمي كاهتمام ثاني وانقسمت الدول المغاربية إلى التحاور الثنائي بدل التكتل في الحوار.

4- **قضية الصحراء الغربية:** تعتبر قضية الصحراء الغربية من مخلفات المرحلة الإستعمارية ترى الجزائر أنّها تندرج ضمن التحرر من الإشهار في حين يعتبرها المغرب خطرا أحمرا[2]، إنّ ضعف العلاقات الاقتصادية وتدين مستوى الإدارة السياسة لقادة إتحاد المغرب العربي يتوقع أن يكون من أبرز العوامل التي أعاقت وتعيق إتحاد المغرب العربي من تحقيق أهدافه المنشودة، يلاحظ ممّا سبق أنه سيتم التعامل مع العلاقات الإقتصادية والإرادة السياسية كمتغيرين مستقلين، وما مدى تحقيق إتحاد المغرب العربي لأهدافه كمتغير تابع، وطالما أنّ الفرضية الجيدة تكون مشتقة من نظريات العلاقات الدولية عليه يلاحظ أن التركيز على أهمية دور العوامل الإقتصادية والسياسية في تحقيق التكامل تعتبر محور تركيز النظرية الوظيفة « Fonctionnel theory » في الحالة الأولى، وفي النظرية الوظيفية الجديدة « Neo- Fonctionnel theory » في الحالة الثانية[3].

---

(1)- Abdenour Ben Anter. Optic.www.sedmed.org.

(2)- Ibid.

(3)- Charles pentland- **International theory and european integration** (new york : Free Press, 1973), PP, 29-99.

ويشير الشكل رقم (1) عموما إلى طبيعة العلاقات المتوقعة بين بعض المتغيرات المستقلة تؤكدها أدبيات علم العلاقات الدولية من ناحية، ومدى تحقيق إتحاد المغرب العربي لمستويات عالية من التكامل من ناحية أخرى.

الشكـل رقـم (3)

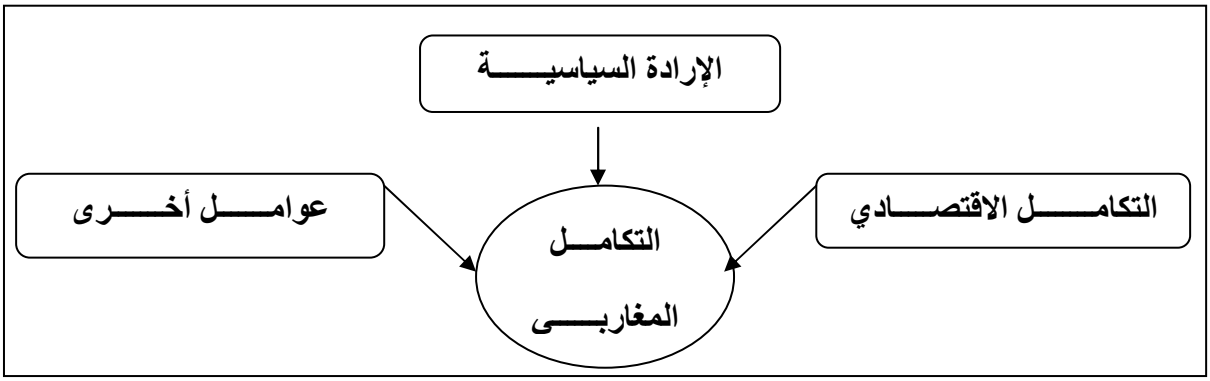

أمّا فيما يخص المتغيرات المستقلة في عملية التكامل، فإن الأدبيات تشير إلى التهديدات الأمنية ووجود أو غياب الدولة القائدة كعاملين هامين في تحقيق أو عرقلة عملية التكامل وعليه سوف نركّز على تأثير العوامل السياسية والإقتصادية في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في فيفري 1989م إلى جانب التعرض لبقية العوامل الأخرى.

أولا تأثير العوامل الإقتصادية في إتحاد المغرب العربي، يؤكد أصحاب النظرية الوظيفية أنّ العوامل غير السياسية أو الوظيفية« Factors Functional » تحقق التكامل التدريجي « Evolutionary Integration » بين الدول التي تتقاسم تاريخا مشتركا، ولغة واحدة، ومصلحة مشتركة[2]، وتتقاسم دول اتحاد المغرب العربي عموما العديد من السيمات، لاسيما الثقافة والدين والتاريخ المشترك والمصلحة المشتركة، فتغليب العوامل الوظيفية من الإعتبارات السياسية كفيل في نهاية المطاف بتغير الولاء من الدول القومية إلى مؤسسات التكامل الوظيفي[3] ويمكن عموما قياس التكامل المغاربي– المغاربي وظيفيا من خلال تتبع المؤشرين التالين: التكامل القطاعي– التكامل التجاري والتجارة البيئية المغاربية.

---

(1)- Charles pentland**– International theory and European Intergration** (New York : Free Press, 1973), PP, 29- 99.

(2)– مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، "**الاتحاد المغاربي بين ضعيف الإرادة وتزايد التحديات**"، **مجلة المستقبل العربي**، مجلة شهرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد مارس 2012، ص ص 13- 15.

(3)- المرجع نفسه، ص 17.

إنّ المتتبع لمسيرة العلاقات الإقتصادية- المغاربية يلاحظ بجلاء غياب التكامل القطاعي، حيث يلاحظ عدم وجود مشاريع جهوية مشتركة، سواء أكانت مشاريع صناعية، أو زراعية أو خدماتية، على مستوى اتحاد المغرب العربي، فالعملية التكاملية تتطلب من الناحية الوظيفية قيام تكامل بين القطاعات الواعدة بين دول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، فالعملية التكاملية تتطلب من الناحية الوظيفية قيام تكامل بين القطاعات الواعدة بين الأعضاء في إتحاد المغرب العربي، ومن أمثله ذلك تطوير صناعة الملابس في تونس، والغاز الطبيعي في الجزائر، والبترو كيماويات في ليبيا، والأسمدة في المغرب، والأسماك في موريتانيا، فالتركيز الوظيفي على توطين المشاريع المغاربية المشتركة في دول مختلفة، كفيل في نهاية المطاف، بتحقيق عملية الإنشار التي يستنتج منها تحقيق مستويات عالية من التكامل الوظيفي وإذا كان قيام المشاريع التكاملية يؤدي إلى

الدولـة	**تونـس**	**الجزائـر**	**ليبيـا**	**المغـرب**	**موريتانيـا**	**الإجمالـي (نسبة مئوية)**
تونـس	الصادرات	-	697.3	172.9	15.2	9.7
	الواردات	-	645.8	75.7	1.7	8.12
الجزائـر	الصادرات	3.27	52.8	561.2	6.3	2.31
	الواردات	200.3	..7	62.1	3.8	3.27
ليبيـا	الصادرات	663.8	-	90.7	...	3.18
	الواردات	416.1	-	34.1	...	4.30
المغـرب	الصادرات	80.8	41.9	-	43.7	3.52
	الواردات	202.3	97..	-	1.3	11.11
موريتانيـا	الصادرات	..2	...	..1	-	3.39
	الواردات	8.9	...	22.2	-	7.92
الإجمالـي						5.62

المصـدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والتقنية، القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2009/ ص 362.

ما يطلق عليه أصحاب النظرية الوظيفية الانشار « Spil Over » فإن عدم قيام وتطوير مثل هذه المشاريع يؤدي في نهاية المطاف إلى ما يطلق في المطاف عليه بالانكفاء أو التراجع « Back Lash » لكن الانشار والتراجع في إطار العملية التكاملية يتطلب قيام المشاريع المشتركة بين دول اتحاد المغرب العربي، حيث يلاحظ في هذا السياق أنّ المشاريع التكاملية على مستوى اتحاد المغرب العربي تعتبر محدودة، إن لم تكن معدومة في الأساس، تشير بيانات الجدول رقم (1) عموما إلى اتجاهات الصادرات والواردات السلعية البينية لأعضاء اتحاد المغرب العربي بملايين الدولارات، حيث أنّ المتمعن لهذه البيانات يمكنه ملاحظة التالي :

1- تعتبر التجارة البينية المغاربية هامشية مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، حيث يلاحظ أن معدّلها لم يتجاوز في المتوسط 5.02٪ بالمئة، وهي لاشك نسبة متدنية مقارنة حتى بمعدّلات التجارة البينية العربية التي لم تتعد بدورها 10 بالمئة عام 2007 فمعظم تجارة دول إتحاد المغرب العربي تتم مع دول الإتحاد الأوروبي يشكل عام والدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض بشكل خاص.

2- إن تدني معدّلات التجارة البينية المغاربية لا يعكس بالضرورة التأثر بالخلافات السياسية، وعليه يلاحظ مثلا أنّ معدّلات التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب تعتبر نسبيا ملحوظة، فالبرغم من استمرار الصراع الجزائري- المغربي حول مشكلة الصحراء الغربية، إلا أنّ ذلك لم يوقف بالكامل تدفق السلع والخدمات بينهما، وهذا يعتبر مؤشرا جيدا بالنسبة إلى النظرية الوظيفية بين الدول المنخرطة في تنظيم إقليمي، وبالتالي فإنّ وجود علاقات تجارية ولو كانت هامشية بين الجزائر والمغرب، يعد مؤشرا ايجابيا قد يؤدي إلى تسريع عملية الانشار إلى قطاعات وظيفية أخرى في حالة تحسن العلاقات السياسية.

لعبت تونس بعد نجاح ثورة الياسمين عموما الدور القيادي في إطار اتحاد المغرب العربي حيث قام بالفعل الرئيسي الحالي (المنصف المرزوقي) بزيارة كلّ ليبيا وموريتانيا والمغرب والجزائر بهدف تفعيل وتطوير المنطقة الجهوية المغاربية العاطلة عن العمل منذ العقد الأخير من القرن العشرين وطالما أنّ مجلس الرئاسة يعتبر المؤسسة العليا في إطار الإتحاد المغاربي، عليه دعا الرئيس التونسي نظرائه من الرؤساء المغاربي إلى الاجتماع في تونس في موعد أقصاه أواخر عام 2012م إنّ نقطة الانطلاق لتفعيل الإتحاد المغاربي بالنسبة إلى الرئيس التونسي تتمثل في تجنب القضايا الخلافية بين البلدان المغاربية، وبالتالي فهو يؤكد تحويل قضية الصحراء الغربية، التي تسبيب في خلاف مغربي- جزائري عطل مسيرة إتحاد المغرب العربي طيلة المدّة الماضية، التكامل السياسي في إطار إتحاد المغرب العربي لا يكتمل من وجهة الرئيس التونسي إلا من خلال التكامل الاقتصادي، وبالتالي فقد أكّد الرئيس المنصف المرزوقي على ضرورة اتفاق القادة المغاربة على إقرار الحريات الخمس بين دول الاتحاد وهذه الحريات هي :

- حرية التنقل.

- حرية الإقامة.

- حرية العمل.

حق المشاركة في الانتخابات البلدية.

ونتيجة للجهود التي قام بها الرئيس التونسي الجديد، فقد تم عقد الدورة (30) لمجلس الوزراء مرور الذكرى الثالثة والعشرين على تأسيس الاتحاد، حيث أكدت وزراء الخارجية المغربية في هذا السياق وجود إرادة قوية لتفعيل المنطقة تعد طوفان الربيع العربي على المنطقة والعالم ككل، ولقد تمخض عن اجتماع وزراء الخارجية المغاربية عموما عن عدة توصيات أكّدت انعقاد المغاربية بتونس في نهاية عام 2012م ، وتنسيق وتوحيد الجهود المغاربية تجاه مجموعة 5+5 وعملية برشلونة، يتضح ممّا سبق، أنّ لثورات الربيع العربي تداعيات إيجابية مبدئية قد تؤثر في مسيرة اتحاد المغرب العربي المستقبلية، فتونس التي شهدت أولى بشائر الربيع العربي تلعب من حيث المبدأ دورا قياديا، حيث اتضح ذلك من خلال زيارة رئيسها المزور في العواصم المغاربية ودعواته الصريحة لتفعيل دور الإتحاد المغاربي من ناحية، لكن الوقت لا يزال مبكرا لتقيم تأثير الإرادة السياسية الجديدة (حسب مقولة المدرسة الوظيفية الجديدة) ، تأثير عاملي الأمن والقوة في إتحاد المغرب العربي، فضلت دول إتحاد المغرب العربي التنسيق والتعاون مع الإتحاد الأوروبي من خلال آليات عملية برشلونة، وبالتالي فقد أبرمت تونس والمغرب، والجزائر اتفاقيات شراكة تؤكد التنسيق والتعاون في المجال الأمني بمفهومه المعاصر، بل إنّ الإتحاد الأوروبي قد شكل ما يعرف بقوات التدخل السريع بقصد التدخل وقت الحاجة لمواجهة الإرهاب، أو الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات.

6- نقـــاط ضعـف وتحديـــات المغـرب العربـي:

يمكن وصف وتحليل إتحاد المغرب العربي من خلال أربعة أبعاد متعارف عليها كما هي موضحة في الشكل الرقم (2) وهي:

1- إيجابيات إتحاد المغرب العربي.

2- سلبيات إتحاد المغرب العربي.

3- فرص نجاح إتحاد المغرب العربي.

4- تحديات إتحاد المغرب العربي.

كما سيتم التركيز ثانيا على مدى قدرة إتحاد المغرب على تحويل السلبيات إلى إيجابيات، والتهديدات إلى فرص متاحة تقوي من مركزه الجهوي والإقليمي والعالمي، ويشير الإطار الرقم (1) عموما إلى أبرز نقاط القوة والضعف، وإلى جانب بعض التحديات والفرص التي تتيحها البيئة الخارجية لإتحاد المغرب العربي وهي نقاط تعبر عن نفسها بوضوح ففيما يتعلق القوة، فلقد أمكن تحديد عشرة لقاط كمثال على قوة إتحاد المغرب العربي، استنادا إلى ظروف وعوامل البيئة الداخلية المحيطة، ويلاحظ عن الإطار رقم (1) وجود العديد من الإيجابيات التي تقوّي إتحاد المغرب العربي في إطار بيئته الداخلية، ومن أمثله ذلك: التزام القيادات المغاربية بالتغيير، التاريخ المشترك الموقع الجيوسياسي لشمال إفريقيا، القيم المشتركة والمعايير الأخلاقية، الموارد المختلفة لكن الإطار رقم (1) يشمل أيضا سلبيات تجسيد البيئية الداخلية لإتحاد المغرب العربي وذلك مثل: الاعتماد على الأخر، خاصة فرنسا والغرب، التدخل الأجنبي وبث الفرقة بين الدول المغاربية، ضعف الاقتصاديات والبنية التحية والعمل الجماعي، تدني مستوى القيادات الإدارية، ضعف التمويل ومصادره، تدني مستويات التعليم والدخل، هجرة العقول والمهارات، عدم الاستقرار وتوتر العلاقات الثنائية بين أعضاء الاتحاد المغاربي، أما فيما يخص التحديات والفرص التي تعكس التفاعل مع البيئة الخارجية المحيطة باتحاد المغرب العربي، وذلك كما هي موضحة في الإطار رقم (1) فإنها تمتد لتشمل جملة من العوامل تتعلق بالتهديدات أو التحديات، وأخرى تتضمن الفرص المتاحة للإتحاد المغاربي في إطار النظام العالمي « Global System » فالاتحاد المغاربي، ووفقا للإطار رقم (1) يواجه جملة من التهديدات أو التحديات، لعلّ أبرزها: الصراعات وعدم الاستقرار، استمرار الاقتصاديات الريعية، استمرار بروز الانقسامات السياسية بين أعضاء الاتحاد، وانتشار بعض الأمراض والاحتباس الحراري وتغير المناخ والتصحر، مشاكل الإرهاب، والطاقة والفداء، تطوير وتكيّف القوانين بما يتماشى وتحديات ومواكبة العولمة، محاولات الإقصاء من النظام المالي العالمي، لاسيما وأنّ الأزمة المالية العالمية تتطلب تضافر كافة الجهود الدولية للتقلب على تداعياتها، استمرار تعثر عملية التنمية البشرية، والعجز عن تحقيق أهداف الألفية الثالثة، أما فيما يخص الفرص المتاحة للإتحاد المغاربي على مستوى البيئة الخارجية تمتد لتشمل: بناء وتطوير الفرص المتاحة للإتحاد المغاربي على مستوى البيئة الخارجية تمتد لتشمل: بناء وتطوير القدرة التنافسية، والاندماج والشراكة الفعّالة في النظام الدولي، الحّد من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية المغاربية، الاستخدام الأمثل للموارد المغاربية المتاحة الحكم الرشيد ونشر الديمقراطية: قيام شركات إستراتيجية جديدة، بروز موقف مغاربي موّحد تجاه العديد من القضايا الإقليمية والعالمية التي تؤثر في مستقبل الاتحاد المغاربي فثورة الياسمين في تونس وثورة 17 فيفري في ليبيا أوجدت بيئة تعاون جديدة بين البلدان الخمسة ستساهم حتما في تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي في المجالات المختلفة، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة الجهوية والإقليمية معا، إنّ تشجيع الاعتماد على الذات سيقلل بطبيعة الحال من التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة وبالتالي فإن الفرصة ستصبح متاحة أكثر من أي وقت مضى كلّ الخلافات بالطرق السلمية من خلال آليات قضت المنازعات بالطرق السلمية، وتحقق أهداف التنمية المنشودة التي سترفع من القدرة التنافسية للاقتصاديات المغاربية، فالعمل الجماعي المغاربي سيعزز من قدرات المنطقة في مجال

تطوير البنية التحتية، وإيجاد مصادر تمويل العملة التنموية، وبالتالي فإن فجوة التنمية البشرية ستزداد ضيقا، وذلك من خلال رفع مستويات التعليم والخدمات الصحية، ومتوسط دخل الفرد، كما أن تحقيق الاستقرار وتنويع مصادر الدخل والقضاء على الصراعات السياسية و الاثنية كفيل بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا سيساعد بطبيعة الحال لعب اتحاد المغرب العربي لدوره الجهوي والإقليمي بل والعالمي، كما ينبغي فتغلب البلدان على تحديات العصر، لاسيما مشاكل: الإحتباس الحراري، التصحر، والأمراض الفتاكة ومشاكل الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتطرف الديني والمخدرات، ومصادر الطاقة البديلة لا يمكن أن يتم غلا من حلال نجاحها في إطار عملية التكثيف مع تحديات البيئة الخارجية، فمنطقة المغرب العربي لديها بيئة ملائمة لتوليد الطاقة الشمسية، إلى جانب امتلاكها لموارد أولية متنوعة، وبالتالي فإن حسن استغلال هذه الموارد وغيرها من الإمكانات الأخرى كفيل بتأهيلها لكي تلعب دورا فعالا في إعادة تشكيل النظام المالي والإقتصادي العالمي خاصة في ظلّ الأزمة المالية العالمية المالية عام 2008م، إنّ نجاح اتحاد المغرب العربي في تحويل تحدياته إلى فرص متاحة سيمكنه في نهاية المطاف من المشاركة في إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد.

الشكل الرقم (04): التحليل الرباعي لإتحاد المغرب العربي [1]

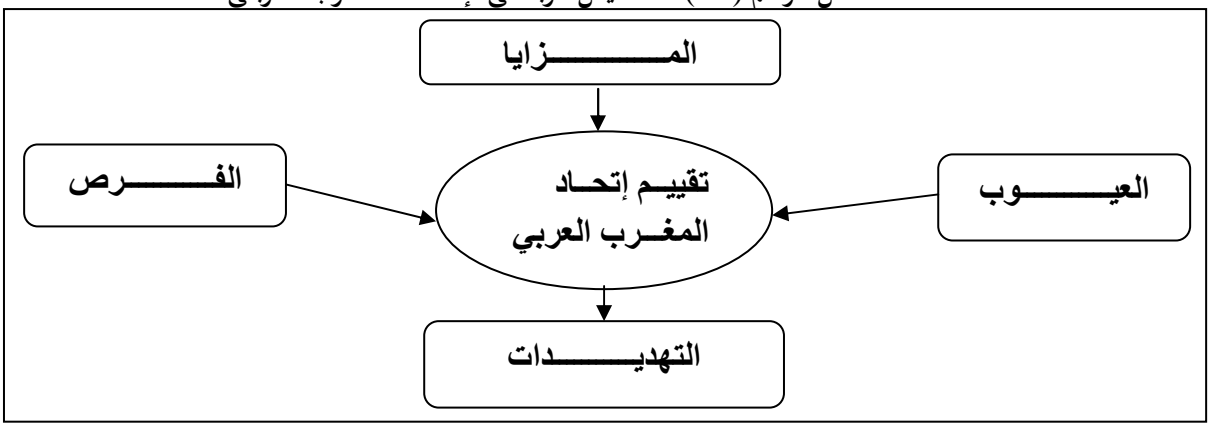

---

(1) – مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، مرجع سابق الذكر، ص 16.

الإطـــار رقـم (01): الإتحـاد المغـاربي في إطـــار التحليـل الرباعـي [1]

	نقـــاط القـــوة	نقـــاط الضعـــف
1	الاتحاد المغاربي كمنظمة فاعلة.	الاعتماد على أثر خاصة فرنسا والغرب
2	التزامات القيادات المغاربية بالتغيير	– التدخل الأجنبي وبث الفرقة بين دول الاتحاد
3	التاريخ المشترك	– ضعف اقتصاديات المغاربية
4	الموقع الجيوسياسي	– ضعف البنية التحتية
5	القيم المشتركة والمعايير الأخلاقية	– ضعف العمل الجماعي
6	المواد المختلفة	– تدني مستويات المهارات والقيادات الإدارية
7	القدرة على التكيف والتطوير	– ضعف التمويل ومصادره
8	الثقل والسمعة العالمية	– تدني مستويات التعليم والدخل
9	المنطقة كبيئة لجذب الاستثمار	– هجرة العقول
10	قوة المشاعر القومية	– الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي
	الفـرص المتاحـة	**التهديـدات والتحديـات**
1	بناء وتطوير القدرة الثنائية	– تحديات سياسية: عدم الاستقرار.
2	الاندماج والمشاركة العالمية الفعالة	– تحديات اقتصادية: استمرار الاقتصاديات الريعية وعدم تنوع
3	الحد من الأزمات والمنازعات	النشاطات الاقتصادية.
4	الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	– تحديات اجتماعية: فقر الدخل
5	الحكم الرشيد ونشر الديمقراطية	– تحديات ثقافية: الأمازيغية والعربية.
6	تحقيق المساواة بين الجنسين	– تحديات صحية: انتشار الأمراض.
7	العمل على نقل التقنية	– تحديات بيئية: تغيير المناخ والتصحر.
8	قيام شراكات إستراتيجية	– تحديات أمنية: الطاقة والغذاء، الإرهاب.
9	زيادة حجم المساعدات المالية والفنية	– تحديات قانونية: تطوير وتكثيف القوانين.
	بروز موقف مغاربي موّحد تجاه القضايا المصيرية	– تحديات مالية: الإقصاء من النظام المالي العالمي.
10		– تحديات عالمي: تغيير عملية التنمية البشرية.

---

(1) – مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، مرجع سابق الذكر، ص 16.

يعاني إتحاد المغرب العربي جمودا ملحوظ على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يلاحظ في هذا السياق أن الأهداف التي أكّدها الميثاق المغاربي لم يتحقق على أرض الواقع عليه فإن العديد من الباحثين والسياسيين والعامة يتساءل عن جدوى استمرار هذا التنظيم الإقليمي الجهوي في إطار عام لا مكان فيه للدول فرادى، إن قيام الربيع العربي في كلا من تونس وليبيا، وما نتج من ذلك من اتجاه بقية دول اتحاد المغرب العربي إلى تبني إصلاحات سياسية يبشر بولادة إرادة سياسية جديدة لتحقيق مستويات تكامل ملائمة لمرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، لكن الفترة القادمة ستوضح لنا مدى التغيير في الإرادات السياسية لقادة إتحاد المغرب العربي، حيث إنّ مستقبل هذه المنظمة يعتبر إلى حد كبير مرهونا بذلك ونظرا لأهمية ذلك، عليه فإن اتحاد المغرب العربي بعد نجاح ثورات الربيع العربي يحتاج إلى دراسة معمقة في المستقبل.

الشكـــــل رقـــم (05)

مقومات قيام اتحاد المغرب العربي [1]

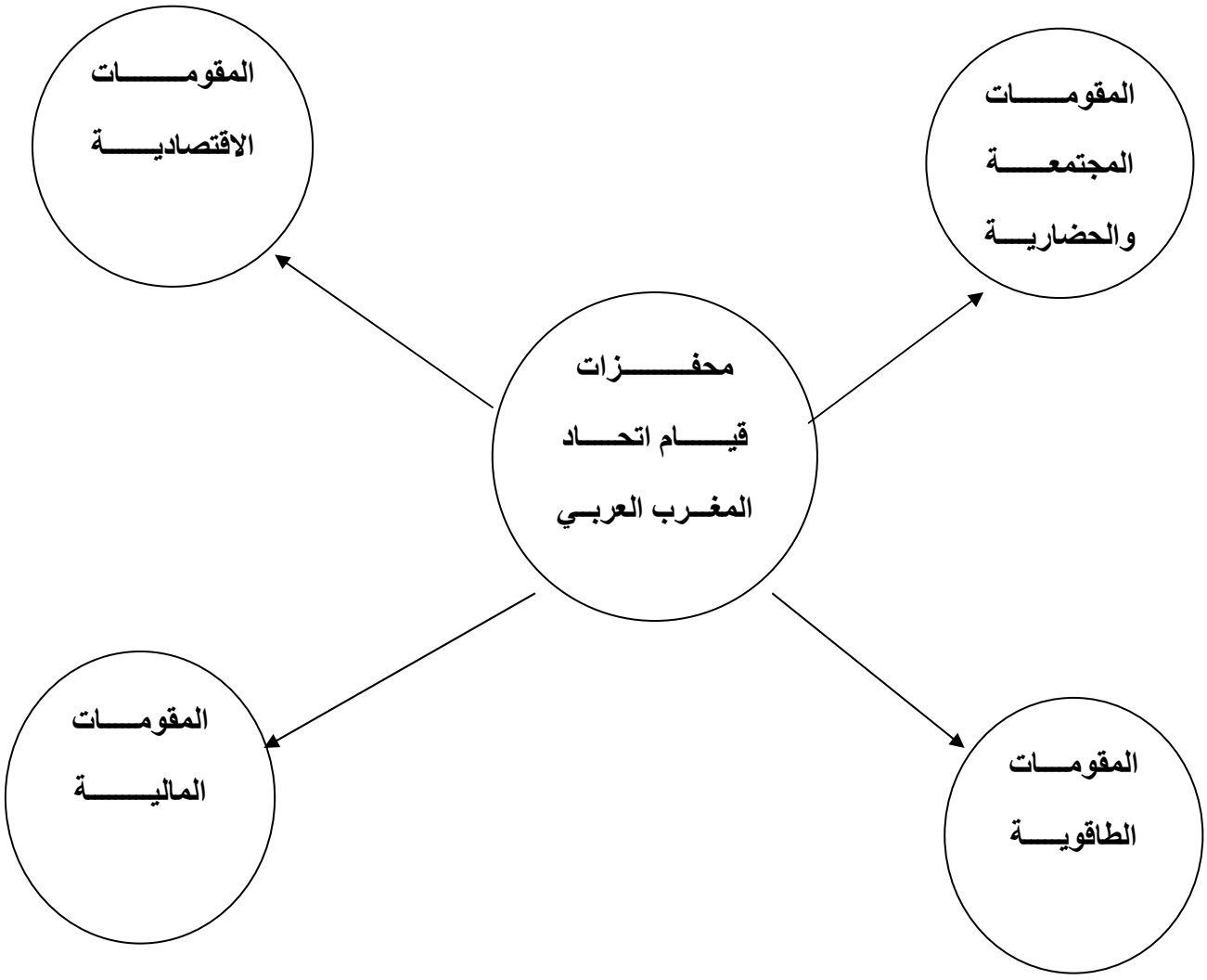

---

(1)- من اعداد الباحثة

الشكـــــل رقـــم (06)

أهم معوقات اتحاد المغرب العربي [1]

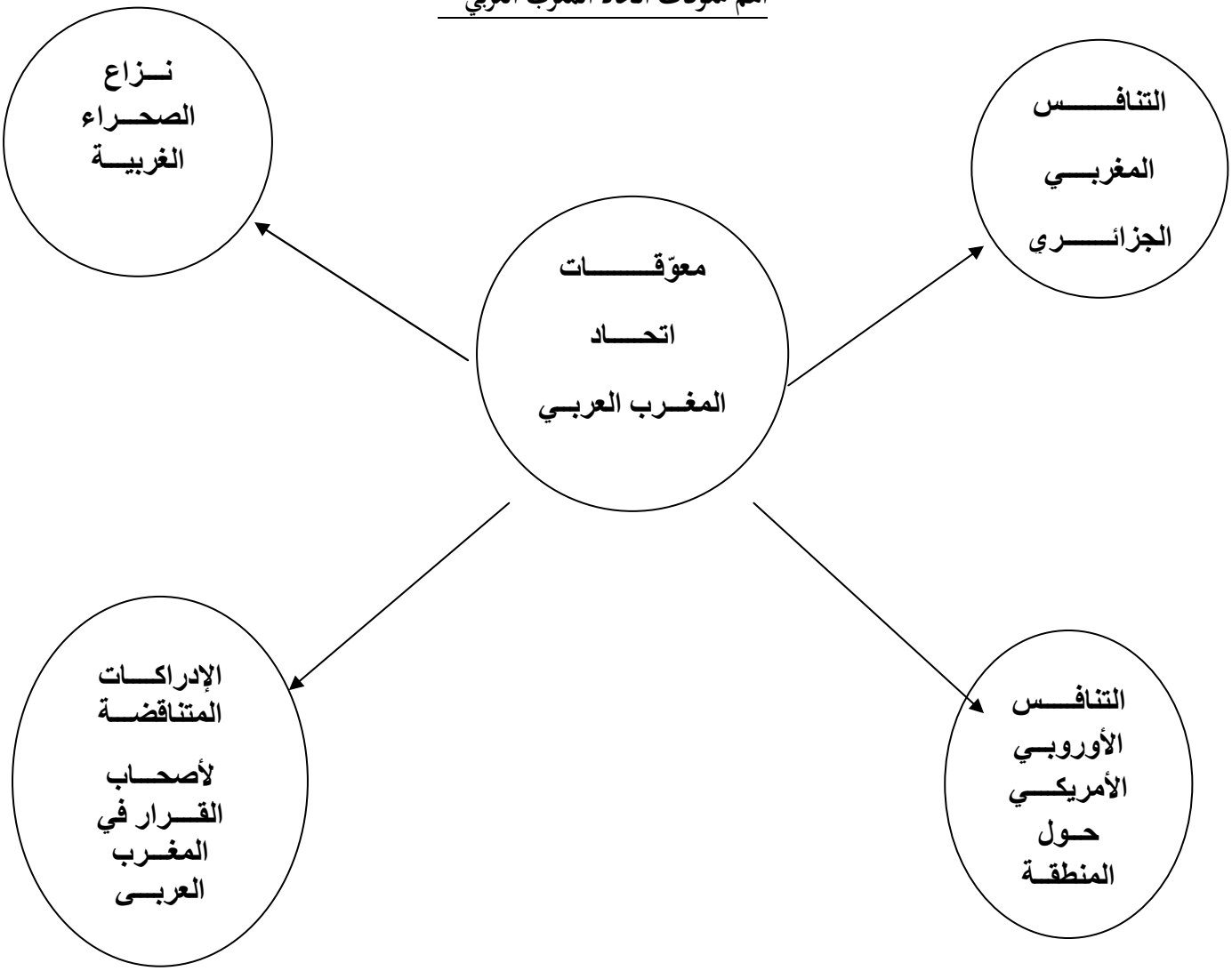

---

(1)- من اعداد الباحثة

المبحـــث الثالـــث: واقع وآفاق حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي في على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية :بين مفهوم أشمل للتعاون ومعطيات البيئة الأمنية الراهنة

المطلب الأول : حـــوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي والتحديات الأمنيـــة :

1 – إقامـــة ترتيبـــات الشراكـــة و الجماعـــات الأمنيـــة التعدديـة :

2 – الجماعـــات الأمنيـــة التعدديـة و إقامة ترتيبات الشراكة :

إذا اعتبرنا أن الثقافة والهوية كانتا ولا تزال لأن في قلب كلّ أشكال الصراعات والأزمات السابقة والآتية في منطقة المتوسط الغربي فإنهما ستكونان عاملا مهما.. إن لم تقل أساسية لتصور حلّها على المدى البعيد، من هذا المنطلق تعتبر أن إستراتيجية الإحتواء التي يحاول الاتحاد الأوروبي تنفيذها من خلال سياسته المتوسطية الجديدة في إطار مسار برشلونة– الإتحاد من أجل المتوسط حوار 5+5 تشمل في بناء جماعة أمنية تعددية من جهة المتوسط الغربي، إنّ هذه الجماعة الأمنية التعددية المتوسطية (Méditerrannean Pluralistic Security Community) ترتكز أساسا على تنمية هويات جهوية وثقافية سياسية مشتركة بناء على تطوير وتنمية نمط جديدة الممارسة الدبلوماسية الذي سيكون مرتبطا في نجاحه بالهندسة السياسية والإجتماعية للهويات الجهوية في المتوسط الغربي والهدف الأساسي في مسار الحوار الأورو– مغاربي: التغيري هويات الشركاء المغاربة، سوف يؤدي إلى تحويل مصالحهم بشكل غير مهدد، وعير منافس للمصالح الأوروبية وأمنها الشامل ، وبالتالي فإن بناء الجماعة الأمنية يرتكز على ضرورة تغيير الدول (الأمم) نظرتها أو تعريفها لذاتها وللمكان– أي الحيز الجغرافي الذي تشغله– والملاحظ أن الإتحاد الأوروبي قيد يمكن كطرف فاعل في وضع مفهوم جديد للمتوسط الغربي الذي أصبح إقليما عوض مجموعة بأقاليم، نعتمد إسهامات "وندت" (Al Wendt) والذي يرى أنه توجد أربعة مراحل أساسية للممارسات الإستراتيجية في تحويل "الأدوار" "المصالح" و "الهويات" من خلال التفكير الذي النقدي (Critical Self Reflection) وهي ذات المراحل التي تعتبر بدورها أساسية في بناء الجماعة الأمنية في غرب المتوسط. [1]

---

(1)- Jean Louis Guigou, **Europe Méditerranée**, **s'associer ou disparaitre** : pour une rénovation de politique méditerranéenne de LUE : in pierre pascallion, OP, cit, P 208

المرحلـة الأولى :

تتعلق بتحطيم أو كسر الإجماع حول التزامات الهوية التي ترتكز في معظمها على عاملي **الحوار الجغرافي والتفاعل التاريخي** المرتبط بالتفاعلات الحضارية الضاربة في القدم منذ أفول الترتيب العالمي الثنائي وجدت دول الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام خيارين: إمّا الحفاظ على التزام هوياتها السابقة المبنية على المنطق التنافس والاعتماد على النفس، وإما اختيار الشراكة والتعاون لإقامة، أو بناء جهة أمنية تضم كلّ الدول المطلة على غرب المتوسط، إنّ تنامي عوامل عدم الاستقرار في المنطقة المغاربية، على إثر تصاعد ديناميكية الحركات الإسلامية الراديكالية وتزايد حجم ضغوطات تتفق الهجرة، وما تحمله من تهديدات مجتمعة إلى جانب تزايد حدّة الإعتماد المتبادل (شمال- جنوب) في الميدان الطاقوي كلّها مؤثرات جعلت الاتحاد الأوروبي يتأكد على أنه أصبح من المستحيل ضمان أمن أفراد أو مجتمعاته في إقليم مضطرب كالمتوسط العربي، لهذه الأسباب جاءت المطالب والإنشغالات الأمنية الأوروبية في المتوسط الغربي ما بعد الحرب الباردة، أدت وستؤدي إلى تحطم وتفكك الإجماع حول التزامات الهوية لدى الطرف الأوروبي، ولدى الطرف المغاربي على حد سواء.

أمّا المرحـلة الثانيـة :

فتتعلق بإعادة قراءة للأفكار القديمة وبأسلوب نقدي حول الذات وحول الأخر، ولين التفاعل التي بفضلها تدعمت وتعززت الأفكار، بمعنى إزالة الصفة الطبيعية (dénaturalisation) وتحديد الممارسات التي تعيد إنتاج الأفكار حول الذات والأخر هنا نقصد أن كلا طرفي التعاون الأمني الأوروبي- خاصة الطرف الأوروبي- يتجهان معا ضمن المسار الذي يسعى إلى فك الغموض والإبهام (démystification) حول البن النزاعية البارزة والملموسة أي المادية والتي كانت مهمته العلاقات الأورومغاربية.

المرحـلة الثالثـة :

هي مرحلة التعديل أو التغيير (Alter casting) وهي مرحلة هامة في بناء الجماعات الأمنية، كونها- في اعتقادنا- تمس بصورة مباشرة هوية الفاعلين، فخلال هذه المرحلة يحاول وسيحاول الاتحاد الأوروبي تحفيز الطرف المغاربي ليتخذ أو ليتبنى هوية أو هويات جديدة من خلال معاملتهم كأنهم امتلكوا هذه الهويات، لكن أي هويات؟، يبدو واضحا من خلال مسار التعاون الأمني الأوروبي يحاول التأثير على هويات الدول المغاربية فتوسيع التعاون ورفع حجم الدعم المالي في شكل قروض أو هبات، فنجاح أحد أطراف الشراكة في تغيير هوياته مع تقدم مسارات التعليم وكثافة التعاملات والتفاعلات سوف يحفز ويشجع الطرف الأخر على تبني مبادرة مماثلة أو ما يسمى "**المعاملة بالمثلى**" (**Reciprocation**) وهي المرحلة الرابعة من مسار تحويل الأدوار والهويات، فاقتصار عملية التغيير أو التبديل (Alter

(casting على الطرف الأوروبي فقط فإنه بتسجيل تحويل الهويات المتنافسة في جهة غرب المتوسط، وبالتالي تعذر بناء جماعة أمنية متوسطية والتي تتطلب هويات تعاونية مشتركة. أما عن عيوب ونقائص هذه المبادرة فرغم أنها تساهم في خلق جو من الثقة بين مختلف الأطراف، فقد أخفقت في خلق إجراءات بناء الثقة بين الدول المغاربية، إذ هناك نوع من التوتر في إطار العلاقات البينية المغاربية-المغاربية، ثم أنّ هذه المبادرات ورغم تخصصها في مجالات متعددة للتعاون ولكنها تبقى حبيسة المسارات الثنائية ومن الصعب أن تشكل نواة لينة متعددة الأطراف (**5+1 +1 +1 +1 +1**)، كما أن مقررات الاجتماعات تعكس نوعا من التحديد المسبق للأوروبيين لأجندة التعاون بين الأفراد وغياب تصور مشترك حول القضايا فيصبح الأمر وكأنه تفويضه الأخر في معالجة أمنية لقضية ما مشترك فيها، وبهذه الطريقة يجعل الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى كحراس للضفة الجنوبية والحدود المتوسطية، كما تبقى مسألة الإسهامات المالية ضئيلة جدا في هذه المبادرة، لذلك مع أنّ مبادرة متيران قد حركها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، إنّ أنه كان هناك هدف أخر هو:

- فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي- الإسرائيلي لكون هذا الأخير يجهض المبادرات التعاونية فجرى الابتعاد عن هذه المنطقة.

- ازدواجية المعايير عند التعامل مع قضايا المنطقة خصوصا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاطي معها كبناءات اجتماعية أي اهتمام العنصري البشري والبعد المجتمعي في حوار 5+5.

- عدم تخصيص الأموال الضرورية **حوار 5+5** يؤكد الهوة الموجودة بين نقل الخطاب السياسي الرسمي وحجم الموارد المخصصة له.

- مشاكل المنطقة المغاربية من نوع الأمن غير العسكري مما يجعل الطرف المغاربي محدودا غلى الرغم من تطويره لأهداف تتعدى الجانب الصلب للأمن، غير أن **حوار 5+5** غير مؤهل لمعالجة القضايا الأمنية الجديدة في منطقة غرب المتوسط والمرتبطة بالطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومجمل التطورات المتبادلة.

- افتقار هذه الحوارات إلى مؤسسات فعالة تدير هذه الأطراف تعد مرجعية أساسية للتشاور وتطوير وجهات النظر مما يضاعف من الشك المتبادل بين الطرفين الأوروبي والمغاربي.

-غياب إجماع حول محتوى الحوار وتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات، كما أنّه لا يساهم في بناء الأمن الأفقي بين الدول المغاربية، لأنّه "عمودي المقاربة" وثنائي" بين الطرفين الأوروبي والدول المغاربية كل واحدة على حدى.

– اختلاف المدركات والرؤى الأمنية عند كل طرف، ما يؤثر على إدراك مغزى الحوار الأمني في غرب المتوسط.

– طغيان البعد الثاني شمال– جنوب على العمل متعدد الأطراف "شمال/ جنوب/ شمال/ جنوب.

– الدول المغاربية تناقش إجراءات بناء الثقة مع أوروبا بينما الريبة والشك شبه مطلق يطبع العلاقات البينية.

– نقطة أخرى تشير إليها وهي صيغة التعاون وتشكيله وطبيعة التي يمكن تكييفه وفق قدرات واحتياطات كل بلد مغربي، كما أن التعاون الأمني في إطار **حوار 5+5** هي في صفة **الإتحاد الأوروبي +1**، ففي هذه الحالة لا يمكن عن انسجام التعاون الأمني وتماسكه ومواصلة الحال أنه يختلف في طبيعته وشكله وصفته من بلد لأخر فأولويات وقدرات الجزائر ليست في أولويات وقدرات تونس ولا المملكة العربية.

تجاهل خصوصيات وأولويات الدول المغاربة فمسارات التعاون الأمني الثنائي لا يمكن أن تتشكل بيئة أمنية إقليمية[1].

غياب الإطار المؤسساتي للتعاون الأمني الأورو مغاربي، فهي تتم في إطار اتفاق تعاون ثنائي اتحاد **أوروبي + 1** وليس **إتحاد أوروبي + الدول المغاربية**، وفي هنا ضعف للقدرة التفاوضية لدول المغاربة. **بالنسبة للهجرة**، يتمحور الهدف الرئيسي للمجهودات المبذولة حول هذا الموضوع لضمان الأمني الداخلي للاتحاد الأوروبي وليس لإدارة تدفقات المهاجرين والتفاعل مع الدول المغاربية وأيضا للتنسيق حول إجراءات اللجوء، وإنشاء وكالة أوروبية لمراقبة الحدود ومكافحة الهجرة السرية.

وبهذه المقاربة اقترحت دول الاتحاد الأوروبي على بعض الدول المغاربية لإقامة مخيمات عبور على أراضها، خاصة ليبيا والمملكة المغربية، في الوقت الذي تسعى فيه الدول المغاربية إلى فتح حدود الاتحاد الأوروبي لها، يعمل الاتحاد الأوروبي على مراقبتها وإقناع الطرف المغاربي باسترجاع مهجريهم السريين، وخاصة بالنسبة للجزائر،ة تونس والمملكة المغربية، بالإضافة إلى المطالبة بعصرنة إدارة حرس الحدود، الجمارك والداخلية والعدل، مقابل مرونة في سياسة التأشيرات.

---

(1) – Baldwin, David, « **Neo realism and liberalism** : **the conterporay debate** », New- York, clombia, university press, 1993, p123.

– المعايير السياسية الأوروبية الموجهة للدول المغاربية الديمقراطية، حقوق الإنسان، والتعددية، حرية الإنتخابات....) قدمت بشأنها تقارير غير مطمئنة، لكنها لا تحظى بالتسديد والدراسة.

– بالنسبة للنزاعات الجهوية لم يساهم التعاون الأمني سواء الأمني سواء بالنسبة لمشكل الصحراء العربية أو النزعات الحدودية (المغرب– اسبانيا) كلها.

– مسألـة الهجـرة من الرهانـات الرئيسيـة لأمـن أوروبـا :

الهجرة السرية وتداعياتها الأمنية على أوروبا وعليه فإن التعاون الأمني الأورومغاربي والذي يصبو إلى **توفير الأمن لأوروبا من خلال أمن جوارها** يمكن يؤدي إلى نتائج متنافرة، مادام هناك عدم تكافؤ أو تقارب في القدرات بين الأطراف لأنه في نظر الأستاذ تيري بلزاك (Thiery Belzacy) أنّ الإتحاد الأوروبي هو الذي يقرر ما هي القمم المشتركة وهو الذي يحكم على نوعية المجهودات التي يوافق عليها الجيران لتبنيها وقبولها[1].

– كثير من المتتبعين يفحصون كثيرا من سقف الطموحات والمشاريع لإعتبارات عدة منها، اختلاف بين ضفتي المتوسط الغربي وأوليات الأمني، فدول القوس اللاتي يمثل إلى المقاربة الأمنية لمعالجة مسائل الأمني في حين تمثل دول المغرب العربي إلى المقاربة الإقتصادية.

– كما أن الحوار لم يتعرض للمشاكل ذات الخصائص الثنائية كما هو الشأن بين الجزائر والمملكة المغربية حول مسألة الصحراء الغربية.

إسنادا للتحولات البنيوية والعميقة التي متن الأجندة السياسية والأمنية العالمية والإقليمية على حد سواء التي كانت حمايته العوامل المحفزة، على تفعيل التعاون الأمني الأورومغاربي في إطار **حوار 5+5** من أجل إدارة ومواجهة التحدّيات الأمنية الجديدة ضد أمن المجتمعات الأوروبية وذلك بإعتبار المشاكل الإقتصادية، البيئية والتوترات الاجتماعية الجنوبية كمصدر تهديد **للأمن الأوروبي** كمشروع بناء أمن إقليمي لمنطقة غرب المتوسط وكإطار عام للعلاقات بين دول القوس اللاتي والدول الجنوبية للضفة المتوسط الغربي (دول المغرب العربي) إلى إرتكز المشروع على سفينة لبناء الإستقرار الإقليمي التنمية المشتركة بذلك يكون التعاون الأمني الأورومغاربي في إطار **حوار 5+5**

---

(1)- Thiery Belzacy, **Européenne de voisinage**, **complexe de Security à géométrie variable**, OP, cit ,P 40.

كإستراتيجية أوروبية بين على أساس التصور الشامل للأمن موّجها أساسا لاحتواء تهديدات الجنوب (الدول المغاربية) تعبيرا عن سعي أوروبي لبناء نظام **أمن إقليمي عبر تطوير التعاون الأمني إلى مستوى الشراكة الأمنية** عن طريق **إقامة ترتيبات لشراكة** أمنية جهوية: بهدف تحسين شروط أمن المنطقة وضمان الاستقرار الجيو- سياسي.

المرحلة الثانية: بناء منظومة أمنية جهوية لغرب المتوسط أوروبية المرجع بمعنى تستجيب بالدرجة الأولى للتواغل الأمنية الأوروبية، كما ستدعي بسبب **الإعتماد الأمني المتبادل** اشتراكا مستمرا للطرف المغاربي لتحقيق **مصالح مشتركة** لكن هناك لا تتناظر في مؤسسات الأمن بين الطرف الأوروبي والمغاربي بسبب كثافة التطوير في أوروبا والفراغ المؤسساتي في الدول المغاربية، إلا أن بناء هذه المنظومة يتطلب **بناء جماعة معرفية** كوسيلة للتنشئة الاجتماعية لإيجاد معايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الأمنية في الجهة المتوسط الغربي، لكن الاختلاف في **ثقافة الأمن** السائدة بين الطرفين جعل الاجتماعات لمناقشة وجهات نظر متباعدة بدون الاتفاق على لغة إستراتيجية مشتركة أما **الهدف الثالث** البعيد المدى المتعلق ببناء **جماعة أمنية تعددية متوسطية** فتعتمد نجاته على الهندسة السياسية والاجتماعية للهويات الجهوية، لكنه قد يستغرق وقتا طويلا لإنجاز هذه الهدف بسبب اختلاف هويات دول ضفتي المتوسط الغربي التي تصل إلى حد التناقض والعداء، ما يعيق الثقة المتبادلة وتبني هوية مشتركة ما يظهر أن منطقة غرب المتوسط بعيدة عن خلق هوية متوسطية.

- يفترض أنّ تحقق التعاون الأمني الأورومغاربي في إطار حوار 5+5 مصالح مشتركة لا مجرد ضمان المعالج الأوروبية.

- لم يتمكن التعاون الأمني من حلّ مشاكل الأمن في المنطقة وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية.

- ويبقى التعاون الأمني الأورومغاربي المعلن عنه كغطاء للهدف الأساسي المتمثل في السعي إلى ضمان الوقاية من الأخطار التي يمكن أن يشكلها منطقة المغرب المضطرب ضد أمن ولغة المجتمعات الأوروبية وبذلك فالمشرع ما هو إلاّ وسيلة أوميكانزم أوروبي التي تهدد أمنية بأبعاده المختلفة.

الشكل (07) يمثل مسار و تشكيل جماعة أمنية.[1]

Generation of security community

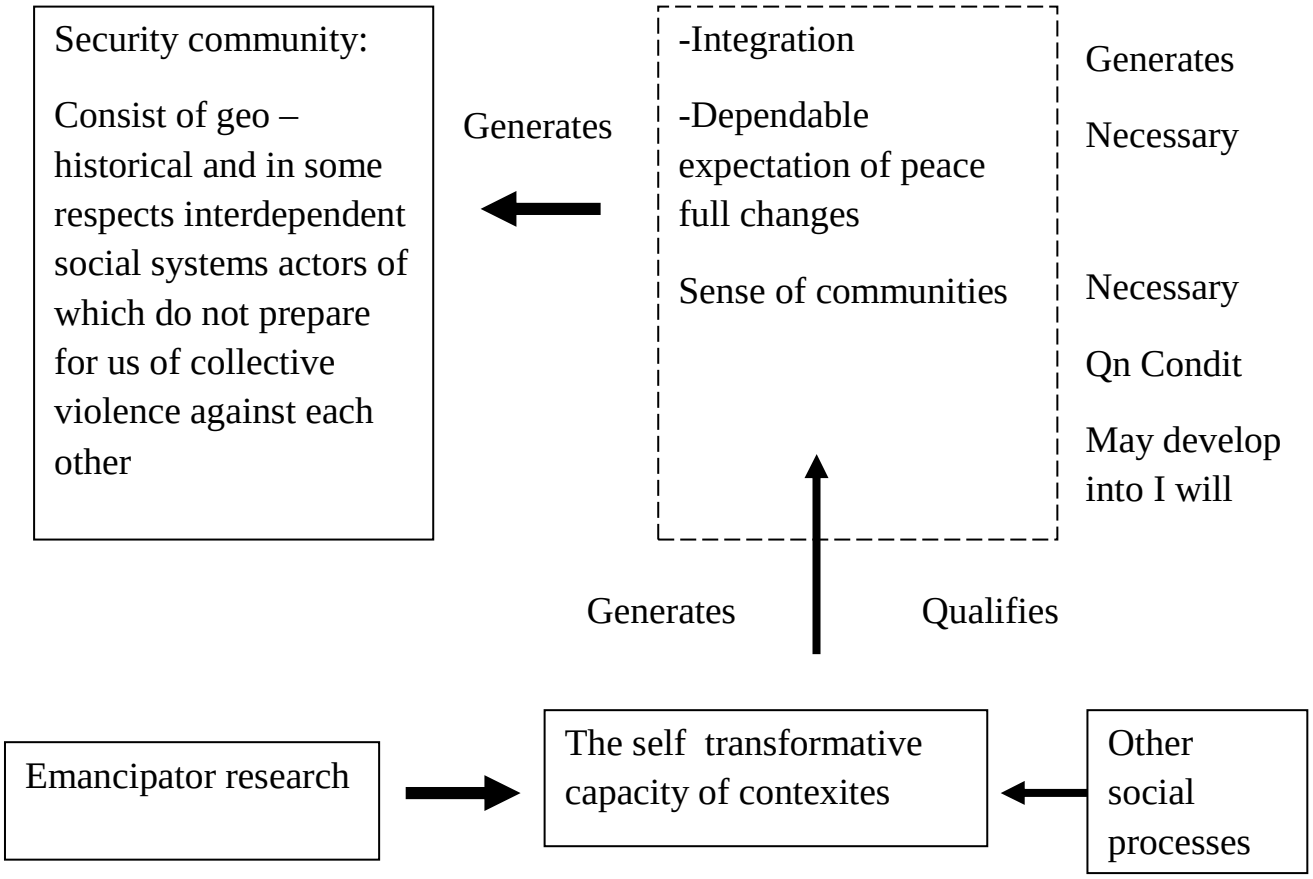

---

(1) - Heikki patomqiki problems of democratising global governancem time space and the emancipatory processm in challenging global governancem acritical perspectivem 5proft septe ;ber m 2003- Htt.//zzz.c pogg/reqder/ the %20reader PDB p.23

المطلب الثاني: واقع حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة

تزاد إشكالية تعقيد المسألة الأمنية في غرب المتوسط خاصة في ظل التطوّرات الحاصلة على ضوء دينامكية التغيير في العلاقات الدولية والإقليمية وعليه سنحاول من خلال هذا البحث تحليل العلاقات والعوامل الحاكمة للتغيرات الراهنة والمستقبلية والتي تطرح عليها ضرورة تفحص المتغيرات الجديدة ومدى امتداد تأثيرها على مسار التعاون الأمني الأورومغاربي من خلال آلية **حوار 5+5** وذلك على ضوء مجموعة من التحديات والرهانات الأمنية وعليه سوف نركز على ثلاثة متغيرات أساسية للتحليل ويمكن ذكرها كالتالي :

أولا: الوضع في منطقة الساحل وإفرازاته الأمنية.

ثانيا: الربيع العربي وتأثيراته الأمنية.

ثالثا: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتداعياتها الأمنية.

أولا : الوضع في منطقة الساحل وإفرازاته الأمنية

1- التركيز على منطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط :

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي محلّ أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها المطل على البحر الأبيض المتوسط .

جغرافيا: يعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والساحات في الجنوب، وتمتد غربا من السينيغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، وفي الغالب يستعمل مصطلح "**الساحل الإفريقي**" للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS[1]

تتوسط منطقة الساحل الإفريقي كلّ من شمال القارة السمراء الذي يضم كل من الجزائر، المغرب ، تونس، ليبيا، ومصر وهي كلّها دول متوسطية، وما يعرف بدول جنوب الصحراء Sub- Sahara A Yrica التي يربط "**بوزان**" ديناميكيات الأمن فيها بالضعف أو الفشل[2]، لقد خضعت منطقة الساحل الإفريقي للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة الجنوبية من بترول وغاز وأورانيوم ومعادن أخرى ثمينة، ورغم اسبقية التواجد العسكري والأمني الغربي في المنطقة يفضل السياسة الفرنسية- الإفريقية التي رأساها "**ديغول**" تتم جورج بوميدو، فإن باريس بدأت تفقد خلال التسعينات مصالحها على خلفية المتوقع الأمريكي الذي وظف نظرية ملء الفراغ بـكركور لضمان تواجد أكبر في مناطق نفوذ القوى التقليدية[3].

---

(1)- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات** ، **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008- 2010، ص 39.

(2)- Barry Busan and OLE Weaver, OP, cit, P 219.

(2)- حفيظ صوا ليلى، "**الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم إستراتيجيات الغرب الأمنية، جريدة** الخبرالأحد 21 مارس 2010، العدد 3600، ص 04.

(3)- عزيز طواهر، "**فشل الهجوم الفرنسي يؤكد على جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل**".

http ://**www**.**djazairess**.**com**/**alahrar**/ **179 30**.

شهد منطقة الساحل الإفريقي عددا من "**الحركيات الأزموية**" التي خلفت حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية لا تقتصر فقط على الرهائن أو بعض العلميات الإرهابية يقدر ما يرتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات وكذا الأسلحة، وبالنظر إلى أن الدول "**الساحلية**" هي دول هيئة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ومنعدمة التجانس على المعنوي الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية ، وكذا كحسابات الجيو-إستراتيجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مع إعلان **الجماعة السلفية** للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة مع تفعيل آليات للتعاون الأمني والاستخباراتي وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "**بان الساحل**" إبتداءا من 2004 الذي جمع هيئات الأركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي ويتضح من خلال هذه المبادرات أن منطقة الساحل أصبحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية "سانتكوم" على اعتبار أن أي توتر عال يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم هذه الدول باقتراح تشكيل قيادة عسكرية إفريقية "**أفركوم**" وإقامة قاعدة للتدخل السريع مدعمة بقوات الصفوة "دلتا" بجيبوتي فضلا على تقديم الدعم المالي لبرنامج "**بان الساحل**" لتفويض نشاط القاعدة المتنامية، وتعيين مسؤول خاص ممثلا في العقيد "فيكتور نيلسون" بكتابة الدولة للدفاع مشرفا على البرنامج وإيفاد الجنرال وولد نائب القائد الأسبق للقيادة الأمريكية بأوروبا إلى المنطقة [1]، إنّ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي كتخوم للمتوسط، يرجع إلى أهمية هذه المنطقة كنقطة ربط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وهي كذلك الحزام الربط بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، وهي منطقة تعرف الاكتشافات النفطية من السودان إلى موريتانيا مع ما يتعبه النفط من أهمية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، حيث تعتمد الولايات المتحدة الامريكية على 15٪ من وارداتها الطاقوية من إفريقيا، وتسعى لأن يصل هذا الاعتماد إلى 25٪ في أقل من 05 سنوات وهذا ما يجعل هذه المنطقة ذات قيمة طاقوية وأمنية خاصة.

2- منطقة الساحل والصحراء كأحد مصادر التهديد للأمن المغاربي- الأوروبي

أبعاد للاهتمام الأوروبي مجريات الأمور في المنطقة : إنّ الاهتمام الأوروبي بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية يرجع لكون هذه الأمم أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوي خارجية ومجالا لعمل قوي إقليمية وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات وللموقع الإستراتيجي الذي تحتله، تزايد أهمية المنطقة الساحلية الصحراوية وتأثيرها المباشر على أمن المنطقة المغاربية وقد تفاقمت المخاطر القادمة من المنظمة إلى المنطقة إلى المنطقة المغاربية في السنتين الأخيرة مع الانفجار الدوري لمشكل الطوارف في المنطقة الذي يخلق وراءه هجرة كثيفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الجزائر والحل السلمي للقضية، كلّ هذه **المعطيات** دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء أهمية قصوى لمنطقة الساحل

الإفريقي والصحراء الكبرى باعتبارها مناطق متاخمة لحدود المنطقة المغاربية الواسعة والتي يصعب مراقبتها والسيطرة عليها بصفة كلية وتزداد أهمية المنطقة للإتحاد الأوروبي.

3- تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتداعياته على الأمن في غرب المتوسط :

لقد منحت مظاهر العولمة فرصة حقيقية لتطور وترابط مختلف أنواع الجريمة واتسعت رقعة الإرهاب الذي أصبح تهديدا عالميا واستعان ظاهرة الهجرات السرية بين مختلف القارات وفي هذا الصدد تواجه دول المنطقة المغاربية تحديات حقيقية قادمة أساسا من عمقها الإفريقي جنوبا، حيث مساحات واسعة من الصحراء المفتوحة والحدود المخترقة أين تتحرك مختلف جماعات الجريمة المنظمة التي تمارس التهريب في مختلف الممنوعات من الأسلحة والمخدرات، والحركات الإرهابية التي تعاظم وجودها في السنوات الأخيرة وإمكانية الفرصة لتقاطع هذه الفواعل غير الرسمية. (1)

تعززت المخاوف الغربية على أمن واستقرار منطقة الساحل على اثر التحول الذي حدث على مستوى إستراتيجية نشاط **"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"** (**G.S.P.C**) التي أرهقتها ضربات الجيش الجزائري في الشمال، فتوجهت جنوبا من أجل استغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود، هذا الفراغ الأمني الذي أتاح لها الاستفادة من النسب العالية للجريمة المنظمة في منطقة الصحراء الكبرى، واستعمالها كمصادر رأسمالية للتمويل(2).

تمكن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من ربط علاقات جيدة مع كارتيلات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية عن طريق الشبكات الإرهابية في أوروبا(1)، لطالما كان الأمر الأكثر إنارة للقلق بالنسبة للغرب في المغرب العربي والساحل، ليس في الحركات الإسلامية المتطرفة ذات الطابع الوطني، وإنما في إمكانه تكتل هذه الحركات تحت منطقة إرهابية إقليمية أو انضمامها إلى تنظيم القاعدة، وبالفعل ساهمت الظروف الدولية، التي تلت الحرب الدولية على الإرهاب في أفغانستان والعراق في قيام هذا التكتل تحت تسمية "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة مباشرة مع تأسيسها، هذا التكتل الذي فرضه عاملين أساسين هما :

---

(1)- Yonah Alexander, OP. cit, P 2

(2) - تاج، مهدي،"**تقرير حول المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**"، مركز الدراسات للوحدة العربية، 20 أكتوبر 2011.

1- تجتمع كلّ من الجماعات السلفية للدعوة والقتال الجماعة "الليبية المقاتلة"، الجماعة "المغربية المقاتلة"، الجماعة "التونسية المقاتلة" على إيديولوجية سلفية جهادية، كأداة أساسية للتغير السياسي نحو إقامة دولة إسلامية تجمع الوطن العربي، ونظرا لتراجع فعالية هذه التنظيمات، بسبب تلقيها لضربات موجعة من طرف جيوش المنطقة ، سارعت قيادتها إلى توحيد نشاطها تحت تنظيم ذو طابع إقليمي.[1]

2- أدّت الحرب الأمريكية على العراق إلى تبني القاعدة لفكرة إقامة الدولة الإسلامية هذا الرهان الذي أعلنته القاعدة في العراق، أدى بها إلى تقوية علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية النشيطة في المغرب العربي والساحل، حاليا يدرك الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل والصحراء، على أنّها جبهة جديدة في الحرب الدولية على الإرهاب، ويرتبط هذا الإدراك بعاملين أساسيين هما:

1- ارتفاع نسبة النشاطات غير الشرعية في المنطقة وعلى رأسها تجارة الأسلحة والمخدرات التي تعتمد عليها الشبكات الإرهابية كموارد أساسية للتمويل[2].

2- تأكيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على عزمها في أقلمة نشاطها إلى كلّ من: الساحل والصحراء الكبرى، ومواصلة استهدافها للمصالح الغربية.

إنّ أمون، أوروبا، المغرب العربي، والإقليم الساحلي- الصحراوي لا ينفك عن بعضها البعض وتدل تحرك الإتحاد الأوروبي على الصعيدي الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، لذا نجده قد يكثف من اهتمامه بهذه المنطقين.

---

(1)- نبيل بورية "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المغاربة الجزائرية والمشاريع الأمنية، رسالة ماجستير**، معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، مصر، 2009، ص، 68.

(2)- Yonah Alexander, OP. cit, P 21

يتضح من التحديد الجغرافي السابق أن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال الإفريقية (الطوارق في مالي والنيجر) الصراعات العرفية في دارفور والصومال) الاضطرابات العرفية في موريتانيا، الانقسامات الاثنية في تشاد، الحرب الأهلية في بوركنا فسو، الصراعات الدينية في نيجيريا، النزاع الليبي/ التشادي حول شريط أوزو[1]، وغيرها وهو ما يؤثر سلبا على أن المنطقة ككل وبالتالي على أمن المنطقة المغاربة فأمن أوروبا ضمن مغاربة جيوسياسية لا تقتصر منطقة أمن الساحل الإفريقي والساحل على الدول المجاورة فحسب بل تتوسع أبعد من ذلك لتضم أيضا الدول العربية للدول المجاورة لها، من هذا المنطلق تصبح أي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة للمنطقة المغاربية من الشواغل الأمنية الأوروبية[2] ويتأكد هذا التحليل إذا عرفنا أن سمة منطقة الساحل الإفريقي والصحراء هي سرعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي بسبب العجز في مواجهة في معظم الدول الساحلية بالصحراوية والإفريقية بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة و ميوعة حدودها ويؤكد التأثر الدائم لمنطقة الساحل بالحوارات الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البيئة التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي والنيجر إلى الدول المغاربية)، إذ أصبحت منطقة الصحراء الكبرى والساحل ممرا للمهاجرين غير الشيوعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عموما، سوقا للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لإنتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا والسل والإيدز 24.8 مليون مصاب بالإيدز في إفريقيا[3]وفق ما تؤكده وتقاربي منظمة الصحة العالمية، ويرى **"بوزان"** و **"ويفر"** أنّ السبب المركزي للمشكلات الأمنية السابقة هو فشل وهشاشة دولة ما بعد الاستعمار على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لذا فهما يرفضان التحاليل التي تنسب ما تعانيه القارة الإفريقية من مشكلات إلى التخلف الإقتصادي[4]لكنهما يؤكدان في الوقت ذاته أيهما لا ينفصلان بين القطاعيين السياسي والإقتصادي لأن الفشل والضعف السياسي والإقتصادي لأن الفشل والضعف السياسي والإقتصادي في الدول الإفريقية مترابطان بشدة.

---

(1)- بشير مصطفى، **قارة حاضرة..وهموم منسية، الشروق** /يومية جزائرية/العدد 3009، 2010/07/29، ص 10.

(2)- Jean- clande Barreau et Guillaume Bigot, OP, cit, PP, 264- 265.

(3)- **البنك الدولي، التقرير للبنك الدولي 2007**، واشنطن، 2007، ص 28.

(4)- Barry Busan and OLE Weaver, OP, P 220.

إن الفرص من هذه الصورة التشخيصية المختصرة لخصائص منطقة الساحل الإفريقي هو التأكد أهميتنا بالنسبة للشواغل الأمنية الأوروبية على أن هذه الأخيرة ليست بمنئ لما تعيشه وتقرره هذه المنطقة من مشكلات أمنية نظرا أن أجل هذه الأخيرة عابر للحدود ووفق ما نؤكده العديد من التقارب والأرقام، فمثلا وفيما يخص تهرس الأسلحة، تؤكد تقارب أن 80٪ من الأسلحة والذخيرة الحية الذي تفدي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال الساحل بما فيها الصحراء الجزائرية، تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا الوسطى[1]، إذ في وقتنا الحالي، لم يعد البعد الجغرافي عن مناطق الصراعات المسلحة أو بؤر عدم استقرار في إفريقيا جنوب الصحراء يضمن الحماية للأمن المغاربي، وبالتالي لا يمكن دراسة الوضع الأمن في منطقة غرب المتوسط عموما بمعزل عن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي إذ توتر حالات عدم الاستقرار والأخطار السائدة في **دول الساحل** المحاطة بحزام من الأزمات جنوبا وشرقا على الوضع الأمني بجميع الدول المجاورة لها سيما فيما المنطقة المغاربية وتتأزم هذه الوضعية أكثر إذ عرفنا أن أغلب المؤثرات الإستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بحكم هشاشة اندماجها الإجتماعي، عجزها الإقتصادي وضعف بنائها السياسي وهذا ما ينعكس سلبا على الأمن الإقليمي في منطقة المغاربية وبالتالي على منطقة غرب المتوسط ككل، وقد أدرك صناع القرار في الإتحاد الأوروبي حقيقة هذا الوضع لذا نجد أن مكانة الساحل الإفريقي ما فتئت تتقزز ضمن الشواغل الأمنية والسياسية للأوروبيين، فإن الإهتمام بها حاليا ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فرضت اعتبارات إستراتيجية– أمنية متعلقة أساسا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء الإفريقية وما وراءها ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني– العسكري العملياتي الأورومغاربي المكرّس في الحدود الجنوبية.

ثانيا : الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على التعاون الأمني الأورومغاربي :

مع منتصف شهر سبتمبر من عام 2008م شهد الاقتصادي العالمي بصفة عامة الأسواق المالية الدولية والدولية الخاصة اضطرابات واختلافات لم يشهد فيها منذ الكساد العالمي الكثير الذي حدث في العالم عام 1929 وانعكست هذه الأزمة التي بدأت مالية ثم تحولت إلى اقتصادية على معظم اقتصاديات دول العالم، وبما أن الإتحاد الأوروبي جزء من منظومة الإقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل ويهدف إدراج هذا العنصر في البحث إلى دراسته تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية على علاقات التعاون الأمن الأورومغاربي في إطار حوار 5+5 وذلك من خلال استعراض تداعيات هذه الأزمة على علاقات التعاون الأمني الأورومغاربي في إطار **حوار 5+5**، مع منتصف شهر سبتمبر من العام 2008م شهد الإقتصاد العالمي بصفة عامة والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات وإختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929 ولم يقتصر تلك الإضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العيد من المؤسسات المصرفية والمالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا[1]، وبشكل عام فإن ما بدأ قبل نهاية عام 2008 والسقوط الكبير للأصول وانخفاض الائتمان في الأسواق المالية تحول إلى انكماش في الإقتصاد العالمي هو

من بين أكبر ما شهده العالم في التاريخ الحديث فمع قيام المستثمرين باستعادة الأصول المستثمرة خارج بلدانهم وتضييق أوضاع إنتاجها وتأجيل خطط الإنفاق الاستعماري في مواجهة الخسارة غير المسبوقة للثورة وسرعة ضعف أسواق العمل، [1]ويؤدي الركود االإقتصادي الحالي إلى انتشار أثره المتغلغل في كافة جوانب الاقتصاد العالمي بما يتخطى الهبوط الشديد في إجمالي الناتج المحلي وفي الإنتاج والتجارة، فأسعار المواد الأولية انخفضت بواقع العنف مما أسفر على إطلاق شرارة تحولات كبيرة من معدّلات التبادل التجاري وأوضاع الحساب الجاري ، مع التخفيض السريع لمعدلات التضخم النقدي المحلي في مختلف بلدان ومناطق العالم[2].

ثالثا: الربيـــع العربـــي وتأثيراته على التعاون الأمني الأورومغاربي:

بدأت الدوامة مع منتصف شهر ديسمبر 2010 حيث خرج ملايين المواطنين العرب إلى الشوارع، للمطالبة بحقوقهم الحدث الذي اعتبره الكثيرين الموجة الرابعة للديمقراطية منذ السبعينات أو التحرر العربي الثاني، الذي بدأ في تونس في 17 ديسمبر 2010 وانتشر إلى مصر وبلدان أخرى في المنطقة في أسابيع لاحقة[3] سلسلة الثورات الشعبية المعروفة بما يسمى **"بالربيع العربي"** (**Arab Spring**) التي بدأت في تونس في الأسابيع الأخيرة لسنة 2010، كان لها تغيير في مدة 06 أشهر أكثر مما عرفته المنطقة على مدار 60 سنة تقريبا[4].

---

(1)- يوسف خليفة اليوسف،"**الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2008، ص ص 15- 20.

(2)- إلياس سابا،"**الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها**" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 360، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 2009، ص ص 10- 16.

(3)- Stephen Booth, »**the EU and the mediterranean** : **Good neigh bours** ? London, 7 Tufton Street open Europe, May 2001.PP.09-11.

(4)- Richard Youngs, »**The EU and the Arab Spring** : **From Munificence tee geo strategy** », Policy brof N°100, octobre 2011, P 03.

حيث ظهر"**الربيع العربي**" وعلى نحو واسع يحدث فاصل غير المنطقة والمشهد السياسي العالمي بشكل غير قابل للنقض، وأدى إلى تغيير جذري في العقد الاجتماعي، الذي يحكم العلاقة بين النخبة الحاكمة العربية وشعبها[1]، لقد أثارت موجة الاحتجاجات حيرة كبيرة حول تأثيرات الأحداث ، والمدى الذي من المحتمل أن ينتشر إليه الربيع العربي أو إمكانية أن تكون ثابتا صاحبتها جملة من التعديلات الأولية تمثلت فيما يلي :

– رفعت الإحتجاجات عددا من تحديات الأمن الجديدة للمنطقة، فمعالجة الفساد مثلا ستكون أحد التحدّيات المركزية التي ستواجه المنطقة أثناء المرحلة الانتقالية القادمة فضلا عن أنّ قلة الإصلاح الاقتصادي، قد تهدد التغييرات السياسية الراديكالية التي اجتاحت المنطقة .

طرح الربيع العربي إشكالية تغير مناخ ادركات التهديدات، حاولت الدول الأوروبية احتواء المنطقة المغاربية أمنيا، ويمكن حصر تداعيات أحداث "الربيع العربي" على التعاون الأمني التعاون الأمني الأورومغاربي عموما و حوار **5+5** خاصة فيما يلي :

– أولا : تحرير المبادرة من بعض المعضلات :

– ثانيا:ى مسألة التعقيد (بمعنى ايجابي): زيادة حدة التوتر بين الاعتبارات الأخلاقية والإستراتيجية خاصة في مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل فمع الربيع العربي سقطت حجية الديمقراطية فما هي الحجية التي سوف يقدمها الغرب لتبرير سياساتهم اتجاه المنطقة؟.

– ثالثا: دمقرطة الأنظمة الربيع العربي (الديمقراطيات الناشطة) تعني سقوط المنوالة الأمنية خاصة في مجال سياسة الهجرة.

– رابعا: نهاية المشروطية السياسية : إن أحداث الربيع العربي تجعل السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة تفيد صياغة رؤيتها اتجاه المنطقة ولكن أكيد تكون جزئية، ومن خلال الديمقراطيات الناشئة في المنطقة المغاربة سوف يغير بنية الحوار.

---

(1)- « **The Arab Spring and the future of us Interst and cooperative in the Arab world** », 2 August 2011. http://www.strategic Studies sinstitue.army.mil/index.cfm/articles.

المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي على اثر تداعيات الربيع العربي :

علاقات دول المغرب العربي بدول الساحل تعيش مرحلة إعادة تشكيل موازين القوى لعدد من الأسباب من بينها الثورات الديمقراطية بالبلدان العربية.

1- شكلت الثورة الشعبية التونسية أول تحرك في جنوب المتوسط وهي تبشر بنظام إقليمي جديد، حيث طالت موجهة التغيير شعور المغرب والمشرق وتصدع الوضع الراهن بدون رجعة، ومن **مزايا** الثورة أنها فجرت **قضية الديمقراطية** من صلب المجتمعات العربية[1].

- **تفتح الثورات العربية سبيلا لقيام نظام إقليمي مغاربي جديد:**

- لقد خفقت تونس فقرة ديمقراطية واضحة رغم المصاعب الناجمة عن تفجر الأوضاع.

- وقطعت ليبيا خطوات في النهج الديمقراطي إلا أن مستقبل البلاد ما بعد الحرب يبقى رهين العديد من التساؤلات.

- أما المملكة المغربية فقد انطلقت منذ سنة 2000 في مسار واعد يتوخى الانفتاح السياسي، وفقد تعززت، **البوادر الديمقراطية** بتشجيع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

- وتبقى الجزائر على نظامها المتصلب متخوفة من عدوى الثورتين التونسية واللبيية.

- وفي موريتانيا أين انطلقت أول دفعة ديمقراطية في 03 أوت 2005.

بعد الإطاحة بنظام معاوية ولد سيد أحمد الطايع، أجهضت التجربة الديمقراطية بعد سنة ونصف حيث أنهى الجنرال محمد ولد عبد العزيز في 06 أوت 2008 النظام المدني الجديد وأعاد نظام الحكم العسكري.

1(1)- عبد النور بن عنتر،"تأثير الانتفاضات العربية على الحوار الأمنية والمبادرات الإقليمية في المتوسط"، **محاضرة** مقدمة في جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوم 4-5 - 2012.

- **المخاطر المحدقة بالساحل وتأثيرها على منطقة المغرب العربي:**

التدخل العسكري في ليبيا: غير التدخل العسكري في ليبيا المعطيات الجيو سياسية للمنطقة، يمثل الحرب على ليبيا عنصرا هاما لزعزعة الاستقرار في الساحل والمغرب مما يترك الباب مفتوحا أمام المنظمات الإجرامية والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتهديد المسار الديمقراطي الذي تعيشه المنطقة وقد مثلت عمليات تهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية تهدد أمن واستقرار المنطقة فالصواريخ المحمولة الموجهة أرض- جوّ $SA^{(3)}$ قادرة على تهديد وضرب المروحيات منخفضة التحليق، إن الحرب التي قادها قوى التحالف على ليبيا تثبت وجود هذه الحسابات السياسية من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لمحاصرة النفوذ الجيو سياسي ككل من الصين وروسيا، بذلك تفتح ليبيا للقوات الفرنسية بابا للدخول إلى المنطقة الساحلية لمكافحة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتأمين مواردها النفطية وما صرة الصين وتبقى لهذه الأهداف الإستراتيجية الأولوية القصوى على أي هدف ديمقراطي أخر.

يواجه **حوار 5+5** في ظل البيئة الأمنية الديمقراطية الراهنة باعتباره آلية لبناء الثقة ومواجهة التحدّيات في المنطقة رهانا حقيقيا في ظل لجوء الحلف إلى استخدام القوى العسكرية (**التدخل العسكري**) لإدارة **"الأزمات"** ضد ليبيا في سياق موجهة "ثورات" شهدتها ولا تزال دول المنطقة العربية، عرفت منحى أكثر خطورة بتحويلها من ثورة شعبية إلى فوضى وحروب.

- **الحوار 5+5** لا يعدو لأن يكون إلا أداة الاتحاد الأوروبي لاحتواء مخاطر العالم الجديد[1]، بل أكثر من ذلك هو أداتهم لاحتواء هذه الدول في إطار حوار / شراكة/ تعاون ومواجهة المخاطر والتحديات.

- تقريب وجهات النظر.

- التبديد الشكوك لبناء الثقة والأمن في سياق مفارقة متناقضة بناء الثقة وتذليل الفهم الخاطئ.

- التدخل باستخدام القوة العسكرية تثار حول مستقبل **حوار 5+5** ومدى تداعيات هذا الحوار على النهج التعاوني أو المقاربة التعاونية الشاملة التي تبلتها الاتحاد الأوروبي، يمكن استخلاص ثلاثة رهانات (أساسية) للحوار في ظل البيئة الأمنية الراهنة ترتبط إلى حد كبير بثلاثة تحديات: - رهان الأزمة الليبية ، رهان قيام أنظمة ديمقراطية ، رهان بناء إجراءات الثقة.

---

(1) - عبد النور بن عنتر،"تأثير الانتفاضات العربية على الحوار الأمنية والمبادرات الإقليمية في المتوسط"، مرجع سابق الذكر .

المطلـــب الثالـث: آفاق حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة

إن الواقع والمعطيات الإستراتيجية والجيو سياسية لمنطقة غرب المتوسط تنحو نحو بناء مجموعة إقليمية مدمجة بالنظر إلى مختلف التهديدات التي تخيم على المنطقة والرهانات المرتبطة بظاهرة الهجرة السرية والجريمة العابرة للأوطان والإرهاب والاتجار بالممنوعات، فواجهة ذلك لن يكون بديلا للسبيل الواقعي الموصل إلى السلم والإستقرار والتنمية بمواجهة مختلف المسائل السياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية والإنسانية وتحمل كل جهة لمسؤوليتها،

سوف يتم إجراء في هذا المطلب محاولة دراسة التطوّرات المستقبلية للتعاون الأمني الأورومغاربي عموما و **حوار 5+5 كآلية من آلياته** ووضع احتمالات ممكنة له، وتحديد اتجاهات وخطوات سيرة في ظل الحركية التي تفرضها منطقة غرب المتوسط وتداخل سلوكيات دول ضفتي المتوسط في ظل مرحلة انتقالية أهم ما تميزها:

– المؤقتية: بمعنى أنها لا تتسم بطول الزمن.

– التّسارع: بمعنى تعاقب الأحداث بسرعة كبيرة وفي وقت قصير.

– إضطراب: حيث تحتدم المواجهة بين القوى التي تدافع عن الوضع القائم وقوى التغير غير أنه وبالاعتماد على المعطيات المستخلصة من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ثم وضع ثلاثة مشاهد تقوم على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

1– نمط الترابط بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي نفسه وأثره على التعاون الأمني الأورومغاربي.

2– نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في منطقة غرب المتوسط بصفة عامة ومنطقة غرب المتوسط بصفة خاصة.

وفي محاولة لرسم صورة للمستقبل، وليس التنبؤ، نضع السيناريوهات(*) التالية:

1- سيناريـــو النجـــاح:

وفي هذا السيناريو المتفاعل نتوقع حدوث تطورات ايجابية في المنطقة، وذلك من خلال إدراك أهمية الترابط الإقليمي وهو وحده الكفيل من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة والعابرة للأقاليم، حيث أصبح اليوم من الأكيد أن أفضل آلية للتصدي لتلك التهديدات الأمنية لا يكون إلا في ظل مقاربة جماعية

تقوم على أساس الإعتماد المتبادل والتعاون بمفهومه الشامل الكفيلان بضمان الأمن والاستقرار في منطقة غرب المتوسط وعليه فإن إمكانية بناء علاقة تشاركيه تقوم على فكرة التضامن الأمني الذي يمليه التقارب الجغرافي وتشارك المصالح وفي ظل تعاون حقيقي وفعال لكلا الطرفين بعيدا عن إجراءات الفرص والوصايا والتدخل سيكون ايجابيا وسيزيد من فرص تحقيق تعاون حقيقي وفعال.

على شكل: طرفين مبادر- مبادر وليس طرف مبادر ومهندس وطرف متلقي فقط، لقد أدراك الأوربيون أن منطقة غرب المتوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 أصبح مجالا تتقاطع وتتصادم فيه المصالح الأوروبية- الأمريكية، لذلك يمكن اعتبار **حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي** محاولة أوروبية وبرؤية فرنسية لإعادة التوازيع الجيوسياسي وتحقيق ذلك سهل نظرا للتقارب الجغرافي وتشابك المصالح بين ضفتي المتوسط.

---

(3)- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، دراسة مستقبلية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1، ص 99.

(*)- **السيناريو (scenario)** يعني وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، ويتم إعداد السيناريو وتطوره عبر ثلاثة مراحل:
1/ دراسة الحقائق الوضع القائم.
2/ اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة تحديد مسارها مستقبلا.
3/ تصور الآثار ومداها أي تحديد التبعات تعرقل المسار.
- توصف الظاهرة.
- دراسة معطيات الظاهرة في الزمن الحاضر

على شكل: طرفين مبادر- مبادر وليس طرف مبادر ومهندس وطرف متلقى فقط، لقد أدراك الأوربيون أن منطقة غرب المتوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 أصبح مجالا تتقاطع وتتصادم فيه المصالح الأوروبية- الأمريكية، لذلك يمكن اعتبار حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي محاولة أوروبية وبرؤية فرنسية لإعادة التوزيع الجيوسياسي وتحقيق ذلك سهل نظرا للتقارب الجغرافي وتشابك المصالح بين ضفتي المتوسط.

وخاصة وأنّ المجموعة تتوفر على جملة الخصوصيات، فهل يكون ذلك كافيا لتوفير فرص النجاح لمختلف حوار **مجموعة 5+5** ورفع مستوى تعاون إلى شراكة أمنية حقيقية؟.

الإجابة عن هذا السؤال من خلال سيناريوهين وهما: سيناريو النجاح وسيناريو الوضع الراهن **فبالنسبة لسيناريو النجاح** تتوفر منطقة غرب **المتوسط على خصوصيات إستراتيجية، جغرافية، تاريخية** حضارية، سوسيولوجية متميزة كفيلة بدعم خطوط نجاح حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي.

- منذ زمن بعيد كان المتوسط وما يزال منطقة عبور وتبادل تجاري وحضاري وتواصل اجتماعي بين الدول والشعوب المتشاطئة له، فالغرب والتقاطع الجغرافي الذي ينسج مختلف هذه العلاقات هو المفسر لعلاقات الحوار (**التعاون/ الصراع**) التي ميزت شعوب المتوسط لقرون حيث لم تتوقف حركات الهجرة بين ضفتي المتوسط، على الرغم من أنها في معظم حالاتها ميزتها العنف، لكن التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية والحراك الدولي العولمة الإقليمية في العقود الأخيرة تؤشر لبناء علاقات تعاون وتضامن وتكامل وتنمية وتبادل موسع وحركة أكثر مرونة لأن طبيعة العلاقات مختلفة بين الدول في عالم اليوم تأخذ في الحساب العامل الجغرافي على أهمية عالية، كمساعد القامة تعاون بين الدول بالنسبة لدول المتوسط الغربي **مجموعة 5+5** لا مناص من التعاون والتقارب أكثر فأكثر يضاف إلى ذلك عوامل أخرى لا تقل أهمية كالاحتكاك الحضاري ، وإستراتيجية المنطقة وأهميتها الاقتصادية وتداخلها السوسيولوجي يرفع من مكانتها الإستراتيجية والجيو سياسية في حسابات كبار العالم، خاصة وأن العالم يتجه نحو عالم متعدد الأقطاب تتنافس الدول حول النفوذ والتوقع في النزاعات الإستراتيجية الناجمة عن انهيار المعسكر الشرقي، فالتنافس المحموم بين القوى التقليدية، الولايات المتحدة وشمال أمريكا، اليابان، وشرق أسيا، والاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة (الصين، البرازيل، الهند، تركيا) حول الأسواق والثروات، قد **يهدد الاتحاد الأوروبي** في حواره الجيو سياسي البحر الأبيض المتوسط عموما ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا،

فالمنطقة تحظى باهتمام كبير من طرف الشركاء الأوروبيين ولا عبارات عديدة[1].

لتجعل من المتوسط الغربي منطقة قابلة للاستقرار والتطور، على الرغم مما يشوبها من مسائل ورهانات يمكن أن تعزز مقاربة للتعاون والشراكة كمسألة الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية وحالة التسلسل التي تميز اتحاد المغرب العربي منذ عام 1995[2].

إن المتوسط الغربي يشكل فضاءا لتعاون أمني واعد بالنسبة لأوروبا بصفة عامة بالنسبة لدول المغرب العربي بصفة خاصة فسقف النزاعات في المنطقة منخفض جدا مقارنة يشترط المتوسط، كما أن جغرافية التاريخية والعلاقات الإنسانية التي تميز المنطقة تشكل عوامل قوية لتشجيع التقارب بين دول غرب المتوسط[2]، إنّ الدراسات الديمغرافية والإحصائيات السكّانية تظاهر فجوة كبيرة بين نمو السكان في دول المغرب العربي ومعظم دول أوروبا ومنها خصوصا دول القوس اللاتي، فأوروبا ملزمة بانفتاح إنساني نحو جنوب المتوسط وخاصة قسمة الغربي الذي تحمله عديد المميزات والخصائص في هذا الشأن من جهة لمساعدة دول المغرب العربي في إدارة احتياجات الساكنة المتزايدة عبر فتح قنوات الاتصال وفرص التعاون، ومن جهة ثانية الاستجابة لاحتياجات الاتحاد الأوروبي من حيث اليد العاملة، فحسب دراسة لهيئة الأمم المتحدة فإن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى مليون مهاجر سنويا، للحفاظ على مستوى نمو السكان الحالي لمواجهة شيخوخة مجتمعاته وتمويل صناديق التقاعد، وبالتالي فالرهان هو إيجاد صيغة وشكل ملائم لإحداث نوع من التكامل في الاحتياجات الإنسانية، وذلك يضبط حركة الأشخاص وبناء اعتماد متبادل اقتصادي، اجتماعي،

---

(1)- Henry Jean- Robert, **la méditerranée occidentale en quête d'un** »destin N° 01, 2004. P7.commun » l'année du Maghreb.

(2)- عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع** على الرابط.
http://www.Aldjazera.net/mr/exeres.10-05-2010

وثقافي، يسمح بالمضي بهذه المعادلة نحو إقامة قاعدة قيم مشتركة تحترم لاختلاف الثقافي لبناء مواطنة متوسطية، فإن الحراك المتواصل بين دول غرب المتوسط في إطار مجموعة 5+5 وفي مجالات عدة كفيل بتطوير التعاون والشراكة في المجال الإنساني والثقافي بتعزيز التواصل الاجتماعي والمدني بين الشعوب والمجتمع المدني، لتكون هذه السلة (الإنسانية) إضافة لمختلف صيغ التعاون والشراكة في المنطقة وبما لا أرضية لا نجاح التعاون والشراكة في محاولات الأخرى وخاصة الاقتصادية، فهذه الأخيرة تحمل مؤشرات واعدة بالنظر لواقع هذه العلاقات ومستويات التبادل المتاحة لهذه من المتوسط، فهي تتوفر على معظم الإمكانيات والقدرات للإقلاع والتعاون، وتوفر في مجموعها حظوظا وتيرة لشراكة متميزة في هذا الجزء من المتوسط.

إن منطقة غرب المتوسط شمال متطور (القوس اللاتيني) وجنوب نامي/ متخلف (المغرب العربي) بمعنى لها تؤسس على قاعدة **5+5** شراكة معمقة باندماج تدريجي ومتواصل.

– إن استقلال كل الإمكانيات المتاحة بين الضفتين كفيل بتحريك مختلف صيغ التعاون ورفع سقف مكاسبها للطرفين، خدمة للتنمية والرفاه في المنطقة وبلورة لأمنها واستقرارها فإذا كانت دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط تمتلك الكثير من المؤهلات (التكنولوجيا، رؤوس الأموال، الكفاءة، البيانات التحتية) فإن دول الضفة الجنوبية للمنطقة بدورها تمتلك إمكانيات معتبرة ثروات معدنية، طاقوية، بشرية وهيكلية...) تنتظر التفعيل لجني مكاسب مشتركة تخدم أمن المنطقة ومصالح شعوبها، ففي المجال الطاقوي، يسجل الفضاء المتوسطي اختلالات كبيرة في حيازة هذه الثروة وخاصة البترول والغاز الطبيعي كطاقة احفورية غير متجددة ويعتمد عليها الاقتصاد والعالمي بشكل كبير، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي المجموعة الجيو سياسية الأكثر تبعية لواردات الطاقة باستهلاك 15٪ من الإنتاج العالمي واستيراد 57٪ من احتياجاتها والتي سترتفع إلى 70٪ بحلول عام 2030، و 18٪ من الطلب العالمي للغاز الطبيعي[1]، واعتبارا لعدة معطيات جيو إستراتيجية تزداد تبعية الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا، اسبانيا وايطاليا إلى تأمين الاحتياجات والإمدادات الطاقوية من دول المغرب العربي (الجزائر وليبيا) اللتين تجوزان 3.2٪ من الاحتياطات العالمية للغاز 4.5٪ من البترول، وتشير الدراسات إلى احتمال ارتفاع هذه النسب لشساعة المنطقة وضعف عمليات الاستكشاف، وتتم عمليات تزويد أوروبا بالطاقة أساسا عبر الربط بواسطة الأنابيب:

– أنبوب الجزائر عبر تونس 1983.

– أنبوب الجزائر، ايطاليا عبر (الطارف– سردينا) Galsi

- أنبوب الجزائر– اسبانيا عبر المغرب 1995.

- أنبوب الجزائر اسبانيا نحو المدية Med Gaz

- التيار الأخضر (green Stream) ليبيا– ايطاليا.

- ربط خليج غانا بالمتوسط عبر نيجيريا والجزائر "مشروع". [1]

إضافة إلى الربط الكهربائي بين الدول المغاربية ليبيا، تونس، الجزائر، والمملكة المغربية وتعمل شبكة الربط الكهربائي هذه مع نظيرتها الأوروبية بواسطة اسبانيا عن طريق الربط تحت البحر عبر مضيق جبل طارق، إن مثل هذه المشاريع الضخمة كفيلة بأن تجعل من المتوسط الغربي فضاءا للتضامن الموسع بين ضفتيه والتي يمكن أن تأخذ بالتعاون نحو شراكة ذات قيم مضافة على مستوى بقية المجالات (الاقتصادية، السياسية، والقانونية، والمؤسساتية والمالية التجارية)

كما تشكل أوراقا تفاوضيا للدول المغاربية في مختلف مسارات الشراكة الأورومتوسطية وخاصة لتفعيل **السلة الإقتصادية** في **مجموعة 5+5** كما تسجل منطقة المغرب العربي إمكانيات للطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) فصحراؤها توفر سنويا أكثر من 3500 ساعة مشمسة (الصحراء الجزائرية مثلا) وهذا ما لا تنتجه أي منطقة أخرى قريبة من أوروبا وهو الأمر الذي حرّك التنافس بين الدول الأوروبية ألمانيا وفرنسا حول مشروع الضخم "صحراء تكنولوجي desertch » وبين الدول المغاربية (الجزائر والمملكة المغربية لاحتضانه وجني مكاسبه . [2]

---

(1)- Memiaoui, Nara, **de l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité magrébin** : plaidoyer un réel dialogue euro magrébin thèse du doctorat, université de Lille 2, 2008

(2)- Ibid.

تدعم هذه القدرات الطاقوية المحركة للاقتصاد بتوفير دول المغرب العربي على إمكانيات معدنية مهمة إنتاجا واحتياطا أهمها : الفوسفات حيث تتوفر المملكة المغربية، تونس والجزائر مجتمعه على نصف الاحتياط العالمي من الفوسفات بـ 24 مليار طن، ثم العديد خاصة الجزائر وموريتانيا ناهيك عن معادن أخرى حديدية وغير حديدية وبكميات معتبرة، ولا تنتهي القدرات المغاربية عند القدرات الطاقوية والمعدنية المعروفة والمكتشفة وإنما امتلاك منطقة المغرب العربي لمساحة تقدر5.787.889 كلم^2 وذلك يعني الكثير من منظور إستراتيجي وجيو سياسي لكلّ منطقة بهذه المساحة الممتدة يفوق المغرب العربي مساحة الاتحاد الأوروبي كله 3.976.952 كلم^2 وتفوق مساحة الجزائر وحدها مساحة دول القوس اللاتيني 1.449.379 كلم^2، فإن الاتحاد الأوروبي خاصة دول القوس اللاتيني يمكن أن يستفيد قناعة السوق.

– إن تقديم دول المغرب لإمكانيات زراعية كبيرة (مساحة، تربة، مناخ) وبيئة متنوعة نباتية وحيوانية يمكن أن يشكل إضافة لسياسات الاتحاد الأوروبي الغذائية وللآمن الغذائي للدول المغرب العربي، خاصة وأن المنتجات الفلاحية (حيوانية وزراعية).

لمنطقة المغرب العربية تتفوق على نظيرها الأوروبية كونها تصنف أكثر بيولوجية وتصاعد الأصوات المنادية بالتغذية السلمية والصحية في أوروبا[1]، فمنطقة المغرب العربي يمكن أن تقدم الحل بمحاصيلها المتعددة والمتنوعة وعلى مدار السنة في شراكة تكون مربحة للطرفين، إضافية إلى ذلك تتوفر منطقة المغرب العربي على إمكانيات سياحية كبيرة، كالسياحية البيئية والثقافية فالمنظمة تستقبل سنويا أكثر من 10 ملايين سائح خاصة من أوروبا ويمكن مضاعفة العدد بإستتباب الأمن واستقلال كل الإمكانيات التي تتوفر عليها[2]،

---

(1)- Ibid. P 284.

2)- Ibid.

أما بالنسبة لسيناريو الوضع الراهن، فعلى من توافر كلّ الخطوط للنجاح إلا أن الواقع يبطئ حركة الاندماج لغرب المتوسط إن مسؤولية الوضع الراهن يتقاسمها الطرفان الأوروبي والمغاربي، بالنسبة للأوروبيين في سعيهم لمصالحهم يروجون لمعاييرهم وقيمتهم وينمطون علاقاتهم بجوارهم طبقا لهذه المعايير والقيم.

لضمان الاستقرار في المنطقة المغاربية من خلال مواجهة بؤر التوتر في المنطقة المغاربية من خلال مواجهة بؤر التوتر في المنطقة المغاربية مثل الوضع **في شمال مالي** واتساعه إلى الجنوب الجزائري **نشاط القاعدة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي فإن مستقبل التعاون الأمني الأورومغاربي على ضوء السناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية.**

السيناريو الأول: إندمـاج مغاربي– مغاربي يتوقف نجاح هذا السيناريو على بذل مجهودات متتابعة والتعاون والتضامن المغاربي على أصعدة مختلفة، يستوجب التعاون بصفة متحدة لتحقيق أهداف وفي مقدمتها تجسيد التنمية الشاملة في المنطقة والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي ولاسيما وهي تعامل مع الاتحاد الأوروبي ككتل يفقد فيه الدول المغاربية وزنها في قدرتها على التفاوض حول مصالحها وتصبح مجرد تابعة لقوى خارجية تتأثر بها ولا تؤثر فيها، يتطلب الأمن على دول المغرب العربي التكامل فيما بينها وترك خلافاتها الضيقة وتفعيل اتحاد المغرب العربي من خلال تفعيل مؤسساته، إذ أن هذا المشروع الوحدوي يمكن أن يحقق لأطرافه العديد من المزايا الإستراتيجية ما يمكنهم من مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة بأسلوب مناسب وفعّال، إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء كانت ثقافية كوحدة الدين اللّغة وتشابه العادات والتقاليد، أو اقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية وخدمات معينة وموارد زراعية بالإضافة إلى التواصل الجغرافي بين الدول المغاربية، إن المغرب العربي يحتاج إلى تفعيل كل هذه العوامل ووضع المصلحة المشتركة فوق كل الأولويات باعتبارها مصلحة حيوية لكل المنطقة في زمن العولمة، وفي ظلّ التنافس الدولي حول مناطق النفوذ في المنطقة.

2– السيناريو الثاني: تبعيـة الدول المغاربيـة للاتحـاد الأوروبي :

هو سيناريو سلبي، مبني على أساس تعطيل لحوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي وعدم تفعيله، ويقوم هذا السيناريو على ربط إخفاق مسار لحوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي و تبعية الدول المغاربية للاتحاد الأوروبي بسبب فشل المبادرات الأوروبية في المنطقة مسار برشلونة ، اتحاد من أجل المتوسط، سياسة الجوار الأوروبية، والتعاون الأمني في آلية حوار 5+5 ما هو إلّا تكملة له بالإضافة إلى الهوة مساري التكامل في الجهتين، حيث أنه بالنسبة للإتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي، سياسي وثقافي موّحد، أما بالنسبة لدول المغرب العربي ففي ظل فشل مسار التكامل بين دولها بسبب عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي نتيجة نقص الإرادة السياسية الأمر الذي قد يؤدي إلى احتدام الصراعات بينها، بسبب غياب وسائل وإجراءات بناء الثقة والأمن[1]، إلى جانب عدم استقرار الجوار الأمني–

خاصة منطقة الساحل الإفريقي- لدول المغرب العربي والصحراء الكبرى نظرا لما تشهد أنه من توترات وحالة اللأمن واللااستقرار، وبالتالي يمكن تصور فشل و تعطيل لحوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي و الذي يمكن اعتباره آلية الاتحاد الأوروبي لوضع حاجز أمام صعود التهديدات الأمنية الجديدة واحتمال تأثيراتها على الأمن الأوروبي، في حين يبقى المطلوب من التعاون هو التعاون "**بمفهومه الشامل**" مجهول بين إرادة الاتحاد الأوروبي في تنمية دول المغرب العربي أو وضع حواجز للتهديدات الأمنية الجديدة وتحقيق أمنيه الطاقوي والبحث عن أسواق جديدة له.

إذا كان لحوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي قام من أجل تحقيق أمن الاستقرار في المنطقة ومواجهة التهديدات الأمنية فإن معظم هذه الأطراف لم تحقق وذلك لعدم وجود مؤسسات منوطة بها تقوم على تحقيق هذه الأهداف، من ناحية أخرى فإن الهوة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية فإن أوروبا قطب اقتصادي متكامل فضلا أنها متجانسة على المستوى السياسي أما الدول المغاربية لا تفرق تجانس من وجهة نظر سياسية[2]

---

(1)- رفيق بركات، **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قصة مستقبلين** الأردن، **منتدى الفكر العربي**، ديسمبر 1998، ص 12.

(2)- سمير أمين، وأخرون ، **العلاقات العربية الأوروبية** ، (القاهرة: مركز البحوث العربية 2002) ، ص 12.

3- سيناريـــو الإتجاهـــي :

وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار الأمور على حالها دون تغيير، حيث يبقى الطرفان في المعادلة الجيوسياسية لصفتي المتوسط الغربي، الطرف الأوروبي وهو الطرف الأقوى في المعادلة وهو الذي يهندس ويبادر في بعض الأحيان يفرض خياراته الأمنية على الطرف المغاربي الذي يبقى طرف غير فعال وغير مبادر في مجال هندسة المفاوضات الأمنية بل طرف متلقي فقط، وستبقى رهانات منطقة غرب المتوسط بين أيدي الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وستستمر حالة الشك والريب حول المستقبل منطقة غرب المتوسط وكذا مستقبل حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي بسبب طغيان وبروز المشاكل السياسية والاجتماعية الديمقراطية والثقافية على السطح ويمكن تصوّر:

- موجات كثيرة من الهجرة نحو أوروبا وبأعداد كبيرة.

- عمليات انتقامية في أوروبا (كالتفجيرات والاغتيالات).

- احتدام التنافس الأورو- أمريكي في المنطقة وتأثيره على طبيعة العلاقات الأورومغاربية.

- تدخل عسكري في المنطقة.

وعليـــه :

ستستمر حالة الشك والريبة في السيطرة على نمط الترابط والتعامل بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في مجال التعاون الأمني ، فالإتحاد الأوروبي متخوف من تهديدات المنطقة المغاربية وفي نفس الوقت مدركا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة باعتبار المنطقة المغاربية عنية بالمواد الطبيعية وسوق استهلاكية واسعة كما تعتبر منطقة جلب وتنافس القوى الدولية، أما الدول المغاربية فستبقى تنظر للإتحاد الأوروبي على أنه يصب للهيمنة، بإتباع سياسات الاحتواء والتبعية[1]، سيستمر التنافس بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة غرب المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي باعتبارها نقطة ارتكاز إستراتيجية في البحث

عن مناطق النفوذ في العالم، لذا سيجد الطرفان الأمريكي والأوروبي المنطقة فضاءا مناسبا للتنافس في حين تبقى الدول المغاربية مغيبة دورها كلاعب فاعل في منطقة نفوذه في ظل غياب اتحاد مغاربي حقيقي مبادر وفعال، إلى عدم استثمارها للتنافس الأورومغاربي في المنطقة لخدمة مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

---

(1)- هشام طه،"**اتفاقية المشاركة المصرية- الأوروبية**"، مصر ،**مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 138، 1999، ص 255.

خلاصــة وإستنتاجـات الفصـل الثالـث:

اذا كان حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي جزء من الحراك الإقليمي للتعاون والشراكة في مختلف المجالات لتحقيق الأمن والاستقرار، ولأهمية المسألة، عرف غرب المتوسط العديد من المبادرات من تشكل حوارات أمنية تتماشى والبيئة الأمنية للمتوسط الغربي وما يميزه من تهديدات محلية وعابرة للحدود، فالأهمية الإستراتيجية والجيو سياسية لهذا الفضاء من المتوسط تزايدت بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001 وتزايدت معها التهديدات الأمر الذي وضع مصالح الفواعل على المحك، فكان من الضروري التواصل والحوار ولعلّ أبرزها الحوار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية والحوار المتوسطية لمنطقة حلف شمال الأطلسي والحوار في إطار **مجموعة 5+5** ومسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، كانت تهدف جميعها إلى توفير الأمن والاستقرار والرفاه المشترك بين ضفتي المتوسط على الرغم من فشل وتوقف ومسار حل عليها من تضارب في الأهداف والمصالح مثل:

– تجريب الأوروبيين لصور ونماذج تعاون وشراكة أوروبية صيغت وفق الرؤية والمقاربات الأوروبية للأمن والتهديد.

– غياب الأطر المؤسساتية للتعاون، حيث يتم التعاون الأمني في بعض الصيغ بين الطرف الأوروبي المهيكل والدول المغاربية فرادى.

– اعتماد أسلوب التحفظ والانتقاء في بعض المواضيع محل التعاون، الحوار، الشراكة.

– معوقات هيكلية تسلسل في إيجاد المغرب العربي يضعف من وزن وإمكانيات دول المغرب العربي بالإضافة إلى التأخر والتململ الذي تشهده الإصلاحات المختلفة لهذه الدول.

– على الرغم من غموض بعض جوانب التعاون الأمني الأورو مغاربي في إطار **حوار 5+5** لكن المؤكد أنه لا بديل لهذه الأطراف من التعاون كمحاصرة مختلف التهديدات الناتجة عن توترات ومشاكل اقتصادية واجتماعية واضطرابات سياسية، فالمطلوب هو نقل التعاون إلى مستويات أعلى، خاصة في المجالات التي يسجل فيها التوافق والتقدم خدمة للاندماج الإقليمي، وما تحت الإقليمي، ولعلّ عودة الروح تدريجيا لاتحاد المغرب العربي لبداية التقارب الجزائري المغربي كفيل بتفعيل التعاون البيئي المغاربي ومن ثمة المغربي الأوروبي، وهي الصيغة الأكثر ملائمة للحوار والتعاون والمتمثلة في **مجموعة 5+5**.

لانفراد التعاون الأمني الأورو مغاربي في **حوار 5+5** بعدة خصوصيات، نوجزها فيما يلي:

– يشكل حوار 5+55 إطارا للتعاون والأمن وحوار غير رسمي يجمع بين دول أوروبية "دول القوس اللاتيني" و "دول عربية" "دول المغرب العربي" ويسمح بالنقاش والتشاور حول مسائل الأمن و الرشادة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– ينفرد التعاون الأمني بشيء من التميز في الظروف الدولية والإقليمية التي أوجدته وحافظت على تواصله وتطوره.

– يشكل فضاءا أصغر جغرافيا وأكثر تجانسا من بقية تحوم المتوسط.

– توفر المنطقة على إمكانيات طبيعية وبشرية كفيلة بنقل التعاون الأمني الراهن إلى شراكة أمنية حقيقية.

– محدودية عدد أطرافه يقلص من حجم العقبات والمشاكل والتحديات.

– توفر على قواسم مشتركة جغرافية– تاريخية، حضارية، وإنسانية.

– انخفاض مستوى التوتر في غرب المتوسط مقارنة بشرقه مما يشجع على المزيد من الاهتمام بهذا الفضاء، ويسمح برفع مستوى وحجم التعاون الأمني.

– إذا هذه الصيغة تكرّس التعاون الأمني في غرب المتوسط بالشكل الملائم لمحدودية عدد أطراف التعاون وانخفاض في مستوى التوترات والنزاعات في هذا الفضاء من المتوسط كما أن التعاون الأمني عبر هذه الصيغة يعرف تواصلا وتوسعا هو الآن أكثر الصيغ في المستوى ديناميكية.

– كمنتدى غير رسمي للحوار والتعاون، يرشحه الكثير من المعنيين والمتهمين أوروبيين ومغاربة ليتواصل ويتعمق أكثر لعدة اعتبارات إستراتيجية وجيو سياسية وما انتقاله من دراسة ومناقشة مسائل أمنية بحثية في لقاءاته الأولى إلى تناول مسائل أخرى أكثر حساسية كالدفاع والتربية والبيئة لأحسن مؤثر على شجاعة الصيغة **5+5** لغرب المتوسط، وعلى ومستقبل يمكن أن يكون واعدا بالنظر لخصوصية المنطقة وجيو سياستها وإمكانياتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية.

– تم التفكير في بناء إستراتيجية جديدة تتلاءم وطبيعة التحديات الأمنية الجديدة، ووفقا للاتجاهات التي سارت ضمنها الخطابات السياسية والأكاديمية حول الأمن وكنتيجة لكل هذه التطورات ثم الإعلان عن ميلاد مجموعة **حوار 5+5**.

الخاتمـــــة:

أفرزت التحوّلات الجذرية والعميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001 من الدّيناميكية الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيّف مع سرعة وتيرة هذه التحولات ما أوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة وإعادة صياغة منظورات جديدة للاستجابة للطبيعة المتعددة لأبعاد الأمن ومستوياته، وفتح المجال لإعادة تعريف التهديدات والمصالح.

– بروز مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد يتجاوز مضامين الأمن التقليدي التي تجعل من الدولة الموضوع المرجعي والمركزي الوحيد ليضع الإنسان/ الفرد في قلب المعادلة الأمنية غير أن الحدث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية المراجعة، أصبحت المقارنة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة تقوم على التعاون مع الدولة وغيرها لا من خلال التناقض معها.

– تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة وأحداث 2001/09/11 بين كلّ من الممثلين الدوليين وغير الدولتين ليس فقط على المستويات الوطنية ولكن على المستويات العالمية والإقليمية فالترابط العالمي والإقليمي بفعل مسارات العولمة جعل الدول أكثر عرضة لموجة من التهديدات الجديدة العابرة للحدود الإقليمية، أثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولة، وصعوبة حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها، ما أعطى أهمية للتعاون الأمني الإقليمي واستدعى ضرورة التعاون بين الدول في إطار التفاعل بين **عنصري الدفاع والأمن** اللذين لا يقتصران على القدرات العسكرية، بل يتعدياها إلى مفهوم يشمل الجوانب المعقدة للمعاملات المستحدثة في ظل العولمة التي تخطب بدورها كل المجالات والميادين.

– البيئة الأمنية في المتوسط الغربي تتميز بالاتوازن بين ضفتي : ضفة شمالية مكونة من جنوب أوروبا (القوس اللاتيني) وهي دول متفوقة عسكريا ومنظومة إلى أكبر (حلف عسكري)، (حلف شمال الأطلسي Nato) مقابل ضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية (دول المغرب العربية) مقسمة مشتتة، تخضع لحالة تراجع فوضوي، وتتميز بفراغ مؤسساتي وهي دول منكشفة وإمكانياتها العسكرية محدودة ما جعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أورو– طلسية ومع ذلك ورغم هذا الإختلاف التاسع في الإمكانيات وموازين القوى فقد اعتبر جنوب المتوسط بمشاكله: هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، أسلحة دمار شامل.

إن اختلاف مدركات التهدّيد والشواغل الأمنية لضفتي المتوسط العربي أوجد هوّة بين الضفتين وأدى إلى إخفاق التكيّف الأمني للدول المغاربة مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية لغرب المتوسط، مما أفقدها قوّة التأثير في إيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنية– العسكرية في منطقة غرب المتوسط.

وعليه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة :

- النتيجة الأولى: تتعلق بالأهداف المفترض تحقيقها من خلال حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي.

هذه الإقتراحات لأجل تعاون أمني في إطار **حوار 5+5** أورو مغاربي من نوع **رابح– رابح** والتي تسمح يتجنب أخطار تهميش منطقة المغرب العربي ولا تشكل هذه المقارنة الحلّ النهائي للمتاعب والعقبات المفروضة على الفواعل الشريكة من الضفتين التحلي بإرادة سياسية حقيقية وتضامن أمني بتقليص الفوارق وبناء منطقة رخاء وأمن مشترك، فدول المغرب العربي ملزمة بالتكيف مع التطورات والمعطيات الدولية المعولمة في فضائها الجيو سياسي، المتوسطي، العربي، والإفريقي، بتجنب التهميش الذي قد يطال المنطقة جزاء سياساتها وأوضاعها الداخلية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، على ضوء دراستنا لموضوع **التعاون الأمني الأورو– مغاربي : دراسة حالة حوار5+5 (2001 – 2011)**

يمكن أن نستنتج جملة من الاستنتاجات الأساسية:

– إن المفهوم المطروح للتعاون الأمني وللتهديدات الأمنية هو مفهوم أروربي بمعنى أنه ليس مفهوم ناتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه، فالتعاون الأمني يهدف إلى تحجيم حجم التهديدات الأمنية القادمة من الدول المغاربية (من جيرانه) في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة وأحداث 2001/09/11 بالتالي فهو تعاون يثبت مصالح الطرف الأوروبي ويذكر بالمقابل الطرف المغاربي.

– يعتبر **حوار 5+5** في حقيقة يعكس تغيير مفهوم الأمن بالمعنى بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الإستراتيجي، حيث انتقل من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل في تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية لضمان الحدّ الأدنى من الاستقرار وضمن هذا السياق، فإن تحقيق التنمية بإمكانه ضمان الأمن الشامل والجماعي والأمن المشترك للمنطقة.

– تعكس صيغة **حوار 5+5** مركزية الطرح من الجانب الأوروبي بحيث تتقدم الدول المغاربية إلى التعاون فرادى مما يفقدها مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة و يرجح ثقل المركز للجانب الأوروبي ما انعكس على الموقع التفاوضي للطرف المغاربي.

– مع التغيّرات العميقة التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مع نهاية العام 2010 وبداية 2011 يصعب التنبؤ لمستقبل الأمني في المنطقة والسيناريوهات المحتملة في ظلّ تأثيرات الثورات العربية في العلاقات البيئية بين الدول المغاربية ونظرة القوى الكبرى للمنطقة وعلاقتها بالمنطقة.

– إن التهديدات والتحديات التي يدركها سياسيو ومنظرو الإتحاد الأوروبي على أنها تهديدات جديدة ضد أمن مجتمعاتهم، إنما هي الواقع تهديدات تم بناءها بفعل كثافة الخطاب وكثافة المعاملات والممارسات الاجتماعية في هذا الحقل، وعليه اعتبرت القطاعات المشاكل البيئية والتوترات الإجتماعية إلى جانب الظاهرة الديمغرافية والهجرة كمصدر تهديد فعلى للأمن الأوروبي بمفهومه الأكثر شمولية وعمقا.

– في سياق اختلاف مدركات التهديد بين دول وضفتي المتوسط الغربي طوّرت آليات التعاون الأمني الأورو مغاربي ليرتقي التعاون الأمني إلى شراكة أمنية تفترض ثقافة أمنية مشتركة تتقارب فيها التصورات والأفكار إلى درجة الإدراك الواحد لكلّلا ما يهدد أمنها، استقرارها وحتى بقائها، إلاّ الواقع أثبت أن ما يتوفر عليه الاتحاد الأوروبي في بناء لهويته وإقليمه تعذر تحقيقه بين الدول المغاربية بسبب مجموعة من العوامل: داخلية وتتمحور حول غياب الإرادة السياسية لتحقيق ذلك.

– مبادرة حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي التي وإن كانت تهدف إلى احتواء مخاطر وتهديدات البيئة الأمنية الجديدة نحو إستراتيجية بعيدة المدى لهندسة أمنية أوروبية في المتوسط الغربي ووفقا لما يحفظ مصالحها الأمنية فيها، إلا أنها قد تعمل في ظل الفراغ الأمني وغياب المبادرة من الطرف المغاربي على احتواء المنطقة ككل على أن الأمن والاستقرار في أوروبا يتوقف على الاستقرار في المتوسط بصفة عامة وغرب المتوسط بصفة خاصة.

هكذا وفي سياق البيئة الأمنية لغرب المتوسط وما يبثوبها من لا استقرار سياسي لا توازن اقتصادي واختلال اجتماعي وما ينتج عنه من تحديات أمنية تتطلب تدابير مشتركة ، خاصة وأن التحديات الأمنية الليبية تفترض مقاربات تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية..... إلا أن الطابع الثنائي للتعاون الأمني الأورو مغاربي يأخذ الصيغة الغالبة على الإطار الجماعي للدول المغاربية للتعاون، وبالتالي فحوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي يعمل على توسيع الفجوة بين الدول المغاربة وتنمية المنافسة السلبية بينها وبالتالي تفويض العمل أو إجهاض أية مبادرات لتقربها من بعضها البعض وهذا ما زاد من ارتباط هذه الأخيرة بالجانب الأوروبي على حساب التوجه نحو إحياء البناء المغاربي.

– بالرغم من أن **مجموعة 5+5** كفضاء للتشاور وتبادل الآراء حول قضايا الأمن ذات الإهتمام المشترك إلا أن بذلك يسعى إطارا نظريا أكثر منه ممارسة، فالواقع يثبت أن حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي ما هو إلا هندسة أحادية فرضت على منطقة المغرب العربي في ظلّ ضعفه وتشبثه وغياب إطار موحد يفوض من خلاله ترحب الطرف الأوروبي بالتعاون الأمني الثاني وقد تجسد هذا التوجه في **التعاون الأمني** الذي أطلق بهدف تبديد سوء الفهم تجاه الإتحاد الأوروبي وبناء الثقة إلا أن تركيزه على الطابع الثنائي سواء فيما يخص التشاور السياسي (بالرغم بعض اللقاءات والاجتماعات المتعددة الأطراف على مستوى وزراء الخارجية، وزراء الدفاع) أو التعاون العملي

العسكري على وجه الخصوص الذي يبقى يتميز بالطابع الثاني (**27+1**)، **هكذا يبقى** حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو-مغاربي **هندسة أوروبية أحادية** في ظل غياب فعالية المغاربي، وغياب أية إرادة حقيقية للتكامل، عدم السعي هذه الدول على حلّ مشاكلها وطرح انشغالاتها وعليه ارتباطها الحصري بالجانب الأوروبي وعدم تطلعها إلى الانخراط أو الانفتاح على أطر إقليمية ودولية أخرى **للتعاون الأمني** (الإفريقية مثلا)، إلا ان **حوار 5+5** يطرح تساؤل وهو المدى الذي يمكن **من خلاله فعلا مصالح مشتركة لا مجرد ضمان المصالح الأوروبية؟** من خلال هذا الأطر والمبادرات،.... قد تواجهها رهانات تترتب على ما قد تعززه البيئة الأمنية المغاربية ارتباطا بنجاح/ فشل ثورات التغيير والتي أخذت منحنى تحولت (جنوب المتوسط) فيه من **حراك شعبي** للمطالبة بالإصلاح والتغيير إلى فوضى وحروب أهلية كشفت عن **الجانب العسكري** من المقاربة الأوروبية للتعاون الأورو مغاربي مثيرة بذلك عدة تساؤلات حول الدور الفعلي والحقيقي لطرف الأوروبي في منطقة المغرب العربي.

النتيجة الثانية: وتتعلق بأسس التعاون الأمني الأورو مغاربي من خلال مبادرة حوار 5+5

- غياب تصوّر موّحد لمخاطر تتحدى البيئية الأمنية الراهنة، في الوقت الذي يحرك الخطاب الأوروبي الرهانات الأمنية في المنطقة بما يخدم مصالحها الأمنية مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، أسلحة الدمار الشامل.

- يغيب التصور المشترك لدى الدول المغاربية، يبقى الانشغال الأمني الأولوي لدى الأنظمة هذه الدول تأمين وضمان بقائها.

- غياب رؤية موحدة أو حتى محاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني وحتى تفعيل الإتحاد المغاربي.

- تنمية متعلقة بطبيعة الأمن في المنطقة المغاربة في ظل التنافس الدولي في المنطقة حول مناطق نفوذ والخلافات التي تثيرها المشاكل الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي تثير التساؤل حول أمن من ....؟ تسعى هذه الأطراف إلى الحقيقة من خلال المبادرات والذي لا يمكن أن يحقق إلا مصالحها الأمنية بالرغم من شعارات الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية.....**الأمن الإنساني والأمن الشامل**.

- رهانات الأمن في المنطقة: بين المقاربة التعاونية الشاملة و التدخل العسكري لأغراض إنسانية:

لقد أثبت الواقع بعد التدخل العسكري الأوروبي- أطلسي في ليبيا طرح عدة إشكالات أهمها:

المشاكل الأمنية: لا يمكن احتواءها عن طريق التعاون وإنما يسعى احتمال اللجوء إلى القوة العسكرية وردا ضد أية دول من الدول المغاربية قد تحركه الأسباب (الموضوعية، والمواقعة للشرعية الدولية) وحتى مجرد الذرائع لغة الأقوى وذلك لمجرد تصور أو تخوف المنظومة الأوروبية أن

مصالحها الأمنية بالمفهوم الضيّق أو الموسع للأمن (العسكري- السياسي- الإقتصادي) قد تتعرض للأمن وهذا ما يثير في رأينا إعادة النظر في حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي في إطار تعاون حقيقي وفعّال وذلك للاستفادة من بوادر التغيير وإدارة الثورات العربية.

- مشكلة المفاهيم نشأتها وإدراكها والتعامل والتعاطي معها فهي لا تمهد لوجود نظرة موّحدة حول التهديدات التي تواجهها المنطقة مع إبعاد الطرف المغاربي في تحديد مفهوم و طبيعة مفهوم التهديدات الأمنية الإقليمية وهو ما جعل التفاهم والاتفاق حول المفاهيم والتحديات الأمنية أمر مستبعد في الوقت الحالي بالنظر إلى التخلف الذي تعانيه الدول المغاربة في الهندسة الأمنية وبناء المقاربات المتعلقة بالأمن في منطقة غرب المتوسط، إن تحقيق تعاون أمني أورو مغاربي في إطار حوار 5+5 فعّال وحقيقي وفي صيغة رابح- رابح يبقى غير وارد في المرحلة الراهنة والذي يمهد لواقع أكثر تعقيدا في المستقبل فإن تحقيق تعاون أمني حقيقي وفعّال لن يحقق إلا عبر النقاط التالية :

- الإهتمام بالبناء التنمية الداخلية في الدول المغاربية هو أساس بناء الأمن الدول المغاربية باعتبارها مشاكلها من نوع أمني لين.

- بناء إتحاد مغاربي على غرار الاتحاد الأوروبي.

- على هذا الأساس وفي ظل الهويات المختلفة البناء والمصالح المتضاربة بين الفواعل في منطقة غرب المتوسط وكذلك أدوار القوى العالمية فيها، فالواقع الأمني في منطقة غرب المتوسط وإن لم يتم التوصل فيه بناء نظام أمني إقليمي شامل والذي لن تتأتي إلا من خلال نظام أمني خاص بالمنظمة المغاربة موازي للنظام الأمني لأوروبا.

- على مر التاريخ كانت ولا تزال منطقة غرب المتوسط مركز اهتمام وتجاذب بين القوى الإقليمية والدولية.

- فقضية الأمن والاستقرار في منطقة غرب المتوسط تعتبر أولوية الولايات المتحدة التي تسعى من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي إلى تأمين مصالحها في هذه المنطقة برز هذا التوجه بوضوح بعد عمليات الحادي عشر من سبتمبر من خلال التطور النوعي في العلاقات الأمريكية المغاربية ما أتخذ حقيقة أن الولايات المتحدة فاعل إستراتيجي لهى دوره ووزنه الخاص في الهندسة الأمنية لغرب المتوسط، وهو دور مرشح للزيادة خاصة مع التبعية الأمنية الأوروبية للحلف الأطلسي الخطاب الغربي يصرح بالطبيعة التكاملية للمبادرات الأمنية في غرب المتوسط وتدعيمها لبعضها البعض، إلا أن التنافس الأوروبي الأمريكي حول النفوذ في منطقة غرب المتوسط بالإضافة للخلافات التي تثيرها المشاكل الأمنية في المنطقة داخل المجموعة الأوروبية.

النتيجة الثالثة : تتعلق بطبيعة الأمن في المنطقة المغاربية :

الدول المغاربية تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في غرب المتوسط، إذ هناك غياب تصّور مشترك لدى دول المغرب العربي بما يشكل تهديدا لأمن شعوبها وقيمتها، ويبقى هاجسها وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها ولم تبادر دول المغرب العربي بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها وتفعيل الأطر الموجودة (كالاتحاد المغارب) الذي هو إطار معطل والإنفتاح على ترتيبات إقليمية أخرى للخروج من دائرة النفوذ الأورو- أمريكي .

- إن البيئة المغاربية لها محددات ترتبط أساسا بطبيعة تكوين هذه الدول وطبيعة المخاطر والتهديدات أمنها القومي .

- إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يتمثل في الموقع الإستراتيجي والمركز الذي يحتله المغرب العربي الذي يجعل منه محط اهتمام وتنافس القوى الكبرى وللمعارضة لم تساهم العوامل االإجتماعية (وحدة اللغة، الثقافة، الحضارة والدين) واالإقتصادية (الثروة النفطية، الموارد الطبيعية، المساحات الزراعية والقدرة السياحية في خلق وتفعيل الاتحاد المغاربي أو في إعطائه منزلة ودورا في صياغة التوازنات الدولية والإقليمية سياسيا، ثقافيا، حضاريا.

- لقد وصل الخلل البنيوّي في المنظومة الأمنية لدول المغرب العربي حد الارتباط بعلاقات إستراتيجية في إطار تعاون أمني عمومي على حساب التعاون الأمني الأفقي، ما يبرر بوضوح سيطرة تصور أمني ضيق وعليه الشك المتبادل بين الدول المغاربية فيما بينها أدى إلى سعي الدول المغاربية للانخراط في أطر تعاونية أمنية مع دول أورو- أطلسية في وقت تفشل في القيام بتعاون أمني فيما بينها.

النتيجة الرابعة : تتعلق برهانات ومستقبل حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي:

(المسار المستقبلي للتعاون الأمني) إن التغيرات الإقليمية والدولية سيكون لها انعكاسات على مستقبل حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي بحيث أن هذه المتغيرات الراهنة انعكست على وجه الأخطار حول هذه المنطقة مما جعلها محل اهتمام من طرف القوى الكبرى لا لحل مشاكل المنطقة وإيجاد حلول عاملة لها وإنما إدخال المنطقة في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة.

الربيع العربي أبرز التناقض في أهداف الإتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية وتأييدها الارتباط بأنظمة طردت من طرف مواطنيها على أساس أنها أنظمة فاسدة واستبدادية ويظهران لمصالح السياسة الأوروبية الخارجية كانت مفضلة على الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

- **التدخـل العسكـري**: الأورو أطلسي في ليبيا يثبت أن المنظومة الغربية الأوروبية- والأمريكية لا تتسنى إمكانية اللجوء إلى آلية التدخل العسكري في حلّ المشاكل الأمنية في غرب المتوسط ويبقى احتمال التدخل ضد أي دولة مغاربية واردا لمجرد تفرض المصالح الغربية (العسكرية، السياسية، الإقتصادية) للخطر.

لقد أصبح مستقبل الأمن في منطقة غرب المتوسط عموما و حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو- مغاربي الأورو مغاربي في إ خاصة مع التحوّلات السياسية والتغيرات التي عرفتها المنطقة مع مطلع العام 2011، ففي هذا العام سقط النظامان التونسي والليبي واهتزت عروش العديد من الأنظمة الشمولية في المنطقة، وكرؤية استشرافية لمستقبل الأمن في منطقة غرب المتوسط فإن هذه الأخيرة ستكون أمام مزيد من التحوّلات والتغيرات التي سترسم ملامح الثابت والمتغير في السياسية الداخلية والداخلية للدول المغاربية، وكذلك ستحدد رسم خارطة التحالفات الجديدة في المنطقة.

ومع هذا لم يستطع **حوار 5+5** أن يكون الإطار الأمثل لمعادلة الأمن في غرب المتوسط لعدة أسباب منها هيمنة الإدراك الأوروبي في إنشاء المبادرات يضاف إليه اللاتكافؤ واللاتوازن بين أطراف **5+5** فكما يقول الأستاذ عبد النور بن عنتر هي بصيغة (**5+1**)، (**5+1**)، (**5+1**)، (**5+1**)، (**1+5**) **وليس 5+5**.

يعتبر الإتحاد الأوروبي أن مشاكل غرب المتوسط من اختصاصه في لعبة تقاسم الأدوار أي التعامل معها في إطار سياسة الجوار الأوروبية و**حوار 5+5**.

في حين إستجابة الدول المغاربة للإدراك الأمني الأوروبي هي إستجابة التلقي بسبب غلبة الإتحاد الأوروبي في هندسة المبادرات وفرضها بحيث أنّ الإتحاد الأوروبي لا يتعامل مع الدول المغاربية على أنها لا تشكل قطلب واحد وإنما يتعامل مع كل دولة على حدى.

- الرؤية الأمنية للإتحاد الأوروبي للضفة الجنوبية تكون وفق الرؤية الفرنسية على مستوى أول تم دول القوس اللاتيني على المستوى الثاني.

- يمكن اعتبار مشاكل ومسائل المغرب العربي من نوع الأمن اللّين والإتحاد الأوروبي فهم الأمر جيدا لذا سعى إلى إقامة علاقة تفاعلية تصاعدية شمال- جنوب مع إدراكه للوزن الإستراتيجي الذي تحتله منطقة المغرب العربي.

قائمـــــــة المراجـــــع و المصادر

أولا: باللغـــة العربيـــة:

I- الكتـــب:

1- الجميلي، صدام مرير، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**. لبنان، بيروت: دار المنهل، 2009.

2- أولعلو، فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع، 1997.

3- الإمام، محمد المحمود، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظرية والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

4- أمين، سمير، وأخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد** . ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

5- أنطوني، غدير، **علم الاجتماع** . (ترجمة: فايز الصياغ)، ط4، بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

6- السعيد إدريس، محمد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

7- السيد، مصطفى كامل، **الشراكة المتوسطية والتحول على النظم السلطوية في الوطن العربي** . الرياض، المملكة العربية السعودية: مركز والبحوث والدراسات السياسية، { ب.س.ن}.

8- المسيري، عبد الوهاب، ، **الحداثة ما بعد الحداثة**. دمشق، سوريا: دار الفكر 2003.

9- الأيوبي، محمد ياسر، **النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني** . لبنان، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

10- الشوكي، عمرو، **الإتحاد الأوروبي بين قراءة للإرهاب والجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية والاجتماعية: الاتحاد الأوروبي والوضع الجديد في الوطن العربي 1991- 2004**.القاهرة، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2005.

11- بوعمامة، زهير، **أمن القاهرة الأوروبية في السياسية الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة** . بيروت، لبنان: منشورات زين، 2011.

12- بيليس جون، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

13- بيليس، جوزيف، سميث، وستيف، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات المتحدة، 2004.

14- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسط للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**.الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

15- براهيمي، عبد الحميد، **مستقبل العلاقات الدولية من صراعات الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام**. مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

16- براهيمي، عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحوّلات العالمية**. ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

17- بشارة، خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995– 2008**. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

18- جندلي، عبد الناصر، **التحوّلات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**.ط1، الجزائر، باتنة: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.

19- جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** . ط1، الجزائر: الدار الخلدونية، 2007.

20- دورتي، جيمس، روبرت، بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجلد)، ديسمبر 1985.

21- هاشم نعمة، كاظم، **حلف الأطلسي** . ط1، طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

22- ولد أباه، السيد، **عالم ما بعد 11 سبتمبر: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**. ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004.

23- ولعلو، فتح الله، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية: السلسلة الاقتصادية**. ط1، بيروت، لبنان: دار الحداثة، 1982.

24- ززيق المخازمي، عبد القادر، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

25- حتي، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**.القاهرة، مصر: دار الكتاب العربي ،

26- يوسفي، أمال، **بحوث في علاقات التعاون الدولي** . الجزائر: دار هومة ، 2008 .

27- يوسف حتي، ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية** . لبنان ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2001.

27- كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**. ط1، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001.

28- كمال، محمد مصطفى، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية**. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

26- لحاج، علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

27- محسن عبد الحميد، أحمد، **التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية**. الرياض، المملكة العربية السعودية : مركز الدراسات والبحوث، 1999.

28- ميتكيس، هدى، السيد صدقي، عابدين، **قضايا الأمن في أسيا**. القاهرة، مصر: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

29- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**. الجزائر: دار الفكر للنشر والتوزيع،2006.

30- معروف، نذير، **التصورات الإجتماعية المغاربية بين النظرية والتطبيق**. ط1 لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

- مرير الجميلي، صدام، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**. بيروت، لبنان: دار المنهل، 2009.

31- ناي، جوزيف، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ** : ترجمة أحمد أمين. الجمل، مصر، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 1997.

32- سمير محمد، عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة**. الإسكندرية ، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2001.

33- عبد الحي، وليد، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية**. ط1 الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

34- عوض، محمد محي الدين، **جرائم غسل الأموال**. ط1، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004.

35- علي خريسان، باسم، **العولمة والتحدي الثقافي** . بيروت، لبنان : دار الفكر العربي، 200

36- عرفة خديجة، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** . الرياض : مركز الدراسات والبحوث، 2009.

37- صانع، جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية**.عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

38 - صارم، سمير، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**. دمشق، سوريا، دار الفكر العربي،

39- خلاف، هاني، نافع، أحمد، **نحن وأوربا شواغل الحاضر وأفاق المستقبل**. مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997.

40 - خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة** . ط1 بيروت، لبنان : دار المنهل ، 2007.

41- خضر، بشارة ، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)**. ط1. لبنان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

II- الأطروحـــات والمذكـــرات:

1- العايب ، خير الدين، "**الأمن في حوض البحر المتوسط الدولية**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994.

2- بالة عمار، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**". **مذكرة** تخرج الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011- 2012.

3- بوريبة، نبيل،"**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**". **مذكرة** مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010- 2011

4- بيرم ، فاطمة، "**السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب** الباردة". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009- 2010

5- بن ريوش ، غالية، "**الهجرة والتعاون الأورومغاربي منذ منتصف السبعينات**". **مذكرة** تخرج الماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

6- بن سعود، اليامين ،"**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2011- 2012.

7- برجال ، جواد،"**الرهنات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العلوم السياسية، الجزائر، 2010- 2011.

8- جواس ، زهيرة،"**الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010- 2011.

9- زقاع ، عادل،"**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**".**أطروحة** مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009.

10- زغدار، عبد الحق ،**إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الفرنسية ومواقف دول الجنوب**". **أطروحة** مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

11- حجيج ، أمال،" **الاتحاد الأوروبي كقوة مغاربية في المتوسط**": **نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية: دراسة حالة المغرب**. **مذكرة** تخرج الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011-2012.

12- حمزاوي ، جويدة،"**التصور الأمني الأوروبي" نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010- 2011.

13- حسام ، حمزة، "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**". **مذكرة** مقدمة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010- 2011.

14- مولاهم ، مريم، "**السياسة المتوسطية الفرنسية التطور– الأبعاد– الإستراتيجيات**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009- 2010 .

15- مناعي ، لدييا، "**الإتحاد من أجل المتوسط: نحو جماعة أمنية متوسطية**" جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008- 2009.

16- معمري، خالد"**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2007- 2008.

17- نوي، عزيز،"**الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظوري بنائي**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012.

18- سليم، قشود،"**دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010.

19- عمار، محمد سليم"التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية." **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ،2010 - 2011.

20- قريب بلال،"**السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور اقطابه – التحديات والرهانات**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 2011 .

21- رسولين أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** 2001". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010- 2011.

22- شيح، فتيحة، "**الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ،2006- 2007.

23- توجيلي، سيد أحمد،"**الحوارت المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في السياسات الأمنية**" .**مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010- 2011.

24- تيقمومين، إبراهيم،**المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة:التوافق والتنافس الفرنسي والأمريكي انموذج. مذكرة** ماجستير،جامعة بن يوسف بن خدة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر،1426هـ – 2005 م.

25- شاكير، ظريف،"**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الإفريقية** : التحديات والرهانات". **مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية، 2008- 2010.

26- غزلاي، وداد ،"**العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب**". **أطروحة** لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،ى 2009- 2010.

III/ الدوريـــات والمجـــلات والمقـــالات:

1- - المكاوي، فهمي،"**أوروبا والبحر المتوسط**". **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، **مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية** ، السنة 31 ، العدد 120، أكتوبر 1999.

2- الحربي، سليمان عبد الله،"**مفهوم الأمن، مستوياته وضعية وتهديداته**". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، لبنان، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 10، صيف 2008.

3- المسفر،"مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية- الأوروبية. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2007 .

4- ألبيوني، روبيرتو،"**البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص" : إقليمية مقابل الكونية. السياسة الدولية**، مصر، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، العدد 132.

5- الجاسور، ناظم،"**الأبعاد الجيواستراتيجية لحوار المتوسط**". **شؤون الأوسط**، العدد 106، 2002.

6- أحمد يوسف، أحمد" **الربيع العربي والاتحاد المغاربي**".**مجلة المستقبل العربي**، مجلة شهرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 1، 397، مارس، 2012.

7- برقوق، أحمد،"**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**".الجزائر، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية**، العدد الأول، جانفي 2006.

8- بودراع، أحمد،"**نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود**". **مجلة المستقبل** العربي، بيروت، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 315، ماي 2005.

9- بن عنتر، عبد النور،"**الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي**". **مجلة شؤون الأوسط** ، بيروت، لبنان،مركز دراسات الإستراتيجية، العدد 47، ديسمبر 1995.

10- بلقزير، عبد الإله،"**الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي**".**مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 259، سبتمبر 2000.

12- بن عنتر، عبد النور، "**محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي**".**شؤون عربية** ، عدد 159، ربيع 2000.

13- بوعمامة، زوهير،"**السياسة الأوروبية للجوار**"، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للحوار على الأمن الأوروبي". **مجلة المفكر**، العدد 05، مارس 2010 .

14- بن عنتر، عبد النور، "**الدفاع الأوروبي والأمن العربي**"، **شؤون الأوسط** ، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد 31، سبتمبر 1997.

15- بلكلاني، ابراهيم،"**الشراكة الأوروبية المغاربية بلا مشروع مستقبل**". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 1745، بيروت ، لبنان،2004 .

16- بشكيط ، خالد،"**المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة**". من أعمال **الملتقى الوطني** حول : التحولات السياسة في المنطقة العربية- واقع وأفاق، الجزائر، جامعة سكيكدة.

17- بن جديد، سلوى، "**الحراك السياسي للشارع العربي بين التغيير والتحول**" . من أعمال **الملتقى الوطني** حول: التحولات السياسة في المنطقة العربية- واقع وأفاق، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2011.

18- بن حمادي، عبد القادر،"**التوازنات الإقليمية في المغرب العربي من منظور إستراتيجي**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، يومي:03- 04 نوفمبر 2009.

19- بن صابم، بونوار، بن بختي، عبد الحكيم،"**رهانات الأمن في المنطقة المغاربية**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، يومي : 03- 04 نوفمبر 2009.

20- بن صغير، عبد العظيم،"**الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني: دراسة في تحول** مضامن الأمن لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

21- بخوش، مصطفى،"**التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي29- 30 أفريل 2008.

22 - بلغيد، منيرة،"**الديناميات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

23- جاسم محمد، زكرياء،"**أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008 .

24- جلطي غانم بن منصور، عبد الله،"**الاقتصاد المغاربي: بين التحديات الأمنية وفرص التنمية**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، يومي: 04/03 نوفمبر 2009.

25- دعاس عميور، صالح،"**التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

26- هنسون، بن،"**الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط**". **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، السنة 30، العدد 118ن أفريل 1994.

27- ولد الصاديق، ميلود،"**توصيف البيئة الأمنية المغاربية: التهديدات الأمنية الجديدة في مواجهة جرائم العولمة**. من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

28 - زياني، صالح، حجيح، أمال،"**السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددها**". **مجلة شؤون الأوسط، مجلة فصيلة،** متخصصة، العدد، 136، صيف، 2010.

29- حسون، محمد،"**الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي**". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

30- حمدوش، رياض، **نحو شراكة أورومتوسطية أمنية وانعكاساتها على منطقة المتوسط**" . من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

31- ينون، مصطفى،"**المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**" .من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي29- 30 أفريل 2008.

32- يخلف عبد السلام،"**المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الحوار**". **الملتقى الوطني** : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، الجزائر، يومي 29- 30 أفريل 2008

33- لينري، غيدو،" **أبعادالاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية– الأوروبية**". من أعمال **الملتقى الدولي الخامس حول**: العلاقات العربية- الأوروبية- حاضرها ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربية الأوروبية، 11/9- 02- 1997.

34- لعجال أعجال، محمد الأمين،"**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة في المتوسط** .من أعمال **الملتقى الدولي** حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 29- 30 أفريل 2008

35- مدوم، رضا،"**قراءة في مفهوم الأمن الإنساني**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

36- منصر، جمال،"**التطورات الثالثة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن**".من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

37- ناجي، عبد النور،"**الأبعاد غير العسكرية في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 29- 30 أفريل 2008.

38- ساسي، جمال،"**مصادر التهديد الجديد للأمن في المتوسط**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

39- عوني، مالك،"**موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط**". **السياسة الدولية**، مصر، الدراسات السياسة والإستراتيجية، السنة 30، العدد 118، أكتوبر 1994.

40- عوني، مالك،"**السياسة الخارجية والأمنية المشتركة... أفاق التكامل الأوروبي**". **السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر 2000.

41- عوني، مالك،"**صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بين الحرب الباردة**". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر، العدد 138ن أكتوبر1999.

42- عبد الواحد الجسور، ناظم،"**الصراع الفرنسي– الأمريكي**". **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 397، مارس 2012.

43- عبد الله أبو قاسم، مصطفى،"**الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات**". **مجلة المستقبل العربي**، مجلة شهرية، عدد 397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، مارس 2012.

44- عبد الواحد الجاسور، ناظم، **الصراع الفرنسي– الأمريكي**". **مجلة المستقبل العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 1، 2001، ص 70.

45- عبد الله أبو قاسم، مصطفى، "**الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات**". **مجلة المستقبل العربي**، مجلة شهرية، عدد 397: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2012.

46- عبد المطلب الأسرج، حسين،"**الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول: الأزمة المالية الاقتصادية والعولمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20- 21 أكتوبر 2009.

47- عياد محمد، سمير،"**نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

48- عياد محمد، سمير،"**الهجرة في مجال الأورو متوسطي**: العوامل السياسية. من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

49- عميمر جمال الدين ،قيرة،عمر،**الأمن الطاقوي الأوروبي والعلاقات الاورو جزائري**.**الملتقي الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق،جامعة منتوري،قسم العلوم السياسية،باتنة،الجزائر،يومي 29-30 افريل 2008

50- علال، جميلة، ويقي، خيرة، "**مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

51- ربيج علي،"**الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق**. من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008

52- رامز أمين، جوزيف،"**قراءة في جولة بوش الإفريقية**".**مجلة أفاق إفريقية**، القاهرة، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 2005.

53- شيعي، عبد الجبار،"**نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة/ 29- 30 أفريل 2008.

54- صايج، مصطفى،"**الاتحاد من أجل المتوسط: نهاية مسار برشلونة**". **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، أفريل، 2008.

55- شعيبي، عبد الجبار،"**نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي 29- 30 أفريل 2008.

56- غربي، محمد،"الدفاع والأمن: **إشكالية المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية**". من أعمال **الملتقى الدولي** حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة يومي29- 30 أفريل 2008.

المحاضـــــرات والملتقيـــــات:

- عبد النور بن عنتر،"**تأثيرالإ نتفاضات العربية على الحوار الأمنية والمبادرات الإقليمية في المتوسط**".**محاضرة** مقدمة في جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوم 4-5 - 2012.

- **الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق**. جامعة منشوري قسنطينة، الجزائر يومي 29- 30 أفريل 2008.

- **الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الاقتصادية والعولمة العالمية**. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20- 21 أكتوبر 2009.

- **الملتقى الوطني حول: التحولات السياسة في المنطقة العربية– واقع وأفاق** .جامعة سكيكدة، الجزائر، 2011.

- **الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة**. جامعة تلمسان، الجزائر، يومي: 03- 04 نوفمبر 2009.

- **الملتقى الخامس حول: العلاقات العربية– الأوروبية: حاضرها ومستقبلها**. بروكسل بلجيكا، 09- 1997/02/11.

تقاريـــــر:

1- تاج، مهدي،"**تقرير حول المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**". مركز الدراسات للوحدة العربية، 20 أكتوبر 2011.

2- **التقرير الإستراتيجي العربي حول الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر 2001** . مركز الدراسات الإستراتيجي والسياسة، 2001.

الموسوعـــــات والمعاجـــم:

1 - البيطار، فراس، **الموسوعة السياسية و العسكرية**. ج1، الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004.

2- الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**. بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ح2، ط3، 1997.

3- جاسور، عبد الواحد،**موسوعة علم السياسية** . ط1،عمان ،الأردن: دار مجدلاوي

4- مصباح ،عامر،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. ط1، الجزائر: المكتبة العلمية ،2005 .

V/ الجرائـــــد:

1- حفيظ صواليلي ، **تقرير أوربي يقيم التجربة : "الشراكة الأورومتوسطية لم تحقق أهدافا"**، **جريدة الخبر : يومية الجزائرية** ،العدد 5216 ،الأحد 13 جانفي 2008.

2- صواليلي، حفيظ،"**الساحل الإفريقي يستقطب أطماع و إستراتيجيات الغرب الأمنية**". **جريدة الخبر**، جريدة يومية ، العدد 6300 ،الأحد 21 مارس، 2010، الجزائر.

عناويـــــن ومواقـــــع الانترنـــــت :

1- المكي، لقاء، العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر،"الواقع والتحديات".

http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2006/9/8/1642331 151.PDF

2- العايب ، خير الدين ،"البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي".-http://www.awm dam.org/politic/18-19/F Kr

4- العموص ،عبد الفتاح،"المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية". في الموقع:

http://www.doc.abhato.net.ma/IMG/doc/Afkar 7.5.doc.

5- الزاوي، منتدى "**5+5 : ظاهرة الهجرة غير المطلوبة**". **في الموقع:**

http://www.albargh.net/news.world/455.html.

6- الحراتي ، ميلا ،"المبادرات الأوروبية المتوسطية : الأبعاد والمخاطر"في الموقع :

http://www.green book research.com/AR/Randan 5.php.

7- أبو طالب ، حسين ،"نحو تسمية جيوبوليتكية جديدة في المتوسط". في الموقع :

http://www.eafra.org/index.php? Option : com. content & view : article 8 id :

8- التركماني ، عبد الله ،"إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية". متحصل عليه من :

http://www.anaee.com/modules.php.

9- الفريضي، نور الدين،"معارضة مسبقة هنا...وتعاون مسبق هناك". في الموقع :

www.swissinfo.org.

10- العروسي، سناء ،"المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا".في الموقع :

http://www.ahewar.org/debate/shew.art.asp?

11- بن عنتر، عبد النور،"الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع". www.eldjazeera.net

12- المنذر، الرزقي،"حوار 5+5: دفع جهوي لمسار إقليمي".

http://doc.abhatoo.net.ma/img/doc/afkar 7.1. Doc.

13- بن عنتر عبد النورن وأخرون"حلف الأطلسي في عامة السنين"ن الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراساتن جويلية، 2009.

14- زكي، نبيل،"المنافسة تحترم حول المغرب العربي الكبير: مغزى المبادرة الفرنسية الجديدة".

http://www.elmikhtar.net/modules, PHP ?marina : news & file : printrsil :

15- زقاع، عادل،"إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي".

http://www.geo cities.com/adelzeggagh/recon 1- html.

- زيد مرهون، عبد الجليل،"الأمن الأوروبي في معادلة الراهنة"، في الوقع:

http://www.alriyadh.com/2003/06/27/article 20810.html.

16- محمد، الكري،"تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي. المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية غربية للقمة الاقتصادية، يومي 07-08 نوفمبر 2007 الدوحة، قطر.

www.wabonline.org/.../event.persentation do wn laod

17- ستيفن ولت،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة. (ترجمة: عادل، زقاع، زياني،زيدان)، في الموقع:

http://www.geo cities.com/adelzeggagh/poherview 1- html.

18- علي، محمد علي،"أوروبا أمنة في عالم أفضل".

http://www.haras- massej.com/detail.asp.

19 - تركمان ، عبد الله،"اتحاد المغرب العربي في عالم متغير" . ورقة مقدمة في المؤتمر الربع والعشرون (24) منتدى الفكر المعاصر حول"من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي، العلمي في المغرب" الدورة الثانية لمؤتمر كلفة اللامغرب، يومي 14-16 فبراير 2008. www.damdec.org

20- تركمان ، عبد الله ، "كيفية التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات"؟.

http://www.ohewar.org.obebate/show.art.art: 155932/28/03/2012.

http://www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/07/23/ 151.PDF.

21- غالي، إبراهيم ،"دليل الدول الفاشلة : الفوضى تهدد العالم". في الموقع

http://www.islamoline.net.

ثانيـــا: المراجـــع باللغـــات الأجنبيـــة:

I/ Livres :

01-Andrew Linklater "**Neo-realism in theory and practice**" ,in: Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory Today** .Pennsylvania, Pennsylvania State University Press, second edition,1997.

02-Alexander, Jonah, **« Maghreb, sahel terrorism : addressing the rising threat from al Qaeda,** other terousim in North Africa, West/ central Africa.

03-Ali bin Faiz Al-Jahni ,**terrorism :concept and reality** , Riyadh, studies and researches center, 2002.

04-Anthony D.Lott**,Creating insecurity:Realist,constructivismand US security policy**. Ashgate publishing company ,2004.

05- Baldwin, David, « **Neo realism and liberalism : the conterporay debate** », New-York, clombia, university press, 1993.

06- Buzan Barry, **People, States and Fear** . London, Harvester Wheat sheaf, 1983.

08- Buzan Barry and Ole Waever, **regions and powers: the structure of international security** .UK, Cambridge University Press, first edition,2003.

09- Bekenniche, Otman, **la coopération entre l'union Européenne et l'Algérie : l'accord d'association**, office des publications universitaires, 2006.

10- Bekenniche, Otman, **le partenariat Euro- Méditerranée les enjeux**, Alger : office des publications universitaires, 2011.

11- Benntar, Abdenour, **la Méditerranée occidental entre régionalisation et mondialisation**, Bejaia, Algérie : CREAD, 2003.

12- Ben Tarzal Jahin, Ali, « **terrorism : concept and reality** »,Riyad, studies and **researches center**, 2002.

13-B êchera marwan, »**l'ère des conflits asymétriques** », **le monde diplomatique**, octobre 1991, 2001.

14- Boylis, John, Smith , Steve, « **the globalisation of world politics : an Antroduction relations** », oxford university press, 2000.

15- Brown, Chris, « **Under standing international relations** », New- York, Pala Grave Publisher, 2001.

16-Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité** : **définition, approches et concept de la sécurité internationale**. (Paris :Edition Montchrestien,2002),

17- Comelli, Michele ; « **building Security in its neighbour Hood through european neighbour Hood policy** ? », **EUSA working paper**, monteral, Canada.

18- Edward A.Kolodziej**, Security and international relations** .Newyork,Cambridge University Press, first edition,2005.

19- George Sorensen, **Introduction to international relations:theories and approaches** . Oxford University Press,3rd edition,2007

20- Hainz Gartner and others, **europe's new security challenges** . London ,Lynne Reinner publishers, 2001.

21- Harch, gregorian, « **security jihadi thereats in the Sahara and sahel, institue of world affaires** », (Med 2057).

22- Karin M Fierk and Knud Erik Jorgensen, **Constructing international relations :the next generation** . New York, Library of Congress,2001.

23- Khader, Bichera, **l'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité** paris : l'harmattan, 1994.

24- le posant, gilles, »**l'union européenne et son voisinage** : ver un 12-

chevalier, Agnès, Kebadjram, Gérard, »l'euro- méditerranée entre mondialisation et régionalisation », **le monde arabe**, France, N° hors sérié,1997.

25- Maja Zebfuss,**constructivism in international relations:the policy of reality** . New York, Cambridge University Press,2002.

26- Marches Sin, Philip, **les nouvelle menace, les relation nord- sud des années 1980 à mos jours**, paris, ED kart bala, 2001.

27- Martin Griffiths and others,**Fifty Key Thinkers in International Relations** .NewYork,Routledge key guides, 2ed edition, 2009.

28- MICHAEL EMERSON and others, **ISLAMIST RADICALISATION THE CHALLENGE FOR EURO-MEDITERRANEAN RELATIONS** . BRUSSELS, CENTRE FOR EUROPEAN POLICY STUDIES,2009.

29- Ounailes Ahmed, **« Security et partenanat en méditerranée** », **études international**, paris, N79, 2001.

30-Paul Viotti, Mark V.Kauppi(eds), **International Relations Theory :Realism,** USA, Boston, Allynand Bacon,.**Pluralism Globalism and Beyond**

31- Philippe Davide, Charles, Roche, Jacque, **« théories de la sécurité : définition approches et concept de la sécurité international**, paris, Montchrestien, 2002.

32-Phil Williams, **superpowers detente: A reappraisal** .1stedition.sage publications,London

33- Resier, Stéphane, **géographie politique et géopolitique**, paris : ellipses marketing, (S.A. 2003).

34-Roberto Aliboni, **EUROPEAN UNION SECURITY PERCEPTIONSAND POLICIES TOWARDS THE MEDITERRANEAN** . Mediterranean security into coming millennium, New **York,** Strategic Studies Institute, 1999.

35-Roches Jeans Jacques , **théorie des relations internationales** . Paris , Montchrestien éditions 2004**.**

36- Rotti, tuca, « **nato's developing role in the mediterranean and greater middle East : out of orea abut of busness** » : journal of middle eastren geopolitics, vol2, N°03, januray- march. 2006.

37- Richard Higgot, **Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**. Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998**.**

38- R Viotti, Paul ? V Kauppi, Mark, « **international relation theory : realism : pluralism and beyond** », USA, boston, Allyn and bacon, 1997.

39- Tat halah Oualalou, **Apré Barcelene……le Maghreb est necessaire.Rebat** : 1er edition, diwan 300,1996.

40-Waleed Mahmood Ahmed, **The U.S. Strategy In Mediterranean Sea** Baghdad**,** Regional Studies Center 2008.

41- Willa, Pierre, «**la méditerranée comme espace inventé** » Jean- Monet **working paper**, novembre, 1990.

42- williams, Paul D. « **Security Studies : an introduction published in the USA and canada** », Routledge, 2000.

43- williams, Paul D. « **Security Studies : an introduction published in the USA and canada »**, Routledge, 2008.

Periodicals and working papers:

1- A European Security Concept for the 21st Century, **EGMONT paper**, ROYAL INSTITUTE FOR INTERNATIONAL RELATIONS (IRRI-KIIB)BRUSSELS, ACADEMIA PRESS, APRIL2004.

2- Audie Klotz et Cecilia Lynch ,Le constructivisme dans la théorie des relations internationales . **Critique internationale** n°2 - hiver 1999.

3- Astrid B. Boening ,Multilateral security in the Mediterranean post-Cold War: NATO's Mediterranean Dialogue and the EuroMed Partnership , **Jean Monnet/Robert Schuman , Paper Series** Vol. 7No10 May 2007.

4- Ariel Cohen, Russia's New Middle Eastern Policy: Back to Bismarck?. **Jerusalem Issue Brief**. Institute for Contemporary Affairs. Vol. 6, No. 25. March 20, 2007

5- Ali boni, Roberto, « European Security across the mediterranean », **Chaillot paper,** 2 March 1991.

6- Ali boni, Roberto, **« European union Security perception and policies towards the mediterranean** », In : BLANK Stephen,J, «mediterranean Security into the comming millennum strategic Studies institut, octobre, 1999.

7- Attina, Fulvio, regional Security partnership : **the concept, model,**

practice and preliminay comparative sheme », Jean moment working paper, N°58, July, 2005.

8- Attina, Fulvio, **« the building of regional Security partnership, nato and the european union** », Jean moment working paper, N°29, March 2001.

9- Balta, Paul ; »**les enjeux de la conférence de Barcelone », l'annuaire de l'Afrique du nord,** France, paris, CNRS, 1995.

10- Benntar, Abdenour, **« Nato Maghreb and Europe** », **mediterranean politics**, Algérie : CREAD, vol 11,N°2, July 2006.

11- Buzan, Barry, **« rethinking Security after the gold war** », **cooperation and conflit**, vol 23, Janvier 1997.

12- Buzan Barry , Rethinking security after the cold war , cooperation and conflect, **World politics** vol 32 January 1997.

13- Bechat, J, Paul ," L'Europe de la défense ", **défense nationale**, n :6,(juin 2000.

14- Ahmed A. OUNAIES, "Sécurité et partenariat en Méditerranée ," **Etudes Internationales**, no79,2001

15-Dirk Jacobs and Robert Maier, European Identity :construct, fact and fiction, **this paper has been published in:Gastlaars, M & de Juiter**; A(eds),United Europe, the quest for a multifaceted identity,Mastricht:Shaker,. identity,Mastricht:Shaker.

16- Donna Winslow, and Thomas Hylland Eriksen, "A Broad Concept that Encourages Interdisciplinary Thinking ", **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 3, Sep. 2004.

17- Isabel Fereiqnvnes " The transatlantic link and European defense and security identity in the Mediterranean context" ,**final rapport** .NATO. EAPC Individual Fellowship.Ref .IP/ D16/2000/006,JUN 30,2001.

18- Jeremy, H, Keenan ; « **Security international in north Africa ».revieu of African political Economy**, N°108, 2006.

18- Jim, George, **« of incarceration and closure : neo- frealism and the new**, ordre, millenium journal of international Studies, vol 22 N°02.

19-Hen Sen, Lene, « A case of seduction ? Evaluating the post structuralist » conceptiralization of Security cooperations and conflit, vol 32, 1997.
20-Maceleod Alex,Just defending national interest .**identityformationJournal of international relations**,Volume7,N°04,2004.
21 - Merom, Gil,Israel's national security and the myth of exceptionalism, Source: **Political Science Quarterly** 114, no. 3 (Fall 1999.
21- Mendo , Castro henriques and Mohamed khachani , security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire, Amsterdam **: IOS press** 2006.
22- Michelle Pace, Rethinking the Mediterranean :Reality and representation in the creation of a" Region", European Studies Center, **Ramses working paper** 3/06, 18-May2006.
23- M.Tayfur, security and cooperation in the Mediterranean perceptions, **journal of international affairs**, vol.5.N°3.
1- **Rapport** de la commission des affaires économiques et du développement (conseil de l.Europe - assemblée parlementaire). N- 9018 - du 06.04.2001.
2- Richard Perl, David Frum, An end to evil : How to win the war or terror, Random..House, 2003.
3- Rosita Dellios, The Rise of China as a Global Power, **The Culture Mandala**, Volume 6 No 2, The Centre for East-West Cultural and Economic Studies,The School of Humanities and Social Sciences,Bond University, Queensland, Australia,2004/2005.
4- Richard N. Cooper, "Sino-European Economic Relations", **Working Paper** 05–03, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, June 2005.
5-Richard Youngs,European Approaches to Security in The Mediterranean,**Middle East Journal**,vol.57,n°3,2003
6- Roderick Pace ,SOME REFLECTIONS ON THE UNION'S MEDITERRANEAN POLICIES, **European Documentations** & Research Centre, University of Malta,2009.
7- Our Global Neighborhood, **Report of the Commission on Global Governance**, (Oxford: Oxford University Press, 1995)
8- Gideon Rose , neo clasical réalisim and theoris of foreign policy world politics**,** **World politics**, Vol51 October 1998 .

9- Stephen E. Sachs, The Changing Definition of Security, **International Relations Merton College**, Oxford Week 5, Michaelmas Term 2003

10- Shmuel Bar,Regional Security – an Israeli Perspective, The article appeared in **the Palestine-Israel Journal's special issue** on "A Quest for Regional Security", Vol. 11 No l, 2004.

11- Thierry Balzac,"**Qu'est ce que la sécurité nationale**" . **La Revue Internationale et stratégique**,(Hiver, n°= 52,2003-2004.

12- Vincent Pouliot ,The essence of constructivism . **Journal of International Relations and Development** Volume 7, Number 3, 2004.

13- Yahia.H.Zoubir ,Algerian-Moroccan relations and their impact on the Maghrebi Integration,**The Journal of Modern African Studies**,London,vol.5,n°3,autumn2000.

Conferences:

1- AZZOUZ KERDOUN. « Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée ». Communication présentée au **colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé** par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002.

2-Barry Bouzan,Is international security possible?**paper presented at:New Thinking about strategy and international security(conference)**,edited by Ken Booth,London Harper Collins Academic,1991.

3- Kaori Nakajima,What makes a revisionist state revisionist? the role of international norms in state identityformation,paper prepared for presented at 43rd **annual international studies association convention**, New Orleans,23.27 March,2000.

4- Omar Serrano, The EU, Its Member States and Turkey: A Close Interdependent Relation, "Whatever happened to North-South?" **IPSA-ECPR Joint Conference, hosted by the Brazilian Politica Science Association of the University of Sao Paulo**, 16-19th February 2009.

Internet links :

1- Anonyme, « la politique européenne de Security et de décence/ PESP) », http://www.la revue parlementaire.fr/page/Rp 884 AN défense européenne.html.

2- Albinoni, Roberto, « la Security européenne a travers la méditerranée », http://www.eu.in/institute/chaillot/chai 02F.html

3- Abdenour, Benntar, « comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? www.sedmed.org/analisis-ssims/documents/sem VII/ Abdenour-Benntar.P.D.F.

4- Anonyme, "**La politique européenne de sécurité et de défense (PESD)** http://www.larevueparlementaire.fr/pages/RP884/RP884_AN_defense_europeenne.htm

5- Didi, Mohsen, «le Maghreb et l'immigration : obtenu en par courant www://Fsmagh.org/spip.php ? Article 37.

6- De Vaconcles, Alvaro, Europe mediterranean strate gy anas Ymm Etric Equation, http://www.ies-bertely-edu/reasearch/ Vaconcles.P.D.F.

7- **Europe Neighborhood policy** ,in http://www.enpi-info.eu/main.php?id=344&id_type=2

8- **Europe Neighborhood policy** ,in: http://ec.europa.eu/world/enp/policy_en.htm

9- Erik Holm, **European security**, in: http://www.highbeam.com/doc/1G1-139521235.html**.**

10- Eugenio Bregolat Obiols,**L'influence de la Chine en Méditerranée**, dans : http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bregolat_influence_fr.pdf**.**

11- **Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense** »" , dans http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives_5_5_d efense

12-I VAN ANTONINO SOSA ESPINOSA,**RUSSIA AND MEDITERRANEAN COUNTRIES IN THE XXI CENTURY**,IN: http://eyesoneurope.eu/2008/09/russia-

13-**Historique de l'UEO, dans** : http://www.wch.hst/historique.htm

14- Karacasulu Nilufer and Uzgoren Elif,**Explaining social costructivist contributions on security studies**,in: http://wwww.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/explaining social.pdf**.**

15-Lisbeth Aggestam,**role conception and the politics of Identity in foreign policy"**Arena working paper series N°08/1999,15/02/1999,In s http:// www.arena.uio.no/publications/wp99_8htm**.**

16- Scott Burchill and others, **Theories of International Relations**,in : http://www.scribd.com/doc/37121283/43/The-contribution-of-constructivism

17- Olivier Richmond,**broadening concepts of security in the post- cold war ERA : implications for the E U and the Mediterranean region** imp http://www.Edg ac,uk/eis/publications', (26 Mars2000) **.**

18- Özgür Ünal Eris, **Energy Security and Locating Turkey in Europe's Neighborhood**,in http://www.saopaulo2011.ipsa.org/paper/energy-security-and-locating-turkey-europe-s- neighborhood

19-ÖZGÜR ÜNAL ERIS,TURKEY'S NEW ROLE AS A REGIONAL POWER ON THE ROAD TO EU ACCESSION,IN : http://www.saopaulo2011.ipsa.org/panel/turkeys-new-role-regional-power-road-eu-accession

20- Paul Heinbecker, «**Peace Theme: Human Security**»,in : www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.htm

21-T**he European Union´s definition of threats after 9/11**: a look at three relevant http://doc-iep.univ-lyon2.fr/Ressources/Documents/Etudiants /Memoires/MFE2002 /nicotal/these.html**.**

and-mediterranean-countries-in-the-xxi-century-

the-eu-energychallenge/ http://cjip.oxfordjournals.org/content/1/1/5.full

22- Sylvia Tiryaki and. Mensur Akgün **Obstacles, Obsessions and Prospects of Turkey's EU Membership**,in : http://www.saopaulo2011.ipsa.org/paper/obstacles-obsessions-and-prospects-turkey-s-eu-membership**.**

23- Viau, Hélène, « le théorie critique et le concept de sécurité en réalisations internationales », note de recherche C.E.P.E.S du Québec a Montréal 1999, http://www.ger.upama/mobel/cepes/note&htm.

Official documents :

1- « A Secure Europe in better world : European Security strategy », bruyssels, 12 Decembre 2003.

http://www.consiluim.europa.eu/uedocs/cmsupload/78 367. P.D.F.

2- Raport o, the implementation of the european Security strategy : providing in a changing world ». buxssels, M decembre 2008.

http://www.consiluim.europa.eu/cms3Fo/show page.asp? Id:2668long-EN8 mode : 4.

3-Rapport 2004 sur la criminalité organisée dans l'union européenne (Europol) version publique, décembre 2004.

4-Rapport sur la misse en œuvre de la stratégie européenne de Security : assurer la sécurité dans un monde en mutation », Buxelle, 11 décembre 2008,

http://www.consiluim.europa.eu/uedocs/cmsdata/docs/pressdata/EN/reports/104630. P.D.F.

Abstract :Summary of the study: cooperation security study of case : the 5 +5 Dialogue(2001-2011)

The security threats phenomenon is complex and vehicle had its political, economic and social, cultural and psychological, a phenomenon generally known to all human societies to varying degrees and with images and multiple formats reasons overlapping and varied for different societies and cultures and historical periods and in this context, and considering the fact that security threats is a complex phenomenon, multiple variables have emerged many ideas, theories, and qualitative and quantitative studies that cover various aspects of the phenomenon and came from contributions by professors and researchers belonging to several fields such as cognitive psychology, political, economics, sociology and law.

And become security threats worldwide phenomenon known to human societies all due to the effects and consequences left by this phenomenon on the security side because it comes the importance of studying the phenomenon of security threats in the regional cooperation in West Mediterranean and analyzed in the light of regional and international changes and their repercussions on the relations Alooromgarbah.

We have accelerated the international changes in the last decades of the twentieth century and brought with it events and shifts and developments led to the emergence of regional arrangements and international strategic alliances and political and economic partnerships and perhaps most notably agreements security cooperation to address security threats in the region and throughout history interacted civilizations in the region and to the extent that geography is strongly present closer between the two shores of the Mediterranean and present new opportunities for the formulation of new collaborative relationships.

The study of new security threats factor and its role in regional cooperation to be a degree of complexity and linkages as well as cooperation in the region affected by emotion and clear Btgazb influential forces in the region. I've watched Perceptions security shifts, especially since the end of the Cold War and include these changes in

the expansion of the concept of military security to human security, which regards human security as an object is alive and achieve the desires and maintain the dignity, increasing the focus has shifted from the security of nations to the security of individuals, the development approach to achieve this human security is required is the other new measures and condensing collectively confront security threats.

The show area of the western Mediterranean in this regard among the most in the world that witnessed the growing escalation of the phenomenon of new security threats and failure of raised and a direct threat to European security private and neighboring countries in general where it became the Maghreb region are a source is essential for many of the problems and threats due to the weight of the historical and the neighborhood geographical and considered a strategic hub and a pole In the absence of stability has a direct impact on the northern flank of the Mediterranean is therefore considered security cooperation as a conservation mechanism European stability and security is essential.

Knew the security dimension significant shifts, especially after the events of 11 September 2001 and the beginning of the movement the Arab so-called "Arab Spring" has seen relations between the two shores of the Mediterranean escalation of unit pace security threats, so I had to the need to link the successive developments in the region and the importance of understanding the implications of human security, security destruction, regional cooperation necessitated the emergence and escalation of security threats to neighboring countries and around the area on top of the five for the West North Europe and the five of the West South (Arab Maghreb Union) intervention and treatment proactive presence mechanisms to address these threats, which became proliferation characteristic to it, then there is a turning in the region in recent times for the emergence of international competition between regional powers and international organizations in the region and its repercussions on regional security for the region as a whole.

- Is clear from these data that any defect on the Maghreb level must be reflected negatively on the European and by this development geopolitical means that any

disturbances in the neighboring state of the European Union is one of the security concerns of the national security of Europe, and this was exemplified by the deal the European Union with some of the central issues as dealing with the issue of Western Sahara and the Libyan crisis in late 2011 and its repercussions on the Mediterranean region in general and Europe and the Maghreb region in particular.

- The realization of the European Union of the importance of the Maghreb region and the potential impact on national security push European policymakers since the nineties, especially after the events of September 11, 2001 to give the utmost importance to the issue of security threats in the western Mediterranean region, which is considered the Maghreb major source. Especially with regard to illegal immigration files terrorism, crime is organized and the possibility of escalation and the intersection of their activities with each other.

- If this attention and mobility within the region as well as increase the competitiveness of the international order acquisition area (energy security) pays undoubtedly the region to search for appropriate mechanisms to address this exposure strategic (foreign) and apparently has multiple strategies: from the Barcelona conference, Policy dialogue European Union for the Mediterranean, the 5 +5 Dialogue If these initiatives indicate the connotations they indicate perception of European seriousness and impact of new security threats to European security in contrast the lack of awareness and the concept of a unified Maghreb but there adoption entirely on the European concept security and threat and risk.

On the whole we have tried in this study to analyze and understand the role of the security threats factor and its role in pushing the path of regional cooperation for the western Mediterranean region and try to link them to the concepts of comprehensive security and human security.

We have studied the European security strategy in the framework of the 5 +5 Dialogue as a vision for security and cooperation for the western Mediterranean region.

The end of the Cold War and the resulting collapse of the Eastern bloc and the triumph of the Western model, including represented by this form of freedom of movement of capital, goods, people, which led to a shift in perceptions, the most important concept of security, which was during the Cold War period is limited to military strategies associated with constantly State in terms of protecting territorial boundaries and maintaining national sovereignty according subtraction classic realist who proved his palaces to accommodate variables that existed during the Cold War, but emerged to the surface after the end of the Cold War, which is no longer the threat of external military is the source of the only threat to the security of the State, but there were many sources of threat cross-border drug, organized crime, international terrorism and the spread of disease epidemics, poverty, environmental pollution, which led to a shift in the concept of security to reflect the nature of the sources of threat for the period after the Cold War and as the European Union is part of the global system, it is affected and will be affected by what is happening at the global level, transformations major structural developments in global political produced in the European Union a new type of perceptions and perceptions about threats and security in terms of the content source and nature, where he was a military threat primarily became the new threat comprehensive and complex, especially with the increasing volume of interdependence and the evolution of technology communication, increased the mutual influence between States, dangers that threaten a certain area wherever their origin or the size of his appearance will be its impact limited to this area alone but moves to the neighboring regions such risks in nature and multiple causes of many different economic, political and social ..... Vartbat Crime regular drug trade extremism and terrorism illegal migration by believing European countries, paying the latter to pay attention to security threats new and for Maharabha response and became the subject of new security threats has paramount importance in academic studies and international meetings and are the focus of numerous bilateral agreements and protection between countries, especially the European Union countries, which has not been without meeting them But eating the phenomenon of new security threats and its repercussions on regional cooperation and methods of control are focus of attention of many of these meetings.

- The great interest given to the phenomenon of modern security threats made us wondered about its borders and nature.

Experienced international relations in Sirortha street toward greater overlap as much as hide it states gains there are also motivated many paid boiled request for cooperation with each other to ward off the risks and threats posed by the complexity of international politics and the multiplicity of multi-hazard and emerging threats of international relations between the two shores of North and South group of switches economic and social security .... I tried through building collaborative relationships across different periods of time but after the events of September 11, 2001 in the United States of America and the events of March 11, 2004, which defined the Spanish capital Madrid and other events that touched the security and stability at the global level and then emphasis on the choice of security cooperation in the relations north bank of the Mediterranean (EU) with the southern shore him (Maghreb countries), especially with escalating new security threats in the region and questions about how combat and respond to and prevent consulted from one region to another especially in today's world who knows world of globalization and interdependence and the free movement of people and ideas and values ..... from one society to another and from one country to another and from region to region this worked EU on a set of mechanisms, through which the countries south bank of the Mediterranean and draw particular the Maghreb countries to contain the new security threats and to achieve peace and security in the Mediterranean region.

The study explored the dimensions of regional security cooperation and bets and identify the nature of security threats to the western Mediterranean, the point was clear and decisive for the northern side of the bank of the Mediterranean, it is vague and still surrounded by a lot of ambiguity and uncertainty in the West South (Maghreb) this see - in my opinion - the absence of academic studies on the one hand and on the other hand because of the conditions that prevailed in most of the countries of the South and that still did not rule on the major orientations.

- Sought the European Union since the beginning of 1990 to reshape the direction of the Mediterranean theory in general and South West in particular, and this theory, which stem from the growing European interest direction Mediterranean reference for the new European deposition.

Take security issues in the western Mediterranean is particularly important, not only because of the strategic importance of the region all along what characterizes the issue of security of private dynamic, and can be seen through the security initiatives in the region.

If we start from the premise that the threats coming from the south have their roots economic, social and political therefore not enough military power alone to ensure overall security in the region and must have a comprehensive policy includes all these aspects and this reflects the shift in the concept of security after the Cold War, where different concept Security in the contemporary sense radically different from the concept, which was adopted on one-way security if the prevailing focus focused on military security as that military force is capable of securing the country's borders and maintain the territorial integrity and internal stability.

The Security contemporary is comprehensive security in its broadest sense multidimensional, trends and areas is to not just action to defend or arrangements for protection but is stability in the broadest preview and this means the need to resolve political and social problems and economic idea new today: "is that the security of the other is based heavily on the security of others."

reflecting the general trend towards regional common or collective security under which became mutual cooperation between heterogeneous group of countries and is not a military alliance is a key attribute of international relations.

- So perceptions of the post-Cold War security based on the security's phenomenon of a holistic nature and does not consist of complex components of military insofar as it covers the economic and social components, and cultural and humanitarian.

Here it is possible to understand relations of cooperation based on the idea of the strategic importance of this cooperation in support of stability.

The transformations that followed the events of 11 September 2011 and was born in European countries feeling Bala security nature is not the product of military threat or danger, but the nature of economic, social, cultural.

Defining the nature of the threat and quality reveals the need to find solutions to the problem of economic and social faced by the peoples of the Southern Mediterranean as an increase in unit political problems of security and stability in the countries of the South will be reflected certainly for European security and here we find that the European Union when he wanted to confront problems such as immigration illegal next from the south decided to launch cooperative projects.

- Become regional and regional groupings have become a one of the main manifestations in international relations and due to the expansion of common interests and the increasing overlap and correlation of this point has emerged the concept of regional cooperation as a tool that will attempt to counter the threats through a shared vision.

- The new reading of the security concept reflects the sophisticated to recognize the threat to Europeans and is expanding the concept of security to cause a break with traditional approaches.

- There was a shift and the evolution in the reading of the European Security, especially after September 11, 2001 From the European point of view, the security of Europeans, especially the French generally no longer now threatened on state land Bank, but more than that it is depends on the functioning world external conflicts, these hypotheses require pursuant externally But insulting only or mainly of military here was the need to develop strategies multiple security elements include all areas of the external action.

- The new security threats are not purely military can not be addressed purely military means, which requires security arrangements.

- The security environment in the medium to feature on the military aspects or material: the proliferation of weapons of mass destruction, drug trafficking, terrorism, and is purely military is among the advantages the world after the Cold War and post-September 11, 2001 and therefore can work the concept of comprehensive security in region.

Population growth in the South West will lead to migration pressure on Europe, causing it problems of internal security and social in the European Union so she can see that Mediterranean became soft issues such as immigration in terms of the security challenges have become a security issue in European perceptions.

One of the other issues that have become matters of security population issue: population growth on the south bank and its aftermath, poverty, economic crisis, immigration.

Soft security: on average also raises the question of identity security, cultural security which is implicit in the argument clash of civilizations in the Mediterranean between Islam and the West.

Immigration issue today left Another security busiest is cultural security in the future states of the immigrants and the issue of identity security.

The steel security issues ranging from political violence, terrorism, and the proliferation of weapons of mass destruction and the bench long-range missiles.

- The interest of emptiness in the field of security in the Mediterranean was behind the launch of several security initiatives and strategies.

The security strategy within the framework of the 5 +5 Dialogue shows how it works conflict as decoherence hand and interdependence on the other hand between the north and south of the Mediterranean and how they affect the paths of cooperation in the region are set was confined in the western Mediterranean originally to avoid instability in the region and for the attempt create Bbdelh frameworks sometimes replaced by other initiatives to escape some example problems reviving the 5 +5 group also considered a

new attempt to break the correlation between the western and eastern basin of the Mediterranean.

- The security threats of the Southern Mediterranean countries a source of threat and concern for the countries of the North West and the latter wanted the face of these dangers and transnational threats to regional cooperation with southern Mediterranean countries (Maghreb countries) by monitoring and trapping these threats.

Attacks the USA.. A scene in the September 11, 2001 was the reason for recognizing and convinced Europeans risks and threats that can be ridden European security, which prompted the European Union to adopt different strategies and policies for the containment and encirclement.

- A shift in the sources of threat: traditional sources of threat remained prevalent during the Cold War and before that related mainly Foreign Palmtama and penetrate the territorial integrity and border disputes .....).

The state was facing these threats increase military spending on armaments and enhance defense capabilities in order to protect national sovereignty and vital interests.

Under the new environment and a shift in the system environment by the international post-Cold War became sources of threat: pollution, terrorism transit decisions, illegal immigration, drugs, water, diseases, problems of minorities, and the rebel movements, and it became a threat is unknown and undefined, and military power no longer able to cope with new security threats mainly characterized by rapid proliferation and this requires cooperation in order to face such risks that exceeded states as separate units.

- A shift in the nature of security threats: threats traditional security perspective realistic: the protection of territorial boundaries by military forces, while human security threats has shifted to include the risks of environmental pollution, terrorism transnational population movements, health and disease and organized crime.

- Payment of the new world order, and then the events of September 11, 2001 to engage in the security arrangements in the framework of cooperation.

- Calls on all the region to cooperate to address the security threats facing the region: terrorism, immigration, organized crime, arms trade, the spread of drugs by taking the necessary steps to improve relations regional cooperation, either through political dialogue and cooperation in the security field or through the progressive establishment of a network of regional agreements intended to establish a common area of peace and security or to engage in cross-border joint ventures or engage in a network of regional bilateral agreements to achieve peace.

- The need to re-adjust the security arrangements and relations with variables for this security from the European side and open military and security dialogues with the countries of the South.

Not only did the European countries in trying to contain and trapping threats and risks coming from the southern shore of the Mediterranean partnership Mediterranean but beyond to establish a framework for dialogue and cooperation through this initiative, these countries seek to establish a dialogue centered on the exchange of views on issues of common interest

For the European Union the Cold War did not put an end to the end of threats and dangers that could threaten the security of Europe despite the decline in risk posed danger conventional wars and extensive but there are new threats to impose face formulating security perspective New At the other end of the equation countries are trying to Southern Mediterranean introduces itself partner in the path of building security in the western Mediterranean and see the path of security cooperation between the two sides a chance to work together through the change stereotypes direction as a source of threats and dangers in different order occur defense capabilities on this axis located relationships security cooperation between the two shores of the Mediterranean, which fall within the framework of the path of dialogue security.

Has become the subject of cooperation phenomenon at the regional level has also become talk of the importance of this cooperation overwhelming to many letters decision-makers and due to several conditions and variables became control or deal unilaterally the nation-state difficult, if not less impossible and therefore became

cooperation, whether international or regional, All this the transformation and still the world is witnessing was not to be without:

- Evolution at the level of communities and interlocking and overlapping national and international interactions and increase its requirements and that the state is no longer adequate national capacity to meet them.

I came theories first touched the issue of cooperation and integration in the framework of the search for the most effective ways to keep reducing asylum following states to wars and Tills among the repercussions and the outlines of this atmosphere Allmna significantly affected the course of regional cooperation for the western Mediterranean, tried some countries among them exploit opportunities and propose alternatives to overcome the difficulties.

- To build Europe imaginable to the subject of security threats originating countries of the South and specifically the southern shore of the Mediterranean Sea, especially after September 11, 2001 and subsequent bombings in Madrid in March 2004 and the London bombings in the summer of 2005, the adoption of numerous treaties and laws for trapping these threats and cordoned off a security and financially.

The deep structural changes that have touched the political and security agendas and global and regional served as catalysts for the emergence of new approaches capable of managing and meet new security challenges.

- Through these new sources of security European countries realized that the treatment of these phenomena can not be in the context of a single, but there were many possibilities of one state must be addressed in the context of new arrangements to protect this led to the need to find something for security cooperation.

- This study attempts to monitor and analyze the impact factor new security threats in dynamic regional cooperation in West average is exposed analyzes the issues of security and regional cooperation in West Mediterranean by discussing the crystallization security architecture and identity strategy in the western Mediterranean it facing common issues and security threats common to both sides of the Mediterranean and its

effects in various aspects, as well as analysis and criticism of the European security strategy in the framework of the 5 +5 dialogue in his Applied to know their motives, their significance and its future and its implications on the security of the region in light of regional and international variables.

Study tried to address sensitive security issues from the perspective of south generally The Moorish especially with an analytical objective into account the importance of interdependence of European security concerns in the framework of the 5 +5 Dialogue in the Western Mediterranean and backgrounds to improve the bargaining position to serve the interests Maghreb Maghreb to achieve the interests of the systems.

- New security threats are a strategic hub for both sides of the Mediterranean because of its impact on the northern flank of the security or in the event of positive development of security cooperation or in the event of positive evolution of security cooperation with the countries of North and South of the Mediterranean. This dimension has seen significant shifts in the nature of security threats when we moved from a military nature (hard security threats to the soft security).

الفهرس

فهرس المحتويات	
مقدمة:.....	01-32
الفصـل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع التعاون الأمني الاورو– مغاربي.....	33
مقدمة للفصل الأول:	34-36
المبحـث الأول: تحول مسلمات الأمن : من المفهوم الضيّق (الصلب)إلى المفهوم الواسع (اللّين)	37
المطلـب الأول: مفهوم الأمن حسب المنظورات الوضعية.....	37-47
المطلـب الثاني: مراجعة مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده المرجعية حسب المنظورات الما بعد وضعية.....	48-72
المطلب الثالث: أثر تحول مفهوم الأمن على البناء الإقليمي.....	73-102
المبحـث الثاني: أثر تحوّل مفهوم الأمن على التعاون الأمني الأورو– مغاربي:	103
المطلـب الأول: مفهوم التعاون و أهم الأطر النظرية.....	103-111
المطلـب الثاني: اثر تحوّل مفهوم الأمن على التعاون الامني الاورو مغاربي..	111-119
المطلب الثالث : اثر التحوّلات الجيو– سياسية بعد أحداث على التعاون الأمني الاورو مغاربي.....	120-127
المبحـث الثالث : منطقة غرب المتوسط كإطار لتعاون أمني أ ورو– مغاربي .	128
المطلـب الأول: التحليل الجيو– سياسي للبحر البحر المتوسط.....	128-132
المطلـب الثاني: الخصوصية الجيو– استراتيجية لمنطقة المتوسط الغربي.....	132-140
المطلب الثالث : مكانة منطقة المغرب العربي ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة في غرب المتوسط.....	141-145

خلاصة و استنتاجات الفصل الاوّل :	146-147
الفصــل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة والمعادلة الجيو– سياسية في غرب المتوسط.....	148
مقدمة للفصل الثاني :	149
المبحــث الأوّل: البيئة الأمنية في غرب المتوسط.....**.....**	150
المطلــب الأوّل: اثر التحول في طبيعة التهديدات و أثره على منطقة غرب المتوسط.....	150-169
المطلـب الثاني: التصوّر الأوروبي للتهديدات الأمنية في غرب المتوسط	169-179
المطلب الثالث : التصوّر المغاربي للتهديدات الأمنية في غرب المتوسط	180-202
المبحــث الثاني : التهديدات الأمنية المشتركة في منطقة غرب المتوسط.....	203
المطلــب الأول: الهجرة.....	204-257
المطلـب الثاني: الإرهاب.....	238-246
المطلـب الثالث: الجريمة المنظمة	252-247
المبحــث الثالث: الإطار الجماعي للتحرك لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و تكييفه مع متغيّر الأمن الشامل..... .	253-254
المطلــب الأوّل: من مؤتمر برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط الآليات و الرؤية الجديدة.....	255-272
المطلــب الثــاني: المقاربة المغاربية في التعامل مع المبادرات الأمنية الأوروبية	273-275
المطلـب الثالث: العلاقات الأورو أمريكية تنافس أم تقاسم الأدوار حول إدارة المسائل الأمنية في منطقة غرب المتوسط؟.....	276-286
خلاصة و استنتاجات الفصل الثاني :	287-288

الفصـل الثالث حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي	289
مقدمة للفصل الثالث:.....	290-291
المبحــث الأول: حوار 5+5 البداية والمضمون.....	291
المطلــب الأول: الخلفية التاريخية و الإستراتيجية **لحوار 5+5**.....	291-297
المطلــب الثاني: أهداف **حوار 5+5**.....	298-303
المطلب الثالث: إعادة تكييف الحوار مع مفهوم الأمن الشامل.....	304-320
المبحــث الثاني: ردود الفعل المغاربية من التعاون الأمني في اطار 5+5 .	321
المطلــب الأول: المقاربات الجزئية للدول المغاربية.....	322-330
المطلــب الثاني: عوائق قيام إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة.....	330-337
المطلب الثالث : واقع البناء المؤسساتي لاتحاد المغرب العربي وأثره في بنية و هندسة المفاوضات في المجال الأمني.....	338-353
المبحــث الثالث : واقع وآفاق حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي في على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية :بين مفهوم أشمل للتعاون ومعطيات البيئة الأمنية الراهنة.....	354
المطلــب الأول: حوار 5+5 كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي والتحديات الأمنية	354-360
المطلــب الثاني : واقع **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة	361-371
المطلــب الثالث: آفاق **حوار 5+5** كآلية من آليات التعاون الأمني الأورو– مغاربي على ضوء ديناميكية التغيير في العلاقات الإقليمية والدولية الراهنة	372-381
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:	382-383

الخاتمة :	391-384
قائمة المراجع:	392-418
الملخّص باللغة الإنجليزية :	419-430
فهرس المحتويات :	431-435

Mouloud Mammeri University of Tizi-Ouzou

Law faculty and Political Science

Department of sciences political and international relation

Doctoral School in the Basic Law and Political Science

Euro-Maghreb Security (cooperation)? study of case : the 5 +5 Dialogue

(2001-2011)

Memorandum complementary to obtain a master's degree in Mediterranean studies and Maghreb Security and Cooperation

Specialization: Mediterranean Studies and Magharebia in Security and

Supervision:

* **D.Makhlouf Sahel**

Student preparation:

* **Ghename faiza**

Committee debate:

Fonction	The original University	University Degree	Name and Surname
President	Tizi Ouzou University	professor of higher education age	Omar Baghzouz
Superviser and scheduled	Algeria 03 University	Conferency category B	Makhlouf Sahel
Member discussion	Algeria 03 University	professor of higher education age	Salem Barkouk
Member invited	Tizi Ouzou University	Conferency category A	Mohamed Si Bashir

Academic year: 2011 m - 2012 m

1433 H – 1432 H